



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية

بعنوان:

المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014)

من إعداد المترشحة : سهام بوخلالة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 07/06/2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ سليمان ناصر	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح-ورقلة	رئيسا
أ.د/محمد الجموعي قريشي	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح-ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/عبد المجيد قدي	أستاذ	جامعة الجزائر	مناقشا
أ.د/محمد فرحي	أستاذ	جامعة عمار ثليجي-الأغواط	مناقشا
أ.د/نوال بن عمارة	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح-ورقلة	مناقشا
د.أحلام بوعبدلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الإهداء

إلى أعلى ما في الوجود...أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من رافقتني دعواتها دوما...جدي الغالية.

إلى رفيق دربي...زوجي الكريم.

إلى قرة عيني...أبنائي محمد، مالك وسيرين.

إلى سدي في الحياة...إخوتي وأخواتي.

وإلى كل أفراد عائلتي و صديقاتي.

شكر و تقدير

أقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف على هذه الرسالة أستاذي الفاضل محمد الجموعي قريشي، على جميل صبره أولاً، وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل... فشكراً.
كما أتقدم بالشكر إلى كل من شجعني و ساعدني من قريب أو من بعيد، حتى يرى هذا العمل النور، وأخص بالذكر:

* الأستاذة الكرام: فوزي شعوبي، بن قانة إسماعيل، بن خنو فريد.

* الأستاذة شيرون رقية من جامعة بسكرة.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، من خلال مقارنة نشاط بنك البركة الجزائري بأنشطة البنوك التقليدية العاملة في الجزائر سواء كانت بنوكا عمومية أو خاصة، وذلك خلال الفترة الزمنية من سنة 2004 إلى سنة 2014. وعليه شملت عينة الدراسة ست بنوك عمومية وأربعة بنوك خاصة إضافة إلى بنك البركة الجزائري الذي يعبر ويمثل النشاط البنكي الإسلامي.

لتحقيق أهداف الدراسة و تحليل ظروف المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وقياس درجتها على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية والتركيز على مؤشر Lerner لقياس القوة السوقية، إضافة إلى قياس الكفاءة الفنية للبنوك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف وانخفاض في درجة المنافسة بشكل عام على مستوى القطاع المصرفي الجزائري وذلك بسبب استمرار ارتفاع السلوك الاحتكاري للبنوك العمومية ، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري والبنوك التقليدية في الجزائر.

الكلمات الدالة: منافسة بنكية، مؤشر **lerner**، قوة سوقية، كفاءة فنية، بنوك تقليدية، بنوك إسلامية.

Abstract :

The main objective of this dissertation is to measure the grade of competition between conventional and Islamic banks in Algeria, through the comparison of ELBARAKA bank activity - as an Islamic bank - with respect to other public and privet banks activities, during a period of time of ten years, from 2004 to 2014.

So, the study sample contains six public banks, three privet banks and ELBARAKA bank. Statistical methods have been used to realize the purposes of the study, where the study focused on the measurement of Lerner index and Technical efficiency as an appropriate methods to comparison and analysis.

The main results show that, during the period of the study, there is a weak and a decrease in competition grade between Algerian banks, and still public banks dominate the banking activities. Also, the results show there is no real competition between conventional and Islamic banks.

Key words: Banking competition, Lerner index, Technical efficiency, Conventional banks and Islamic banks.

قائمة المحتويات

III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الإختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: المنافسة المصرفية وأدوات قياسها
2	- المبحث الأول: ماهية المنافسة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي
14	- المبحث الثاني: ماهية المنافسة المصرفية وأنواعها
22	- المبحث الثالث: طرق تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي
40	الفصل الثاني: أساسيات وطرق العمل المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
41	- المبحث الأول: مبادئ العمل المصرفي في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية
52	- المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
69	- المبحث الثالث: الربحية، المخاطرة والرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
83	الفصل الثالث: الدراسات السابقة في المنافسة المصرفية
86	- المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية
98	- المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.
103	الفصل الرابع: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي
104	- المبحث الأول: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى العالمي
120	- المبحث الثاني: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري

147	الفصل الخامس: تحليل وقياس المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر
148	- المبحث الأول : حساب مؤشرات القوة السوقية
171	- المبحث الثاني: قياس مستويات الكفاءة الفنية للبنوك
183	خاتمة
187	المراجع
197	الملاحق
211	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
14	أدوات المنافسة بين البنوك	الجدول 1.1
128	بنية القطاع المصرفي الجزائري من 2007 إلى 2017	الجدول 1.4
130	تطور حجم أصول البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2010 و 2015	الجدول 2.4
131	هيكل ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2011 و 2015	الجدول 3.4
132	تطور حجم القروض على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2011 و 2014	الجدول 4.4
138	تطور نسب توزيع الوكالات المصرفية بين البنوك محل الدراسة ما بين 2007 و 2014	الجدول 5.4
139	تطور معدلات النمو في الأصول المصرفية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014	الجدول 6.4
139	تطور الحصة السوقية من الأصول لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.	الجدول 7.4
141	تطور الحصة السوقية من الودائع لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.	الجدول 8.4
142	تطور الحصة السوقية من القروض (التمويلات) لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.	الجدول 9.4
143	تطور معدل العائد على الأصول لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.	الجدول 10.4
144	تطور معدل هامش الربح في بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.	الجدول 11.4
157	تحليل التباين لمتغيرات الدراسة	الجدول 1.5
160	مقدرات النماذج قبل إجراء الاختبارات	الجدول 2.5

161	مجموع مربعات الأخطاء لكل بنك	الجدول 3.5
163	المعالم المقدرة والمؤشرات الإحصائية للنموذج	الجدول 4.5
164	نموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية بعد التعديل	الجدول 5.5
165	متوسط التكلفة الحدية في البنوك محل الدراسة	الجدول 6.5
166	متوسط نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنوك محل الدراسة	الجدول 7.5
167	قيم مؤشر Lerner لكل البنوك خلال الفترة 2002-2014	الجدول 8.5
167	متوسط قيم مؤشر Lerner في كل سنة	الجدول 9.5
168	تطور القوة السوقية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية	الجدول 10.5
176	مؤشرات الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة حسب نموذج BCC-O	الجدول 11.5
176	ترتيب البنوك من حيث درجات الكفاءة في كل سنة	الجدول 12.5
177	تطور الكفاءة الفنية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية	الجدول 13.5
178	الوحدات المرجعية لبنك البركة	الجدول 14.5
179	كميات ونسب التحسين لدى بنك البركة لسنة 2013	الجدول 15.5
179	كميات ونسب التحسين لدى بنك البركة لسنة 2014	الجدول 16.5

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
23	القوى المؤثرة على المنافسة المصرفية	الشكل 1.1
47	أهداف البنك الإسلامي	الشكل 1.2
107	حجم الأصول المصرفية الإسلامية مقارنة بالأصول المصرفية العالمية	الشكل 1.4
109	تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2010-2014	الشكل 2.4
110	معدل النمو السنوي للأصول البنكية لسنة 2014	الشكل 3.4
112	تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة 2000-2013	الشكل 4.4
114	توزع الأصول المالية الإسلامية عالميا حسب المناطق	الشكل 5.4
115	توزع الحصص السوقية من الأصول البنكية الإسلامية حسب الدول سنة 2014	الشكل 6.4
116	الحصة السوقية من الأصول للبنوك الإسلامية عبر الدول	الشكل 7.4
117	تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في السعودية خلال الفترة 2010-2014	الشكل 8.4
118	تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2014	الشكل 9.4
118	تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الإمارات خلال الفترة 2010-2014	الشكل 10.4
119	تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الكويت خلال الفترة 2010-2014	الشكل 11.4
152	منحنى متوسطات التكلفة الكلية للبنوك محل الدراسة	الشكل 1.5
153	منحنى متوسطات إجمالي أصول للبنوك محل الدراسة	الشكل 2.5
154	منحنى متوسطات تكلفة العمل للبنوك محل الدراسة	الشكل 3.5

155	منحنى متوسطات رأس المال العيني للبنوك محل الدراسة	الشكل 4.5
156	منحنى متوسطات رأس المال النقدي للبنوك محل الدراسة	الشكل 5.5

قائمة المختصرات و الرموز

SCP	Structur Conduct Performance
IO	Industrial Organization
NEIO	New Emperical Industrial Organization
LI	Lerner Index
P&R	P&R : Panzar and Rosse
MR	Market Share
HHI	Herfindhal- Hirshman Idex
ROA	Return on Asset
ROE	Return on Equity
ABC	Arab Banking Corporation
SG	Société Générale
AGB	Algeria Gulf Bank
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
BDL	Banque de Développement Local
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
BNA	Banque Nationale d'Algérie
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
DEA	Data Envelopment Analysis
SUR	Seemingly Unrelated Rergession

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
199	قيم متغيرات الدراسة	الملحق 01
202	حجم الأصول المصرفية للبنوك محل الدراسة ما بين 2004 و 2014	الملحق 02
203	المؤشرات الإحصائية الوصفية للمتغيرات	الملحق 03
204	جداول متوسطات المتغيرات حسب المجموعات	الملحق 04
205	جداول المقارنات المتعددة	الملحق 05
207	نماذج بانل المقطرة	الملحق 06
210	التكلفة الحدية (MC) لكل بنك على مدى فترة الدراسة	الملحق 07
211	نسبة إجمالي الإيرادات البنكية إلى إجمالي الأصول في كل بنك على مدى فترة الدراسة	الملحق 08

مقدمة

أ. توطئة:

يكتسي موضوع المنافسة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة بحجم أهمية القطاع المصرفي الذي يعتبر الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ يساهم بشكل كبير في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يجب أن يتسم هذا القطاع بالتطور المستمر والفعالية في أداء دوره كمحرك للنشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار تعتبر المنافسة من أهم العوامل التي تعزز من فعالية القطاع المصرفي وتحسن من أداء البنوك العاملة فيه، كما أن ظاهرة المنافسة أصبحت في الاقتصاد المعاصر ضرورة حتمية يجب على كل مؤسسة اقتصادية مواجهتها، وقد زادت أهمية هذه الظاهرة خاصة مع التطورات العالمية التي شهدتها المجال المصرفي وخاصة ما يتعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المالية، حيث يوجب ذلك على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي و تطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية.

يسلط هذا البحث الضوء بشكل أساسي على المنافسة بين نوعين من المؤسسات المصرفية هي الأكثر انتشارا في كل أنحاء العالم، وتمثل في البنوك التجارية التقليدية(الربوية) وهي التي تعتمد على الفائدة في معاملاتها، والبنوك التجارية الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكلا النوعين من البنوك أهميته الخاصة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالبنوك التجارية التقليدية ومن خلال قيامها بوظيفتها الأساسية المتمثلة في خلق نقود الودائع، تساهم في تكوين رأس المال وتحقيق التوسع الاقتصادي، كما أن هذه البنوك أثبتت فاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تجارب بعض الدول الأوروبية خاصة في نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين حيث ساهم القطاع البنكي في تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة في هذه الدول، لكن مكانة البنوك التقليدية اهتزت في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدتها العالم سنة 2008؛

أما البنوك الإسلامية فهي أيضا تلعب دورا أساسيا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، وتستمد هذه البنوك قوة تأثيرها من كونها أولا: تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وهي بذلك تمس شريحة هامة تتمثل في العرب والمسلمين الذين يفضل معظمهم إجراء معاملاته المالية حسب قواعد وأحكام الدين الإسلامي، و تمثل هذه الشريحة مايعادل 31% تقريبا من سكان العالم، كما أن تحريم العمل بالفائدة في البنوك الإسلامية يجعلها تسعى لتحقيق الاستثمار الحقيقي الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الفعلي، بخلاف البنوك التقليدية التي تشجع الاقتصاد غير الحقيقي القائم على الاستثمار المالي.

ب. إشكالية الدراسة:

بعد أن كانت المنافسة المصرفية-إلى وقت ليس ببعيد- تقتصر على البنوك التقليدية فيما بينها، ظهرت البنوك الإسلامية كطرف جديد في النظام المصرفي العالمي له مكانته وبصمته الخاصة على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تعرف هذه الأخيرة انتشارا سريعا ونمو متزايدا عبر العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وذلك رغم حداثة نشأتها بالمقارنة مع البنوك التجارية التقليدية، فإذا كانت البنوك التقليدية قديمة النشأة إذ يعود أول ظهور لها لمنتصف القرن 12م، فإن الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية كانت ابتداء من سنة 1975، ومازالت هذه البنوك تكتسب اعترافا دوليا متزايدا في أوساط الصناعة المالية العالمية خاصة عقب نجاحها في الدول العربية الإسلامية وابتكارها للعديد من المعاملات المصرفية الرائدة، ومما يدل على ذلك إقبال العديد من البنوك التقليدية العالمية على فتح نوافذ إسلامية في دول إسلامية وغير إسلامية، إضافة إلى انتشار البنوك الإسلامية في الدول

الغربية، وهذا ما يراه البعض دليلا على أن البنوك الإسلامية أصبحت تشكل منافسا قويا للبنوك التقليدية، في حين يرى البعض الآخر أن اختلاف طبيعة وخصائص العمل المصرفي في البنوك الإسلامية عنه في البنوك التقليدية، يجعل أمر وجود منافسة بينهما غير وارد بحيث لكل منهما سوقه الخاصة، وللوقوف على حقيقة التنافس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى العالمي والمحلي، ارتأينا في هذا البحث تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال الإجابة على عدة أسئلة تتبلور في الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى منافسة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر؟

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- 1- هل يؤثر الاختلاف بين صيغ المعاملات المصرفية في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المنافسة فيما بينها؟
- 2- ماهي درجة المنافسة السائدة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري؟
- 3- هل تنافس البنوك الإسلامية في الجزائر البنوك التقليدية؟
- 4- كيف تؤثر القوة السوقية على السلوك التنافسي للبنوك الإسلامية في الجزائر؟
- 5- كيف تؤثر الكفاءة على المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر؟

ت. الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات، ننتقل من الفرضيات التالية:

- 1- لا تؤثر الاختلافات بين صيغ المعاملات المصرفية في البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية على إمكانية المنافسة فيما بينها.
- 2- تسود القطاع المصرفي الجزائري درجة ضعيفة من المنافسة.
- 3- لا تنافس البنوك الإسلامية في الجزائر البنوك التقليدية.
- 4- تتمتع البنوك الإسلامية في الجزائر بقوة سوقية كبيرة تؤثر سلبا على سلوكها التنافسي.
- 5- تتأثر قدرة البنوك الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر، بشكل طردي بمستوى كفاءتها.

ث. مبررات اختيار الموضوع: تتلخص أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- 1- الميل الشخصي للبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي عامة، والصيرفة الإسلامية خاصة.
- 2- ندرة المراجع والدراسات التي تتناول موضوع المنافسة المصرفية باللغة العربية.

3- حادثة الموضوع، حيث يعتبر موضوع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، من المواضيع التي لم يتم تناولها إلا حديثاً، بالنظر لحداثة التجربة المصرفية الإسلامية عموماً، كما أن تزايد الاهتمام بهذا الموضوع جاء خاصة بعد انخيار النظام المصرفي التقليدي و الأزمة المالية العالمية التي سببها سنة 2008.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- 1- تجمع مادة علمية هامة حول موضوع المنافسة المصرفية.
 - 2- تسلط الضوء على حقيقة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، في ظل اختلاف الآراء حول هذا الموضوع.
 - 3- تساهم في إعطاء صورة عن مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة البنوك التقليدية.
- وانطلاقاً من ذلك، نسعى من خلال هذه دراسة هذا الموضوع، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- فهم ظاهرة البنوك الإسلامية كمنافس للبنوك التقليدية.
- 2- الوقوف على الأدوات و النماذج التي تقيس المنافسة المصرفية.
- 3- محاولة استخدام الأدوات الكمية لقياس درجة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .
- 4- التعرف على تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، ومدى منافستها لنظيرتها التقليدية.

ح. حدود الدراسة:

تم الاعتماد على عينة من البنوك الجزائرية تضم تسعة بنوك تجارية تقليدية منها أربعة بنوك خاصة، إضافة إلى بنك البركة الإسلامي، وقد شملت الدراسة الفترة من 2004 إلى 2014، كما تم تمديد هذه المدة إلى 2002-2014 بسبب ما تتطلبه الدراسة القياسية.

خ- منهج البحث والأدوات المستعملة: من أجل اختبار الفرضيات، والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدت هذه الدراسة على ما يلي:

- 1- المنهج الوصفي للتعريف بالمنافسة المصرفية، وأساليب قياسها في الجانب النظري؛
- 2- المنهج المقارن الذي تم اعتماده بشكل كبير في هذه الدراسة، حيث تم استخدامه في الجانب النظري من أجل توضيح الاختلافات في مبادئ المنافسة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى توضيح الاختلافات بين نشاط البنوك الإسلامية ونشاط البنوك التقليدية، كما تم الاعتماد على هذا المنهج أيضاً في الجانب التطبيقي من أجل مقارنة المعطيات والنتائج الإحصائية بين هذين النوعين من البنوك.

3- المنهج الكمي الذي تم اعتماده في الدراسة التطبيقية، حيث تم استعمال الأسلوب التحليلي في عرض وتفسير الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالمنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى الدولي، كما تم استعمال الأسلوب القياسي في القياس المباشر للمنافسة بين النوعين على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة، فقد تم الاعتماد في جمع المعلومات أساساً على: التقارير السنوية والقوائم المالية الصادرة عن البنوك الجزائرية محل الدراسة إضافة إلى المعلومات المتوفرة على مواقعها الإلكترونية، التقارير السنوية لبنك الجزائر والمعلومات المتوفرة على موقعه الإلكتروني، تقارير التنافسية الإسلامية العالمية لبعض الوكالات العالمية (Thomson Reuters ، Ernst &Young).

كما تم الاعتماد في القياس على أدوات كمية تمثلت في مؤشر Lerner لقياس المنافسة والذي يعتمد على تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، إضافة إلى أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) المستعمل في قياس الكفاءة.

د. مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت أغلبها في شكل مقالات نظراً لندرة الكتب والرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع، وتطرق أغلب الدراسات التي تم الحصول عليها إلى موضوع المنافسة المصرفية بشكل عام، أما فيما يتعلق بالمنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل خاص فلم نحصل فيه إلا على ثلاث مقالات اعتبرت المرجع الأساسي الذي انطلقت منه هذه الدراسة، حيث طبقت هذه الدراسات على عينات شملت بنوكاً من عدة دول، أما الدراسات السابقة الأخرى فقد شملت العديد من الدول الغربية وبعض الدول العربية والإسلامية كالأردن، ماليزيا ودول الخليج.

ذ. صعوبات الدراسة: واجهتنا عدة عوائق وصعوبات أثناء إنجازنا لهذه الدراسة، تمثل أهمها في:

- قلة المراجع والرسائل الجامعية في موضوع الدراسة بشكل عام، وندرتهما في الجزائر.
- عدم وجود مراجع باللغة العربية في جوانب كثيرة من موضوع المنافسة، مثل الجانب المتعلق بأساليب قياس المنافسة، مما شكل صعوبة في ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية والتعامل معها.
- صعوبة تجميع المعطيات المالية للبنوك محل الدراسة، لكامل فترة الدراسة، بسبب عدم توفر التقارير والقوائم المالية لبعض البنوك وخاصة العمومية خلال كل السنوات.
- تضارب الأرقام والمعطيات المالية لبعض البنوك.

ر. هيكل البحث:

يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة قسمين رئيسيين، يضم القسم الأول الجانب النظري للدراسة وهو يتكون من ثلاثة فصول تحتوي ما يلي:

الفصل الأول: تناول الفصل الأول التعريف بظاهرة المنافسة في المجال المصرفي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول دراسة مقارنة لمفهوم ومبادئ المنافسة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي، وتضمن المبحث الثاني ماهية المنافسة المصرفية من خلال التعريف بمفهوم المنافسة المصرفية والعوامل المؤثرة عليها وآثارها على القطاع المصرفي، إضافة إلى دراسة طبيعة العلاقة بينها وبين مفهوم الكفاءة المصرفية، كما تم التطرق في آخر هذا المبحث إلى مختلف أنواع وتصنيفات المنافسة

المصرفية، أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تضمن أهم الأساليب والطرق المستعملة في تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي، مع توضيح إيجابياتها وسلبياتها والانتقادات الموجهة إليها.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل مقارنة في أساسيات وطرق العمل المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تم توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين النوعين من جانب مبادئ العمل المصرفي، مصادر واستخدامات الأموال، الربحية، المخاطرة والرقابة المصرفية.

الفصل الثالث: تضمن عرض مجموعة من الدراسات السابقة في موضوع المنافسة المصرفية عموماً، والمنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل خاص، و مناقشة محتوى هذه الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية.

أما القسم الثاني من الدراسة فهو يضم الجانب التطبيقي ويتكون من فصلين :

الفصل الرابع: والذي يتناول تحليل واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى الدولي، من خلال عرض وتحليل معطيات عن ظروف المنافسة بين النوعين من البنوك على مستوى أكبر الأسواق المصرفية الإسلامية عالمياً، إضافة إلى تحليل واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الخامس: تصمن دراسة قياسية مباشرة للمنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، باستعمال مؤشر القوة السوقية حيث تم الاعتماد في ذلك على تطبيق أسلوب Lerner لقياس المنافسة، وباستعمال مؤشر الكفاءة حيث تم الاعتماد في قياس ذلك على أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA.

الفصل الأول

المنافسة المصرفية و أدوات قياسها

تمهيد:

تعتبر المنافسة عاملا مهما في تحسين الكفاءة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فوجود جو من المنافسة بين المؤسسات المكونة لأي قطاع اقتصادي، يساعد بشكل كبير في نمو و تطور هذا القطاع بشكل سريع و فعال، وقد أصبحت هذه الظاهرة من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسة في الاقتصاد المعاصر لأنها تهددها مباشرة في حصتها السوقية مما قد يعني تآكل أرباحها وتراجع مكانتها في السوق وقد ازدادت خطورتها مع توجه المؤسسات إلى الأسواق الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى ازدياد عدد المؤسسات المتنافسة يوما بعد يوم .

يشكل القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، ونظرا لأهمية المنافسة في النشاط الاقتصادي ، فإن هذا القطاع بحاجة هو الآخر لوجود جو من التنافس بين مؤسساته، نظرا لما لهذا التنافس من أثر في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات وبالتالي تحسن أداء القطاع البنكي ، والمساهمة في نمو النشاط الاقتصادي بشكل عام، كما أن التطورات العالمية الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المالية ،يوجب على كل دولة تحديث قطاعها البنكي و تطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية ،ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع ،بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة فاعلية القطاع و مردوديته ،وبالتالي قدرته التنافسية.

نتناول في هذا الفصل ماهية المنافسة في المجال المصرفي من خلال التطرق لمختلف أنواع المنافسة المصرفية و أشكالها، كيفية التنافس بين المصارف، و أهم النماذج و الأساليب التي تمكننا من قياس هذه المنافسة ، إضافة إلى الحديث عن المظاهر والعوامل المؤثرة على المنافسة على الصعيد العالمي ، ولكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى أهم الاختلافات حول موضوع المنافسة بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي باعتبار أن إشكالية هذا البحث تدور حول المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المبحث الأول : ماهية المنافسة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تختلف مبادئه بشكل كبير عن مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، وينطبق هذا الاختلاف على مفهوم المنافسة وطرق حمايتها، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم جوانب هذا الاختلاف، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول ماهية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي، ويتناول المطلب الثاني ماهية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي، أما المطلب الثالث فهو عبارة عن مقارنة بين النظامين من حيث مفهوم المنافسة.

المطلب الأول: المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي

اهتم الاقتصاديون في النظام الاقتصادي الرأسمالي بالمنافسة بشكل كبير منذ ظهور المدارس الاقتصادية الكبرى ، فقد أولى كل من آدم سميث ، ريكاردو و كينز اهتماما كبيرا بالمنافسة على مستوى الأسواق باعتبارها الدعامة الأساسية لاقتصاد السوق الذي يركز عليه النظام الرأسمالي ، و سنتناول في هذا المطلب أهم تعريفات الاقتصاديين الرأسماليين بالمنافسة، إضافة إلى التطرق لأهميتها وقواعد حمايتها في الاقتصاد الرأسمالي.

أولاً: مفهوم المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي

لم يقدم الكلاسيك تعريفا دقيقا للمنافسة لأن حالات الاحتكار في فترتهم كانت نادرة، لذلك ركز آدم سميث في إشارته للمنافسة من خلال كتابه ثروة الأمم، على المنافسة الحرة بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، كما أشار إلى أثر المنافسة على السعر والأرباح، حيث ذكر أن "...نمو رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة المنافسة، وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح"⁽¹⁾ ، ولكن في أواخر القرن التاسع عشر ومع بداية ظهور مؤسسات كبيرة خاصة في مجال صناعة السكك الحديدية، بدأ الاقتصاديون يولون أكثر اهتمام بمصطلح المنافسة، حيث اختلف هؤلاء في تحديد طبيعة المنافسة بين المنافسة التامة و المنافسة غير التامة، وفي سنة 1921 نشر Knight في كتابه "مخاطر عدم اليقين والأرباح"، الشروط الخمس المعروفة لسوق المنافسة التامة، وتعتبر النظرية النيوكلاسيكية التي طورها Walras أن المنافسة التامة هي العنصر الأساسي الذي يسمح لكل أفراد المجتمع بالحصول على أقصى قدر من الإشباع لحاجياتهم؛⁽²⁾

يرتبط لفظ المنافسة بشكل عام بالتنافس على شيء معين، أو السباق للوصول إلى هدف ما، وهي تعني لغة: " نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق، والمنافسة تقابل التنافس ".⁽³⁾ في الواقع، ليس هناك تعريفات واضحة ومباشرة للمنافسة، إلا أنه يمكن تلخيص بعض الآراء المسجلة حول هذا المصطلح فيما يلي:

عرف آدم سميث المنافسة على أنها: " عملية ديناميكية أو سلوك تملية المزاحمة الاقتصادية"⁽⁴⁾ ويقصد بالمزاحمة هنا ذلك السباق بين المؤسسات الاقتصادية، والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في أي مجال اقتصادي، كما رأى Cournot أن "المنافسة تحدث عندما يكون السعر قريب من التكلفة الحدية للمؤسسة"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ آدم سميث ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 205.

⁽²⁾ Murray N. Rothbard, **Competition and the economists**, Mises Daily articles, Mises Daily institute, 2012, (15/05/2016), <https://mises.org/library/competition-and-economists>

⁽³⁾ مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، القاهرة، 1980.

⁽⁴⁾ Laurence Scialom , **économie bancaire** édition la découverte ,paris, 1999,p 25.

⁽⁵⁾ Wikipédia, **concurrence**, (12/04/2016), <https://fr.wikipedia.org/wiki/Concurrence>

أما (Friedrich August von Hayek) اقتصادي ومنظر سياسي نمساوي) فيرى بأن المنافسة هي : " طريقة اكتشاف تؤمن ترقية التقدم التكنولوجي، وتنمية وتحسين وضعية المستهلكين " (1)، ويبين هذا التعريف العلاقة بين التكنولوجيا والمنافسة، حيث يرى صاحب هذا التعريف بأن المنافسة تساهم في التقدم التكنولوجي كما أن لها أثر إيجابي على المستهلكين .

كما يمكن تعريف المنافسة بأنها عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية، الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من خلال الأسعار والتطوير و الرفع من جودة المنتجات... الخ،(2) و يبين هذا التعريف إيجابيات أخرى للمنافسة إذ أنها تساهم في تحقيق الفعالية في القطاع الاقتصادي، و تتم هذه العملية بين مجموعة من المؤسسات التي تنشط في القطاع نفسه، أي أنها تتبع أو تنتج منتجات متماثلة أو بديلة .(3)

يشير لفظ المنافسة- اقتصاديا- إلى شروط السوق الذي يلتقي فيه المتعاملون الاقتصاديون بهدف تحديد الأسعار، وتبادل السلع والخدمات، أما قانونيا فالمنافسة هي عبارة عن مجموعة من الاتجاهات القانونية والتنظيمية، التي تسمح بضمان احترام مبادئ حرية التجارة والصناعة،(4) كما يمكن تعريفها أيضا بأنها شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين داخله بشكل يؤثر في تحديد السعر(5).

مهما اختلفت تعاريف المنافسة فهي تشير - بشكل عام - إلى ذلك السلوك الذي تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تنشط في سوق معينة ، والهدف منه هو التسابق نحو كسب أكبر حصة من هذه السوق، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية ، وحسن معاملة العملاء... الخ، ويتفق أغلب الاقتصاديون في النظام الرأسمالي على أن المنافسة في الأسواق ترتبط بجرية تحديد الأسعار، وهي تعتبر العنصر الأساسي الذي يسمح بحماية المصلحة الخاصة لأفراد المجتمع، وهو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الرأسمالية، إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة المنافسة ، فمنهم من ركز على المنافسة التامة كآدم سميث، ومنهم من ركز على المنافسة غير التامة مثل كورنوت.

ثانيا: أهداف و أهمية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي

تعتبر المنافسة من أهم خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي تتركز على مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يمثل جوهر هذا النظام، فالمنافسة حسب النظام الرأسمالي أمر ضروري لتفعيل النشاط الاقتصادي و ضمان استمراريته لأنها تعود بالعديد من المنافع على المؤسسة والاقتصاد والمجتمع على حد سواء، فالتنافس الحر بين المنتجين في السوق يؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة الإنتاجية ، ويشجع الابتكار ويحسن من جودة المنتجات.

(1) Laurence Scialom , **opcit**,p 25.

(2) Hamidouche Fouzia , **analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire .-compartiment du crédit**

hypothécaire , mémoire de fin d'études en vue de l'obtenir du diplôme de magistère non publié école supérieur de commerce Alger ,2002 /2001 ,p 6.

(3) Hervé de Carmoy , **stratégie bancaire** ,3^{ème} Ed presse universitaire de France, France , 1997,p53.

(4) Hamidouche Fouzia , **opcit**,p6.

(5) أحمد زغدار ، المنافسة-التنافسية والبدائل الاستراتيجية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص12.

1- تحسين مستوى المعيشة: تؤدي المنافسة حسب النظام الرأسمالي إلى تحقيق الرفاهية للمستهلكين من خلال انخفاض أسعار المنتجات،⁽¹⁾ والتمتع بالحرية الواسعة في اختيار الأنواع المختلفة من السلع والخدمات، إضافة إلى حمايته من الاستغلال.⁽²⁾

2- زيادة الكفاءة والإنتاجية في المؤسسات: يؤدي انخفاض الأسعار الذي تفرضه المنافسة إلى اهتمام المؤسسات بتحقيق الحد الأقصى للكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية، كما تؤدي المنافسة إلى تحسين إنتاجية العمل.⁽³⁾

3- تشجيع روح الابتكار والاختراع: حيث كلما زادت درجة المنافسة غير السعرية، سعت المؤسسات إلى البحث عن طرق جديدة وتقنيات مستحدثة لخلق التميز أو لكسر تميز مؤسسات أخرى موجودة في السوق،⁽⁴⁾ وهذا من أجل ضمان بقائها واستمراريتها.

4- المساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي: يؤدي زيادة عدد المنافسين في قطاع معين، إلى ارتفاع الإنتاج وزيادة معدلات التشغيل⁽⁵⁾، كما أن المنافسة تقلل من حالات التضخم وعدم الاستقرار.⁽⁶⁾

رغم تعدد إيجابيات المنافسة، إلا أنها لا تخلو من بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، و من أهم ما يعاب على المنافسة أنها تؤدي إلى سيادة المشروعات الكبيرة، مما يقلل من احتمالات قيام مشروعات صغيرة والتي قد تحقق درجة كفاءة أعلى، كما أن المنتجون في ظل سوق المنافسة، يسعون إلى تحقيق أقصى الأرباح، مما يؤدي بهم إلى التركيز على إنتاج السلع الكمالية الموجهة للطبقة الغنية ذات القوة الشرائية المرتفعة، وبالتالي التقليل من إنتاج السلع الضرورية التي تحتاجها الطبقة الفقيرة من المجتمع، إضافة إلى إهمال التكاليف و الالتزامات الاجتماعية.⁽⁷⁾

ثالثا: قواعد حماية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي

حرص عدد كبير من الدول الرأسمالية على النص صراحة على تحريم الاتفاقيات الاقتصادية التي تعوق حرية المنافسة، فقد أصدرت فرنسا مثلا مرسوما في أوت 1953 بشأن منع الاتفاقيات التي تقيد حرية المنافسة⁽⁸⁾، إلا أن تطبيق هذا المبدأ أدى إلى حدوث عدة تجاوزات من طرف المنتجين مثل الاحتكار والهيمنة على السوق وغيرهما، وهي ممارسات تنعكس سلبا على الاقتصاد، مما استدعى تدخل الدولة بوضع قواعد لتنظيم التعاقد و حماية المنافسة والحقوق داخل السوق⁽¹⁰⁾، و تتجسد قواعد حماية المنافسة في معظم الدول في قانون المنافسة الذي يتضمن جميع القوانين واللوائح لضمان

(1) نفس المرجع، ص 19.

(2) يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، ط2، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1990، ص30.

(3) رقية بوحضر، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2012، ص20.

(4) نفس المرجع، ص19.

(5) نفس المرجع، ص20.

(6) يوسف كمال، مرجع سابق، ص30-31.

(7) إياد محمد أحمد ملكاوي، المنافسة في الأسواق بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ص26.

(8) جابر فهيم عمران، المنافسة في منظمة التجارة العالمية (تنظيمها - حمايتها) دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2011، ص328.

(10) المعز لله صالح أحمد البلاء، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

الامتثال لمبدأ حرية الصناعة والتجارة في اقتصاد السوق الحر، كما يعبر هذا المصطلح في الدول الأنجلوساكسونية عن قانون منع الاحتكار. (1)

1-تعريف قانون المنافسة:

يعرف قانون المنافسة على أنه "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الأنشطة الممارسة من قبل الأعوان الاقتصاديين في إطار البحث والمحافظة على الزبائن،"(2) كما يعرف أيضا على أنه "قانون ضبط سلوكيات الأعوان الاقتصاديين داخل السوق من خلال حظر الممارسات التي م شأنها عرقلة لعبة المنافسة الحرة"، كما يتضمن - إلى جانب التدخل لأجل ضبط سلوكيات الأعوان الاقتصاديين- أحكاما تعنى بالجوانب الهيكلية في تنظيم المنافسة.(3)

يتميز قانون المنافسة بأنه قانون يجمع بين قواعد القانون وقواعد الاقتصاد، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين والتشريعات، التي تعمل أساسا على تنظيم و حماية السوق و المتنافسين فيه من الممارسات المنافية والمقيدة للمنافسة كالممارسات الاحتكارية (مثل الاتفاقات وسوء استخدام الهيمنة) والمنافسة غير المشروعة.

2- الممارسات المقيدة للمنافسة:

ينص قانون المنافسة في معظم الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحر ومبدأ حرية التجارة والصناعة على منع وتجرىم الممارسات التي من شأنها أن تقيد حرية المنافسة، و في القانون الجزائري نجد أن المشرع قد نص في المادة رقم 06 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة ، على حظر الممارسات و الأعمال المدبرة والاتفاقات التي يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها،و تدخل هذه الممارسات في إطار ما يسمى بالمنافسة غير المشروعة والتي تعرف بأنها" هي تلك التي تقوم على وسائل ملتوية وخادعة ودسائس يبندها الشرف والاستقامة , ورغم تعدد هذه الوسائل إلى مالا نهاية فإن الغاية تبقى دائما هي : تحويل زبائن الغير واستقطابهم وهذا ما يسهل التعرف عليها مهما كان الشكل الذي تتخذه"(4).

(1) Wikipedia,droit de la concurrence, 26 /11/2013 http://fr.wikipedia.org/wiki/Droit_de_la_concurrence

(2) زويير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011، ص 17.

(3) رشيد ساسان، محاضرات في قانون المنافسة الجزائري،2012/01/14، <http://dr.sassane.over-blog.com/article-97075468.html>

(4) محمد مبارك فضيل البصمان الرشيد، المنافسة غير المشروعة والاحتكار في القانون الكويتي، معهد الكويت للدراسات القانونية والقضائية، الدفعة التاسعة 2008/2006، ص 13.

تتخذ الممارسات التي تدخل في إطار المنافسة غير المشروعة عدة أشكال يمكن جمعها فيما يلي:

2-1- الاتفاقات المحظورة: يقصد بها الاتفاقات الضمنية أو الصريحة التي تتم بين مجموعة من المؤسسات أو التجار على القيام بأعمال لعرقلة المنافسة⁽¹⁾، من خلال لجوء هذه المؤسسات بإرادتها إلى البحث عن هدف مشترك بينهم قصد زيادة منافعها في السوق أو قصد عدم تمكين أعوان آخرين من حرية مزاولة نشاطهم في السوق⁽²⁾، وقد حدد القانون الجزائري مجموعة من الأعمال التي تعرقل المنافسة منها: منع المنافسين المحتملين من اختراق السوق عن طريق رفض التعامل معهم مثلا،⁽³⁾ اقتسام الأسواق أو مصادر التموين، عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها.

كما يدخل ضمن الاتفاقات المحظورة، تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات على الشركاء التجاريين، مما يحرمهم من منافع المنافسة، وتعرف هذه الممارسة باسم التعامل الحصري،⁽⁴⁾ وكذلك اتفاقيات الربط التي تتحقق عندما يشترط البائع على المشتري الذي يرغب في شراء منتجه أن يشتري منتجا آخر مختلفا بغض النظر عن رغبته في ذلك، وهذا ما قد يدمر المنافسة بالنسبة للمنتج الثاني.⁽⁵⁾

2-2- التعسف الناتج عن الهيمنة أو الاحتكار في السوق: حسب المادة 03 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة، الهيمنة هي "الوضعية التي تمكن مؤسسة ما من الحصول على مركز قوة اقتصادية في السوق المعني من شأنها عرقلة قيام منافسة فعلية فيه، وتعطيها إمكانية القيام بتصرفات منفردة إلى حد معين إزاء منافسيها أو زبائنها أو مومنيها"؛ أما الاحتكار فهو وضعية السيطرة التامة لمؤسسة ما على السوق بحيث تشتمل على جميع حصصه، الأمر الذي يجعلها لا تخضع إلى أية منافسة.⁽⁶⁾

تجدر الإشارة إلى أن الأمر المحظور هنا هو ليس الهيمنة أو الاحتكار في حد ذاته وإنما هو سوء استغلال هاتين الوضعتين، من خلال القيام بممارسات تعسفية تضر بالمنافسة كالتحكم في السعر، رفض البيع دون مبرر شرعي، فرض شروط تعسفية للبيع... إلخ،⁽⁷⁾ وقد أشار إلى ذلك المشرع الجزائري في المادة رقم 07 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة.

2-3- التجميعات الاقتصادية: تعتبر التجميعات الاقتصادية أو عمليات التركيز الاقتصادي من أبرز الظواهر الاقتصادية المعاصرة، والتي تلعب دورا مهما في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاديات على حد سواء، ويعد الاندماج أهم صور هذه العمليات.

(1) جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 331؛

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

(2) زويير أرزقي، مرجع سابق، ص 96.

(3) جلال مسعد، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 79-80.

(4) نفس المرجع، ص 98-100.

(5) نفسه.

(6) زويير أرزقي، مرجع سابق، ص 102.

(7) نفس المرجع، ص 105-106؛

جلال مسعد، مرجع سابق، ص 148-160.

يعرف التجميع الاقتصادي على أنه " ظاهرة اقتصادية تتم بنمو حجم المؤسسات من جهة، وبانخفاض عدد المؤسسات التي تعمل في السوق من جهة أخرى " (1)، كما عرفه المشرع الجزائري من خلال استعراض الحالات التي تتم فيها عملية التجميع كاندماج مؤسساتين أو الحصول على مؤسسة أخرى بشراء أسهمه فيها أو شراء أصولها. (2)

يلاحظ من التعريفات السابقة بأن عملية التجميع تعد سلاح ذو حدين من حيث تأثيرها على المنافسة، فهي من جهة تساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية، إلا أنها من جهة أخرى قد تنعكس سلبا على المنافسة من خلال تغير بنية السوق وتعزيز السيطرة والهيمنة، وبالتالي فإن الحكم على طبيعة تأثير عملية التجميع على المنافسة يتوقف على الدافع الحقيقي وراء إجراء هذه العملية، إلا أنه ونظرا لأهميتها فقد أخرجتها معظم التشريعات من دائرة الممارسات المنافية للمنافسة ولكن جعلتها خاضعة للمراقبة حتى تحدد من تأثيرها العكسي على المنافسة، كما هو الحال في القانون الجزائري. (3)

المطلب الثاني : المنافسة في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الحرية الاقتصادية من المبادئ الهامة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة كما في النظام الرأسمالي ، ويترب على تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام نتائج هامة ذات تأثير إيجابي على المنافسة في النظام الاقتصادي الإسلامي، نتناول في هذا المطلب نظرة الإسلام لمفهوم المنافسة وأهميتها في الاقتصاد الإسلامي إضافة إلى القواعد والضوابط التي تضمن حمايتها.

أولاً: مفهوم المنافسة في الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، (*) والمضبوطة بأحكام التشريع الإسلامي من الحلال والحرام، بمعنى أن الفرد يمارس نشاطه في ظل سوق إسلامية حرة ونظيفة وخالية من الاحتكار والتكتلات والغش والغرر والجهالة والمقامرة وكل صور أكل أموال الناس بالباطل ، ولا يجوز للدولة أن تتدخل إلا إذا تبين أن الأفراد قد انحرفوا عن الضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات ، فعلى سبيل المثال يجوز للدولة أن تتدخل في حالات الاحتكار والغش والغرر أو إحداث ضرر بالغير بصفة عامة (4).

يترب على تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام، توفر شروط المنافسة في النظام الاقتصادي الإسلامي، من بينها: (5) حرية الدخول إلى السوق والخروج منها، ضرورة توفر حد معقول من المعلومات حول السوق وظروفها، ضرورة القضاء على العوامل الاحتكارية في السوق و خضوع الأسعار لظروف العرض والطلب، وتشكل هذه النتائج في الواقع الظروف الملائمة لتحقيق المنافسة الكاملة التي يدعو إليها الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن الفرق يكمن في نظام الرقابة الذي يضعه الاقتصاد الإسلامي على هذه المنافسة.

(1) نفس المرجع، ص 187.

(2) المادة 15 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة.

(3) أنظر المادة 17 والمادة 18 من قانون المنافسة.

(*) يقوم هذا المبدأ على أن الأصل في الملكية أنها لله عز وجل، فالمال كله لله ولكن قد استخلف البشر فيه ومنحهم حق المنفعة والتصرف.

(4) علي أحمد السالوس، ' موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، ط7، مكتبة دار القرآن، مصر؛ دار الثقافة بالدوحة، قطر، بدون سنة النشر، ص 40؛

حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط2، دار النشر للجامعات، بدون بلد النشر، 2013، ص ص 177-178.

(5) إياذ محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص ص 37-38.

اهتم الإسلام بجانب المنافسة اهتماما كبيرا حتى جعلها من العبادات التي تدرج ضمن مهمة الاستخلاف التي كلف الله بها عباده، بهدف تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فالمنافسة في الإسلام تعني التنافس و التسابق على العمل الصالح، وقد أمر الله بها عباده في كثير من المواضع في القرآن الكريم من بينها قوله تعالى: ﴿حِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (2) ، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (3).

يتجسد مفهوم المنافسة في مجال النشاط الاقتصادي(ضمن النظام الاقتصادي الإسلامي)، في التنافس الإيجابي والجاد بين المنتجين في تقديم أحواد المنتجات وتحسين طرق ووسائل الإنتاج ، بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وبالتالي توفير السلع والخدمات للمستهلك بأقل ثمن ممكن، ويدخل هذا في إطار العمل الصالح الذي دعا إليه الله تعالى في قوله: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (4) كما يجب أن تكون هذه المنافسة نافعة وبناءة وغير مضرّة بالغير، وتقوم المنافسة في الاقتصاد الإسلامي على أساس توفير حريّة الإنتاج في المجتمع مع ضرورة تحديد الأولويات والالتزام بها، وبشرط السماح للدولة بالتدخل إذا فشلت آلية السوق في تحقيق هذه الأولويات، كما تقوم أيضا على الجمع بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. (5)

بشكل عام، تقوم فكرة المنافسة في الاقتصاد الإسلامي على التنافس بين المنتجين المبين على التعاون والعدالة، بهدف تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ثانيا: أهمية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي

تحتل المنافسة في النظام الاقتصادي الإسلامي أهمية كبيرة ، وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى هذه الأهمية حيث ذكر بأنها ضرورية للحياة وأن غيابها يحدث خللا في الحياة ويؤدي إلى أزمة اقتصادية من خلال انخفاض الأرباح وفساد الجباية و نقص العمارة، ويمكن تلخيص أهم فوائد المنافسة من وجهة نظر الإسلام فيما يلي: (6)

-تحفيز المؤسسات المتنافسة على الاهتمام بالبحث والتطوير، إضافة إلى تحقيق التعاون بين المنتجين بحكم حاجة كل منهم للآخر، فالتنافس في الإسلام أساسه التعاون على تحقيق هدف مشترك وهو القيام بواجب الخلافة، وهكذا تتم ممارسة النشاط الاقتصادي بعيدا عن القلق والاضطراب وتتركز جهود المتعاملين على الإتقان في العمل وتحسين الجودة؛

(1) سورة المطففين، الآية 26.

(2) سورة الملك، الآية 15.

(3) سورة التوبة، الآية 105.

(4) نفسه.

(5) شوالين محمد السنوسي، شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 108-112؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص 20-21؛

نفس المرجع، ص 99.

(6) إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص 101-102؛

شوالين محمد السنوسي، 137 ص -145.

-تساعد روح التنافس بين الناس على تعبئة طاقة الإنسان، وإقباله على التعلم واكتساب المهارات من أجل رفع كفاءته الإنتاجية وتنمية ثروته؛

-توفير الرفاهية للمستهلكين، إذ أن تقييد المنتجين بالضوابط الشرعية للمنافسة في الاقتصاد الإسلامي يعود بالنفع الكبير على المستهلك من خلال: ضمان توفير الحاجيات الطبية والامتناع عن توفير الخبائث، تجنب الضرر الناتج عن الدعاية الكاذبة والغش والتضليل، وهذا ما تتميز به المنافسة في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الرأسمالي، بالإضافة إلى فوائد أخرى تتوفر أيضا في الاقتصاد الرأسمالي كالأستفادة من انخفاض الأسعار، وجودة المنتجات والحصول على امتيازات مختلفة.

ثالثا: ضوابط المنافسة في الاقتصاد الإسلامي

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة بأنه يقوم أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية و أركانها ولا يوجد انفصال بينهما، وهذا ما يجعل لأي سلوك اقتصادي حدودا تشريعية وضوابط أخلاقية تمنعه من الانحراف عن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي وهو تحقيق العدل والتعاون على البر والتقوى.

يعتبر مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، وهو يتيح للأفراد حرية المنافسة في الأسواق بشرط أن تكون المنافسة شريفة لا تخرج عن حدود الشريعة الإسلامية، ولضمان ذلك يبحث هذا النظام على ضرورة تدخل الدولة للمحافظة على شروط المنافسة الكاملة وحل المشكلات التي قد تنتج عن هذه المنافسة كالتلاعب والغش مثلا، لأن عدم تحقق تلك الشروط فيه إضرار بمصلحة المجتمع حيث يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار، وهذا ما يتنافى مع أهداف الاقتصاد الإسلامي، ويتجسد تدخل الدولة هنا في وضع ضوابط تشريعية تحكم المنافسة في السوق الإسلامي إضافة إلى وجود ضوابط أخرى ذاتية يفرضها الفرد على نفسه.

1- **الضوابط الذاتية (الإيمانية):** وهي التي تنبع من التربية الإسلامية للفرد المسلم التي تقوم على الإيمان بالله و بوجود الرقابة الإلهية الدائمة على كل تصرفاته، مما يشكل وازعا لدى المنتج يمنع من تخطي الحدود الشرعية في تعاملاته مع غيره من المنتجين والمستهلكين كالامتناع عن التلاعب أو الاحتكار.

2- **الضوابط التشريعية:** وهي مجموعة القواعد والأحكام التي وضعها الإسلام لضمان حرية الدخول والخروج من السوق، بحيث يحق للدولة أو الحكومة أن تتدخل للإشراف على الالتزام بهذه الضوابط وضمان عدم الانحراف عنها، ويمكن تلخيص أهم هذه القواعد فيما يلي:

1-2- **منع الاحتكار:** يتميز الاقتصاد الإسلامي بتحريمه للاحتكار استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلا خاطئ"⁽¹⁾، والاحتكار في الشريعة الإسلامية هو كل نشاط أو تصرف يهدف به المنتج إلى حبس سلعة ما عن الناس لتقل قيمتها ويرتفع سعرها سواء كان ذلك بشرائها أو جمعها أو الانفراد بإنتاجها⁽²⁾.

(1) سنن ابن ماجة، حديث رقم 2145.

(2) تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، دار الأمة للنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، 2004، ص 197-198؛

عصمت بكر أحمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي...دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،

المجلد 5 العدد 14، 2009، جامعة تكريت، ص 110؛

عبد الهادي علي النجار، الإسلام و الاقتصاد، عالم المعرفة: الكويت، 1983، ص 102.

يمكن للدولة أن تحد من الاحتكار بطريقة عملية، عن طريق فرض مجموعة من العقوبات على المخترعين من بينها، مثل: إجبار المخترع على بيع ما عنده بسعر المثل (السعر المناسب)، وضع اليد على الأموال المخترعة لمباشرة توزيعها على المحتاجين، تعزيز (*) المخترع تأديبا له ولأمثاله، فرض غرامة على المخترع. (1)

2-2- النهي عن التسعير: يقصد بالتسعير في الإسلام هو أن يضع الحاكم سعرا معيناً ويجبر الناس على البيع والشراء بحسبه (2)، وقد اتفق أغلب الفقهاء على تحريمه استناداً إلى قوله صلى الله عليه وسلم عندما طلب منه الناس أن يسعر لهم: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله و ليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال" (3).

يعتبر تحرير الأسعار من أهم أساسيات سوق المنافسة التامة، وهذا ما نجده متوفراً في السوق الإسلامية التي تقوم على معايير القيمة العادلة التي تتحقق بتفاعل قوى العرض والطلب، ولا يجوز للسلطة التدخل في تحديد الأسعار إلا في حالات معينة (*)، لأن عملية التسعير من شأنها الإضرار بالاقتصاد عن طريق لجوء المتعاملين إلى خلق سوق موازية بعيداً عن رقابة الدولة وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الإنتاج والاستهلاك (4).

2-3- منع تلقي الركبان وبيع الحاضر للباد: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض و لا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد..."، ويقصد بتلقي الركبان الذهاب إلى خارج السوق للشراء من الذين يحملون سلعة لهم إليها، أو للبيع للذين يريدون دخول البلد للشراء منه، أما بيع الحاضر للباد فهو أن يأتي شخص من خارج البلدة بسلعة لبيعهها بثمن رخيص فيقول له الحضري (من أصحاب البلدة) أتركها عندي لأغالي في بيعها (5)، وينتج عن تطبيق هاتين القاعدتين عدة إجراءات من شأنها حماية المنافسة داخل الأسواق من بينها: تقليل الوساطة بين المنتج والمستهلك وبالتالي ضمان عدم ارتفاع سعر السلعة أو انخفاض كميتها في السوق، منع التدخل المتفعل في حرية التبادل في السوق و بالتالي تحقيق الاستقرار والثبات في المعاملات. (6)

(*) يأخذ التعزير عدة أشكال كالتوبيخ مثلاً، الضرب، الحبس، النفي خارج الوطن.

(1) علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص 69؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص 50.

(2) تقي الدين البهاني، مرجع سابق، ص 199.

(3) ابن داود، السنن، حديث رقم 3451.

(*) مثل الحد من الاحتكار، الحد من الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار المبالغ فيهما.

(4) عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص 100-101؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص 52.

(5) عصمت بكر أحمد، مرجع سابق، ص 110.

(6) أنظر: عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص 100؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص 105-108.

شوالين محمد السنوسي، مرجع سابق، ص 158-160.

2-4- منع بيع الغرر: ويقصد ببيع الغرر هو ما يكون مجهولا لا يحيط به المتبايعان⁽¹⁾، وقد يكون المجهول هنا طبيعة السلعة أو مواصفاتها أو ثمنها،⁽²⁾ ويترتب عن تطبيق هذه القاعدة مجموعة من الضوابط⁽³⁾ التي تهدف إلى ضرورة توفر الوضوح والشفافية والإحاطة التامة بأحوال السوق، وهذا ما يعد أيضا من أهم شروط المنافسة الكاملة.

2-5- فرض الرقابة على الأسواق: من خلال نظام الحسبة الذي أوجده النظام الاقتصادي الإسلامي، وهو جهاز للرقابة مهمته الإشراف على أوضاع السوق، ومواجهة الانحرافات التي قد تقع من طرف المتعاملين فيه مثل الغش أو التدليس، الاحتكار، كما يهدف هذا النظام إلى إجبار البائعين على المنافسة الشريفة و تجنب البيوع المحرمة.⁽⁴⁾

المطلب الثالث: مقارنة بين المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي

يتناول هذا المطلب مقارنة مختصرة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي من حيث تناولهما لموضوع المنافسة، وذلك انطلاقا مما سبق ذكره حول حقيقة المنافسة و مفهومها وكيفية حمايتها من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي.

أولا: المقارنة من حيث حقيقة المنافسة والهدف منها

نجد أن الهدف الأساسي من المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي هو هدف مادي بحت وهو تحقيق الرفاهية وتعظيم الثروة، من خلال التسابق إلى اختراق السوق وكسب أكبر الحصة السوقية من طرف المنتجين دون وجود ضوابط أخلاقية أو دينية، ورغم أن المنافسة في هذا النظام تهدف أيضا إلى تحقيق منافع اقتصادية كتحسين الجودة والتطور التكنولوجي، إلا أنها تصب كلها في تعزيز مبدأ المصلحة الخاصة للفرد المنتج دون مراعاة مصلحة الآخرين، وهذا ما يجعلها في كثير من الأحيان تنحرف عن معناها الحقيقي فتتحول إلى احتكار يضر بالمنتجين بانخفاض العوائد وتفشي البطالة، كما يضر بالمستهلكين بارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور. بينما نجد أن المنافسة في الاقتصاد الإسلامي تقوم على أساس التعاون وتبادل المنافع بين المنتجين من أجل تحقيق المصلحة العامة والخاصة في وقت واحد، ويتم ذلك في إطار أخلاقي ديني حيث لا تنفصل المعاملات الاقتصادية في الإسلام عن المبادئ الدينية وهذا ما لا نجده في النظام الرأسمالي، وهذا ما يضمن للمنافسة استمراريته و عدم الانحراف عن حقيقتها، وتحقيق المصلحة العامة يكون هنا بالاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى السعر العادل الذي يرضي الجميع، كما تتحقق المصلحة الخاصة بالسعي إلى كسب الربح المعقول وبالطرق المشروعة.

(1) عصمت بكر أحمد، مرجع سابق، ص 110 .

(2) شوالين محمد السنوسي، مرجع سابق، ص 161.

(3) أنظر: عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص 100؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص ص 106-107؛

شوالين محمد السنوسي، مرجع سابق، ص ص 160-162.

(4) أمل أحمد محمود الحاج حسن، المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، ص ص 152-153؛

إياد محمد أحمد ملكاوي، مرجع سابق، ص ص 74-75.

ثانيا: المقارنة من حيث مبادئ المنافسة

تأسس الاقتصاد الرأسمالي على مجموعة من المبادئ التي انعكست سلبا على واقع المنافسة في هذا النظام، كالحرية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وتسييق المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة، والتي نتج عنها تزايد النزاعات والتنافس الشديد للسيطرة على الأسواق وبالتالي الوقوع في فخ الاحتكار.

تتلاشى آلية المنافسة مع الزمن إذا لم يوجد رادع يمنع ظهور الاحتكار وما يترتب عليه من آثار سلبية كتقليل الإنتاج ورفع الأسعار، وهو ما حدث فعلا في الاقتصاديات الرأسمالية حيث شهد القطاع الصناعي في الكثير من الدول الرأسمالية (كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وفرنسا) منذ... مستويات تركز عالية⁽¹⁾، وذلك نتيجة بروز ظواهر احتكارية كالكارتل والتربست أدت إلى سيطرة عدد محدود من الشركات الإنتاجية الكبرى على الأسواق، مما يعني اختفاء ملامح المنافسة الكاملة من تعدد المنتجين وغياب حواجز الدخول إلى السوق..إلخ.

بينما نجد أن المنافسة في الاقتصاد الإسلامي يحكمها مبدأ الحرية المقيدة بضوابط معينة سبقت الإشارة إليها في المطلب السابق، فإذا انحرف المتعاملين عن هذه الضوابط جاز للدولة التدخل لتسوية ذلك الانحراف، كما لا يجب أن تكون المنافسة مبررا لإهمال المصلحة العامة للمجتمع على حساب تحقيق المصالح الخاصة لبعض أفرادها، وهكذا يضمن النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد التعامل في سوق حرة خالية من الممارسات الاحتكارية تتركز على مجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية.

ثالثا: المقارنة من حيث الضوابط وقواعد الحماية

وضع الإسلام للحرية الاقتصادية ضوابط شرعية وهي ضوابط أصيلة وجدت بوجود هذا النظام وهي جزء منه، ولم تأتي كإصلاحات اتضحت الحاجة إليها بعد التطبيق كما هو الحال في النظام الرأسمالي⁽²⁾، فحماية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي تعتبر من أساسيات قيام هذا النظام حيث تم وضع الضوابط التي تحكمها من البداية، أما في الاقتصاد الرأسمالي فإن قوانين حماية المنافسة لم تظهر إلا بعد سنوات من التجربة، حيث ونتيجة لتنامي ظواهر الاحتكار والاستغلال لجأ الرأسماليون إلى إجراء بعض التعديلات كالسماع بتدخل الدولة ووضع قوانين للحد من الاحتكار وتقسيم الأسواق، إلا أن الملاحظ أن هذه القوانين لم تقضي على هذه الظاهرة تماما وإنما ظهرت أشكال أخرى تشجع على الاحتكار وتساعد في التضيق على المنافسة ومن أحدث صورها الاندماج وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات .

تبدو الضوابط الإسلامية التي تحكم المنافسة أكثر شمولية وصرامة من قوانين حماية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي خاصة من الجانب الأخلاقي وجانب إلحاق الضرر بالآخرين، فمثلا عملية الدعاية والإعلان في ظل اقتصاد السوق لا تقوم على الصدق التام، حيث تلجأ الكثير من المؤسسات في عملية الترويج للسلعة إلى التأثير على المستهلك بإظهار محاسن السلعة والمبالغة في ذلك أحيانا مع إخفاء عيوبها، وذلك من أجل تزيين صورتها أمام المستهلك و دفعه لشرائها، وهذا ما يعد من قبيل الغرر والتضليل في الاقتصاد الإسلامي وهو منهي عنه لأن فيه خداع للمشتري.

(1) يوسف كمال، مرجع سابق، ص 30-39.

(2) عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط2، مكتبة الرشد، السعودية، 2006، ص114.

المبحث الثاني: ماهية المنافسة المصرفية و أنواعها

يتميز القطاع المصرفي بخصوصيته باعتباره قطاعا خديما بالدرجة الأولى، وكذلك باعتبار أن السلعة المنتجة فيه هي النقود و هي بطبيعتها ليست كباقي السلع، إذن فهذه الخصوصية تجعل المنافسة في هذا المجال أمرا مميزا -نوعا ما - عن المنافسة في غيره من القطاعات، وسنتطرق في هذا المبحث لتعريف المنافسة المصرفية وأدوات تحقيقها، إضافة إلى التطرق لأهم أشكال المنافسة في الأسواق.

المطلب الأول: مفهوم المنافسة المصرفية وأثرها على القطاع المصرفي

نتناول في هذا المطلب، مفهوم المنافسة بين البنوك وعلاقتها بالكفاءة المصرفية، باعتبار ان هذه الدراسة تعتمد الكفاءة كأحد مقاييس المنافسة، كما يتناول المطلب أهم الظواهر المصرفية التي تؤثر على المنافسة بين البنوك، إضافة إلى توضيح الآثار الإيجابية والسلبية للمنافسة على القطاع المصرفي خصوصا، و الاقتصاد عموما.

أولا: مفهوم المنافسة المصرفية

1- تعريف المنافسة المصرفية: من خلال التعريفات السابقة عن مفهوم المنافسة بشكل عام ، يمكننا أن نستنتج بأن المنافسة المصرفية هي عبارة عن عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات بنكية أو منتجات بديلة لها، والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف ، استعمال التكنولوجيا العالية ، وحسن معاملة العملاء... الخ ، و يوضح الجدول الموالي مجموعة هذه الوسائل:

جدول رقم 1.1: أدوات المنافسة بين البنوك.

الأدوات النوعية	الأدوات الكمية
- ظروف الحماية - السمعة و مدى ميل الجمهور .	- السعر : الفوائد على القروض أو الودائع ، أو الهوامش -العمولات - تكاليف تأجير الخزانة الحديدية
- ملائمة و تكيف الخدمات مع متطلبات العملاء.	- أخرى : مرونة شروط التمويل -متانة البنك -سرعة الصفقات و مدى ملائمتها -تكاليف العمليات -ظروف سحب الودائع -أصناف المنتجات -قنوات التوزيع -ميزانية الإعلان.
-التخصص ،البحث و الابتكار.	-دقة المعلومات و الاستشارات المقدمة.
-الدعم في الأوقات العصيبة - ظروف الإستقبال	

2- علاقة المنافسة المصرفية بالكفاءة: يرتبط مفهوم المنافسة بشكل وطيد بمفهوم الكفاءة، و قبل التطرق لطبيعة العلاقة بين المفهومين، يجب أولاً تحديد مفهوم الكفاءة المصرفية.

2-1- تعريف الكفاءة المصرفية:

تعرف الكفاءة بشكل عام على أنها " القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات" (1)، و رغم أن مفهوم الكفاءة المصرفية لا يتعد عن هذا التعريف إلا أن طبيعة المصرف كمؤسسة خدمية مالية وخصوصية النشاط المصرفي يجعل من مفهوم الكفاءة في البنك متميزاً عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وتتجسد هذه الخصوصية في صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات في البنك بسبب تعدد منتجاته وتنوعها وتداخلها.

يمكن تعريف كفاءة البنك على أنها نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية (التخصيصية)، حيث تتمثل الكفاءة التقنية في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية (2)، وهي تعرف على أنها " إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة" (3)، أما الكفاءة التخصيصية والتي تسمى أيضاً بالكفاءة السعوية فهي تعرف على أنها " إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج" (4)، بحيث يمكن لبنك معين أن يتحلى بالكفاءة التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته اقتصادياً في ظل عدم الإلمام بالسوق، وسوء فهم المخاطر أو عدم اعتماد تسعيرة مناسبة؛ وفي المقابل، يمكن لبنك كفاء اقتصادياً أن يتعثر تقنياً لاعتماده على تقنية إنتاج قديمة، مما يشكل هدراً للموارد. (5)

إضافة إلى الكفاءة الإنتاجية التي تتكون من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، توجد أنواع أخرى من الكفاءة التي يتم تطبيقها على البنوك، نذكر من أهمها ما يلي:

2-1-1- كفاءة الحجم: ويتم تحديدها عن طريق مقارنة مقياس الكفاءة التقنية في ظل فرضية ثبات غلة الحجم، مع مقياس الكفاءة التقنية بخلاف فرضية ثبات غلة الحجم (6)، وتحسب كفاءة الحجم بقسمة الكفاءة التقنية للبنك في حال ثبات غلة الحجم على الكفاءة التقنية في حال تغير غلة الحجم. (7)

2-1-2- كفاءة إكس X-Efficiency: وتسمى أيضاً بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها الكفاءة في استخدام المدخلات، ويرى بعض الاقتصاديين بأن هذا النوع من الكفاءة في العمل المصرفي يتأثر بعدة عوامل منها: مشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بين المالكين ومسيري هذه الوكالات؛ التشريعات والتنظيمات والبنية القانونية للمصارف، حجم ونطاق العمليات المصرفية.

(1) محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003-1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 8.

(2) وليد عبد مولا، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد 104، يونيو 2011، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3.

(3) محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 10.

(4) نفسه.

(5) وليد عبد مولا، مرجع سابق، ص 3.

(6) محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 86.

(7) نفس المرجع، ص 89.

2-1-3- كفاءة التكلفة: تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة وبمحنى تكاليف عند حده الأدنى، أو مدى اقتراب البنوك من البنك الأقل تكلفة والأفضل ممارسة ضمن العينة، وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الظروف، فالبنك الذي يتميز بكفاءة على مستوى التكلفة، هو ذلك البنك الذي يعمل على استخدام أسعار تعمل على خفض التكاليف، أو استخدامه لتقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تعمل على جعل التكاليف عند حدها الأدنى.⁽¹⁾

2-1-4- كفاءة الربح: و هي تعبر عن المدى الذي تقع فيه أرباح البنوك دون أفضل وأقصى ربح محقق من قبل أفضل بنك داخل عينة الدراسة، حيث تقيس كفاءة الربح مدى اقتراب البنك من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى.⁽²⁾

2-2- النظريات المفسرة للعلاقة بين الكفاءة والمنافسة المصرفية: يرى الكثير من الاقتصاديين والباحثين بأن للمنافسة المصرفية علاقة وطيدة مع مستويات الكفاءة بالنسبة للمصرف، حيث وجدت بعض الفرضيات المفسرة لطبيعة هذه العلاقة والتي تشير في مجملها إلى وجود علاقة تأثير متبادل بين المنافسة و الكفاءة، ويمكن تلخيص أهم هذه الفرضيات فيما يلي:

2-2-1- فرضية الكفاءة التقليدية: قدمت من طرف (Demsetz, 1973)، وانطلاقاً من هذه الفرضية فإن مستويات الكفاءة العالية تؤثر بشكل إيجابي في قدرة البنك على المنافسة من خلال الزيادة في حصصه السوقية، وتقوم هذه الفرضية على أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتمتها داخل السوق توجد عدم مساواة في الحصص السوقية، حيث أن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك مما يؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح⁽³⁾، وإذا كان ارتفاع التركيز السوقي^(*) يخفض من المنافسة، وفقاً لهذه الفرضية فإنه يجب أن تكون هناك علاقة عكسية بين المنافسة والكفاءة⁽⁴⁾، ويعني ذلك أن البنوك الأكثر كفاءة لديها القدرة على الاستحواذ على حصص سوقية أكبر وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية، مما يؤدي إلى تركيز الحصص السوقية في عدد محدود من البنوك وبالتالي انخفاض درجة المنافسة، فمثلاً إذا وضعت الدولة إجراءات تفرض فيها على البنوك تخفيض التكاليف وعرض الخدمات بأسعار أقل مع إجبارهم على الزيادة في الأرباح، فإن البنوك الأكثر كفاءة والتي تطبق مستويات عالية من الإدارة والتكنولوجيا لتحقيق أرباح مرتفعة، في هذه الحالة، هي التي ستكون لديها القدرة على الاستجابة وبالتالي الزيادة من حصصها السوقية على حساب البنوك الأقل كفاءة⁽⁵⁾.

2-2-2- فرضية المنافسة -الكفاءة: تقوم هذه الفرضية على أساس أن التأثير الإيجابي للمنافسة على أداء الشركات سببه أن وجود الربح الاحتكاري بسبب زيادة التركيز وقلة المنافسة سوف يؤدي بالمنتجين إلى وضع أسعار غير تنافسية وتحقيق فائض في الإنتاج، وكان (Hicks, 1953) أول من اقترح وجود صلة بين هيكل السوق والكفاءة من خلال نظريته التي أطلق عليها اسم

(1) عز الدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس-ليبيا، أيام 27-28 أبريل 2010، ص 7.

(2) عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية للأعمال المجلد 3 العدد 3، الجامعة الأردنية، 2007، ص 256.

(3) علام محمد موسى حمدان، علي عبد الله أحمد شاهين وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية المجلد الأول العدد الثالث، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013، ص ص 119-120.

(*) يعرف مفهوم التركيز السوقي بالعودة إلى عدد المؤسسات المتنافسة داخل الصناعة، حيث أن انخفاض هذا العدد في السوق ما يشكل مستقل (بسبب التحالفات أو الاندماجات) هو مؤشر لارتفاع درجة التركيز، وتستعمل درجة التركيز كمقياس للدلالة على مدى وجود الاتجاهات الاحتكارية في صناعة ما، حيث كلما ارتفعت درجة التركيز كلما دل ذلك على وجود درجة من الاحتكار في هذه الصناعة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين التركيز والمنافسة

(4) Barbara Casu, Claudia Giradone, **Testing the relationship between competition and efficiency in banking : Apanel data analysis**, Economic letters, Elsevier vol 105(1), october 2009.

(5) Kalaus Schaeck, Martin Cihák, **How does competition affect efficiency and soundness in banking ? New empirical evidence**, working paper series n°932 ; european central bank , september 2008.

" فرضية الحياة الهادئة quite life hypothesis " وتشير هذه النظرية بأن القوة الاحتكارية تسمح لمسيري الشركات بحياة هادئة خالية من المنافسة، وبالتالي فإن زيادة التركيز سوف تؤدي إلى التخفيض من الكفاءة ، ويعود تأثير هيكل السوق على الكفاءة لعدة أسباب منها: أن المستويات العالية من التركيز السوقي قد تسمح للشركات بفرض أسعار تزيد عن المستويات التنافسية مما يسمح للمسيرين بالاستفادة من ارتفاع الأسعار ليس فقط من خلال تحقيق أرباح أعلى ولكن كذلك من التمتع بحياة هادئة بحيث لا حاجة لبذل جهد من أجل التحكم في التكاليف ؛ كذلك يجوز للإدارة استخدام الموارد للحصول والحفاظ على القوة السوقية، كما يتيح استغلال هذه القوة للمسيرين غير الأكفاء الاستمرار في العمل، ما ينتج عنه تأثير سلبي للقوة السوقية على كفاءة التكلفة.(1)

2-2-3-فرضية المنافسة-الالكفاءة: تشير هذه الفرضية إلى أن المنافسة تؤدي إلى انخفاض في كفاءة البنك، ويمكن إثبات صحة هذه الفرضية بالنظر لعدة أسباب من بينها أن ارتفاع المنافسة في البيئات المصرفية التنافسية قد يصاحبه استقرار أقل بالنسبة للبنك، وذلك نتيجة لوجود علاقات أقصر بين العملاء والبنوك بسبب ميل العملاء واستعدادهم للتحويل إلى بنوك أخرى بحثا عن خدمات أحسن، ويؤدي ذلك إلى زيادة التباين في المعلومات الخاصة بالعملاء و تخفيض في قيمة المعلومات السرية التي تحتفظ بها البنوك ، مما يتطلب من البنك موارد إضافية لفحص ومراقبة المقترضين ، كما يؤدي ذلك إلى تحمل البنوك نفقات أكبر من أجل الحفاظ على عملائها الحاليين وجذب عملاء جدد من خلال الاستثمارات في أجهزة الصراف الآلي، نظم المعلومات الجديدة، وبذل جهود تسويقية أكبر.(2)

أجريت العديد من الدراسات في دول مختلفة وخاصة الأوروبية، لإثبات صحة هذه الفرضيات وتحديد طبيعة العلاقة بين المنافسة والكفاءة، نذكر من بينها: دراسة (Weill,1998)⁽³⁾ التي أثبتت وجود ارتباط إيجابي قوي بين الكفاءة والمنافسة، و أن ارتفاع مستوى المنافسة في القطاع المصرفي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة، وهي عكس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Schaeck ,Clihàk,2008)⁽⁴⁾ التي كان من بين نتائجها أن المنافسة تزيد من كفاءة البنك، ودراسة (F. L'éon,2012)⁽⁵⁾ التي وجدت أن هناك تأثير إيجابي للمنافسة على كفاءة التكلفة، في حين أظهرت دراسة أخرى ل (Nys ,Lapteacru ,2011)⁽⁶⁾ أن كفاءة التكلفة للبنوك محل الدراسة ترتفع عندما ينخفض مستوى المنافسة، أما دراسة (Casu, Giradone ,2009)⁽⁷⁾ فقد تناولت اختبار السببية بين الكفاءة والمنافسة في الاتجاهين، و توصلت إلى وجود علاقة سببية سلبية بين الكفاءة والمنافسة ، في حين علاقة سببية بين المنافسة والكفاءة هي موجبة لكنها ضعيفة، وفي هذه الدراسة سوف نعتمد على فرضية وجود ارتباط إيجابي طردي بين الكفاءة والمنافسة والذي يستند إلى فرضية الكفاءة التقليدية، وذلك من أجل استعمال الكفاءة المصرفية كأحد مؤشرات قياس المنافسة بين البنوك محل الدراسة.

(1) Barbara Casu, Claudia Giradone, **opcit.**

(2) Kalas Schaeck , Martin Clilhàk, **opcit.**

(3) Laurent Weill, **Concurrence et efficacité dans la banque : modelisation théorique et vérification empirique**,Revue française d'économie vol13n°2,1998.

(4)Kalas Schaeck , Martin Clilhàk, **opcit.**

(5) Florian L'éon, **Effet de la concurrence sur l'efficacité bancaire en afrique : le cas de l'UEMOA**, CERDI,études et documents 2012.2.

(6) Emmanuelle Nys Lon Lapteacru, **L'impact de la concurrence sur l'efficacité des : Le cas des peco**, Revue économique vol. 62, N° 2, mars 2011.

(7) Barbara Casu, Claudia Giradone, **opcit.**

ثانيا: العوامل المؤثرة على المنافسة المصرفية على الصعيد العالمي

اشتدت حدة المنافسة المصرفية بشكل ملحوظ منذ تسعينيات القرن العشرين، وكان ذلك نتيجة تغير ملامح الاقتصاد العالمي و بروز ظواهر حديثة في مجال الصناعة المصرفية، والتي كان لها أثر كبير على تغيير هيكل هذه الصناعة ووضعها المنافسة فيها، من أهمها ما يلي:

1-العولمة المالية وتحريم تجارة الخدمات المالية : برزت بالعملة المالية نتيجة لتحريم تجارة الخدمات المالية الذي أقرته ووقعت عليه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) سنة 1997⁽¹⁾، ومن ضمن الخدمات التي خضعت لهذه الاتفاقية الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية، حيث تهدف الاتفاقية إلى إزالة كل القيود المفروضة على تجارة الخدمات المصرفية في مختلف دول العالم، ومن أهم ما خلفته العولمة المالية:⁽²⁾ ارتفاع حدة المنافسة في الأسواق المصرفية المحلية والعالمية ، انخفاض قدرة البنوك الصغيرة على الاستمرار والتنافس في السوق البنكي، وازدياد الحاجة إلى وجود مؤسسات بنكية عملاقة تقوى على المنافسة في السوق المحلي والخارجي.

2-الاندماج المصرفي: يتمثل الاندماج المصرفي بصفة عامة في اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد، بحيث يتخلى البنك المندمج عن ترخيصه، وتضاف أصوله وخصومه إلى أصول وخصوم البنك الدامج،⁽³⁾ وقد برزت ظاهرة الاندماج بين البنوك من أجل مواجهة العولمة المالية واشتداد المنافسة على المستوى العالمي، و عرفت هذه الظاهرة نموا كبيرا وانتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث بلغت قيمة صفقات الاندماج البنكي على مستوى العالم عام 1997 1,6 تريليون دولار، و2 تريليون دولار عام 1998⁽⁴⁾؛ تؤدي ظاهرة اندماج البنوك إلى زيادة القدرة على المنافسة المحلية و العالمية لدى البنوك الناتجة عن الاندماج، كما أنها تقلل من درجة المنافسة على مستوى السوق المصرفي بسبب ارتفاع مستويات التركيز نتيجة لزيادة السيطرة والاستحواذ على حصص هامة من السوق من طرف البنوك المندجة⁽⁵⁾، إضافة إلى تقلص عدد البنوك حيث أدت عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى انخفاض عدد المؤسسات المصرفية من 13000 مؤسسة إلى 7000 مؤسسة سنة 1998، وفي فرنسا تحول عدد البنوك من 800 ألف بنك إلى 450 مؤسسة مصرفية ثم إلى 30 مؤسسة مصرفية نتيجة عمليات الاندماج⁽⁶⁾.

3-التحديث و الابتكار في الصناعة المصرفية: شهد عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تطور عمليات الاستحداث والتطوير في الصناعة المصرفية كماً ونوعاً⁽⁷⁾ ويعتمد التطوير والابتكار في المجال المصرفي -أساسا- على التطور التكنولوجي، خاصة في مجال الإلكترونيات وأنظمة الكمبيوتر، ومن أهم صور الابتكار التي عرفها المجال المصرفي : البطاقات الائتمانية ، الخدمات المصرفية عن بعد باستعمال أجهزة الصراف الآلي والهاتف ونقاط البيع الإلكترونية، البنوك الإلكترونية(الافتراضية) باستعمال الإنترنت .

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، مصر، 2002/2003، ص 109 ؛

طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، بدون سنة النشر، ص 3.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص41-42.

(3) نفس المرجع، ص 42.

(4) نفسه.

(5) طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق ، ص202.

(6) روية ضيف ، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري -قسنطينة، 2004/2005، ص 41.

(7) ابتهاج مصطفى عبد الرحمان ، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1998 / 1999، ص 177.

يتيح استخدام التكنولوجيات الحديثة للعمل المصرفي خلق قيمة جديدة وتحقيق مزايا تنافسية في ظل اشتداد المنافسة العالمية، إذ تعتبر التكنولوجيا - الآن - إحدى أهم الوسائل التي تستعملها البنوك للتنافس على المستوى المحلي والعالمي، من خلال التميز في المنتجات عن طريق تحسين جودة الخدمات والسرعة في الأداء إضافة إلى تخفيض التكاليف.

ثالثاً: أثر المنافسة المصرفية على القطاع المصرفي

للمنافسة آثار إيجابية، وأخرى سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.

1- الآثار الإيجابية: تساهم المنافسة في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، و انخفاض أسعارها، كما أنها تؤدي إلى تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية المعروضة وتحديثها بشكل مستمر، إضافة إلى أنها تساهم في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي.⁽¹⁾

2- الآثار السلبية: قد تؤدي المنافسة إلى زيادة المصاريف المالية بالنسبة للبنوك نتيجة الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، ومصاريف الترويج، إضافة إلى الزيادة في مصاريف الاستغلال نتيجة المزايدة في أحجار الإطارات، كما قد تؤدي المنافسة إلى انخفاض الإيرادات الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات.⁽²⁾

المطلب الثاني: أنواع المنافسة المصرفية

هناك عدة أنواع و أشكال للمنافسة بين البنوك، وتختلف هذه الأنواع حسب الطريقة أو الأداة، وكذلك حسب حالة السوق، كما أن هناك تقسيمات أخرى.

أولاً: أنواع المنافسة المصرفية حسب طريقة المنافسة : تنقسم المنافسة في هذه الحالة إلى قسمين منافسة سعرية ، وأخرى غير سعرية .

1- المنافسة السعرية : وهي تتركز على السعر، وتتجسد في سعي المتنافسين إلى كسب حصص سوقية أكبر عن طريق تخفيض العمولات أو الفوائد المفروضة على القروض⁽³⁾ أو عن طريق الرفع من أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع، و تعتبر المنافسة عن طريق الأسعار محدودة، نظراً لتدخل الدولة (عن طريق البنك المركزي) في تحديد الأسعار، من خلال وضع حدود لمعدلات الفائدة سواء كان ذلك على الودائع أو على القروض، بالإضافة إلى منع تقديم فوائد على الودائع الجارية في بعض الدول⁽⁴⁾.

(1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 167؛ ص 222؛

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 41-42؛

طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك (الإسكندرية : الدار الجامعية، بدون سنة النشر)، ص 226.

(2) Zuhayr Mikdashi ,les banques a l'ère de la mondialisation, Economica, Paris , 1998, p 214 ;

طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص ص 219-220.

(3) طارق عبد العال حماد، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 60 .

(4) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 153 .

2-المنافسة غير السعرية : و تكون باستعمال وسائل أخرى غير السعر، كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها، وكذا العمل على توفير الراحة للعملاء بهدف جذبهم،⁽¹⁾ وذلك من خلال حصولهم على هذه الخدمات بأقل جهد ممكن وبأسرع وقت وبأقل كلفة.⁽²⁾

تعتبر المنافسة غير السعرية أكثر فعالية، وهي أحسن طريقة يمكن أن تستعملها البنوك للتنافس على جلب العملاء، إذ كشفت بعض الدراسات الميدانية بأن العميل يولي اهتماما كبيرا بكفاءة البنك في أداء الخدمات المصرفية، كما أثبتت هذه الدراسات بأن هناك تباينا كبيرا بين البنوك في مستوى جودة الخدمات و تكلفتها و أنواعها،⁽³⁾ وهذا ما يجعل المنافسة غير السعرية ممكنة وغير محدودة .

ثانيا: أنواع المنافسة المصرفية حسب تأثيرها على المؤسسة: تنقسم المنافسة في هذا الإطار إلى :

1- منافسة مباشرة: تتمثل في الضغط الذي تمارسه كل المؤسسات الأخرى التي تنتج منتجات شبيهة أو بديلة لمنتجات المؤسسة، وهي تحدد حصتها السوقية خاصة في ظل محدودية عدد العملاء المستهدفين،⁽⁴⁾ و في المجال المصرفي تكون المنافسة بين مجموعة من المؤسسات المصرفية فيما بينها ، أو بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات مالية أخرى (كمؤسسات التأمين)، فعلى سبيل المثال شهدت المصارف الأمريكية خلال الفترة ما بين (1980-1995) انخفاضا من نصيبها ها في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18 % ، وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42%.⁽⁵⁾

2-منافسة غير مباشرة: وهي منافسة تتعرض لها كل المؤسسات في الاقتصاد، وهي تتنافس على الموارد الموجودة كاليد العاملة والمواد الأولية ورؤوس الأموال، إلا أن أغلب المؤسسات لا توليها أي اهتمام لأنها لا تؤثر عليها بصورة مباشرة⁽⁶⁾.

ثالثا: أنواع المنافسة المصرفية حسب النطاق الجغرافي: يمكن تقسيم المنافسة إلى نوعين:

1-المنافسة المحلية: وهي التي تتم بين مؤسسات تنشط على مستوى الدولة الواحدة،⁽⁷⁾ وتتجسد هذه المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الذي يضم مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية، وعادة ما يتم هذا النوع من المنافسة بين المصارف صغيرة الحجم التي تنشط ضمن رقعة جغرافية واحدة في بلد معين.

2-المنافسة الدولية: حيث يتعدى نشاط منظمة الأعمال حدود دولتها بحثا عن العميل مهما كانت جنسيته، و هي أكثر تعقيدا وتداخلا وتحتاج إلى مهارات خاصة وإمكانيات مادية كبيرة،⁽⁸⁾ وعلى مستوى الصناعة المصرفية ظهرت المنافسة الدولية كأثر من آثار العولمة المصرفية ، واحتدمت شدة هذه المنافسة خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وظهور البنوك

(1) طارق عبد العال حماد ، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 60 .

(2) ناظم محمد نوري الشمري، محفوظ أحمد جودة، المنافسة بين المصارف الأردنية: مجالاتها، وسبيل تفعيلها في ظل الأزمة العالمية الراهنة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي

الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2009، ص 16.

(3) منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 157 .

(4) رقية بوحضر ، استراتيجيات البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة منتوري

قسنطينة، 2011/2012، ص 12.

(5) أحلام بوعبدلي، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية، مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08، المركز الجامعي: غرداية 2008، ص 190.

(6) بوحضر رقية، مرجع سابق، ص ص 12-13.

(7) نفسه.

(8) نفسه.

الشاملة ، وتدور هذه المنافسة بين المصارف العملاقة التي تتميز بسعة نشاطها وتنوعه و انتشار فروعها في مختلف أرجاء العالم ومراكزه وأسواقه المختلفة.

رابعا: أنواع المنافسة المصرفية حسب هيكل (حالة) السوق: يعتبر هذا التقسيم الأكثر أهمية، حيث أن هناك أربع أشكال رئيسية يمكن أن تأخذها المنافسة بشكل عام، حسب وضعية السوق و عدد المتعاملين فيه، و تنطبق هذه الأشكال على السوق المصرفية أيضا.

1- المنافسة التامة (الكاملة): تعتبر حالة المنافسة التامة النظرية المثلى للاقتصاد الرأسمالي، وهذه الحالة هي نادرة التحقق في الحياة الاقتصادية ، فتحققها يتطلب توفر شروط كثيرة من بينها: (1) وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق (بائعين و مشتريين) ، حيث يسود السوق في هذه الحالة سعر واحد يقبله كل منتج كـمـعـطى (price taker)، تجانس و تماثل السلع و الخدمات المعروضة في السوق، حرية الدخول و الخروج من السوق، إضافة إلى توفر المعرفة المطلقة بأحوال السوق لدى كل منتج أو مستهلك.

ينتج عن تحقق حالة المنافسة التامة انخفاض أرباح المؤسسات المتنافسة في السوق وتقاربها فيما بينها، بحيث يتحدد سعر المنتج عند مستويات منخفضة مما يخدم مصلحة المستهلك ويضر بالمنتج الذي لا يمكنه تحقيق الربح إلا بالاعتماد على تخفيض التكاليف، و مادام السعر موحد والمنتج متجانس فإن الحصة السوقية لكل مؤسسة منتجة تكون صغيرة. (2)

2- الاحتكار: هو الحالة التي تكون فيها المنافسة منعدمة ، ولهذا يمكن اعتباره شكل من أشكال المنافسة (المنافسة المنعدمة)، و هو يتميز بانفراد منتج واحد بإنتاج سلعة أو خدمة معينة بحيث لا تكون هناك بدائل قريبة لهذه السلعة أو الخدمة، في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين على شراء هذه السلعة أو الخدمة (3) ، و نظرا لذلك ، فإن المنتج في هذه الحالة يمكنه التأثير على أسعار المنتجات أو كمياتها بنسبة كبيرة. (*)

3- احتكار القلة: منافسة القلة تعني تلك "الصناعة التي تتكون من منشأتين أو أكثر بحيث تسيطر واحدة على الأقل من تلك المنشآت على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي للصناعة"، (4) وهذا ما يجعلها تؤثر على أحوال السوق سواء من حيث الكمية المعروضة أو سعر البيع مما قد يضر أحيانا بمبادئ اقتصاد السوق ، مثل حالة تواطؤ المؤسسات المتنافسة واتحادها بغرض وضع سعر يعظم أرباحها عن طريق التحكم في الكمية المعروضة.

4- المنافسة الاحتكارية: تعتبر هذه الحالة وسيطا بين حالة المنافسة التامة من جهة، و الاحتكار من جهة أخرى ، ويحدث هذا النوع من المنافسة عند وجود عدد كبير من المعارضين لنفس المنتج في السوق، كما يكون المنتج غير متجانس أي له خصائص لا توجد لدى باقي المتنافسين بالشكل الذي يعطي لكل منها وضعية احتكار في تلك الخصائص (5) ، إضافة إلى ذلك تتميز المنافسة الاحتكارية بحرية الدخول و الخروج من السوق، العلم التام بأحوال السوق، تميز المنتجات أو الخدمات عن

(1) محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الجزئي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 283 – 289.

(2) رقية بوحضر مرجع سابق ، ص 14.

(3) محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 297.

(*) لا يمكن للمنتج التحكم في السعر و الكمية معا، فإذا فرض السعر لا يمكنه تحديد الكمية و العكس صحيح.

(4) محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 329.

(5) رقية بوحضر ، مرجع سابق، ص 16.

بعضها، بما يؤدي لاشتداد المنافسة بين المؤسسات، كما تتميز سوق المنافسة الاحتكارية بتمتع المنتجين بنوع من القدرة على التحكم في الأسعار، و الكمية المنتجة.⁽¹⁾

المبحث الثالث : طرق تحليل و قياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي

اجتهد العديد من الاقتصاديين في البحث عن وسائل و طرق التحليل درجة المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي، حيث ظهرت العديد من الطرق والنماذج التي هدفت إلى تشخيص السوق المصرفية من حيث هيكله و مستوى المنافسة التي وصل إليها، وقد تنوعت هذه النماذج واختلفت حسب طريقة تناول الموضوع والمؤشرات والمتغيرات المستعملة في ذلك، فمنها التي اعتمدت في تحديد طبيعة المنافسة على أساليب تحليلية، وأخرى اعتمدت على نماذج قياسية لتحديد درجة المنافسة بشكل مباشر، وسوف نتطرق لهذه الطرق من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول الطرق التحليلية، وفي المطلب الثاني الطرق القياسية.

المطلب الأول: نماذج تحليل المنافسة المصرفية

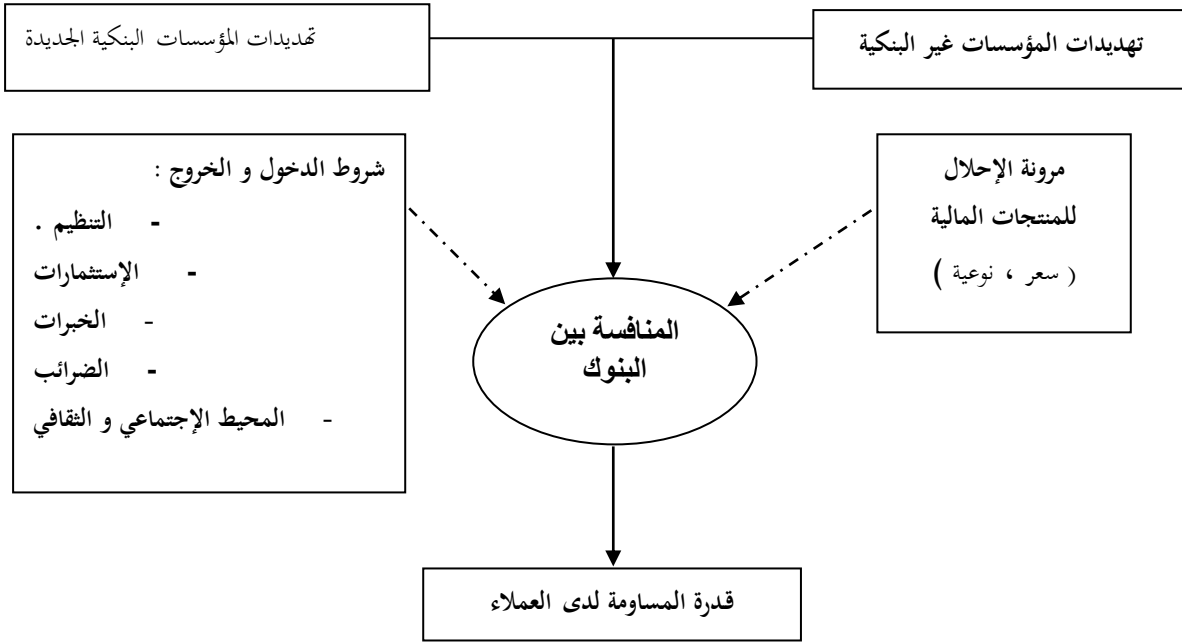
يتضمن هذا المطلب أهم النماذج والنظريات المستعملة في تفسير و تحليل ظاهرة المنافسة على مستوى القطاع المصرفي، وتمثل في نموذج Porter، نموذج SCP و نموذج الأسواق القابلة للتنافس.

أولاً: نموذج Porter للقوى الخمس

يرى مايكل بوتر (M.Porter) بأن المنافسة في أي صناعة ما، ما هي إلا محصلة خمس قوى للتنافس، هذه القوى هي التي تتحكم في المنافسة وتؤثر في درجتها، وتحدد وضعيتها على مستوى الصناعة، و على غرار الصناعات الأخرى على الصناعة البنكية، وبإسقاط القوى الخمس للمنافسة حسب Porter على الصناعة البنكية، أمكن الحصول على الشكل التالي الذي يوضح أهم القوى التي تؤثر على المنافسة في السوق المصرفية:

⁽¹⁾ محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 321.

شكل رقم 1.1 : القوى المؤثرة على المنافسة المصرفية.



المصدر: Zuhayr Mikdashi, opcit 212.

يوضح هذا الشكل أن المنافسة في القطاع المصرفي تتأثر بخمس قوى أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- **المنافسة بين البنوك القائمة:** وهي تعتبر ومركز القوى الأخرى التي تؤثر على المنافسة داخل أي قطاع (1)، و تتحدد درجة المنافسة بين البنوك التي تعمل في قطاع مصرفي معين بعدد من العوامل مثل: (2) عدد البنوك الناشطة في السوق الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة المنافسة، درجة التمركز و التوازن بين المتنافسين في السوق، التي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض حدة المنافسة، تكاليف التبديل أو التحويل التي يؤدي انخفاضها، إلى إرتفاع درجة المنافسة.
- 2- **تهديدات دخول منافسين جدد من المؤسسات البنكية:** تتأثر المنافسة المصرفية تتأثر بسهولة دخول وسطاء ماليين جدد إلى السوق المصرفي (3)، سواء كان هؤلاء الوسطاء مؤسسات مصرفية، أو مؤسسات مالية أخرى تقدم منتجات مصرفية (كمؤسسات التأمين مثلا) (4) و تتجسد هذه السهولة عندما تنعدم موانع (حواجز) الدخول التي تمنع المؤسسات المصرفية الجديدة من الدخول و منافسة البنوك القائمة، مثل: (5) الأسعار الحالية المنخفضة بالمقارنة مع التكاليف، ارتفاع تكاليف إيصال

(1) نبيل مرسي خليل الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص 66.

(2) نفس المرجع، ص 66-67.

(3) Zuhayr Mikdashi, op cit, p 211.

(4) Sylvie de coussergues, La banque, 2eme ed, dalloz, paris, 1996, p 124.

(5) نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص 69؛

طارق عبد العال حماد، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 62-63؛

المنتجات للسوق الذي يخفض من جاذبية القطاع، ارتفاع درجة تميز المنتجات في الصناعة، المحيط الاجتماعي و الثقافي المرتبط بالقطاع.

3- تهييدات المنتجات البديلة : حيث تؤثر هذه البدائل بشكل هام على مدى جاذبية الصناعة، وبالتالي على وضعية المنافسة على مستوى هذه الصناعة، ويرى البعض بأن هذا العنصر هو أقل حساسية في قطاع البنوك بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وذلك نظرا لخصوصية النشاط البنكي و الوساطة المالية،⁽¹⁾ ورغم ذلك فإن هناك بدائل مالية يمكن أن تحل محل المنتجات المصرفية ، ويتضح ذلك في العلاقة بين التمويل المباشر عن طريق الأوراق المالية، و التمويل الوسيط عن طريق البنوك،⁽²⁾ إذ يعتبر كل منهما بديلا للآخر.

4- قوة التفاوض لدى العملاء: وذلك من خلال قدرتهم على مساومة المؤسسات القائمة في القطاع، و تأثيرهم على ربحية الصناعة، ويكون ذلك إما بالمطالبة بأسعار منخفضة، أو جودة مرتفعة أو بالمزيد من الخدمات،⁽³⁾ وتتوقف قوة العملاء على عددهم، المعلومات المتوفرة لديهم، مدى حساسية السعر بالنسبة لهم ومدى توفر بدائل لمنتجات القطاع، ويرى البعض⁽⁴⁾ أن قدرة المساومة (التفاوض) لدى العملاء في الصناعة المصرفية ضعيفة، وذلك نظرا لاستقرار العلاقة بين البنك و العميل.

ثانيا: نموذج SCP (Structure- Comportement- Performance).

يعتبر نموذج SCP الذي وضعه وطوره كل من Mason(1939) و Bain(1956)⁽⁵⁾، والذي يأتي في إطار نظرية التنظيم الصناعي التقليدية IO (Traditional Industrial Organization) ، من أهم النظريات التقليدية التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد درجة التنافس في السوق البنكي، حيث شكل هذا النموذج منذ وقت طويل القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في السوق المصرفية، وقد تم تطبيقه بشكل واسع خلال السنوات ما بين 1960-1970 على مستوى الصناعة البنكية.

1- المفاهيم الأساسية لنموذج SCP: تدور الفكرة الأساسية للنموذج scp حول وجود علاقة سببية بين ثلاث عناصر كما يلي:

يـلي: هيكل ← لوك ← أداء، حيث يتيح تحليل هذه العلاقة إمكانية تشخيص حالة السوق المصرفية وتحديد وجهته التنافسية أو الاحتكارية .

1-1- الهيكل: يقصد به حجم السوق وحدوده و نسب التركيز فيه، وتؤثر في هيكل السوق عدة عوامل منها: عدد المؤسسات وحصصها في السوق، تكاليف الدخول والخروج، التجانس بين المنتجات ، اقتراب المنتجات البديلة من المنتجات المعروضة في السوق... إلخ، و لقد أدى التطور التكنولوجي إلى توسيع معتبر في مجالات الأسواق البنكية و المالية على المستوى العالمي، مما أدى إلى إثارة منافسة شديدة بين المؤسسات البنكية المنتمية لهذه الأسواق، ونتج عنها ذلك إعادة هيكلة للأسواق البنكية والتي تجسدت في انخفاض عدد المؤسسات البنكية وفروعها وكذا قوتها.⁽⁶⁾

(1) sylive de coussergues , opcit , p 125

(2) Idem.

(3) طارق عبد العال حماد ، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية ، مرجع سابق ، ص 63.

(4) sylive de coussergues , opcit , p 125.

(5) Florian Leon, **Measuring competition in banking : A critical review of methods**, CERDI etudes et documents n° 12, juin 2014, p9.

(6) Zuhayr Mikdashi, opcit, P 230; Florian Leon, opcit, p9.

1-2- السلوك : المقصود بالسلوك هنا هو تصرفات المؤسسات البنكية المتواجدة في السوق، ومن أهم العوامل التي تحسد سلوك المؤسسات هي استراتيجيات التسعير، والتميز والتنوع و هي تشكل عناصر المزيج التسويقي (*)، بالإضافة إلى الاتفاقيات والتحالفات التي قد تحدث بين المؤسسات في مجالات مختلفة كتحديد الأسعار أو الحصص السوقية⁽¹⁾، و يتأرجح سلوك المؤسسات في مختلف الصناعات ومنها الصناعة البنكية، بين سلوك احتكاري و سلوك تنافسي.

1-3-الأداء: ويقاس الأداء هنا بمؤشرات الربحية، حيث كلما كانت مردودية البنك كبيرة كلما دل ذلك على أدائه الجيد للخدمات، و العكس صحيح.

وانطلاقاً من فكرة النموذج scp لتحليل المنافسة، فإن هيكل سوق مصرفية ما يؤثر على سلوك الوسطاء الماليين وعلى قراراتهم المتعلقة بنوعية المنتجات المعروضة وظروف عرضها، وهذه السلوكات تؤثر بدورها على نتائج هؤلاء الوسطاء التي يمكن أن تقاس بمعدلات الأرباح والنمو،⁽²⁾ فالبنوك التي تعمل في أسواق مركزة تكون لديها القدرة على تحقيق إيرادات احتكارية من خلال تقديم أقل أسعار فائدة ممكنة على الودائع، وفرض معدلات فائدة مرتفعة على القروض، وذلك بسبب سهولة التصرف بشكل غير تنافسي من خلال السلوكات المنافية للمنافسة كالتواطؤ مثلاً، بحيث يؤدي انخفاض عدد البنوك إلى الزيادة من احتمال التواطؤ فيما بينها وفرض أسعار أعلى من التكلفة الحدي.⁽³⁾

2- العناصر المؤثرة على المنافسة المصرفية حسب النموذج SCP: يعتمد تحليل وضعية المنافسة داخل الصناعة حسب نموذج SCP على دراسة هيكل هذه الصناعة، والذي يتحدد أساساً بواسطة عنصرين أساسيين هما: درجة التركيز الصناعي أو السوقي وشروط أو حواجز الدخول إلى السوق، حيث أن دراسة هذين العنصرين تمكننا من تحديد سلوك المؤسسات القائمة في الصناعة، و مدى اتجاهها إلى الاحتكار أو المنافسة، كما تمكننا أيضاً من تحديد درجة المنافسة المحتملة من طرف المنافسين الجدد المتوقعين.

2-1- درجة التركيز في الصناعة المصرفية: يعرف مفهوم التركيز الصناعي بالعودة إلى عدد المؤسسات المتنافسة داخل الصناعة، حيث أن انخفاض هذا العدد في السوق بشكل مستقل (بسبب التحالفات أو الاندماجات) هو مؤشر لارتفاع درجة التركيز.⁽⁴⁾

يفترض نموذج SCP أن هناك علاقة طردية بين درجة التركيز السوقي أن هناك علاقة موجبة وطردية بين مستوى أو درجة التركيز في الحصص السوقية ومعدل العائد أو الأرباح (المردودية)، حيث أنه كلما ارتفعت درجة التركيز، كلما زادت القوة الاحتكارية للمؤسسات و قلت درجة المنافسة وارتفعت العوائد والأرباح نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات البنكية المقدمة عن مستوى الأسعار التنافسية، وقد أجريت دراسات تجريبية كثيرة لفحص هذه العلاقة من خلال قياس أثر درجة التركيز على ربحية البنوك، وأثبتت معظم نتائجها صحة هذه الفرضية، في حين توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة قوية وأكددة بين مستوى التركيز و ربحية البنوك⁽⁵⁾.

(*) أنظر كتب التسويق .

(1) Zuhayr Mikdashi, opcit, P 230.

Florian Leon, opcit, p9.

(2) Zuhayr Mikdashi, opcit, P 233.

(3) Hamidouche Fouzia, opcit, P 74.

(4) Zuhayr Mikdashi, opcit, p 233.

(5) Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, **Competiion and concentration in the new European banking landscape**, European Financial Management, vol12,n° 3,2006,p449.

2-2- حواجز الدخول إلى السوق البنكي: تعتبر نظرية حواجز الدخول التي ظهرت في أواسط سنوات الخمسينيات، إحدى الأوجه الأساسية لنموذج SCP، ويعرف حاجز الدخول إلى صناعة ما أو قطاع ما بأنه العقبة التي تعيق المنتجين عن الدخول إلى هذا القطاع و إقامة مؤسسات جديدة فيه، حيث تكون المردودية في هذا القطاع أكثر ارتفاعاً من غيره من القطاعات.⁽¹⁾

تلعب حواجز الدخول دوراً هاماً-حسب نموذج SCP- في تحديد هياكل الأسواق و سلوك المؤسسات الناشطة فيه، فوجود حواجز دخول قوية يفتح المجال لأرباح غير عادية ومفرطة، و سلوك احتكاري من طرف المؤسسات، وعموماً توجد ثلاثة أشكال أساسية لحواجز الدخول: الحواجز التنظيمية (القانونية) و تتمثل في الشروط التي يفرضها القانون من أجل الدخول إلى السوق مثل شروط الحصول على الاعتماد؛ الحواجز اقتصادية وهي تأخذ أشكالاً عديدة منها اقتصاديات الحجم التي تتحقق في البنك عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاطه،⁽²⁾ ويشكل تمتع البنوك القائمة بهذه الميزة عائقاً صعب الاجتياز بالنسبة للمنافسين الجدد الراغبين في الدخول إلى القطاع؛ الحواجز التكنولوجية التي ترتبط بمستوى التقدم في استعمال التكنولوجيا .

3- الانتقادات الموجهة لنموذج SCP: على الرغم من أن نموذج SCP وطريقة استعمال نسب التركيز قد استعملت على نطاق واسع لاختبار مدى وجود المنافسة في الأسواق البنكية، إلا أن الدراسات التي انتهجت هذه الطريقة تعرضت لانتقادات واسعة تخص العلاقة بين درجة التركيز و القوة السوقية، و تلخص في أن العلاقة بين درجة التركيز في السوق و القوة السوقية قد لا تكون طردية، فقد أظهرت دراسة نقدية أجريت على هذا الصعيد بأن جمود الأسعار ظاهرة لا تقتصر على المستويات العالية من التركيز، وإنما قد تحدث أيضاً عند مستويات منخفضة منه.⁽³⁾

كما انتقد اقتصاديون آخرون العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد الميكل-الأداء، حيث يرى هؤلاء بأن أرباح المؤسسات هي التي تمارس تأثيراً على هياكل السوق، حيث يرى اقتصاديو مدرسة شيكاغو بأن خطر دخول منافسين جدد يحد من إمكانية انتهاج المؤسسات القائمة في صناعة ما للسلوك الاحتكاري في ظل حرية الدخول و الخروج، وبذلك فإن هذه المدرسة تؤكد بأن أداء المؤسسات هو الذي يحدد هيكل السوق، وقد ظهرت فرضيات أخرى تثبت عدم صحة هذه العلاقة السببية كفرضية الكفاءة التي أشرنا إليها في المبحث السابق، وهي تقوم على أن ربحية المؤسسات سببها الأساسي هو تشتت مستويات الكفاءة الذي يؤدي إلى تركيز الحصص السوقية في عدد محدود من المؤسسات مما يزيد من ربحيتها، وفرضية الأسواق القابلة للتنافس التي تقوم على أنه إذا كان السوق مفتوحاً للتنافس ويتميز بتكاليف ثابتة منخفضة، فإنه من الممكن وجود منافسة قوية حتى وإن كان عدد المؤسسات قليلاً، كما أن هناك نظريات أخرى ترى أن التواطؤ قد يحدث حتى في ظل وجود العديد من المؤسسات.⁽⁴⁾

(1) Sylvie de Coussergue , *opcit*, p 49.

(2) محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 65.

(3) عبد المنعم إبراهيم عبد المنعم، أحمد يوسف أبو الخير، قياس المنافسة في النظام المصرفي في السعودية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 13، ص 17 .

(4) Hamidouche Fouzia , *opcit* , p 78;
Florian Leon, *opcit*, pp12-13.

ثالثا: نظرية الأسواق القابلة للتنافس (The theory of contestability)

1- أساسيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس: ظهرت هذه النظرية لتجدد أفكار الاقتصاديين فيما يخص الأسواق بعد نموذج SCP، وقد قُدم العرض الأساسي لهذه النظرية من طرف Panzar, Baumol و Wiling سنة 1982، حيث كان الهدف منها هو الخروج بتحليل جديد لهيكل الأسواق.

تتلخص الفكرة الأساسية لنظرية الأسواق القابلة للتنافس في أن المنافسة هي محكمة بحواجز الدخول و الخروج من السوق ، وليس فقط بعدد المؤسسات كما أشار إلى ذلك نموذج SCP، والمقصود بقابلية التنافس في السوق هو غياب الحواجز التي قد تحول أمام دخول مؤسسات جديدة إليه، إضافة إلى انعدام التكاليف غير القابلة للاسترجاع عند الخروج منه، كما تتميز الأسواق القابلة للتنافس بغياب الأسعار المرتفعة و الأرباح المفرطة التي تحدث في حالة الاحتكار، حيث يجب أن تكون أسعار المنتجات تساوي التكاليف الحدية، وكذلك منع تطبيق الأسعار المنخفضة بهدف إزاحة أو منع المنافسين من السوق.⁽¹⁾ وبالنسبة للأسواق المصرفية، يرى البعض⁽²⁾ بأنها ليست قابلة للتنافس، حيث أن هناك حواجز دخول تبقى قائمة، سواء كانت حواجز قانونية (مثل الصرامة، الترخيص... إلخ)، أو اقتصادية (مثل قنوات التوزيع، التجهيزات التكنولوجية، السمعة... إلخ)، و يستدعي تطبيق نظرية الأسواق القابلة للتنافس على الصناعة المصرفية، دراسة التكاليف غير القابلة للاسترجاع في السوق المصرفي⁽³⁾ باعتبارها أهم حواجز الخروج.

* مفهوم التكاليف غير القابلة للاسترجاع: تعرف التكاليف غير القابلة للاسترجاع بأنها تكاليف الاستثمارات التي تولد أرباحا لفترة طويلة ولكن لا يمكن استرجاعها عند الخروج من الصناعة، وهي تعتبر أحد أهم حواجز الخروج كما أنها تلعب دورا هاما و محددًا لقرار المؤسسات بالإقامة في قطاع ما أولا⁽⁴⁾، ويمكن أن تكون التكاليف غير القابلة للاسترجاع ذات طبيعة تكنولوجية (مثل استعمال تجهيزات متخصصة كبرامج معالجة المعلومات)، أو تأسيسية (التنظيم عند الدخول)، و بالنسبة للبنوك فإن التكاليف غير القابلة للاسترجاع تختلف حسب نوعية الأصل، فالاستثمار في الأصول المادية تولد تكاليف غير قابلة للاسترجاع ضعيفة نسبيا، أما بالنسبة للاستثمار في الأصول المالية، فنميز بين القروض البنكية و الأوراق المالية، حيث تكون التكاليف غير القابلة للاسترجاع أكبر في حالة القروض.⁽⁵⁾

(1) Baumol w.j. , **Contestable Markets :An uprising in the theory of industry structure**, the American economic review, vol72 n 1, Mars 1982, pp1-15 ;

Voxi Heinrich Amavilah, **Baumol, Panzar, and Willig's Theory of Contestable Markets and Industry Structure: A Summary of Reactions**, MPRA Paper No. 41974, October 2012.

(2) Laurence Scialom, **opcit**, p 28.

(3) W.J.Baumol, A.S.Blinder, W.M.Scarth, **L'économie : Principes et politiques**, Micro – économie((2^{eme} ed) ; etudes vivantes, 1986) , p 277.

(4) Laurence Scialom, **opcit**, p 28.

(5) Hamidouche Fouzia , **opcit**, pp81-85.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية الأسواق القابلة للتنافس:

وجهت عدة انتقادات للفرضيات التي انطلقت منها نظرية الأسواق القابلة للتنافس، وهي تنص في مجملها على رفض الدخول الحر إلى السوق، وتمثلت هذه الانتقادات في⁽¹⁾:

1-2- الدخول لا يمكن أن يكون هامشيا وقويا في وقت واحد: فإذا كان الدخول هامشيا، فإنه لا يشكل خطرا على المؤسسات القائمة في السوق، أما إذا كان الدخول بحجم كبير فإن المؤسسات القائمة سيكون لديها الوقت للقيام بعمل مضاد و المكافحة ضد هذا الدخول الضخم، إذن فالدخول الحر المتطرف هو حالة شاذة وليس قاعدة عامة .

2-2- الدخول لا يمكنه أن يكون فوريا : ففي حالة الأسواق المالية مثلا، يتطلب الدخول إلى السوق (نتيجة لزيادة الإقبال على شراء السندات) وقتا طويلا، وهذا ما يسمح للمؤسسات القائمة في السوق بالقيام بعمل مضاد والدفاع عن نفسها من خلال الزيادة في أسعار الأسهم مثلا، وينجم عن ذلك تحمل الداخلين الجدد تكاليف غير قابلة للاسترجاع، وبالتالي وجود حواجز عند الدخول و الخروج أيضا.

2-3-فرضية أن المنافسة المحتملة تسيطر على الظروف الداخلية للسوق هي فرضية غريبة : فإذا كان هناك العديد من المؤسسات في سوق ما، فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الجهل بمنافسيها الحقيقيين المحتملين، و بالتالي فهي تستطيع تبني استراتيجيات تمكنها من وقاية نفسها من هذه المنافسة ورفع حصصها السوقية، كما أنها تستطيع أيضا عقد اتفاقات فيما بينها للوقوف في وجه هذه المنافسة .

نلاحظ من خلال ما سبق أن النماذج والنظريات التي تطرقنا إليها، حاولت في مجملها تفسير و تحليل العوامل التي تتدخل في تحديد مستوى المنافسة، و بإسقاط هذه النظريات على السوق المصرفي يمكننا القول بأن نظرية SCP لها مصداقية كبيرة خاصة في بعض الدول النامية التي تتميز بسيطرة عدد معين من البنوك (عادة ما تكون بنوك عمومية) على جزء كبير من السوق مما يؤدي إلى انخفاض المنافسة، خاصة إذا كانت القوانين والتشريعات في تلك الدول لا تحفز على دخول بنوك جديدة، وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة⁽²⁾، بأن مستويات التركيز العالية للأنظمة البنكية في الدول النامية تضعف المنافسة في حين أن الأنظمة البنكية الأكثر تركزا في الدول المتقدمة تعزز المنافسة؛ أما نظرية الأسواق القابلة للتنافس فنجدها في نظرنا صعبة التحقيق، فبالرغم من إمكانية تخفيض حواجز الدخول إلى سوق معينة إلا أن الخروج منه دون تحمل أي تكلفة يبدو أمرا صعب التحقيق حتى في الأسواق الأكثر تنافسا.

المطلب الثاني: نماذج قياس المنافسة المصرفية

يضم هذا المطلب طرق قياس المنافسة المصرفية التي تسمى بالطرق غير الهيكلية (non-structural models) والتي تنسب إلى النظرية الحديثة للتنظيم الصناعي (NEIO)، وتشارك هذه الطرق في اعتمادها على الأساليب القياسية بهدف إيجاد مقياس مباشر للمنافسة، وسوف نتطرق فيما يلي من هذا المطلب إلى أهم هذه الطرق وأكثرها استعمالا في الدراسات التي تناولت موضوع قياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي.

(1) Ideme.

(2) Ali Mirzaei, Tomoe Moore, **What are the driving forces of bank competition across different . income groups of countries**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money 32,2014,38-71.

أولاً: مؤشر Lerner

1- مضمون وفرضيات النموذج:

يعتبر مؤشر Lerner من أشهر المقاييس التي تقيس القوة السوقية للمؤسسات، وأكثرها استعمالاً في الدراسات الاقتصادية، وقد اقترحه الاقتصادي Abba Lerner سنة 1934⁽¹⁾ من خلال مقال ناقش فيه خصائص الاحتكار، وخلص إلى أن نسبة انحراف السعر عن التكلفة الحدية هو المقياس الملائم للقوة الاحتكارية (القوة السوقية)⁽²⁾، ويعبر مفهوم القوة السوقية على مدى قدرة المؤسسة وتمتعها بالحرية في تحديد السعر، وحسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (ECDO)⁽³⁾، يشير مفهوم القوة السوقية إلى قدرة مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات على رفع أو الحفاظ على سعر أعلى من المستوى الذي يمكن أن يسود في ظل المنافسة ويشار إليها كذلك بالقوة الاحتكارية، وترتبط القوة السوقية بهيكل السوق وطبيعة المنافسة السائدة فيه.

تعرف القوة السوقية حسب Lerner - على أنها الانحراف بين سعر المؤسسة وتكلفتها الحدية، وبالعودة إلى

النظرية الاقتصادية الجزئية، فإن التكلفة الحدية والسعر يجب أن يكونا متساويين في حالة المنافسة التامة لكنهما يختلفان في البيئة الأقل تنافساً، وبالتالي يرى Lerner أن وجود فجوة كبيرة بين السعر والتكلفة الحدية يشير إلى وجود قوة احتكارية كبيرة، وترتكز الأسس النظرية لهذا النموذج على نظرية احتكار القلة، فإذا افترضنا في صناعة معينة تنتج سلعة واحدة أن p هو السعر السوقي للمنتج Q و q_i هي الكمية المنتجة من طرف المؤسسة i ، فإن شرط تعظيم الربح في هذه الحالة هو⁽⁴⁾:

$$\max q_i [P(Q) - c(q_i, w_i)]$$

حيث: Q : هي الكمية الإجمالية ($Q = \sum q_i$).

$P(Q)$: سعر المنتج في السوق.

$c(q_i, w_i)$: إجمالي التكاليف للمؤسسة i ، حيث w_i تمثل أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة من طرف المؤسسة i .

وبالتالي، وانطلاقاً من هذا الشرط اقترح Lerner مقياساً للقوة السوقية والذي عرف بمؤشر Lerner (Lerner-index)

حيث: $L_i = \frac{P(Q) - c'(q_i, w_i)}{P(Q)}$ و c' تعبر عن التكلفة الحدية للمؤسسة i ^(*).

على الرغم من أن مؤشر Lerner ظهر منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن تطبيقه في الدراسات المصرفية يعتبر أحدث نسبياً (بداية من التسعينيات)، وذلك نظراً لصعوبة تقييم التكاليف الحدية والتي تعود بدورها إلى صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية، وفي هذا الإطار هناك طريقتين أساسيتين معتمدتين في تحديد المدخلات والمخرجات في البنك وهما طريقة الإنتاج وطريقة الوساطة، تعتمد طريقة الإنتاج على فكرة أن أن البنوك هي منتجة للقروض وحسابات الودائع وعليه فإن مخرجاتها تقاس إما بعدد الصفقات (عدد القروض) أو عدد الحسابات، أما طريقة الوساطة فتقوم على أن أن مخرجات البنك يجب أن تقاس بحجم الوحدات النقدية للقروض الممنوحة أو الودائع المحصلة على اعتبار أن البنك يستخدم العمل ورأس المال العيني

(1) Lerner, A, **The concept of monopoly and the measurement of monopoly power**, the review of economic studies, 1(3), 1934, pp157-175.

(2) Feinberg, Robert M, **The Lerner Index, Concentration, and the Measurement of Market Power: I. Introduction**, Southern Economic Journal, 46, 4, Apr 1980, p1180.

(3) ECDO, **Glossary of statistical terms**/21.01.2016, stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=3256

(4) Florian Leon, opcit, p17.

(*) التكلفة الحدية هي مشتق دالة التكلفة الإجمالية بالنسبة لكمية الإنتاج، ويعبر عنها كالتالي: $MC = \frac{\partial c}{\partial Q}$.

والودائع كمدخلات، من أجل تقييم القروض التي تعتبر كمخرجات يعبر عنها بحجم الأصول أو حجم القروض، وتعتبر طريقة الوساطة الأكثر استعمالاً في الدراسات المصرفية.⁽¹⁾

2- حساب وتفسير مؤشر Lerner:⁽²⁾

يتم حساب هذا المؤشر كما أشرنا سابقاً بالعلاقة التالية: $L = (P - MC) / P$ ، حيث:

P: هو السعر ويعبر عنه حسب أغلب الدراسات بنسبة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

MC: تعبر عن التكلفة الحدية، وتحسب عن طريق اشتقاق دالة التكاليف الإجمالية بالنسبة للمخرجات، ويتم تقدير دالة التكاليف الإجمالية وفقاً لطريقة الوساطة من خلال دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية (Translog-cost function) والتي تضم مخرج واحد يعبر عنه بإجمالي الأصول وأسعار عوامل الإنتاج الثلاث التي تتمثل في العمل، رأس المال النقدي (الودائع) ورأس المال العيني (الأصول الثابتة)، وتأخذ هذه الدالة الشكل العام التالي:

$$\ln TC_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln y + 1/2 \alpha_2 (\ln y)^2 + \sum_{j=1}^3 \beta_j \ln x_j + \sum_{j=1}^3 \sum_{k=1}^3 \beta_{jk} \ln x_j \ln x_k + \sum_{j=1}^3 \theta_j \ln y \ln x_j + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TC_{it}: تمثل التكاليف الإجمالية للبنك i في الزمن t؛

Y: يعبر عن المخرجات ويقاس بإجمالي الأصول؛

X_j: تعبر عن أسعار عوامل الإنتاج.

تتراوح قيمة مؤشر Lerner بين الصفر والواحد، حيث تكون مساوية للصفر في حالة المنافسة التامة، وكلما اقتربت من الواحد كلما دل ذلك على ارتفاع القوة السوقية، ويعتبر هذا المؤشر مقياساً جيداً للقوة السوقية الفردية للمؤسسة، وهذا ما يميزه عن غيره من المؤشرات، فهو يسمح للباحثين في المجال المصرفي بتحديد القوة السوقية الخاصة بكل بنك و من ثم إجراء المقارنة بين مختلف البنوك في نفس الفترة أو في فترات مختلفة.

أما بالنسبة لحساب مؤشر Lerner للسوق أو القطاع المصرفي، فيتم ذلك بحساب متوسط المؤشرات الفردية الخاصة بكل بنك ينشط في هذا القطاع، وقد استعملت هذه الطريقة في أغلب الدراسات التي طبقت هذا المؤشر، بحيث نفرق هنا بين طريقتين:

*طريقة المتوسط المرجح: $L_j = \sum \phi_{ij} L_{ij}$ ، حيث:

(1) Ibid,p19;

محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 61.

(2) Ibid,p18 ;

Rima Turk Arris, **Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective**,reviwe of financial economics ,vol19,issue3,august2010,pp15-16;

Laurent Weill,: **“Do Islamic Banks Have Greater Market Power**,comparative economic studies,vol53,issue2,2011,pp5-6.

L_{ij} : هو مؤشر Lerner الخاص بالبنك i في السوق j , ϕ_{ij} : هو وزن البنك i و يقاس بالحصة السوقية للبنك i في السوق j .

*طريقة المتوسط غير المرجح: $L_j = \sum L_{ij} / N$ ، حيث N هو عدد البنوك الناشطة في السوق j .

3- الانتقادات الموجهة لمؤشر Lerner⁽¹⁾:

تميز مؤشر Lerner باستعمال واسع خاصة في الدراسات المتعلقة بقياس المنافسة المصرفية، وذلك نظرا لتمييزه بالبساطة والتفسير المباشر، كما أن تطبيقه لا يتطلب بيانات صعبة أو عدد كبير من المشاهدات، بالإضافة إلى أنه يوفر إمكانية دراسة تطور القوة السوقية للبنوك عبر الزمن، ويسمح أيضا بدراسة القوة السوقية بشكل منفصل في الأسواق المصرفية المختلفة من حيث المنتجات أو الموقع الجغرافي أو ما عدا ذلك؛ إلا أن هذا المؤشر يعاني من بعض النقائص والصعوبات في التطبيق يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1- يعتبر البعض أن هذا المؤشر هو مقياس للقوة السوقية ولا يعبر عن المنافسة، إلا أننا لاحظنا في عدة دراسات أن هناك علاقة عكسية مباشرة بين القوة السوقية والمنافسة، فعادة ما ينتج عن القوة السوقية الكبيرة ضعف المنافسة، والعكس صحيح؛
3-2- الارتفاع في متوسط القوة السوقية عبر الزمن يمكن أن يتزامن مع شدة المنافسة، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات النظرية التي وجدت بأنه يمكن أن تحقق المؤسسات هوامش أرباح مرتفعة حتى في حالة المنافسة الشديدة؛

3-3- الانخفاض في القوة السوقية الفردية للبنوك لا يصاحبه دائما انخفاض في متوسط القوة السوقية، إذ يمكن لهذا الأخير أن يرتفع أو ينخفض أو يبقى ثابتا حسب مدى تأثير المؤسسات الكفاء على المؤسسات غير الكفاء التي تحقق هامش ربح أعلى نتيجة الاستحواذ على حصص سوقية أكبر وهذا ما قد يؤدي إلى ارتفاع متوسط القوة السوقية المرجح رغم انخفاض المؤشرات الفردية، إلا أنه هذا يمكن الحد من هذا التأثير باستعمال المتوسط غير المرجح؛

3-4- لم يعط النموذج معيارا محددًا إلا في حالة المنافسة التامة ($L=0$)؛

3-5- تختلف الكفاءة ومصاريف التشغيل حسب البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك، ونتيجة لذلك قد يكون الاختلاف في مؤشرات القوة السوقية من بلد لآخر سببه عوامل أخرى لا تتعلق بالمنافسة، لذلك فمؤشر Lerner يعطي نتائج أحسن عند المقارنة بين البنوك التي تعمل في نفس البيئة المصرفية.

⁽¹⁾ Florian Leon, *opcit*, p 19-21.

ثانيا: نموذج Panzar & Rosse

1-مضمون وفرضيات النموذج:

يعتبر نموذج P&R من أكثر النماذج انتشارا وتطبيقا في الدراسات التي اهتمت بتقييم المنافسة المصرفية، وقد تم تطبيق هذا النموذج لأول مرة من طرف Rosse و Panzar سنة 1977، حيث تم اختبار القوة الاحتكارية لعينة من المؤسسات التي تعمل في سوق وسائل الإعلام المكتوبة⁽¹⁾، ثم طور هذا النموذج من طرف الباحثين من خلال نشر دراسة بعنوان "Testing for monopoly equilibrium" سنة 1987⁽²⁾، حيث يهدف هذا النموذج إلى قياس مدى تأثير التغير في أسعار المدخلات على التغير في إيرادات المؤسسة، إذ كلما كان التأثير ضعيفا دل ذلك على ممارسة المؤسسة لقوة سوقية كبيرة في التسعير، أما إذا كان التأثير كبيرا فإن ذلك يدل على وجود منافسة أكبر، وبالعودة إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، فإن التوازن في سوق الاحتكار يحدث عند تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي، فعندما ترتفع أسعار المدخلات ترتفع التكلفة الحدية، وللحفاظ على التوازن تقوم المؤسسة المحتكرة بالرفع من الإيراد الحدي عن طريق تخفيض كمية الإنتاج وبالمقابل الرفع من أسعار المنتجات، إلا أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الإجمالية لأن الأرباح المحققة من ارتفاع الأسعار سوف لن تعوض الخسارة الناجمة عن التخفيض في كمية الإنتاج؛ بينما يشكل ارتفاع أسعار المدخلات في السوق التنافسية حافزا للمؤسسات للزيادة في الإيرادات، باعتبار أن أي زيادة في أسعار المدخلات سينتج عنها زيادة في التكاليف بنفس النسبة، كما أن الإيراد الكلي يتغير بنفس النسبة التي تتغير بها التكلفة الكلية، مما يعني أنه في سوق المنافسة، أي زيادة في أسعار المدخلات تقابلها زيادة بنفس النسبة في إجمالي الإيرادات، ويتم تحقيق التوازن على المدى الطويل من خلال التخفيض في عدد المؤسسات نتيجة خروج المؤسسات التي لن تتمكن من تغطية الزيادة في أسعار المدخلات.⁽³⁾

يفترض نموذج P&R أن البنوك هي شركات ذات منتج واحد، تهدف إلى تعظيم الأرباح و تقدم خدمات الوساطة المالية باستعمال العمل ورأس المال النقدي ورأس المال العيني كمدخلات، وأن ارتفاع أسعار المدخلات لا يرتبط بالإيرادات العالية الناجمة عن جودة الخدمات، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تمييز نتائج إحصائية H، كما يقوم النموذج على افتراض أن أداء البنوك يتأثر بسلوك المتدخلين الآخرين في السوق، وأن مرونة الطلب السعرية تكون أكبر من الواحد.⁽⁴⁾

(1) Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, **opcit**, p14.

(2) Panzar, J.C. and Rosse, J.N, **Testing for monopoly equilibrium**, journal of Industrial Economics, 25(1987), pp 443-456.

(3) Florian Leon, **opcit**, p24-25;

Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, **opcit**, p14;

Rima Turk Arris, **opcit**, p14.

(4) Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, **opcit**, pp15-16.

2- حساب و تفسير إحصائية H (H-statistic):

انطلاقاً من الإطار النظري السابق الذكر ، يعتمد نموذج P&R في قياس درجة المنافسة على حساب إحصائية H (H-statistic) ، وهو مؤشر يساوي مجموع مروانات الإيراد بالنسبة لأسعار عوامل الإنتاج حيث تعكس قيمة هذا المؤشر هيكل السوق وسلوك المؤسسات الناشطة فيه، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال تقدير دالة الإيرادات بدلالة أسعار المدخلات (reduced-form revenue equation)، وتأخذ هذه الدالة الشكل العام التالي:

$$\ln(\text{Rev}_i) = \alpha + \sum_{L=1}^L \beta_L \ln(W_{L,i}) + \sum_{k=1}^K \gamma_k Z_{k,i} + \varepsilon_i.$$

حيث:

Rev : يعبر عن إجمالي إيرادات البنك (أو إيرادات الفوائد)، حيث اعتمدت العديد من الدراسات المصرفية على متغير إيرادات الفوائد كمتغير تابع باعتبار أن النشاط الرئيسي للمصرف هو الوساطة المالية، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الإيرادات بخلاف الفوائد لأن حصتها أصبحت مهمة في إجمالي الإيرادات. كما استعملت دراسات أخرى نسبة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول كمتغير تابع؛⁽¹⁾

W_i : سعر المدخل i ، و بالاعتماد على طريقة الوساطة فإن أسعار المدخلات بالنسبة للمؤسسة المصرفية تتمثل في: سعر العمل (تكلفة التشغيل)، سعر رأس المال العيني (تكلفة الأصول الثابتة)، سعر رأس المال النقدي (تكلفة التمويل)؛

Z_k : يمثل المتغيرات الخارجية (control variabls)؛

تحسب إحصائية H بالعلاقة التالية: $H = \sum_{l=1}^L \beta_l$ ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين $-\infty$ و 1 وهي تفسر كما يلي:⁽²⁾

$H=1$ * : تشير إلى حالة المنافسة التامة، حيث الزيادة في أسعار المدخلات تؤدي إلى زيادة مماثلة في الإيرادات.

* $0 < H < 1$: تشير إلى حالة المنافسة الاحتكارية، وفي هذه الحالة يؤدي الدخول المحتمل إلى توازن السوق القابل للتنافس، وتكون الزيادة في الإيرادات بنسبة أقل من الزيادة في أسعار المدخلات.⁽³⁾

* $H < 0$: تشير إلى حالة الاحتكار.

(1) J.Bikker et all, **Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing competition in the banking industry**, De Nederlandshe Bank, DNB working paper, n° 114, September 2006, p 4.

(2) Florian Leon, *opcit*, p26-27;

J.Bikker et all, **Assessing competition with the Panzar-Rosse Model: the role of scale, costs and equilibrium**, De Nederlandshe Bank, DNB working paper, ,n° 225, October 2009, p 6-7.

(3) Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, *opcit*, p15.

3- الانتقادات الموجهة لنموذج P&R:

يتميز نموذج P&R ببساطته حيث يمكن تطبيقه بالاعتماد على عدد صغير نسبيا من المشاهدات، وهذا ما يناسب الدراسات على القطاعات المصرفية الأقل نضجا(تطورا)،⁽¹⁾ لذلك انتشر استعماله في العديد من الدراسات، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج تمثلت فيما يلي:

* شكل تفسير قيم إحصائية H لدرجة المنافسة الانتقاد الرئيسي الذي وجه لهذا النموذج، حيث وجدت بعض الدراسات النظرية أن قيمة هذا المؤشر قد تكون سلبية في الأسواق التنافسية على المدى القصير مع وجود عدد ثابت من المؤسسات أو في حالة ثبات التكاليف المتوسطة، كما أنها قد تكون موجبة في الأسواق الاحتكارية، وقد أثبتت دراسات تجريبية أن تفسير إحصائية H هو أكثر تعقيدا مما توقعه نموذج P&R، وأن هذا التفسير يعتمد على عدة فرضيات بخصوص توازن السوق ومرونة الطلب ودالة التكاليف.⁽²⁾

* لا يمكن اعتبار إحصائية H مقياسا مستمرا لدرجة المنافسة إذا كان السوق غير متوازن على المدى الطويل، لذلك يجب القيام باختبار التوازن عن طريق استبدال إجمالي الإيرادات بالعائد على الأصول كمتغير تابع في دالة الإيراد⁽³⁾.

* لا يمكن استعمال إحصائية H لتقييم السلوك التنافسي للبنك على المستوى الجزئي، بل هي تعتبر مقياس لدرجة المنافسة على المستوى الكلي للقطاع.⁽⁴⁾

ثالثا: نموذج Bresnahan&Lau

1- مضمون وفرضيات النموذج:⁽⁵⁾

ظهر نموذج Bresnahan&Lau نتيجة للانتقادات التي وجهت للطرق الهيكلية السابقة الذكر من حيث قصورها في قياس درجة المنافسة على مستوى القطاع البنكي، وعجزها عن استنتاج الوضع التنافسي من خلال الاعتماد على هيكل السوق، وتم اقتراح هذا النموذج من طرف العالم Lau و Bresnahan سنة 1982⁽⁶⁾، على القطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف هذا النموذج -أساسا- إلى قياس درجة المنافسة في القطاع البنكي بشكل مباشر من خلال استعمال معيار تنافسي يرمز له بـ (μ)، ويقاس هذا المعيار مدى انحراف الإيراد الحدي للمؤسسة المتوسطة عن منحى طلبها، بحيث كلما زادت درجة الانحراف دل ذلك على تمتع المؤسسات بقوة سوقية كبيرة تمنحها القدرة على التحكم في السوق، وذلك بالاعتماد على الفرضيات التالية:

* السوق هو الذي يحدد السعر التوازني والكمية التوازنية، وهذا من خلال تقاطع دالة الطلب مع علاقة عرض من نوع ما .

(1) Florian Leon, *opcit*,p26.

(2) *Ibid*,p28.

(3) Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras,*opcit*,p15;
Rima Turk Arris,*opcit*,p15.

(4) Rima Turk Arris,*opcit*,p15.

(5) عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم، أحمد يوسف أبو الخير، مرجع سابق، ص 18 - 19 .

(6) Bresnahan. T, *The oligopoly solution concept is identified*, Economics letters 10(1-2),1982,pp 87-92;

Lau. L, *On identifying the degree of competitiveness from industry price and output data*, Economics letters 10(1-2),1982,pp 93-99

* دالة الطلب تفترض أن المشتريين أخذين للسعر، أي أنهم لا يؤثرون عليه (price Takers) .
 * علاقة العرض يمكن أن تكون دالة عرض تتحدد من خلال القاعدة التنافسية ، $P=MC$ أي السعر (P) يساوي التكلفة الحدية (MC)، كما يمكن أن تكون دالة العرض من الشكل $MRP = MC$ أي أن الإيراد الحدي المرئي للمؤسسة يساوي التكلفة الحدية (MC)، وهذا الشكل يدل على تمتع المنتجين بقدر من القوة السوقية.

2- حساب وتفسير معامل المنافسة (λ):⁽¹⁾

يعتبر معامل المنافسة (λ) أساس هذا النموذج، وهو المحدد الرئيسي للمنافسة (مقياس أو معيار المنافسة) حسبه، حيث ينطلق النموذج من دالة الإيراد الحدي التي تمثل رياضيا كما يلي :

$$MR = P + h (Q.Y.\alpha)$$

حيث :

P : يمثل سعر السوق .

Q : كمية الإنتاج الكلي .

Y : يشير إلى المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الطلب .

α : يشير إلى المعلمات التي يتعين تقديرها في دالة الطلب .

ومن ثم ، فدالة الإيراد الحدي المرئي (الإيراد الحدي كما تراه المؤسسة) ، تمثل رياضيا كما يلي :

$$MRP = P + \lambda h (Q, y, \alpha)$$

ومن هذه العلاقة يتضح بأن المعلمة (λ) تبين الفرق بين دالة الطلب ودالة الإيراد الحدي المرئي، بحيث كلما زاد هذا الفرق كلما دل ذلك على تزايد القوة السوقية (الاحتكار)، ويعتمد نموذج Bresnahan & Lau في تقدير المعلمة (λ) ، على تقدير نموذج للمعادلات الآتية يضم كل من دالة الطلب على الخدمات البنكية وعلاقة العرض.

1-2- دالة الطلب على الخدمات المصرفية: تتحدد هذه الدالة كما يلي :

$$Q = \alpha_0 + \alpha_1 P + \alpha_2 Y + \alpha_3 PZ + \alpha_4 Z + \alpha_5 PY + \alpha_6 YZ + \varepsilon$$

حيث :

Q : تعبر عن كمية الخدمات البنكية ، وتقاس Q بمقدار الأصول التي تملكها البنوك التجارية .

P : هو سعر الخدمات البنكية ، ويقاس بالعائد على الأصول .

Y : هو متغير خارجي يمثل الدخل ، ويعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي .

Z : هو سعر البديل للخدمات البنكية ، وهو أيضا متغير خارجي ويمكن أن يمثل بالعائد على الأوراق المالية .

ε : يمثل الأخطاء القياسية .

أما الرموز المشار إليها بـ PZ و PY فهي تمثل التفاعل الذي يحدث بين المتغيرات P, Y, Z و التي تؤثر على منحى الطلب .

⁽¹⁾ نفس المرجع ، ص ص 18-19.

2-2- علاقة العرض: تستنتج من خلال استعمال دالة تكاليف ترانسولوجارتمية واشتقاقها للحصول على دالة التكلفة الحدية ومن ثم علاقة العرض، وتمثل علاقة العرض المستنتجة كما يلي:

$$P = - \lambda Q / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + (c/Q) (\beta_1 + \beta_2 \ln Q + \beta_3 \ln w_1 + \beta_4 \ln w_2) - \beta_5 DQ / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + \varepsilon.$$

وقد افترض في إيجاد هذه العلاقة بأن البنوك هي متلقية للسعر، (أي لا تؤثر عليه) وهذا في أسواق المدخلات .

حيث أن :

C : تمثل إجمالي تكاليف البنوك التجارية .

W2, W1 : متغيرات خارجية تمثل أسعار المدخلات (أجور العاملين ،سعر الفائدة على الودائع).

D : هو متغير صوري يبين حالة سوق النفط العالمي من حيث الرواج أو الركود ،لأن ذلك يؤثر على البنوك التجارية بحيث يعتبر النفط عجلة لتحريك الإقتصاد في الكثير من البلدان خاصة المنتجة له.

ويتم تقدير قيمة D بواحد (1) في السنوات التي تتميز بارتفاع أسعار النفط، وبصفر (0) فيما عدا ذلك .

إذن ، فمعامل المنافسة (λ) يتحدد من خلال تقدير نموذج المعادلات الآتية الذي يمثل كما يلي :

$$\left\{ \begin{array}{l} Q = \alpha_0 + \alpha_1 P + \alpha_2 Y + \alpha_3 PZ + \alpha_4 Z + \alpha_5 PY + \alpha_6 YZ + \varepsilon \\ P = - \lambda Q / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + (c/Q) (\beta_1 + \beta_2 \ln Q + \beta_3 \ln w_1 + \beta_4 \ln w_2) - \beta_5 DQ / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + \varepsilon. \end{array} \right.$$

بعد تقدير معالم هذا النموذج، تتحدد قيمة (λ) ، وبالتالي يمكن معرفة درجة المنافسة السائدة في القطاع ، حيث تتراوح قيمة (λ) بين الصفر و الواحد كما يلي :

* إذا كان $\lambda = 0$ ، فهذا يعني بأن المؤسسات تتصرف باعتبار أن دالة الإيراد الحدي المرئي متطابقة مع الطلب ، أي أننا نكون أمام حالة المنافسة الكاملة (التامة) .

* إذا كان $\lambda = 1$ ، فهذا يشير إلى وجود قوة سوقية كبيرة أو احتكار بدرجة كبيرة.

* إذا كان $0 < \lambda < 1$ فهذا يشير إلى وجود منافسة لكنها غير تامة، أي أن درجاتها تكون متفاوتة حسب قيمة (λ) ، فكلما اقتربت قيمة (λ) من الواحد كلما دل ذلك على الاقتراب من حالة الاحتكار ، وكلما اقتربت قيمة (λ) من الصفر ، عنى ذلك بأن السوق يقترب من حالة المنافسة الكاملة.

يتميز هذا النموذج بصعوبة تطبيقه على القطاعات المصرفية الأقل نضجا، فهو يتطلب عدد كبير من المشاهدات ومعطيات مركزية إجمالية عن القطاع المصرفي، كما أن حساب المؤشر (\mathcal{L}) يتطلب تقدير عدد كبير من المعلمات وهذا ما قد يحدث بعض المشاكل القياسية⁽¹⁾.

رابعا: مؤشر Boon (Boon indicator)

1- مضمون وفرضيات النموذج:⁽²⁾

يعتبر مؤشر Boon أحدث مؤشرات قياس المنافسة، حيث اقترح من طرف Boon سنة 2008، وهو يستند إلى فكرة أن في الأسواق الأكثر تنافسا، وبالاعتماد على نظرية الكفاءة التقليدية لـ Demstz، فإن المؤسسات الأكثر كفاءة تتفوق في الأداء من حيث زيادة أرباحها على حساب المؤسسات المنافسة لها الأقل كفاءة، كما أنها تجذب حصة سوقية أكبر، وبالتالي يرى Boon أن إعادة توزيع الأثر من المؤسسات غير الكفاء إلى المؤسسات الكفاء يرتفع بارتفاع درجة المنافسة . يقوم هذا النموذج على فرضية أن المؤسسات الأكثر كفاءة تستحوذ على حصة سوقية أكبر وتحقق أرباح أعلى، ويكون هذا الأثر أقوى في الأسواق الأكثر تنافسا، حيث أن شدة المنافسة يمكن أن تخفض من مخرجات المؤسسة وهذا الانخفاض يكون أقل في المؤسسات الأكثر كفاءة، ونتيجة لذلك فإن الحصة السوقية وأرباح هذه المؤسسات سوف ترتفع، في حين تنقلص أرباح وحصة المؤسسات الأقل كفاءة، ما يعني أن الاختلاف النسبي في الربح يكون حساس لدرجة المنافسة، وعلى هذا الأساس برهن Boon أن الاختلاف النسبي في الأرباح يمكنه أن يقيس مستوى المنافسة.

2- حساب و تفسير مؤشر Boon :

يتطلب تجسيد هذه النظرية حسابيا ترتيب المؤسسات حسب الكفاءة، ثم حساب درجة المنافسة من خلال تقدير دالة الربح التي تقيس العلاقة بين الكفاءة والأداء، وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$\ln \pi = \alpha + \beta \ln c + \epsilon$$

حيث: π : يعبر عن الربح؛

C : تعبر عن التكلفة الحدية أو التكلفة المتوسطة؛

β : يعكس مرونة الربح بالنسبة للتكاليف، ويكون هذا المؤشر سالبا إذ يعكس أن ارتفاع التكاليف الحدية يصاحبه انخفاض في الأرباح، ويجب أن تكون قيمته أقل ما يمكن في الأسواق الأكثر تنافسا، حيث وجد Boon أن التغيرات في هذا المؤشر هي التي تفسر التغيرات في مستويات المنافسة، وقد أجريت بعض التعديلات على المعادلة السابقة وذلك باستبدال الربح بالحصة السوقية كمتغير تابع، على اعتبار أن المؤسسات الكفاء قد تترجم الانخفاض في التكاليف إما إلى أرباح مرتفعة، أو إلى وضع أسعار أقل لمنجاعتها بهدف الحصول على حصة سوقية أكبر.

(1) Florian Leon, *opcit*, pp23-24.

(2) Boon.j, *A new way to measure competition*, The Economic Journal, 118(531), 2008.

2- الانتقادات الموجهة لمؤشر Boon: (1)

أهم ما يميز هذا المؤشر هو أنه يعتبر مقياس مستمر حيث تكون القيمة المطلقة له أكبر كلما كانت المنافسة أكبر، كما أنه سهل التقدير ولا يتطلب عدد كبير من المتغيرات، ورغم حدائته وقلة الدراسات التي قامت بتطبيقه إلا أن البعض منها سجل عليه بعض النقائص نذكر من أهمها ما يلي:

1-2-ركز هذا النموذج على علاقة واحدة تؤثر على المنافسة (وهي علاقة الربح بالكفاءة المعبر عنها بالتكلفة)، مهملاً بذلك الجوانب الأخرى، فالاستفادة من الكفاءة لا تكون دائماً بتخفيض الأسعار أو الزيادة في الأرباح، بل قد يقوم البنك مثلاً باستغلال مكاسب الكفاءة في تطوير منتجات جديدة أو فتح فروع أخرى.

2-2- يفترض المؤشر أن أبسط طريقة للتعبير عن الكفاءة هي التكاليف، إلا أن التغيرات في التكاليف قد لا تعكس التغيرات في الكفاءة، بل قد يكون ذلك ناتجاً عن تغير الاستراتيجيات التنافسية عن طريق طرح منتجات أكثر تطوراً أو استهداف عملاء جدد بدلاً من تخفيض الأسعار، وفي هذه الحالة فإن البنوك التي الخدمات الأكثر طلباً لا تحقق فقط أرباحاً أعلى وإنما تتحمل أيضاً تكاليف أكثر، وهذا ما ينعكس سلباً على كفاءتها، وبالتالي فالعلاقة هنا بين التكلفة الحدية والربح تصبح إيجابية، أي أن المعامل β قد يكون موجب عندما يكون التنافس بين المؤسسات على جودة الخدمات وليس على الأسعار.

(1) Florian Leon, opcit, pp31-32.

خلاصة الفصل:

تعتبر المنافسة في المجال الاقتصادي عن ذلك السلوك الذي تسلكه مجموعة من المؤسسات من خلال التسابق فيما بينها للحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق الذي تنشط فيه، ويختلف تطبيقها و الهدف منها بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي باختلاف المبادئ التي يقوم عليها كلا النظامين، حيث تقوم المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ الحرية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، مما يغلب المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة، في حين يستند تحقيق المنافسة في الاقتصاد الإسلامي إلى مبدأ الحرية المقيدة بمجموعة من الضوابط، لضمان الحفاظ على المصلحة العامة والخاصة معا.

تتجسد المنافسة بين البنوك من خلال أدوات عديدة كتحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف، استعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة العملاء وتوفير الخدمات بأسعار ملائمة لهم، وتأخذ هذه المنافسة أشكال عديدة حسب أسس تصنيفها، فمنها المنافسة السعرية وغير السعرية، ومنها المباشرة وغير المباشرة، إلا أن التقسيم الأكثر انتشارا هو الذي يعتمد على حالة السوق حيث تنقسم المنافسة إلى منافسة تامة، منافسة احتكارية، منافسة القلة إضافة إلى الاحتكار.

تخضع المنافسة المصرفية لعدة عوامل مجتمعة، وتختلف هذه العوامل حسب طبيعة الأسواق المصرفية والتشريعات القانونية التي تحكم هذه الأسواق، كما تلعب قوانين حماية المنافسة دورا هاما في توجيه وتحديد المنافسة، فقد تكون بعض الأسواق قابلة للتنافس إلا أن عدم الصرامة في تطبيق قواعد حماية المنافسة يؤدي إلى إضعافها، كما قد نجد بعض الأسواق المركزة تكون في الوقت نفسه قابلة للتنافس بسبب تعزيز قواعد الحماية وتخفيض حواجز الدخول، وتقاس المنافسة في الأسواق المصرفية باستعمال طرق ونماذج كثيرة، قسمناها في هذا الفصل إلى نماذج تحليلية ونماذج قياسية، تتمثل أهم النماذج التحليلية في نموذج Porter، نموذج SCP و نظرية الأسواق القابلة للتنافس وسميت هذه النماذج بالطرق الهيكلية لأنها تعتمد في تحليل وضع المنافسة على هيكل السوق، أما النماذج القياسية فهي تشترك في أنها تعطي مؤشرات للقياس المباشر لدرجة المنافسة، وتتمثل في: مؤشر Lerner، نموذج Panzer&Rosse، نموذج Bresnahan&Lau و مؤشر Boon، ورغم اختلاف هذه المؤشرات من حيث طرق حسابها والمتغيرات المستعملة في ذلك والفرضيات التي تقوم عليها، إلا أنها تشترك أيضا في التركيز على سلوك المؤسسات (وليس على هيكل السوق) في تحليل المنافسة في الأسواق وذلك بالاعتماد على التحليل الجزئي.

يمكن أن نلاحظ أيضا أن هذه المؤشرات تختلف من حيث إمكانية وسهولة تطبيقها في بعض الدول دون أخرى، وهذا ما يفسر عدم الاتفاق على مؤشر معين حتى في الدراسات الحديثة، كما أن هذه الطرق غير الهيكلية لا تتناقض مع الطرق الهيكلية بل تعتمد عليها أحيانا، فنجد مثلا مؤشر Boon يقوم على نفس فرضيات نظرية الكفاءة التقليدية.

الفصل الثاني

أساسيات و طرق العمل المصرفي بين البنوك
الإسلامية و البنوك التقليدية

تمهيد:

ظهر العمل المصرفي بظهور البنوك التجارية التقليدية، التي قامت على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، حيث كانت هذه البنوك السبابة لوضع الأسس الأولى لوظيفة الوساطة المالية وما يرتبط بها من خدمات مصرفية متنوعة، و قد تطور نشاطها واتسع بشكل كبير توازيا مع التغييرات الاقتصادية التي شهدتها العالم، أما البنوك الإسلامية فكان ظهورها في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث تركزت هذه البنوك في نشاطها على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم أساسا على تحريم قاعدة الربا في المعاملات، وهذا ما يجعلها تختلف عن البنوك التقليدية التي تقوم أساسا على هذه القاعدة، وتجدر الإشارة إلى أننا نقصد بالبنوك التقليدية هنا البنوك التجارية الربوية لأنها النوع الأكثر انتشارا على مستوى أغلب دول العالم بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من البنوك (مثل: بنوك الاستثمار، بنوك الادخار و البنوك المتخصصة)، إذن فقد نتج عن قيام البنوك الإسلامية على أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي اختلافات جوهرية من عدة أوجه نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال إجراء مقارنة نظرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول المقارنة من حيث مبادئ العمل المصرفي، ويتناول المبحث الثاني المقارنة من حيث مصادر واستخدامات الأموال، كما يتناول المبحث الثالث المقارنة من حيث الرخبة، المخاطرة والرقابة المصرفية.

المبحث الأول: مبادئ العمل المصرفي في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

رغم أن ظهور البنوك الإسلامية لم يغير من المفهوم الأساسي لوظيفة الوساطة المالية، ولا من مفهوم الخدمة المصرفية، إلا أنه جاء بتصوير جديد وطرق جديدة للقيام بالعمل المصرفي، على أساس اعتماد هذه البنوك على مبادئ جديدة تختلف في مجملها عن مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، وفي هذا المبحث سنجري مقارنة من حيث مبادئ العمل المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، بعد التذكير بهذه المبادئ لدى كلا النوعين.

المطلب الأول: مبادئ العمل المصرفي في البنوك التقليدية

تعتبر البنوك التجارية التقليدية أقدم أنواع البنوك من حيث النشأة، وأهمها وأكثرها انتشارا، وقد شهد نشاط هذه البنوك تطورات كثيرة منذ نشأتها قبل قرون عديدة، بداية بالثورة الصناعية الأوروبية وما نتج عنها من اتساع في رقعة المبادلات التجارية، ووصولاً إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية التي انعكست بشكل واضح على تطور أعمال البنوك التجارية، من خلال توسع نطاق نشاطاتها، وتضخم أعمالها بدخولها عدة مجالات جديدة لم تكن سابقا من تخصصها.

لذلك، فالحديث عن مفهوم البنوك التجارية يقتضي منا التفرقة بين المفهوم التقليدي (أو الأساسي)، والمفهوم الحديث فيما أصبح يسمى بالبنوك الشاملة، حيث تعرف البنوك التجارية- حسب المفهوم التقليدي- على أنها "مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية، أو خلقها نقود

الودائع⁽¹⁾ كما تعرف أيضا بأنها "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان"⁽²⁾، ويمكن أن نستخلص مما سبق بأن البنك التجاري بمفهومه القديم هو عبارة عن مؤسسة مالية، هدفها الأساسي هو تحقيق الربح من خلال القيام بدور الوساطة بين المدخرين و المستثمرين، حيث يتركز نشاطها في قبول الودائع و تقديم القروض قصيرة الأجل إضافة إلى انفرادها بوظيفة خلق نقود الودائع.

أما المفهوم الحديث للبنوك التجارية فيتحدد من خلال ما أصبح يعرف بالبنوك الشاملة، هذا المفهوم الجديد حاول بعض الكتاب توضيحه من خلال تعريفات مختلفة و متعددة، منها أن البنوك الشاملة هي "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل، و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، من كافة القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي"⁽³⁾، وأن " المصرف الشامل هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات و يمنح الائتمان لكل القطاعات "⁽⁴⁾، وعموما تتفق أغلب التعريفات على أن البنك الشامل هو الشكل المعاصر للبنك التجاري، و يقوم أساسا على التنوع في مصادر التمويل و استخدامها أيضا، و كذا التنوع و التحديث في الخدمات المصرفية المقدمة لإرضاء لرغبات العملاء و تلبية لطلباتهم المتنوعة .

أولا: أسس وأهداف العمل المصرفي في البنوك التقليدية

1- أسس وخصائص العمل المصرفي في البنوك التقليدية: يقوم العمل المصرفي في البنوك التقليدية على ما يلي:⁽⁵⁾

1-1- التعامل بالفائدة: حيث يعتمد البنك التجاري التقليدي في قيامه بوظيفة الوساطة المالية أساسا على نظام الفائدة أحذا و عطاء، حيث تعتبر الفائدة المصدر الأساسي لتحقيق الربح.

2-1- سلعية النقود: يتعامل البنك التقليدي بالنقود على أساس أنها سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتبر النقود مادة أولية يحصل عليها البنك من المودعين مقابل دفع أسعار فائدة معينة ، ثم يقوم بتوظيف كونها منتجا يأخذ صورة قروض و استثمارات متنوعة و مختلفة يقدمه البنك للمقترضين مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى من ذلك المدفوع للمودعين.

3-1- تجميع المدخرات: تعتبر الودائع المصدر الأساسي لأموال البنك التي يوظفها في منح الائتمان، وبالتالي فهو يعتمد على قوة هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي و يكسب ثقة الأفراد.

4-1- توظيف الموارد في شكل قروض و تسهيلات ائتمانية: حيث تعد خدمة الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التقليدية إضافة إلى كونها المصدر الأول للربحية.

(1) مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 127 .

(2) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 5.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق.

(4) صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 75 .

(5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2004، ص 77-78.

1-5- التوزيع المالي: يعتمد البنك التقليدي على قاعدة التنوع في المصادر والاستخدامات، بحيث يسعى إلى الحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة، كما يقدم قروض متنوعة ومختلفة الآجال، وذلك بهدف مواجهة مخاطر الإفراض والاستثمار وتعظيم العائد المتوقع.

انطلاقاً من الأسس السابقة الذكر التي يعتمد عليها البنك التقليدي في القيام بنشاطاته، يمكن استخراج بعض الخصائص التي تتميز بها البنك التجاري التقليدي عن غيره من البنوك، والتي تتمثل فيما يلي:

* الانفراد بوظيفة خلق النقود الائتمانية، وذلك بالاعتماد على طبيعتها كبنوك ودائع.

* الاعتماد بشكل كامل على الموارد الخارجية وخاصة الودائع.

2- أهداف البنوك التقليدية: تتمثل أهم أهداف البنك التقليدي في: (1)

1-2- تعظيم الربحية: يهدف البنك التقليدي بالدرجة الأولى إلى تعظيم العائد إلى أعلى قدر ممكن، مقابل تخفيض المخاطرة إلى أدنى قدر ممكن، ولتحقيق هذا الهدف يسعى البنك إلى التمكن من التوفيق بين الربحية، السيولة والأمان، فالسيولة تعني مدى سهولة و سرعة تحويل أصول البنك إلى نقود سائلة لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء، والربحية تعني قدرة هذه الأصول على توليد العائد (2)، أما الأمان فيرتبط بالمحافظة على رأس المال الذي يضمن للبنك وللمودعين الحماية من المخاطر الناجمة عن الفشل المالي (3).

2-2- تعظيم قيمة البنك: من خلال الاهتمام بسمعة البنك ومكانته في السوق المالية والعمل على تنمية الموارد من جهة، و الابتكار في المنتجات المصرفية من جهة أخرى.

ثانياً: الوظائف والأعمال التي تؤديها البنوك التقليدية.

تنقسم وظائف البنوك التقليدية إلى وظائف أساسية ترتبط بالمفهوم التقليدي للبنك التجاري وترتكز في مجملها على الوظيفة الرئيسية للبنك وهي الوساطة المالية، كما وجدت وظائف حديثة نتجت عن تحول مفهوم البنوك التقليدية إلى البنوك الشاملة، هذا بالإضافة إلى تقديم البنوك التقليدية لخدمات مصرفية أخرى متنوعة (4).

1- الوظائف التقليدية: يقوم البنك التجاري بمفهومه التقليدي بمجموعة من الوظائف منها الأساسية و منها الثانوية، فأما الوظائف الأساسية فتتمثل في:

- تلقي الودائع من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، مع الالتزام بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد أجل معين يتم الاتفاق عليه، وقد تكون الوديعة بفائدة و قد تكون دون ذلك.
- منح القروض لمختلف العملاء من أفراد و مؤسسات، حيث يتعهد هؤلاء الأفراد و المؤسسات بسداد تلك الأموال المقرضة مع الفوائد و العمولات المستحقة عليها، وقد يكون ذلك دفعة واحدة أو على أقساط، و في تواريخ محددة (5).

(1) نفس المرجع، ص 76.

(2) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 254-255.

(3) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 12.

(4) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف: الإسكندرية، 1997، ص 43.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 103.

- خلق نقود الودائع، وتتلخص هذه العملية في منح قروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، تسمى بالودائع المشتقة.⁽¹⁾

إضافة إلى ما سبق، يقوم البنك التجاري بوظائف أخرى ثانوية تتمثل في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة مثل: شراء وبيع العملات الأجنبية، خصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح العملاء، تحصيل الشيكات، تنظيم حسابات العملاء، وتسديد ديونهم، و صرف الأجرور و المرتبات لمستخدميهم، إضافة إلى تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.⁽²⁾

2- الوظائف الحديثة: من أهم الوظائف الحديثة التي تؤديها البنوك التجارية في إطار تحولها إلى بنوك شاملة، ما يلي:

1-2 - القيام بعمليات التمويل التأجيري (الائتمان التجاري).⁽³⁾

2-2 - إنشاء صناديق الاستثمار: التي تستثمر فيها أموال العملاء المودعة لدى البنك، في شراء الأوراق المالية.⁽⁴⁾

3-2 - تقديم القروض لكافة النشاطات الاقتصادية و مختلف الآجال⁽⁵⁾ و هذا ما يمكن الشركات من زيادة الطاقة الإنتاجية لها، و تحسين نوعية منتجاتها، كما أنه يساهم بشكل كبير في تخفيف مخاطر القروض بالنسبة للبنك، وذلك من خلال التنوع في مكونات المحفظة الاستثمارية .

4-2 - تقديم الاستشارات الفنية حول المشاريع الاقتصادية الجديدة بهدف مساعدة العملاء على استغلال الفرص الاستثمارية الجديدة.

6-2 - التعامل بالبطاقات الائتمانية، حيث يتم استبدال النقود ببطاقات ائتمان مضمونة من البنوك، يستخدمها العميل في شراء كل حاجياته، على أن يسدد قيمة تلك المشتريات للبنك خلال فترة زمنية معينة، وهذا مقابل عمولة أو فائدة.⁽⁶⁾

7-2 - نشاط التأمين: حيث امتد نشاط البنوك الشاملة إلى تقديم خدمات غير بنكية، و من ذلك تقديم خدمات التأمين على القروض، التأمين على الممتلكات التي يكتنيها الأشخاص عن طريق الاقتراض من البنك.⁽⁷⁾

وقد أصبحت الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية، أهم مجالات المنافسة فيما بين هذه البنوك حيث تتميز هذه الخدمات باستعمال التقنيات العالية، و بالسرعة و السهولة في أداء.

(1) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 219 .

(2) نفس المرجع، ص 216؛

محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 43.

(3) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 46.

(4) عبد المجيد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص 28.

(5) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 47.

(6) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 73 .

(7) زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي، الإسكندرية، 2003، ص 118.

المطلب الثاني: مبادئ العمل المصرفي في البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية حسب الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنها " تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً"⁽¹⁾، كما يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع"⁽²⁾ ويعتبر التعريف الأخير جامعاً لأهم ما جاء في مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم البنوك الإسلامية، إذ يبين أن هذه البنوك هي مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية، إلا أنها تعتمد في القيام بنشاطاتها على مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي في مجال المعاملات المالية، مما جعلها تتميز بخصائص كثيرة عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، و انطلاقاً من مبادئها الخاصة تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة كبيرة من الأهداف ذات الطابع العقائدي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي، وذلك من خلال القيام بنشاطات مختلفة في مختلف هذه المجالات.

أولاً: أسس وخصائص العمل المصرفي في البنوك الإسلامية

يقوم العمل المصرفي في البنوك الإسلامية على الأسس التالية:

1-عدم التعامل بالفائدة: وهي تعتبر القاعدة الأولى والرئيسية التي يركز عليها نشاط البنك الإسلامي، وذلك تطبيقاً لأحكام الإسلام الذي يحرم الربا، ويدعو الإسلام إلى تطبيق مبدأ المشاركة في الغنم والغرم (أي في الربح والخسارة) بدلاً من التعامل بالفائدة،⁽³⁾ وبالتالي فإنه يطرح الربح كبديل لسعر الفائدة.

2-تقرير العمل كمصدر للكسب: يرى الإسلام أن المال لا يلد مالا وإنما العمل هو الذي ينمي المال⁽⁴⁾، ولذلك يقوم الاقتصاد الإسلامي على أن النقود هي وسيلة للتعامل وليست سلعة في حد ذاتها، ويهدف هذا المبدأ إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كوسيلة لتحقيق مصالحه وليس ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع، وبالتالي فإن البنك الإسلامي يقوم بتحقيق الكسب والربح المادي من خلال الاستثمار والمزج بين عنصري المال والعمل، وذلك بالاعتماد على أسس التمويل التالية:

* عدم المتاجرة بالنقود، بل تعتبر النقود وسيلة لتوجيه وتعبئة الطاقات البشرية والمادية للمجتمع؛

* تحصل النقود على نصيبها من الربح إذا مزجت مع عناصر الإنتاج البشرية؛

* المشاركة هي الصيغة المناسبة للمزج بين المال والعمل.⁽⁵⁾

(1) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (القاهرة: ، 1978)، المادة 05.

(2) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 88.

(3) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 111.

(4) نفس المرجع، ص 112.

(5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 92.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:(1) يقوم البنك الإسلامي على مبدأ أن المحور الأساسي لنشاطاته هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمار الحقيقي باعتباره المصدر الأساسي لتوليد الأرباح، و ذلك من خلال تدعيم الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من منطلق أن الشريعة الإسلامية تنهى عن حبس المال عن التداول، وكذلك القيام بالأنشطة الاستثمارية المباحة بشكل مباشر أو عن طريق الوساطة بين المدخرين والمستثمرين. أما التنمية الاجتماعية فتتجسد في مساهمة البنك الإسلامي في التكافل الاجتماعي بهدف تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، ويتجسد ذلك من خلال تطبيق العديد من الآليات والمشاريع الاجتماعية، إضافة إلى تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار (2) عن طريق عدم التركيز على تمويل الاستثمارات المربحة فقط بل كذلك مراعاة ما تحققه المشاريع من خدمات عامة نافعة للمجتمع.

تشكل المبادئ التي تركز عليها البنوك الإسلامية في مجملها، مصدر التميز الي تتمتع به هذه البنوك بالمقارنة مع البنوك التقليدية، فاعتماد هذه البنوك على آليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية جعلها تختلف عن غيرها من البنوك بخصائص عديدة يمكن أن نجملها فيما يلي: (3)

* **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل التعاملات المصرفية:** حيث يعتبر البنك الإسلامي أحد النماذج التطبيقية لمفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى للتأكيد على أن النظام الإسلامي هو نظام شامل لكل نواحي الحياة، ويتجسد هذا الالتزام في، عدم التعامل بالفائدة، واتباع قاعدة الحلال والحرام في اختيار الاستثمارات والمشاريع الممولة.

* **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** وهذا من خلال الاهتمام بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، حيث تتميز البنوك الإسلامية بأنها بنوك استثمارية وتنموية واجتماعية في وقت واحد، فهي بنوك استثمارية لأنها تقدم التمويل للمشاريع بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فهي تتحمل المخاطر مع عملائها، وهي تعد بنوكاً تنموية لأنها تهدف إلى تعبئة الموارد من المدخرين وتوجيهها نحو طالبي الأموال، لتوظيفها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي التي تعود بالنفع على المجتمع أولاً، وهي تعتبر بنوكاً اجتماعية بالنظر إلى النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها لصالح الأفراد دون أي مقابل مادي.

(1) أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، - تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص63؛

حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 117-118؛

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 92.

(2) محمد إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، كتب القاهرة، 2012، ص7.

(3) بالاعتماد على المراجع التالية:

محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 7؛

حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 91-96؛

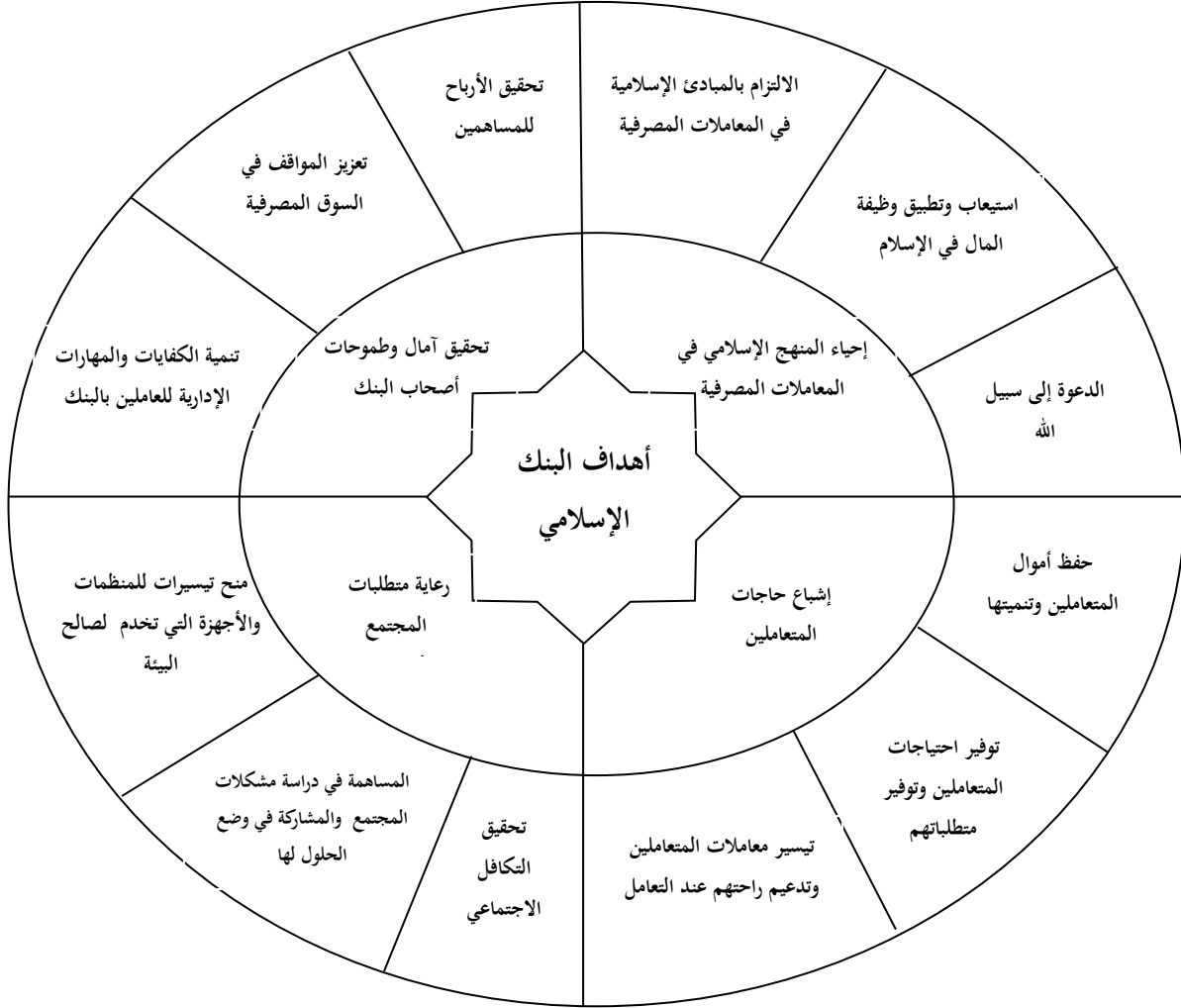
محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، صص29-30؛

حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006، ص ص30-31.

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

يمكن توضيح أهم أهداف البنوك الإسلامية في الشكل التالي:

الشكل رقم 1.2: أهداف البنك الإسلامي.



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 89.

1-الأهداف العقائدية: وفي هذا الإطار يهدف البنك الإسلامي إلى إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المصرفية، و تنمية القيم العقائدية والأخلاقية لدى العاملين والمتعاملين معه، وذلك من خلال تقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين،⁽¹⁾ الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية، إضافة إلى تنمية الأخلاق الحسنة لدى أفراد المجتمع.⁽²⁾

(1) عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الاسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص 143.

(2) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 89.

2- الأهداف المالية والاقتصادية: يعتبر الهدف الأساسي للبنك الإسلامي باعتباره مؤسسة مصرفية هو القيام بأداء دور الوساطة المالية، وينتج عن ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية تتمثل في: تحقيق الأرباح، جذب المدخرات والتوظيف الفعال لها بهدف تنمية المشاريع والصناعات الصغيرة، وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة.(1)، الاستثمار وتوفير أساليب التمويل اللازمة والملائمة لمختلف القطاعات المنتجة،(2) إضافة إلى ابتكار صيغ تمويل جديدة و استحداث خدمات مصرفية لمواجهة التطور الكبير في المنتجات المصرفية لدى البنوك التقليدية.(3)

3-الأهداف الاجتماعية: وهي ناتجة من المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها البنك الإسلامي والتي تقتضي ضرورة الاهتمام بتحقيق العائد الاجتماعي إلى جانب العائد الاقتصادي، ومن أهم هذه الأهداف:(4) إحياء فريضة الزكاة و التكافل الاجتماعي، المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع(كالفقر والبطالة)، تشجيع المشاريع ذات القيمة الاجتماعية الكبيرة.

ثالثا: الوظائف و الأعمال التي تؤديها البنوك الإسلامية

في إطار وظيفة الوساطة المالية، يقوم البنك بنشاطين رئيسيين هما تقديم التمويل للمستثمرين وقبول الأموال من المودعين(تعبئة الموارد)، إضافة إلى ذلك يقوم البنك الإسلامي بوظائف ثانوية تتمثل في تقديمه لخدمات مصرفية متنوعة وخدمات اجتماعية.

1- القيام بعمليات التمويل و الاستثمار باستخدام مختلف صيغ التمويل الإسلامي،* و بالاعتماد على قواعد استثمار المال في الإسلام.(5)

2- تجميع الودائع من الأفراد باستعمال أدوات مختلفة كفتح الحسابات الاستثمارية و حسابات التوفير وأدوات أخرى سوف نتطرق إليها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

3- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة: وهي تشمل كافة الخدمات المصرفية التي لا تدخل في إطار التمويل، مثل:(6) تقديم التسهيلات المصرفية(الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، بطاقات الائتمان...)، تحصيل الشيكات والأوراق

(1) أحمد جميل ، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص 84.

(2) حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 122؛

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 90؛

محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

(3) حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 124.

(4) نفس المرجع، ص 124؛

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 91.

(*) سوف نتطرق لهذه الصيغ في المطلب الثاني من هذا المبحث.

(5) أنظر: حسين حسين شحاته، مرجع سابق، ص 33.

(6) علي قنديل شحادة ، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية(البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي)، ندوة 34، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب(مكتبة الملك فهد الوطنية: جدة)، 2001، ص ص 201-202؛

عوف محمد الكفراوي، مرجع سابق، ص ص 156-176 ؛

حسين حسين شحاته، مرجع سابق، ص ص 43-51 ؛

محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص ص 36-37.

التجارية، التحويلات الداخلية والخارجية، عمليات الصرف الأجنبي، تأجير الخزائن الحديدية، بيع وشراء الأوراق المالية وتلقي الاكتتابات، كما يقوم البنك الإسلامي بإدارة الاستثمارات وتقديم الخبرات المالية و الخدمات الاستشارية.

4-الخدمات الاجتماعية: وتشمل:⁽¹⁾ تحصيل الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية، تقديم القروض الحسنة التي تمنح بدون فائدة، لأغراض إنتاجية أو استهلاكية، توجيه بعض الاستثمارات نحو المشاريع الاجتماعية والدينية مثل: بناء الوحدات السكنية الشعبية وتأجيرها بمبالغ رمزية للفقراء، بناء المراكز العلاجية في المناطق الفقيرة، بناء المدارس وغير ذلك من المشاريع الخيرية، وإلى جانب ذلك تضطلع البنوك الإسلامية بدور هام في نشر الوعي الثقافي والديني حول الاقتصاد الإسلامي، البنوك الإسلامية والمعاملات المصرفية الإسلامية.

المطلب الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث مبادئ العمل المصرفي

من خلال ما سبق ذكره حول أسس النشاط المصرفي في البنوك التقليدية و الإسلامية، وأهداف كل نوع والوظائف التي يقوم بها، نلاحظ وجود الكثير من أوجه الاختلاف في هذه الجوانب، ناهيك عن بعض أوجه التشابه.

أولاً: المقارنة من جانب أسس العمل المصرفي

تختلف البنوك التقليدية اختلافا جوهريا عن البنوك الإسلامية من حيث المبادئ و الأسس التي تعتمد عليها في أداء نشاطاتها المصرفية، ويتمثل الفرق الأساسي في كون البنك الإسلامي يحمل صبغة عقائدية ويقوم على أسس دينية، أما البنك التقليدي فهو يقوم على أسس مادية بحتة ليس لها علاقة بأي شريعة معينة، ويمكن توضيح أهم الاختلافات من هذا الجانب فيما يلي:

1- يعتمد البنك التقليدي اعتمادا كاملا على نظام الفائدة، فالعامل بالفائدة هو جوهر العمليات المصرفية في البنوك التقليدية، بينما يعتبر هذا المبدأ محرما وممنوعا بشكل كامل في تعاملات البنوك الإسلامية، ويساعد التخلي عن هذا المبدأ في البنوك الإسلامية على عدم تضخيم التكاليف وتحقيق العدالة في الأسعار، بينما في المقابل يؤدي تطبيق نظام الفائدة من قبل البنوك التقليدية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للوحدات المقترضة مما يؤدي إلى رفع الأسعار وما قد ينتج عن ذلك من زيادة في التضخم والانكماش الاقتصادي.⁽²⁾

2- توظيف الأموال في المجالات المتعددة عملية تحكمها قاعدة الحلال والحرام في البنوك الإسلامية، حيث لا يجوز تمويل النشاطات المحرمة شرعا، بينما تملك البنوك التقليدية كل الحرية في تمويل مختلف المشاريع دون مراعاة نوع النشاط الممول (إلا إذا كان ممنوعا قانونا) وما إذا كان لهذا النشاط آثار سلبية على المجتمع، فالشرط الأهم بالنسبة للبنك التقليدي هو أن يحقق المشروع ربحية مضمونة.

(1) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 90-93؛

علي قنديل شحاتة، مرجع سابق، ص 202؛

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 96.

(2) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 38.

3- تتعامل البنوك التقليدية بالنقود على أنها سلعة في حد ذاتها تتم المتاجرة فيها عن طريق الإقراض والاقتراض بفائدة وتحقيق الربح من وراء هذه العملية، في حين تتعامل البنوك الإسلامية بالنقود على أساس أنها وسيلة للتعامل ومقياس للقيمة تتاجر بها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مزجها مع عنصر العمل لتجسيد العملية الإنتاجية الحقيقية، وذلك باستعمال صيغ التمويل عن طريق المشاركة؛

ويعني ذلك أن هدف التنمية الاقتصادية لا يعتبر من أولويات البنوك التقليدية، فالمتاجرة في النقود تؤدي إلى ابتعاد رأس المال عن وظيفته كمنشط ومحرك لعجلة الاقتصاد لأن هدف البنوك هنا هو تنمية رأس المال إلى أكبر قدر ممكن دون الاهتمام بالوظيفة الرئيسية له وهي المساهمة في الإنتاج وخلق الاستثمارات الحقيقية، بينما اعتماد البنوك الإسلامية على صيغ المشاركة لتحقيق التفاعل بين المال والعمل يساهم في تحريك رأس مال وتوزيعه عبر المشاريع الإنتاجية المختلفة.

4- يقوم البنك الإسلامي على أساس الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية والاهتمام بتحقيق العائد الاجتماعي، بينما يقوم البنك التقليدي على أسس الاقتصاد الرأسمالي الذي يشجع على تغليب المصلحة الفردية عن المصلحة الجماعية، وبالتالي فإن البنوك التقليدية لا تهتم بتحقيق العائد الاجتماعي بل تركز على تحقيق العائد الاقتصادي بالدرجة الأولى وهو الربح، لذلك فهي تركز على تمويل العملاء والمشاريع الأكثر ملاءة دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع الاجتماعية للمشاريع، فمثلا تهتم البنوك الإسلامية بتقديم المساعدة والتمويل للحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة بتوفير صيغ تمويل مناسبة لإمكانياتهم المالية، في حين تتجنب البنوك التقليدية تمويل مثل هذه المشاريع وإذا قبلت فبشروط قاسية قد لا تتوافق مع طبيعة هذه المؤسسات الناشئة.

ثانيا: المقارنة من حيث الأهداف

من خلال استعراضنا لأهم أهداف البنوك الإسلامية والتقليدية، نلاحظ أن الاختلاف يكمن في تنوع أهداف البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي الذي يركز جهوده نحو تحقيق هدف واحد وهو تعظيم الربح والاستمرارية في النشاط بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يسعى البنك الإسلامي إلى جانب ذلك إلى تحقيق أهداف أخرى اجتماعية وتنموية وعقائدية.

1- يسعى كلا النوعين من البنوك لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل أساسا في تحقيق الأرباح من جهة، لأنه أمر ضروري لضمان البقاء والاستمرارية في النشاط، ومن جهة أخرى المساهمة في التنمية الاقتصادية، فالبنوك التقليدية تلعب دورا هاما في تقديم التمويل والخبرة اللازمة للمشاريع الاستثمارية و الإنتاجية، إلا أن هذا الهدف لا يشكل أولوية بالنسبة لها حيث يجب أن لا يتعارض مع مصلحتها الخاصة، بينما يشكل تحقيق التنمية الاقتصادية أحد الأهداف الأساسية للبنوك الإسلامية؛

كذلك، تشارك البنوك التقليدية في تشجيع الادخار من خلال تجميع المدخرات من الأفراد، وتشارك في ذلك مع البنوك الإسلامية، إلا أن الاختلاف يكمن في أن البنوك التقليدية تتعامل مع المدخرين في نطاق ضيق بحيث تمنحهم فائدة ثابتة على مدخراتهم ولا تنمي فيهم روح الاستثمار، أما البنوك الإسلامية فتتعامل معهم على أساس تشاركي.

2- يهدف البنك الإسلامي إلى إحياء القيم والأخلاق الفاضلة في تعاملاته مع عملائه، ومن أمثلة ذلك التسامح مع العملاء المعسرین الذين يجدون صعوبات في الوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها المحددة، في حين نجد أن البنوك التقليدية لا تهتم بالأخلاقيات

في معاملاتهما إذا تعارض ذلك مع أهدافها الأساسية، فهي مثلا تفرض عقوبات قاسية على المعسر من العملاء بتحميلهم فوائد على التأخير عن السداد، وقد تصل هذه العقوبات إلى الحبس وإعلان إفلاس المعسر.⁽¹⁾

3- نلاحظ غياب الهدف الاجتماعي بشكل كامل في البنوك التقليدية، فهي لا تضع هذا الهدف ضمن استراتيجياتها، بخلاف البنوك الإسلامية التي تهتم بتحقيق أهداف اجتماعية من خلال تقديم خدمات مختلفة ذات بعد اجتماعي.

ثالثا: المقارنة من حيث الوظائف

تشترك البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في القيام بوظيفة الوساطة المالية من خلال قبول الودائع من الأفراد المدخرين وتقديم القروض والتمويل للمستثمرين، إلا أن الاختلاف يكمن في طرق وأساليب تجسيد هذه الوظيفة.

1- من حيث قبول الودائع يختلف النوعان في نوعية الودائع^(*) وطبيعة العلاقة مع المودعين والتي تقوم في البنوك التقليدية على مبدأ الدائنية والمديونية، أما في البنوك الإسلامية فهي تقوم على أساس المشاركة أو الإجارة أو الوكالة.

2- من حيث التمويل أو توظيف الموارد، نجد أن البنك التقليدي يركز بالدرجة الأولى على تقديم القروض بمختلف أنواعها مقابل فائدة، أما البنك الإسلامي فيركز على الاستثمار المباشر وتقديم التمويل بصيغ مختلفة مبنية على المشاركة والمضاربة والمتاجرة والمراجحة.

3- تتشابه الخدمات المصرفية المتنوعة المقدمة في كلا النوعين إلى حد كبير، رغم الاختلاف في بعض أنواع التسهيلات الائتمانية كالاتماد المستندي وخطاب الضمان والبطاقات الائتمانية.

4- إضافة إلى ما سبق، نلاحظ غياب الخدمات الاجتماعية في البنوك التقليدية بشكل واضح، حيث لا تهتم هذه البنوك بهذا الجانب على الأقل بشكل رسمي، في حين تقدم البنوك الإسلامية خدمات متنوعة في الجانب الاجتماعي وتظهر هذه النشاطات في قوائمها المالية، وفي هذا الإطار مثلا يقوم بنك البركة الجزائري الإسلامي بمجموعة من المبادرات النشاطات الاجتماعية التي لا نكاد نجد لها مكانا في البنوك التقليدية في الجزائر إلا نادرا.

(1) نفس المرجع، ص 35.

(*) سنتطرق إلى هذا الاختلاف في المطلب الثاني من هذا البحث.

تأخذ هذه النشاطات في بنك البركة شكل البرامج التالية:⁽¹⁾

* **برنامج استثمار أموال الزكاة:** حيث قام البنك بتأسيس صندوق خاص باستثمار جزء من أموال الزكاة لتقديم قروض حسنة بموجب اتفاقية تعاون مع وزارة الشؤون الدينية سنة 2004، توجه هذه القروض للفقراء العاطلين عن العمل من أجل مساعدتهم في إقامة مشاريع مصغرة، حيث وصل عدد المشاريع الممولة في هذا الإطار إلى 3084 مشروع إلى غاية مارس 2011، شملت قطاعات مختلفة (فلاحة، خدمات، تجارة، حرف ومهن حرة).

* **برنامج تمويل النشاطات النسوية في البيوت:** وهو يهدف إلى تقديم قروض حسنة للنساء المالكات بالبيوت لممارسة نشاط حربي منزلي، وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة في هذا الإطار إلى 11.6 مليون دج في مارس 2011.

* **برنامج الوقف المستثمر:** ويتمثل في إنشاء أوقاف نقدية تساهم في تأسيس شركة مساهمة وقفية، وقد تم تجسيد هذا البرنامج بإنشاء شركة أسهم موضوعها النقل الحضري (طاكسي وقف) بمشاركة أوقاف من وزارة الشؤون الدينية وبنك البركة وفاعلي الخير، حيث انطلق نشاط الشركة بـ30 سيارة أجرة لسائقين عاطلين عن العمل على أن يعاد لهم جزء من الحرة كراتب ثابت إضافة إلى احتفاظهم بالمداخيل الزائدة عن الأجرة، كما نص القانون الأساسي لهذه الشركة على تخصيص جزء من الأرباح لتمويل الأعمال الخيرية ونشر الوعي الديني وتعليم القرآن والمساهمة في محو الأمية.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يتضمن هذا المبحث المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث مصادر الأموال وأوجه استخدامها، وينقسم إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية، ويتناول المطلب الثاني مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، أما المطلب الثالث فيتضمن المقارنة بين النوعين.

المطلب الأول: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية

يتضمن هذا المطلب أهم الموارد المالية للبنك التجاري التقليدي، والأوجه المختلفة التي توظف فيها هذه الموارد.

أولاً: مصادر الأموال في البنوك التقليدية

يقصد بها الموارد المالية أو الديون التي من خلالها يؤمن البنك النقود و السيولة اللازمة لمباشرة نشاطاته، وتظهر المصادر المالية للبنك في جانب الخصوم من ميزانيته، وهي تشكل التزاما بالنسبة للبنك و تنقسم إلى مصادر داخلية (ذاتية) وأخرى خارجية.

1- المصادر الذاتية (الداخلية): وهي التي تمثل التزامات البنك تجاه المساهمين، وتشمل ما يلي:

(1) محمد الصديق حفيظ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى المغربي الأول للمالية الإسلامية، تونس، 14-15 جويلية 2011، ص ص 5-10.

1-1- رأس المال المدفوع: الذي يتكون من الأموال التي يدفعها المساهمون عند تأسيس البنك، و يستخدم غالبا في وضع الأساس المادي و الفني له،⁽¹⁾ و يقتصر دوره بالنسبة للبنك التجاري في تحقيق الضمان و الثقة للمودعين، كما يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للبنك.

1-2- الاحتياطات: و هي المبالغ التي يقتطعها البنك من أرباحه الصافية في كل سنة، يكون البعض منها إجباريا يلتزم البنك بتكوينها بنص القانون، والبعض الآخر اختياريًا يكونها البنك بهدف تدعيم مركزه المالي و حماية المودعين.⁽²⁾

1-3- الأرباح غير الموزعة : و هي المبالغ التي تمثل الفرق بين الأرباح التي يحققها البنك في سنة ما ، و الأرباح التي يوزعها فعلا على المساهمين، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها⁽³⁾ حيث يتم توجيهها لاحقا إلى غايتها النهائية سواء كانت توزيعات على المساهمين، أو تدعيما للاحتياطي، أو تغطية للخسارة.

2- المصادر الخارجية: تمثل الموارد الخارجية التزامات البنك اتجاه المتعاملين معه من غير أصحاب رأس المال، وهي تشمل ما يلي:

1-2- الودائع: تعد الودائع أكثر عناصر الخصوم أهمية من الناحية الاقتصادية و أكبرها حجما، فهي تشكل الجانب الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنك و التي يعتمد عليها في ممارسة نشاطاته، وتتخذ الودائع البنكية ثلاثة أشكال رئيسية:

* الودائع الجارية (تحت الطلب) التي لا تحتسب عليها فوائد، و تتميز بإمكانية سحبها في أي وقت.

* الودائع لأجل التي لا يحق للعميل سحبها إلا بعد فترة يتفق عليها مسبقا، مقابل حصوله على فائدة تختلف وفقا لمدة الإيداع و طبيعة الشخص المودع، كما يشترط البنك ألا يقل المبلغ المودع عن مقدار معين.⁽⁴⁾

* ودائع التوفير، و تتميز بإمكانية السحب منها في أي وقت، مع استفادة صاحبها من فوائد تكون أسعارها قريبة من أسعار الفوائد على الودائع الآجلة.⁽⁵⁾

2-2- القروض من الغير: يعتبر الاقتراض من الغير أحد طرق الحصول على الأموال التي يعتمد عليها البنك، ورغم أن نسبتها ضئيلة بالمقارنة مع الودائع إلا أن أهمية القروض كمصدر من مصادر التمويل بالبنوك تتزايد بمرور الزمن، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، كانت القروض تمثل 2% من مصادر أموال البنوك سنة 1960، فيما ارتفعت إلى ما يزيد عن 20% من خصوم

(1) مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص 135.

(2) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 248.

(3) نفسه.

(4) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 286.

(5) ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مطبوعات كلية التجارة، التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 149.

البنوك في أوائل التسعينات⁽¹⁾، و تتمثل هذه القروض في الأموال التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى (محلية كانت أم أجنبية)، أو من البنك المركزي، و تأخذ هذه الأموال شكل قروض مباشرة، إعادة خصم الأوراق التجارية.

يمكن ان يأخذ الاقتراض أيضا شكل اتفاقية إعادة الشراء التي يتم من خلالها "بيع أوراق مالية مثل أذونات الخزينة من المصرف لطرف آخر (شركة، مصرف، مستثمر...) لديه فائض أموال، على أن يتم إعادة شرائها من هذا المصدر بعد فترة قصيرة بسعر متفق عليه يزيد عن سعر البيع"، كما قد يلجأ البنك إلى الحصول على موارد مالية من خلال إصدار سندات كمصدر تمويل طويل الأجل.⁽²⁾

3- موارد أخرى: إضافة إلى ما سبق، يمكن أن تظهر بعض الالتزامات الأخرى في جانب الخصوم من ميزانية البنك التقليدي، وهي تعتبر أقل أهمية إذ أن نسبتها تكون ضئيلة جدا من مجموع الميزانية، وتتميز هذه الالتزامات بأنها لا تمثل ديون حقيقية و مؤكدة على البنك مثل عناصر الخصوم الأخرى بل هي عبارة عن ديون احتمالية و مؤقتة فقط كما أن البنك لا يمكنه الاعتماد عليها في خلق الودائع أو الإقراض، وقد تكون هذه الالتزامات مثلا في شكل مبالغ مستحقة لشركات تابعة، مستحقات ضريبية، فوائد مستحقة لبعض المودعين ، أجور أو مكافآت لم تدفع بعد، أغطية خطابات الضمان الصادرة لصالح العملاء...إلخ.⁽³⁾

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

تتمثل الاستخدامات في الأوجه التي يوظف فيها البنك موارده، وتظهر في جانب الأصول من ميزانيته، حيث تتفاوت أصول البنك تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة و الربحية ، إذ يلاحظ في هذا الإطار و جود علاقة عكسية بين السيولة من جهة، و الربحية من جهة أخرى⁽⁴⁾، وعلى هذا الأساس تقسم استخدامات البنك التجاري التقليدي وفق معياري السيولة و الربحية إلى ثلاث مجموعات، يمكن تفصيلها فيما يلي إضافة إلى عنصر رابع يضم التسهيلات المصرفية غير المباشرة التي تقدمها البنوك التقليدية.

1- مجموعة الأصول (الاستخدامات) ذات السيولة من الدرجة الأولى: تضم هذه المجموعة الأصول عالية السيولة و عديمة الربحية، و تأخذ أساساً شكل الأرصدة النقدية الجاهزة الموجودة في خزينة البنك، الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك الأخرى، رصيد البنك لدى البنك المركزي أو ما يسمى بالاحتياطي الإجباري (القانوني).⁽⁵⁾

ونظراً لأن هذا النوع من الأصول لا يحقق أي عائد للبنك فإنه لا يجب أن يجمد كثيراً من أمواله في تلك الأصول، لأن ذلك يعرضه للخسارة.

(1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 62.

(2) عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، دمشق-سوريا، 2009، ص 36.

(3) نفس المرجع، ص 39.

(4) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 251.

(5) نفس المرجع، ص 251؛

عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 47.

2-مجموعة الأصول (الاستخدامات) ذات السيولة من الدرجة الثانية: وتشمل هذه الأصول مجالات التوظيف قصير الأجل و التي تتمتع بسيولة مرتفعة، بحيث تجمع بين إمكانية تحويلها إلى سيولة في أسرع وقت و بأقل نفقة ممكنين من جهة، و تحقيق عوائد من خلال استغلالها من جهة أخرى، ومن أهم هذه الأصول: الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة) و التي تتميز بسهولة خصمها لدى البنك المركزي⁽¹⁾، الأوراق التجارية القابلة للخصم والتي ويمكن تسيلها عن طريق إعادة خصمها لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى⁽²⁾، القروض قصيرة الأجل والتي تمثل النسبة الأكبر من القروض الممنوحة في أغلب البنوك التجارية التقليدية، وتمنح أساسا لتمويل النشاطات الجارية للعملاء، مثل تمويل العجز في دورات الاستغلال بالنسبة للمؤسسات، ولذلك فهي تسمى كذلك بقروض الاستغلال و تأخذ بدورها عدة صور تختلف حسب طبيعة نشاط المؤسسة ووضعتها المالية والغاية من القرض، ومن أمثلة هذه الصور نجد: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية، التسبيقات على الصفقات العمومية... الخ.⁽³⁾

3-مجموعة الأصول شديدة الربحية: تضم هذه المجموعة كل صور الائتمان طويل الأجل الذي تقدمه البنوك، حيث يسعى من خلالها البنك إلى تحقيق أعلى العوائد دون الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة،⁽⁴⁾ وتشمل:

3-1- القروض المتوسطة التي توجه لتمويل الأنشطة الاستثمارية مثل شراء المعدات، وسائل النقل والتجهيزات الجديدة للتوسع في النشاط، والقروض طويلة الأجل التي تمنحها البنوك من أجل تمويل إنجاز المشاريع الجديدة، أو بغرض تمويل عمليات تطوير و تعديل لمشروعات قائمة، وتتميز هذه الأنواع من القروض بمعدلات فائدة مرتفعة، إلا أنها تنطوي من جهة أخرى على مخاطر عالية تتمثل في تجميد الأموال وانخفاض السيولة، لذلك نجد، نسبتها إلى إجمالي القروض تكون منخفضة في البنوك التقليدية.

3-2- القرض الإيجاري (leasing) الذي يعتبر من أحدث صور الائتمان المتوسط وطويل الأجل، وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك بتأجير أصول منقولة وغير منقولة لعميله خلال فترة زمنية معينة⁽⁵⁾، و يأخذ القرض الإيجاري عدة صور أبرزها التأجير التشغيلي و التأجير التمويلي⁽⁶⁾، و يعتبر هذا النوع من القروض أكثر ضمانا بالنسبة للبنك لأن ملكية الأصل تعود له.

(1) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 252.

(2) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 48.

(3) أنظر: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 57-65.

(4) محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 253.

(5) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 76.

(6) أنظر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 179-180.

3-3- الأوراق المالية طويلة الأجل: حيث تحتل الأوراق المالية المرتبة الثانية بعد القروض، من حيث أهميتها كوجه من أوجه استثمار الموارد المالية للبنك التجاري، وتختلف هذه الأهمية حسب نوع الورقة المالية ومصدرها، وتضم هذه الأوراق: (1) الأوراق المالية الحكومية (باستثناء أذونات الخزانة التي أشرنا إليها سابقاً) والسندات المضمونة من الحكومة، الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة (مثل السندات وشهادات الإيداع الصادرة من البنوك الأخرى)، الحصص و الأسهم التي يمتلكها البنك في الشركات.

إلا أنه يعاب على هذه الأوراق المالية كون تحويلها إلى سيولة يحتاج إلى وقت و جهد، كما أنها تتميز بالتقلبات الشديدة في العوائد و عدم استقرار قيمتها السوقية، وانطوائها على احتمالات الريح و الخسارة، و هذا ينطبق خاصة على الأسهم، أما السندات فهي أقل عرضة لمخاطر تقلب القيمة السوقية، كما أن عوائدها تتميز بالثبات.

4- التسهيلات المصرفية غير المباشرة: إضافة إلى الاستخدامات السابقة الذكر، يقدم البنك التجاري مجموعة من التسهيلات الائتمانية التي لا تكون في شكل نقد حقيقي وإنما هي عبارة عن تعهدات و كفالات يصدرها البنك لصالح أطراف خارجية بهدف ضمان عميله، وتظهر هذه التسهيلات في قائمة خارج الميزانية وتتحول إلى التزامات فعليه على البنك في حال عجز العميل عن الوفاء بالالتزامات التي أصدرت من أجلها حيث يتولى البنك الدفع في مكان العميل، ومن أهم صور هذه التسهيلات:

4-1- الاعتماد المستندي: وهو يعتبر من أهم آليات تمويل التجارة الخارجية و أكثرها استعمالاً، كما أنه يوفر ضمانات للمستوردين والمصدرين من شأنها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، و تتمثل مهمة البنك فاتح الاعتماد- في الأصل- في تقديم تعهد أو ضمان لعميله (المستورد) بتسوية إجراءات الصفقة التي تتم بينه وبين المصدر مع تولى العميل التسديد من حسابه الدائن، وهنا يأخذ الاعتماد شكل خدمة مصرفية يحصل من خلالها البنك على عمولة، وقد يتحول الاعتماد المستندي إلى تمويل حقيقي عندما يساهم البنك في تسديد قيمة الاعتماد، وقد تكون هذه المساهمة كلية أو جزئية (حسب نوع الاعتماد)، أو في حالة عجز العميل عن السداد في الوقت المحدد، وفي كلتا الحالتين يعتبر المبلغ المدفوع من طرف البنك قرصاً بفائدة يلتزم المستورد بتسديده لاحقاً.

4-2- خطاب الضمان: يعتبر خطاب الضمان من أهم أنواع القروض بالالتزام والتي يكون الأصل فيها أن لا يقدم البنك لعميله أموالاً حقيقية بل يقدم له الثقة والضمان لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، و تطلب خطابات الضمان من طرف العملاء -عادة- من أجل الاستفادة منها عند الدخول في المناقصات والعطاءات الخاصة بالصفقات العمومية، أو في علاقاتهم مع مصالح الجمارك وإدارة الضرائب، حيث يتمثل دور البنك المصدر لخطاب الضمان في التعهد القطعي للجهة المستفيدة بدفع الالتزامات المترتبة عن العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك، ويعد هذا التعهد ساري المفعول طوال فترة تنفيذ العقد المبرم بين العميل والجهة المستفيدة، مقابل ذلك يحصل البنك على عمولة من طرف العميل كما قد يطالبه كذلك بدفع غطاء نقدي^(*) لقيمة خطاب الضمان قد يكون جزئياً أو كلياً حسب المركز المالي للعميل وثقة البنك فيه، ويتحول خطاب

(1) أنظر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 249-254.

(*) يقصد بالغطاء النقدي دفع العميل مبلغ نقدي يساوي قيمة خطاب الضمان كاملة وهنا يكون خطاب الضمان مغطى بالكامل، أو دفع نسبة معينة من قيمة خطاب الضمان وهنا يكون هذا الأخير مغطى جزئياً، وقد يكون الغطاء أيضاً في شكل أصول عينية، وهو يعتبر بمثابة تأمين بالنسبة للبنك.

الضمان إلى قرض حقيقي عند عجز العميل عن تسديد التزاماته اتجاه الجهة المستفيدة حيث يتولى البنك تسديد هذه الالتزامات مقابل اعتبار المبلغ غير المغطى من قيمة خطاب الضمان قرضا بفائدة يتوجب على العميل تسديده.

4-3- البطاقة الائتمانية: و التي تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية والمصرفية داخليا وخارجيا، من خلال إمكانية الحصول على مختلف السلع والخدمات دون الحاجة إلى حمل النقود، وتعتبر البطاقات الائتمانية من أحدث صور التسهيلات المصرفية التي توفرها البنوك لعملائها من اجل استعمالها لأغراض استهلاكية، وهي تأخذ شكلين أساسيين:⁽¹⁾

* بطاقة الحسم الآجل charge card التي يسمح البنك المصدر لحاملها بالسحب النقدي بغض النظر عن رصيد حسابه في البنك، وذلك في حدود سقف معين يتم تحديده في البطاقة، بشرط أن يلتزم حامل البطاقة بتسديد المبلغ المستعمل في نهاية الشهر الذي استخدم فيه البطاقة، و تتمثل عمولة البنك من إصدار هذه البطاقة في دفع رسوم اشتراك مرة واحدة، ورسوم تجديد سنوية، كما تفرض على العميل فوائد ربوية إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد.

* بطاقة التسديد بالأقساط، credit card، التي يسمح لحاملها بالسحب النقدي في حدود سقف معين متحدد على فترات (الخط الائتماني)، ويتم تسديد المبلغ المستعمل على فترة زمنية متفق عليها مقدما، تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر، وذلك في شكل أقساط تتضمن فوائد ربوية على المبلغ الذي تم سحبه.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك التقليدية تصدر أنواعا أخرى من البطاقات المصرفية و لكنها غير ائتمانية، إذ يكون موضوعها تمكين العميل من استعمالها في اقتناء مختلف السلع والخدمات في حدود رصيد حسابه الجاري، كما أنها توفر خدمات أخرى كالاطلاع على الرصيد والتحويل والسحب، ويتحصل البنك مقابل إصدار هذه البطاقات على عمولات ورسوم الاشتراك والتجديد، ومن أمثلة هذه البطاقات: بطاقات السحب، بطاقات الدفع المسبق و بطاقات الخصم الفوري.

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يتضمن هذا المطلب أهم مصادر الأموال في البنك الإسلامي، و الطرق المختلفة لتوظيف هذه الموارد.

أولا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

لا يختلف مفهوم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية عنه في البنوك التقليدية، فهو يدل على مختلف الموارد المالية التي يحصل عليها البنك من أجل استخدامها في تمويل استثماراته والأصول المتوفرة لديه، وهي كذلك تنقسم إلى قسمين مصادر داخلية وأخرى خارجية.

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 249-250.

1-المصادر الداخلية: وهي تشمل:

1-1- رأس المال التأسيسي للبنك الإسلامي، والذي يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المالية للبنك، وتتجسد وظيفته في ثلاث جوانب هي: (1) التأسيس، التمويل والحماية.

1-2-الاحتياطات: (2) التي يقتطعها البنك من الأرباح الصافية المحققة في السنوات السابقة، بهدف تدعيم مركزه المالي، وقد تكون هذه الاحتياطات إجبارية ينص عليها القانون أو تعليمات البنك المركزي وهي غير قابلة للتوزيع على المساهمين، كما قد يكون البنك الإسلامي احتياطات اختيارية تقرها الهيئة العامة لمساهمي المصرف وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

1-3- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح غير الموزعة على المساهمين، ويتم احتجازها لإعادة استخدامها في دعم المركز المالي للبنك (3)، كما يمكن أن يعاد توزيعها على المساهمين. (4)

2-المصادر الخارجية: وهي تشكل النسبة الأكبر من موارد البنك الإسلامي، وتتمثل أساسا في الودائع(الحسابات) بمختلف أنواعها، إضافة إلى مصادر أخرى.

1-2- الحسابات الجارية: و المقصود بالحسابات الجارية في البنوك الإسلامية هو تلك الأموال التي يودعها الأفراد لدى البنك على سبيل الأمانة، وهذه الصفة تمنح الأفراد الحق في التصرف في هذه الأموال في أي وقت يشاءون، كما أنها تحمل صفة القرض التي تمنح للبنك الحق في الاستفادة من هذه الأموال من خلال استثمارها لحسابه الخاص حيث لا يتقاسم العوائد الناتجة عن ذلك مع أصحابها، (5) وتتيح هذه الحسابات للمصرف إمكانية استعمالها في منح التمويلات قصيرة الأجل وتغطية الاحتياجات التمويلية الطارئة لذوي الأنشطة الإنتاجية، (6) إلا أنها تعد أقل أهمية بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الحسابات (7).

2-2- حسابات الاستثمار المشترك: هي أكثر أنواع الحسابات أهمية من حيث الحجم، فقد تصل نسبتها إلى 80% بينما لا تتعدى 50% في البنوك التقليدية، (8) وهي تسمى أيضا بالودائع الاستثمارية المطلقة، حيث يهدف أصحابها إلى استثمار أموالهم للحصول على أرباح وفق إحدى صيغ المشاركة الإسلامية، كما أنها تحمل صفة الاشتراك لأن البنك الإسلامي يقوم بتجميعها واستثمارها على أساس أنها وديعة واحدة يشترك مع أصحابها في الأرباح التي تحققها في كل سنة مالية، كما يتقاسم أصحاب هذه الودائع تحمل الخسارة التي قد تنتج عن استثمارها في حين يتحمل البنك خسارة جهده (9)، وذلك في حال لم تكن هذه الخسارة

(1) موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 54؛

(2) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 40؛

حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 137-138.

(3) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 49.

(4) حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 138.

(5) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 50.

(6) نفسه.

(7) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 41.

(8) شوقي بوقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص 95.

(9) حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 134.

ناتجة عن إهمال أو تقصير من البنك،⁽¹⁾ وتأخذ حسابات الاستثمار المشترك في البنوك الإسلامية شكل حسابات التوفير (الودائع الادخارية)⁽²⁾، حسابات لأجل (الودائع لأجل).⁽³⁾

2-3- حسابات الاستثمار المقيد (المخصص): وتسمى كذلك بالودائع الاستثمارية المقيدة، وهي الودائع التي يشترط أصحابها على البنك استثمارها في مشاريع محددة يختارونها ويتحملون وحدهم مخاطرها،⁽⁴⁾ ويتم ذلك على أساس عقد المضاربة المقيدة حيث يضع المودع للبنك بعض الشروط المرتبطة بمجال الاستثمار و الغرض منه، منع الخلط بأمواله أو أموال الغير، أو اشتراط استثمار الأموال من طرف البنك مباشرة لا من طرف أطراف أخرى... إلخ.⁽⁵⁾

2-4- صكوك المقارضة (حسابات المحافظ الاستثمارية): ويطلق عليها كذلك تسمية شهادات الإيداع الإسلامية، وهي تعتبر من أحدث مصادر التمويل في البنوك الإسلامية ، و تأخذ شكل سندات (صكوك) يقوم البنك بإصدارها ويقوم الأفراد بالاكنتاب فيها، وتكون هذه الصكوك موحدة القيمة كما أنها قابلة للتداول و التسييل حيث يمكن لحاملتها تحويلها إلى نقود عن طريق البيع أو الاسترداد، وبالتالي فهي تعتبر البديل الإسلامي للسندات، و الهدف من إصدار هذه الصكوك هو استثمار حصيلتها من طرف البنك في المجالات التي يراها مناسبة (عقارية، تجارية، مرابحات، شراء أسهم وصكوك إسلامية... إلخ)، و يحصل من خلال إدارته لهذه المحفظة على جزء من صافي الأرباح المحققة، والجزء الآخر يتم توزيعه على مالكي السندات كل حسب عدد السندات التي يمتلكها، أما الخسارة فيتحملها حاملي السندات.⁽⁶⁾

2-5- أموال الصدقات⁽⁷⁾: وهي تمثل الأموال التي يودعها الأشخاص في البنك الإسلامي في إطار الصدقات الواجبة (الزكاة)، أو الصدقات غير الواجبة كصدقات التطوع، إضافة إلى الهبات والندور، وهي عبارة عن موارد إضافية يستعملها البنك عادة في منح القروض الحسنة.

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يعتبر التوظيف أو الاستثمار أساس عمل البنك الإسلامي، وتتم ممارسته وفقا للقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، وتعدد أوجه ومجالات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية وتتنوع حسب طريقة التوظيف والغرض منها، ويمكن أن نقسمها إلى المجموعات التالية: الأرصدة و الحسابات لدى البنوك الأخرى، الاستثمارات المباشرة، التمويلات، الاستثمار في الأوراق المالية، التسهيلات المصرفية غير المباشرة، القروض الحسنة.

(1) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 41.

(2) أنظر: محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 31

(3) أنظر: حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 135.

(4) نفسه.

(5) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 53-54.

(6) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 44-45،

محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 33-34.

(7) محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

1- الأرصدة و الحسابات لدى البنوك الأخرى: وتشمل هذه المجموعة الأرصدة النقدية الموجودة في خزينة البنك، إضافة إلى الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، الحسابات الجارية و حسابات الاستثمار المطلق للبنك لدى المؤسسات المصرفية الأخرى. (1)

2- الاستثمارات المباشرة: ونقصد بها هنا الاستثمارات التي يتولى البنك القيام بها بنفسه ولا يوكلها إلى أطراف أخرى، وهي تشمل:

1-2- قيام البنك بتأسيس مشروعات وشركات مختلفة يتولى الحكم فيها، وتظل هذه امتدادا قانونيا له كإحدى وحداته وإداراته الفنية(2).

2-2- الاستثمار في الأصول الثابتة وتأجيرها من خلال اقتناء عقارات أو أراض بغرض بيعها أو تأجيرها أو الاحتفاظ بها لغرض توقع زيادة قيمتها في المستقبل(3)، ويستحسن أن تكون هذه الاستخدامات محدودة حتى يتمكن البنك من القيام بالنشاطات والخدمات الأخرى التي تمكنه من مواجهة التزاماته. (4)

3- التمويلات: ويمثل هذا المجال أهم أوجه توظيف الأموال في البنك الإسلامي، وهو يشمل مختلف صيغ و أساليب التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية والتي تأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة سنتطرق إلى أهمها وأكثرها تطبيقا في البنوك الإسلامية، وتصنف هذه الأساليب حسب العائد منها إلى الأساليب ذات العائد الثابت (وتشمل المراجعة، السلم، الإجارة والاستصناع) والأساليب ذات العائد المتغير (وهي المضاربة والمشاركة)، كما يمكن تصنيف هذه الصيغ حسب أجل التمويل إلى صيغ التمويل قصير الأجل (مثل المراجعة والسلم)، صيغ التمويل متوسط الأجل (الاستصناع والإجارة)، صيغ التمويل طويل الأجل (المشاركة والمضاربة).

3-1- التمويل بالمراجعة: المراجعة هي أحد أشكال بيع الأمانة في الإسلام والتي تقوم على كشف البائع للمشتري عن تكلفة السلعة المباعة(5)، و هي تعني بيع شيء معين بثمن مع زيادة ربح معلوم، وتأخذ المراجعة في التطبيق العملي شكلين: مراجعة بسيطة ومراجعة مركبة (مراجعة للأمر بالشراء).

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 130.

(2) محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

(3) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 130.

(4) محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

(5) جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1986، ص 113.

تطبق البنوك الإسلامية هذا النوع من المراجعة من خلال شراء السلعة المطلوبة في السوق (بناء على دراسة السوق)، أو بناء على طلب أحد العملاء، ثم عرض هذه السلعة للبيع سواء للعميل طالب الشراء أو لغيره من العملاء الذين يرغبون في شرائها وذلك بإعلان قيمة شراء السلعة والمصاريف المرتبطة بها إضافة إلى الربح المطلوب⁽¹⁾، إلا أن الملاحظ أن هذا النوع قليل التطبيق في البنوك الإسلامية فهو يأخذ طابع التجارة أكثر من التمويل.

أما المراجعة للآمر بالشراء فتسمى أيضا بالمراجعة المصرفية لأنها الصورة الأكثر تطبيقاً في البنوك الإسلامية، وهي تعتبر من طرق التمويل المبتكرة في هذه البنوك حيث استحدثها الفقهاء ووضعوا أحكامها اعتماداً على قواعد بيع المراجعة البسيطة.

تعرف المراجعة للآمر بالشراء على أنها "أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء ساعة معينة بالموصفات التي يحددها، على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مراجعة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقدماً"⁽²⁾، وهي تعد من أكثر أوجه التوظيف استعمالاً في البنوك الإسلامية إذ أنها تمثل ما بين 70% إلى 80% من إجمالي التمويلات المقدمة من طرف هذه البنوك، وذلك نظراً لسهولة تطبيقها وانخفاض مخاطرها بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى، كما أنها تتميز بالربح المضمون والمعلوم، وتقوم البنوك الإسلامية بتطبيق أسلوب التمويل عن طريق المراجعة في مجالات عديدة مثل: شراء السلع الاستهلاكية للأفراد، المجالات التجارية، الصناعية، الزراعية، المقاولات، التكنولوجيات الحديثة وغيرها وقد استطاعت البنوك الإسلامية من خلال تطبيق صيغة المراجعة منافسة البنوك التقليدية في مجال الإقراض قصير الأجل، ما نتج عنه تزايد إقبال هذه الأخيرة على تطبيق هذا الأسلوب من التمويل لمواجهة تلك المنافسة.⁽³⁾

3-2- التمويل بالسلم: السلم هو أحد أنواع البيوع، و يعرف بعلى أنه بيع أجل بعاجل، حيث تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويعجل فيه بثمنها بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة عند التسليم في العادة، فهو التمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل.⁽⁴⁾

يتم تطبيق بيع السلم في البنوك الإسلامية كطريقة من طرق التمويل التي يوفرها البنك لعملائه، بحيث يقوم البنك بشراء سلعة بمواصفات محددة و بسعر محدد مسبقاً من عميله، على أن يتم تسليم هذه السلعة في تاريخ لاحق محدد، ويقوم البنك بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة⁽⁵⁾، وبهذه الطريقة يكون البنك قد منح ائتماناً تجارياً لعميله (البائع)، ويتحقق الربح بالنسبة للبنك من خلال إعادة بيع السلع المشتراة بثمن أعلى، وقد يتم ذلك بقيام البنك بإبرام عقد سلم آخر ليبيع نفس السلعة لمشتري آخر ويسمى هذا العقد بالسلم الموازي.

من أهم مجالات تطبيق عقد السلم في البنوك الإسلامية، تمويل صغار المزارعين وأصحاب الحرف من أجل شراء آلات ومستلزمات الإنتاج وكذا المساهمة في تسويق منتجاتهم من طرف البنك الذي يعيد بيعها، كما يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة

(1) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 74؛

أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 88.

(2) عبد الله بن محمد السعيد، مرجع سابق، ص 180.

(3) نفس المرجع، ص ص 180-185.

(4) محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية: النشأة، التمويل، التطوير، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 98.

(5) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 94.

من عقد السلم في التجارة الخارجية⁽¹⁾ حيث تقوم بعض البنوك الإسلامية باستيراد البضائع وإعادة بيعها⁽²⁾، إضافة إلى إمكانية تطبيق هذه الصيغة في المجال العقاري من خلال بيع الوحدات السكنية قبل إنشائها⁽³⁾.

3-3- التمويل بالاستصناع: الاستصناع هو عقد بين طرفين يسمى الطرف الأول بالمستصنع وهو الشخص الذي يطلب صنع شيء معين ذو مواصفات خاصة لا تكون متوفرة في السوق عادة ، من الطرف الثاني وهو الصانع الذي يلتزم ببيع السلعة المصنوعة في الوقت وبالثلثين المحددين⁽⁴⁾.

يمكن تعريف الاستصناع في البنوك الإسلامية على أنه "عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات تم الاتفاق عليها، ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته"⁽⁵⁾ ومن الناحية العملية انتشر لدى البنوك الإسلامية تطبيق صيغة الاستصناع في المجال العقاري، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية استعمالها في مجالات أخرى عديدة كصناعة السفن، الطائرات، الطرق، الصناعات الغذائية... إلخ.

قد يكون البنك الإسلامي صانعا حيث يقوم بتصنيع ما يطلبه العميل إما بإمكانيته الخاصة وبالاعتماد على أجهزة إدارية في البنك تخصص بالعمل الصناعي، وقد يكون مستصنعا عندما يطلب تصنيع منتجات معينة من أحد الصانع ثم يقوم بالتصرف فيها بالبيع أو التأجير والهدف من ذلك هو توفير التمويل للمصنعين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، كما قد يكون البنك صانعا ومستصنعا في وقت واحد، عندما يلعب دور الوسيط بين الصانع الأصلي والمستفيد النهائي وهذا ما يسمى بالاستصناع الموازي، هو يعتبر الصيغة الأكثر تطبيقا في البنوك خاصة في مجال المقاولات.

3-4- التمويل بالإجارة: حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية يعرف عقد الإجارة بأنه "تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض مشروع معلوم"⁽⁶⁾، وتطبق البنوك الإسلامية هذه الصيغة في إطار ما يعرف بالقرض الإيجاري (leasing) بنفس الطريقة المعمول بها في البنوك التقليدية.

3-5- التمويل بالمضاربة: المضاربة إذن هي أن يشترك طرفين في مشروع معين يساهم أحدهما برأس المال ويسمى رب المال، ويساهم الآخر بالجهد(العمل) ويسمى المضارب، على أن يتم تقاسم الأرباح حسب نسب يتفق عليها عند إبرام عقد المضاربة⁽⁷⁾.

(1) أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 91.

(2) موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سابق، ص 95.

(3) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 210.

(4) محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 103.

(5) شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص 110.

(6) عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص 73.

(7) رضا سعد الله، المضاربة والمشاركة (البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي)، ندوة 34، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مكتبة الملك فهد الوطنية: جدة)، 2001، ص 276.

تنقسم المضاربة إلى عدة أنواع، أكثرها تطبيقاً هي **المضاربة المطلقة** وفيها يتصرف العامل (المضارب) في مال المضاربة بدون قيود أو شروط مرتبطة بالزمان أو المكان أو نوع النشاط، و**المضاربة المقيدة** وفيها يقيد رب المال المضارب بمجموعة من الشروط المتعلقة بمكان وزمان ومجال نشاط المضاربة، ويجب على المضارب الالتزام بتلك الشروط.⁽¹⁾

تأخذ المضاربة في البنوك الإسلامية صورتين، الأولى يكون فيها البنك مضاربا ويتحسد ذلك في علاقته مع المودعين، أما الصورة الثانية فهي أن يكون المصرف هو صاحب رأس المال، ويظهر ذلك في جانب الاستخدامات، حيث يقوم البنك الإسلامي بتمويل المستثمرين ورجال الأعمال باستعمال صيغة المضاربة، وتمثل العملية هنا في دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فإذا تحقق الربح وزع حسب النسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة يتحمل البنك خسارة المال ويتحمل المتعامل خسارة الجهد فقط، إلا إذا ثبت تعد أو تقصير من جانبه.⁽²⁾

أثبتت الدراسات الميدانية أن المضاربة تعتبر من أقل صيغ التمويل استخداماً في البنوك الإسلامية، حيث لا تتجاوز نسبتها 5% من إجمالي حجم التمويلات الممنوحة من طرف هذه البنوك في الغالب، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المخاطر التي يكون سببها الإهمال والتقصير من طرف العملاء (المستثمرين)، وعدم تحليهم بالأمانة والصدق في تعاملاتهم مع البنك.

3-6- التمويل بالمشاركة: تعرف المشاركة على أنها "أسلوب تمويل يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فنسبة تمويل كل منهما"⁽³⁾، و تعتبر المشاركة من أفضل أساليب التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية وهي تتميز بما عن البنوك التقليدية، حيث تقوم على أساس مشاركة عملائها في التمويل وكذا في الربح والخسارة.

تأخذ صيغة المشاركة في البنك الإسلامي طرقاً مختلفة لتنفيذها، تتنوع حسب الأجل والحصة في رأس المال والصيغة القانونية، إلا أن أهم أنواع المشاركات المطبقة في البنوك الإسلامية هي **المشاركة قصيرة الأجل** ومن أمثلتها: تمويل رأس المال العامل لدورة إنتاج معينة، تمويل عملية استيراد⁽⁴⁾، وتميز هذه الصيغة بأنها توفر للمصرف سرعة دوران رأس المال و من ثم زيادة العائد؛ **المشاركة المتوسطة و طويلة الأجل التي تهدف لتمويل العمليات الإنتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية، وتشمل بناء و تأسيس المصانع والشركات، القيام بعمليات الإحلال والتجديد.**⁽⁵⁾

4- القرض الحسن:⁽⁶⁾ وهو يعتبر من أدوات التمويل التي يجسد من خلالها البنك الإسلامي أهدافه الاجتماعية، فالقرض الحسن هو عبارة عن مبلغ محدد يمنحه البنك الإسلامي لأحد عملائه دون تحميله أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بأية عوائد على الاستثمار، مقابل التزام العميل برد ذلك القرض، وعادة ما تكون نسبة القروض الممنوحة في هذا الإطار ضئيلة نسبياً حيث

(1) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 64-65.

(2) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 156.

(3) رضا سعد الله، مرجع سابق، ص 283.

(4) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 165.

(5) نفس المرجع، ص 166-168.

(6) نفس المرجع، ص 220.

يجب على البنك تقديم هذا النوع من التمويل في الحدود التي لا تضر بمصالحه أو مصالح مودعيه، والهدف من هذه القروض هو مساعدة العملاء على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التيسير على المعسرین من العملاء ومساعدتهم على الخروج من الأزمات المالية التي قد تمنعهم من سداد التزاماتهم.

5- الاستثمار في الأوراق المالية: باعتبار أن التعامل بالأسهم يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، انطلاقاً من أن السهم يعبر عن حصة حامله في ملكية مؤسسة معينة، فإن استثمار البنوك الإسلامية في مجال الأوراق المالية ينحصر في الأسهم لأنها تعد استثماراً مشروعاً بشرط التأكد من مشروعية نشاط الشركة المصدرة للسهم، أما السندات فهي عبارة عن ديون بفائدة ثابتة، لذلك فهي تخرج عن نطاق تعاملات البنوك الإسلامية.

6- التسهيلات المصرفية غير المباشرة:

6-1- الاعتماد المستندي: وهو يعتبر من أهم التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، و لا يختلف الاعتماد المستندي هنا-من حيث المفهوم- عما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للبنوك التقليدية، إلا أن طريقة التطبيق تختلف في بعض الجوانب بالنسبة للبنوك الإسلامية وهي تأخذ شكلين:

6-1-1- الاعتمادات النقدية:⁽¹⁾ حيث يتمثل دور البنك هنا في فتح الاعتماد المستندي لصاح عميله المستورد، والتعهد بإتمام كل الإجراءات المتعلقة بتسديد قيمة الواردات للمصدر كما يتم ذلك في البنوك التقليدية، مقابل حصول البنك الإسلامي على عمولة نظير هذه الخدمة، ويأخذ العقد الذي يجمع بين البنك الإسلامي فاتح الاعتماد والعميل الأمر بفتح الاعتماد الصور التالية:⁽²⁾

- عقد وكالة لأن البنك ينوب عن العميل في بعض الأعمال.

- عقد حوالة لأن البنك يتولى السداد نيابة عن العميل.

- عقد ضمان لأن البنك يضمن العميل في سداد الثمن للمصدر.

6-1-2- الاعتمادات لأجل: وهي التي يتم تمويلها كلياً أو جزئياً من طرف البنك الإسلامي، وذلك باستخدام إحدى صيغ التمويل الإسلامي (المراجحة، المشاركة أو المضاربة).⁽³⁾

(1) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 47.

(2) أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 78.

(3) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 231.

6-2- خطاب الضمان: تقوم البنوك الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لعملائها بأنواعها المختلفة، بشرط التأكد من مشروعية الغرض من خطاب الضمان، ويحصل البنك مقابل ذلك على عمولة نظير الجهد والمصاريف التي يتحملها عند الإصدار، حيث يجب أن تكون العمولة في شكل مبلغ محدد دون ربطها بنسبة من مبلغ خطاب الضمان.⁽¹⁾

قد يكون خطاب الضمان مغطى بالكامل وقد يكون غير مغطى، ففي حالة خطاب الضمان المغطى بالكامل يحصل البنك الإسلامي على عمولة فقط على سبيل الكفالة بأجر، أما إذا كان الخطاب غير مغطى بالكامل، فلا يجوز للبنك الإسلامي أن يتلقى أية فائدة أو عائد على المبلغ غير المغطى، ويرى بعض الفقهاء أن البديل هنا هو دخول البنك الإسلامي مشاركة في المشروع الذي أصدر من أجله خطاب الضمان.⁽²⁾

6-3- البطاقات الائتمانية: في هذا المجال ينحصر نشاط البنوك الإسلامية في إصدار بطاقات الحسم الآجل والتي توفر لعملاء ائتماناً قصير الأجل (ما بين 15 إلى 45 يوماً) مع الالتزام بالتسديد في المدة المحددة ودون احتساب فوائد، وهذا الأمر جائز شرعاً، لذلك تطبق البنوك الإسلامية هذا النوع من البطاقات بشرط عدم احتساب فوائد في حال التأخر عن التسديد، وتمثل فائدة البنك من هذه العملية في الحصول على رسوم الاشتراك و عمولات الإصدار بشرط عدم ربط هذه العمولات بسقف البطاقة، كما يمكن للبنك أخذ عمولات من بنك التاجر أو التاجر نفسه.⁽³⁾

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم البنوك الإسلامية بإصدار البطاقات المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) باختلاف أنواعها والخدمات التي توفرها (مثل: بطاقة الخصم الفوري، بطاقة الصراف الآلي...)، في حين لا تتعامل البنوك الإسلامية تماماً بالبطاقات الائتمانية المتجددة.

المطلب الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية من حيث الموارد و الاستخدامات

أولاً: المقارنة من حيث الموارد

تتفق البنوك التقليدية والإسلامية في اعتمادها على الموارد الخارجية بشكل أساسي للقيام بوظيفتها كوسيط مالي، إلا أن مكونات هذه الموارد وطبيعتها وأهميتها تختلف ما بين النوعين، ويمكن أن نلخص أهم هذه الاختلافات فيما يلي:

1-الموارد الداخلية: تتشابه مكونات هذه الموارد إلى حد كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أما الاختلاف بينها فيكمن خاصة في وظيفة رأس المال وأهميته، حيث تنخفض أهمية رأس المال في البنوك التقليدية بشكل كبير إذ أن نسبته تكون ضئيلة جداً بالمقارنة مع الموارد الأخرى الخارجية، أما في البنوك الإسلامية فرغم انخفاض نسبة رأس المال بالمقارنة مع الودائع إلا أن أهميته أكبر بسبب الطبيعة الاستثمارية للبنك الإسلامي التي تزيد من مسؤوليته عن النتائج النهائية لأعماله.

(1) نفس المرجع، ص 244.

(2) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 45.

(3) حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 251.

من حيث الوظيفة، يقوم رأس المال في كلا النوعين بدور أساسي وهو الحماية، إلا أن هذه الوظيفة تكون محدودة في البنوك الإسلامية لأن رأس المال في هذه البنوك غير مسئول عن امتصاص كل الخسائر، بل يكون مسئولاً فقط عن الخسائر التي تنتج عن تعدد أو تقصير من البنك نفسه، أما إذا كان سبب الخسارة عوامل خارجية فإنها تقع على أصحاب الودائع الاستثمارية لأن العلاقة بينهم وبين البنك هي علاقة مضاربة، أما في البنك التقليدي فرأس المال مسئول عن إعادة أموال المودعين لأصحابها في حالة إفلاسه أو تعرضه لخسائر لأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة دين.

أما بالنسبة للوظيفة التمويلية لرأس المال فهي تكاد تكون غائبة في البنك التقليدي، بينما قد تظهر في البنك الإسلامي عندما يقوم هذا الأخير بخلط أمواله مع أموال المودعين لاستثمارها بشكل مشترك أو عند بداية نشاطه.

2- الموارد الخارجية: يمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف فيما يلي:

2-1- من حيث المكونات: أول ما يمكن ملاحظته هو اختلاف مكونات قسم الموارد الخارجية، حيث نلاحظ أن البنك التقليدي يعتمد على عنصرين أساسيين هما الودائع بالدرجة الأولى ثم الاقتراض من الغير، بينما تنحصر الموارد الخارجية في البنك الإسلامي في الودائع والحسابات بأنواعها مع غياب بند القروض، حيث لا يمكن للبنك الإسلامي الاقتراض من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى ذلك نلاحظ تميز الموارد الخارجية للبنك الإسلامي ببند الهبات وأموال الزكاة كمصدر خاص لا نجده في موارد البنك التقليدي، كما نلاحظ إمكانية لجوء كلا النوعين للحصول على موارد إضافية من خلال إصدار السندات، رغم اختلاف طبيعتها من نوع لآخر، فالسندات في البنوك التقليدية هي أداة دين بعائد ثابت، أما السندات (الصكوك) المستعملة في البنوك الإسلامية فتقوم على المشاركة.

2-2- من حيث طبيعة الودائع وأهميتها: يكمن الاختلاف هنا في النقاط التالية:

2-2-1- العلاقة مع المودعين: إذ تقوم هذه العلاقة في البنوك الإسلامية على أساس مشاركة المودع للمصرف في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية ربحاً كانت أو خسارة، مما يعني عدم التزام البنك بتقديم عائد ثابت ومحدد مقدماً للمودع، إضافة إلى عدم الالتزام برد الوديعة كاملة، أما في البنوك التقليدية فالعلاقة بين البنك والمودع هي علاقة إقراض واقتراض، مما يعني أن البنك ملزم بتقديم عائد ثابت ومحدد مسبقاً يتمثل في الفائدة على الوديعة، كما يلتزم بإعادة الوديعة كاملة لصاحبها إضافة إلى عدم تحمل المودع لأية خسائر قد تقع للبنك.

2-2-2- حجم الودائع الجارية: حيث تشكل هذه الأخيرة نسبة كبيرة من إجمالي ودائع البنوك التقليدية (حوالي 40%)، بينما تقل نسبتها في البنوك الإسلامية التي تعتمد أكثر على حسابات الاستثمار، ويمنح ذلك للبنوك التقليدية ميزة في إمكانية توظيف أموال ضخمة دون تحمل تكلفة^(*) والحصول مقابل ذلك على فوائد و أرباح عالية من خلال الإقراض، ويؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند قياس كفاءة التشغيل وتوظيف الأموال عند كلا النوعين من البنوك⁽¹⁾.

(*) بسبب عدم منح فوائد على الودائع الجارية.

(1) حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 121.

ثانيا: المقارنة من حيث الاستخدامات

تختلف طرق توظيف الأموال بشكل كبير بين البنوك الإسلامية و التقليدية، فرغم تعدد مجالات توظيف الأموال في البنوك التقليدية، إلا أنها تأخذ في مجملها صفة واحدة وهي صفة الإقراض بفائدة، إضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية، بينما نلاحظ تعدد وتنوع صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، ويمكن جمع أهم للاختلافات في هذا الجانب فيما يلي:

1- من حيث مجالات وأسس التوظيف:

1-1- تعتمد البنوك التقليدية على توظيف أموالها بالدرجة الأولى في منح القروض بمختلف أنواعها، و تشترك هذه القروض في اعتمادها على عنصر الفائدة كأساس لتحقيق العائد، أما البنوك الإسلامية فهي توفر صيغ كثيرة للتمويل تتنوع من حيث مواعيد استحقاقها وأسس احتساب العوائد عليها.

1-2- نتيجة اعتماده على القروض بنسبة أكبر، تأخذ علاقة البنك التقليدي مع عملائه المستثمرين صفة الدائنية والمديونية، فهو يقدم لهم التمويل مقابل نسبة فائدة محددة ثابتة أو متغيرة، أما علاقة البنك الإسلامي بعملائه المستثمرين فهي علاقة مشاركة في الربح والخسارة، مع إمكانية منح قروض حسنة دون فوائد.

2- من حيث طرق التوظيف: نلاحظ ما يلي:

1-2- تمثل القروض قصيرة الأجل النسبة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك التقليدية، وتأخذ البنوك الإسلامية نفس الاتجاه إذ تحتل صيغة المراجعة النسبة الأكبر من إجمالي التمويلات الممنوحة، وتعتبر هذه الصيغة بمثابة البديل للقروض قصيرة الأجل إضافة إلى المشاركات قصيرة الأجل التي تستعمل لتمويل رأس المال العامل.

2-2- تختلف صيغ تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل في البنوك الإسلامية باعتمادها على المضاربات والمشاركات بمختلف أنواعها، في حين تشترك مع البنوك التقليدية في الاعتماد على صيغة القرض التجاري.

2-3- عدم ظهور بند الاستثمار في الأوراق التجارية لدى البنوك الإسلامية، فهي لا تقوم بعملية خصم الأوراق التجارية لأنها من قبيل التعامل بالفائدة ويقتصر نشاطها في هذا المجال على تحصيل هذه الأوراق لصالح عملائها، بينما تعد عملية الخصم من قبيل القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك التقليدية وتحقق من خلالها عوائد هامة.

2-4- يقتصر الاستثمار في مجال الأوراق المالية بالنسبة للبنوك الإسلامية على الأسهم، بينما يتنوع ذلك في البنوك التقليدية بين الأسهم و السندات.

2-5- الأهمية النسبية للاستثمار في الأصول الثابتة في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية ومن خلال بعض صيغ الاستثمار (كالمرابحة والسلم والإجارة) تقوم بالمتاجرة في الأصول الثابتة والمتداولة، في حين يحظر على البنوك التقليدية (في أغلب الأنظمة المصرفية) امتلاك العقار والمنقول إلا في حالات خاصة (كأن يؤول إليه وفاء لدين معين) على أن

يتخلص منه بالبيع أو التصفية خلال مدة معينة يحددها القانون⁽¹⁾، ويرتبط هذا الحظر بمتطلبات توفير السيولة في البنوك التقليدية التي تعتمد في نشاطها على الودائع الجارية أو قصيرة الأجل.

2-6- بالنسبة للتسهيلات المصرفية غير المباشرة، نجد أنها تتوفر في كلا النوعين من البنوك، إلا أن البنوك الإسلامية تتعامل بما بنوع من التحفظ، ففي الاعتماد المستندي مثلا، نلاحظ أن البنوك الإسلامية لا تتقاضى أية فوائد أو عمولات على الفرق في قيمة الاعتماد المدفوع من طرفها (في حال تأخر العميل عن التسديد)، بل تعتبر ذلك من قبيل القرض الحسن أو الإقراض المتبادل إذا كان هناك تأمينات نقدية مدفوعة مسبقا⁽²⁾، في حين أن البنوك التقليدية تعتبر ذلك الفارق قرضا بفوائد؛ كذلك، في حالة الاعتماد غير المغطى، فإن البضاعة المستوردة تبقى في حوزة البنك التقليدي على سبيل الرهن حين تسديد قيمتها، بينما يحتفظ بها البنك الإسلامي على سبيل الملكية لحين بيعها بموجب عقد المراجعة، وبالتالي فإن هلاكها أو ظهور أي عيب فيها يقع على مسؤولية البنك مالكتها الحقيقي⁽³⁾؛ أما بالنسبة لخطاب الضمان ومن الناحية العملية فإنه لا يعدو أن يكون في شكل خدمة مصرفية بالنسبة للبنوك الإسلامية، بينما قد يتحول إلى قرض حقيقي في البنوك التقليدية في حال صرف قيمته، وفيما يتعلق بالتعامل بالبطاقات الائتمانية فيشترك كلا النوعين في التعامل ببطاقات الحسم الآجل إضافة إلى البطاقات غير الائتمانية.

2-7- من حيث تكلفة التمويل وفي مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وجد أن هذه التكلفة تكون متساوية في حالة التمويل بصيغ الهامش المعلوم (كالمرابحة مثلا) بشرط تساوي معدل الربح في البنوك الإسلامية مع معدل الفائدة في البنوك لتقليدية، أما في حالة التمويل بصيغة المشاركة فإن تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية تنخفض كلما انخفضت نتيجة المشروع وربما تتحول إلى وفر في حالة تحقق خسارة حيث يساهم البنك الإسلامي في التخفيف من حدتها، بخلاف البنوك التقليدية التي تزيد من حدة الخسارة التي يتحملها المستثمر من خلال تحميله أعباء إضافية تتمثل في قيمة القرض والفوائد المفروضة عليه⁽⁴⁾. إضافة إلى ما سبق، ومن خلال استعراض مكونات الموارد والاستخدامات لكلا النوعين، تبدو البنوك الإسلامية من الناحية النظرية أكثر قدرة على التحكم في مشكلة التوفيق بين السيولة والربحية، لأنها تعتمد على الودائع الاستثمارية بشكل أكبر، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بحجم كبير من السيولة بقدر ما هي بحاجة إلى توظيف أكبر قدر من الموارد في عمليات استثمارية تحقق لها عوائد، في حين أن البنوك التقليدية وبسبب اعتمادها الكبير على الودائع الجارية فهي تعاني من صعوبة التوفيق بين حجم السيولة اللازمة لمواجهة مسحوبات أصحاب هذه الودائع، وبين توظيف هذه الموارد لتحقيق أعلى الأرباح؛ إلا أن الواقع العملي يثبت أن حتى البنوك الإسلامية تعاني من مشكلة السيولة بسبب اقتصرها على صيغة المراجعة وعدم وجود فرص استثمارية لتطبيق صيغ المضاربة والمشاركة.

(1) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 183.

(2) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 230.

(3) نفس المرجع، ص 232.

(4) محمد بوجلال، شوقي بورقة، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية "دراسة مقارنة"، بحث مقدم ضمن فعاليات المنتدى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 27.

المبحث الثالث: الربحية، المخاطرة والرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تسعى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء إلى تحقيق الأرباح والعوائد من اجل ضمان نموها واستمراريتها، إذ يعتبر ذلك من الأهداف الأساسية لهذه البنوك، وفي إطار سعيها لتحقيق هذا الهدف يتعرض كلا النوعين من البنوك لمجموعة من المخاطر بسبب العلاقة الوطيدة بين الربحية والمخاطرة التي تتميز بها البنوك التجارية، كما أن سعي هذه البنوك لتحقيق الربح يتم في ظل شروط وقوانين يفرضها البنك المركزي في إطار ما يسمى بالرقابة المصرفية.

المطلب الأول: الربحية والمخاطرة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أولاً: الربحية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تختلف طريقة توليد العائد بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تعتمد البنوك التقليدية في تحقيق الربح على نظام الفائدة أساساً، في حين تعتمد البنوك الإسلامية على نظام المشاركة.

1- الربحية في البنوك التقليدية: يتولد الربح في البنوك التقليدية من خلال الفرق بين الفوائد الدائنة المحصلة من المقترضين و الفوائد المدينة المدفوعة للمودعين، و هو يعتبر المصدر الأساسي لتوليد العائد في البنك التقليدي بالإضافة إلى الإيرادات من النشاطات الأخرى للبنك، وعموماً تتحقق نتيجة البنك من خلال الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصاريف، وتشمل إيرادات البنك التقليدي في الغالب ما يلي: (1)

***إيرادات الفوائد:** وتضم مجموعة الفوائد والعوائد المتولدة من: القروض والودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى، الأوراق المالية بغرض الإيجار إضافة إلى عوائد عمليات التأجير التمويلي.

***إيرادات بخلاف الفوائد:** وتضم كل العمولات والرسوم التي يحصل عليها البنك من نشاطاته المختلفة مثل: فتح الحسابات الجارية، تحصيل الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار البطاقات الائتمانية... إلخ.

أما المصاريف في البنك التقليدي فهي تشمل: (2)

***مصاريف الفوائد:** وتضم إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم التي يسدد البنك مقابلها فوائد، مثل: الودائع لأجلن الودائع الادخارية والقروض من الغير.

***مصاريف بخلاف الفوائد:** وتشمل النفقات الإدارية الأخرى التي يتحملها البنك عند مزاوله نشاطاته، مثل: مصاريف المستخدمين، مصاريف إيجار المباني والمعدات إضافة، كما يتحمل البنك مصاريف غير نقدية تشمل المخصصات التي يضعها البنك لمواجهة خسائر القروض أو اهتلاك الأصول الثابتة.

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 69-70.

(2) نفسه.

2- الربحية في البنوك الإسلامية: تعتمد البنوك الإسلامية في تحقيق الربح، على المزج بين رأس المال والعمل وتوظيفهما في مختلف أوجه الاستثمار الحقيقي المولدة للعائد، وذلك على أساس مشاركة عملائه في الربح والخسارة، وبشكل عام تتحقق نتيجة البنك الإسلامي من خلال الفرق بين الإيرادات والمصاريف، حيث تنقسم إيرادات البنك الإسلامي إلى: (1)

***إيرادات الاستثمار:** وهي تمثل النسبة الأكبر من إيرادات البنك الإسلامي، و يكون مصدرها عوائد الاستثمارات المختلفة التي يقوم بها البنك، وتأخذ شكلين: عوائد الاستثمارات الممولة من رأس مال البنك الخاص، وتتميز بأنها تكون ملكا للبنك وحده، عوائد الاستثمارات المشتركة و هي التي تكون ممولة من حسابات الاستثمار المشترك(المطلقة)، ويتم توزيع هذه الإيرادات بين البنك وعملائه المودعين حسب النسب المتفق عليها، عوائد الاستثمارات المقيدة و هي التي يحصل عليها البنك بصفته مضاربا بأموال المودعين.

***إيرادات الخدمات المصرفية:** وهي تشمل كل العمولات التي يحصل عليها البنك من خلال تقديمه لخدمات مصرفية متنوعة (كإصدار خطابات الضمان، تأجير الخزائن الحديدية...إلخ) وهذه الإيرادات تكون في الغالب ملكا للبنك وحده لأنها ناتجة عن عناصر مملوكة للبنك.

أما فيما يخص مصاريف البنك الإسلامي فهي تشمل مصاريف المستخدمين من أجور وعلاوات...إلخ، إضافة إلى اهتلاكات الأصول المتاحة للاستثمار ومخصصات أخرى، كما تجدر الإشارة إلى أن البنك الإسلامي يقوم باقتطاع حصة أصحاب حسابات الاستثمار كمخصص قبل احتساب النتيجة الصافية.(2)

ثانيا: المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تتميز البنوك التجارية بوجود علاقة طردية بين الربحية والمخاطرة، فالبنك التجاري في إطار سعيه لتحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم الربح، يجد نفسه مجبرا على تحمل درجة مخاطرة معينة، لأن الأصول الأكثر ربحية هي في الوقت نفسه أكثر عرضة للمخاطر.

1- المخاطر في البنوك التقليدية: تتنوع المخاطر المصرفية حسب نوع الأصل وكيفية ومجال توظيفه، إلا أن المتفق عليه هو وجود خمس مخاطر أساسية يمكن أن يتعرض لها البنك التجاري التقليدي:

1-1-المخاطر الائتمانية: تتميز هذه المخاطر بأن المتسبب فيها هو العميل، وهي تتمثل في المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة وأصل الدين أو هما معا،(3) وذلك بسبب عجز المقترضين عن الوفاء برد أصل الدين والفوائد وفقا لتواريخ المحددة لذلك، وتظهر هذه المخاطر أساسا في مجال الاستثمار في القروض والأوراق المالية، إلا أن القروض تعتبر أكثر عرضة لمخاطر الائتمان مقارنة بالأوراق المالية ، لأن هذه الأخيرة عادة ما يكون المقترضين فيها جهات حكومية أو شركات

(1) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 142-147.

(2) نفسه.

(3) عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2008، ص 371.

قوية ، وتؤثر هذه المخاطر بشكل أساسي على صافي دخل البنك،⁽¹⁾ لأنها تمس إيرادات الفوائد التي تعد المصدر الأساسي للربح في البنك التقليدي.

1-2- مخاطر السيولة: تتميز هذه المخاطر بأن المتسبب فيها هو البنك، وهي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها، ويكون ذلك نتيجة الصعوبات التي قد تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة من خلال بيع الأصول (كالأوراق المالية قصيرة الأجل مثلاً) أو الاقتراض من الغير من أجل مواجهة مسحوبات العملاء المودعين وكذا طلبات القروض⁽²⁾، وتؤثر مخاطر السيولة في ربحية البنك وقد تؤدي في أسوأ الحالات إلى انعدام الملاءة المالية للبنك.⁽³⁾

1-3- مخاطر السوق: وهي المخاطر الناشئة عن التغيرات في ظروف السوق، ويكون مصدرها الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، وتشمل هذه المخاطر: مخاطر سعر الفائدة التي تنتج عن احتمال التقلب في أسعار الفائدة مستقبلاً، والتي يكون لها تأثير على القيمة السوقية لأصول وخصوم البنك⁽⁴⁾، مخاطر سعر الصرف التي تنشأ عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والمرتبطة بأصول وخصوم البنك،⁽⁵⁾.

1-4- مخاطر التشغيل: تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل على أنها المخاطر التي تحمل خسائر تنج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية،⁽⁶⁾ وبالتالي فإن هناك أنواع كثيرة من المخاطر التي تدخل ضمن المخاطر التشغيلية ، نذكر من أهمها :

-الخسائر الناجمة عن المعالجة الخاطئة لحسابات العملاء، والضعف في أنظمة الرقابة؛

-الخسائر التي يكون سببها الموظفون، مثل عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالاختلاس مثلاً؛

-الخسائر الناجمة عن عطل أو خلل في الأنظمة الآلية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية للبنك مثل القرصنة، الكوارث الطبيعية، المخاطر القانونية...إلخ.

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 72.

(2) نفسه.

(3) حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 90-91.

(4) موسى عمر، مرجع سابق، ص 20.

(5) نفسه.

(6) Basel Committee on Banking Supervision, **Sound practices for the management and supervision of operational risks**, 2003.

1-5- مخاطر رأس المال: تشير هذه المخاطر إلى الدرجة التي يمكن فيها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالمودعين والدائنين،⁽¹⁾ ويعني ذلك احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه هؤلاء بسبب انخفاض القيمة السوقية لأصوله إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته،⁽²⁾ وترتبط مخاطر رأس المال بجميع المخاطر السابقة الذكر، والتي قد يكون أحدها أو جميعها مسؤولة عن الانخفاض في قيمة أصول البنك، وكلما ارتفعت المخاطر التي يتحملها البنك كلما ارتفع مقدار رأس المال المطلوب، ولذلك تهتم البنوك في إدارة مخاطرها بالتقيد بتوصيات لجنة بازل فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، والذي يحدد الحد الأدنى لأس المطلوب لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ويقاس هذا المعيار بالنسبة ما بين إجمالي رأس المال (بشرائحه المختلفة) إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تضع لجنة بازل عدة مقاييس ومعايير لقياس هذه المخاطر.^(*)

2- المخاطر في البنوك الإسلامية: لا تختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية- في مفهومها العام- عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، إلا أنها قد تختلف في طبيعتها بسبب خصوصية العمل المصرفي في البنوك الإسلامية، وإجمالاً يمكن تقسيم المخاطر التي يمكن أن تواجه البنك الإسلامي إلى ما يلي:

1-2- مخاطر الائتمان: ويقصد بها المخاطر التي ترتبط بمدى وفاء الطرف الآخر بالتزاماته المتفق عليها في العقد، في الموعد المحدد وبالجودة المطلوبة في حال كان المؤجل سلعا، و قد تنتج مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بسبب عدم قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته سواء كانت هذه الالتزامات في شكل نقود(في حالة المراجعة مثلا)، أو في شكل أصول (في حالة السلم مثلا)، إلا أن المخاطر الائتمانية في هذه البنوك تأخذ صورا كثيرة ومختلفة باختلاف صيغ التمويل.

بشكل عام، تعتبر المضاربة الصيغة الأكثر عرضة لمخاطر الائتمان،⁽³⁾ وتأتي صيغ السلم و الاستصناع في المرتبة الثانية من حيث تعرضها لمخاطر الائتمان لأنها تعتمد على تأجيل الحصول على المنتجات وبالتالي فهي تنطوي على احتمالات عدم قيام العميل بتسليم المنتج في الموعد المحدد،⁽⁴⁾ أما بالنسبة لصيغتي المراجعة والإجارة فتعتبران أقل عرضة لمخاطر الائتمان، و تتجسد هذه المخاطر هنا في عدم قدرة العميل على دفع ما عليه من أقساط في الوقت المحدد، أو خطر الرجوع في الوعد⁽⁵⁾ بالنسبة لصيغة المراجعة.

2-2- مخاطر السيولة: وتمثل في عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته في تواريخ استحقاقها، بسبب عدم كفاية السيولة النقدية أو عدم القدرة على الاقتراض أو بيع الأصول بتكلفة مقبولة، وفي هذا الإطار تواجه البنوك الإسلامية بعض المخاطر الخاصة، والتي تتعلق في مجملها بعدم القدرة على توفير السيولة اللازمة (عند الحاجة) من خلال الاقتراض سواء من البنك المركزي

(1) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 371.

(2) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 95.

(*) للمزيد انظر مثلا: أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 105-132.

(3) عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية: آلية تطوير عملياتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 236.

(4) نفسه.

(5) أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 151.

أو من المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بسبب عدم تعاملها بالفائدة، كما أنه لا يجوز للبنوك الإسلامية جلب موارد مالية من خلال بيع أصول تقوم على الدين.⁽¹⁾

2-3- مخاطر السوق: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التقلبات في قيمة الأصول القابلة للتداول أو التأجير وفي محافظ الاستثمار، وترتبط هذه المخاطر بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لأصول محددة، كما ترتبط هذه المخاطر بتقلبات أسعار الصرف،⁽²⁾ وبالتالي فإن مخاطر السوق في البنوك الإسلامية تشمل: التقلبات في أسعار الأسهم، و التقلبات في أسعار السلع التي يحتفظ بها البنك الإسلامي في إطار تطبيقه لمختلف صيغ التمويل، من أمثلة ذلك انخفاض أسعار السلع التي يتم شراؤها في إطار عقد السلم بعد استلامها،⁽³⁾ تغير أسعار السلع المشتراة في حال التمويل بالمراجحة عند إخلاف العميل بالوعد بالشراء⁽⁴⁾،... إلخ.

2-4- مخاطر التشغيل: و تتمثل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية والأشخاص والنظم، أو الناتجة من أحداث خارجية،⁽⁵⁾ ويشمل هذا التعريف مخاطر عدم الالتزام بالشريعة بسبب عدم تطبيق المعايير الشرعية التي تحددها الهيئات الشرعية للبنك أو للبلد الذي يعمل فيه، وكذا مخاطر الإخفاق في الوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية تجاه مقدمي الأموال والتي تنشأ عن إخفاق البنك في التصرف بالحرص الواجب عند إدارة الاستثمارات، مما يؤدي إلى حرمان أصحاب حسابات الاستثمار من الحصول على أرباحهم،⁽⁶⁾ وتعرض البنك إلى إمكانية سحب المودعين لأموالهم أو فسخ العقود مع البنك مما يشوه سمعة هذا الأخير⁽⁷⁾ و يهدد مركزه المالي.

تحدث مخاطر التشغيل في البنك الإسلامي عادة بسبب أخطاء تكون إما بشرية بسبب عدم أهلية أو كفاءة الموظفين، أو قد تكون الأخطاء بسبب الأعطال التي تطرأ على الأجهزة والآلات، كما قد تكون بسبب أخطاء في مواصفات نماذج تقديم المنتجات المصرفية أو عدم الدقة في تنفيذ العمليات.⁽⁸⁾

2-5- مخاطر معدل العائد: تنشأ هذه المخاطر عن صعوبة تقدير العائد من الاستثمارات لحصوله في المستقبل، وتختلف هذه المخاطر عن مخاطر سعر الفائدة في كون البنوك الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية في نهاية فترة حيازة الاستثمار، ولا يمكنها تحديد تلك النتائج مسبقاً بشكل دقيق.⁽⁹⁾

(1) مجلس الخدمات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص 27.

(2) نفسه.

(3) نفس المرجع، ص 28.

(4) موسى عمر، مرجع سابق، ص 99.

(5) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 44.

(6) نفس المرجع، ص 45.

(7) نفس المرجع، ص 44.

(8) عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 237.

(9) مجلس الخدمات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

ترتبط هذه المخاطر بما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة (وتسمى أيضا بمخاطر الإزاحة التجارية)⁽¹⁾، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة قيام البنك بتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك،⁽²⁾ ويحدث ذلك عندما يضطر البنك إلى دفع عائد يفوق العائد المحقق فعلا على الأصول الممولة بودائع أصحاب الحسابات الاستثمارية، وذلك من أجل مواجهة المنافسة في السوق الناتجة عن ارتفاع المعدلات القياسية المقارنة لدى المنافسين، و حتى يتجنب أيضا الإعسار المالي الذي قد ينشأ عن سحب ودائع الاستثمار المشترك،⁽³⁾ و تعرض هذه المخاطر البنك إلى التنازل عن حصصه في أرباح المضاربة لصالح أصحاب حسابات الاستثمار بهدف الاحتفاظ بهم كعملاء،⁽⁴⁾ مما يؤثر على أرباح البنك ومركزه المالي.

سعت البنوك الإسلامية لمواجهة جملة المخاطر السابقة الذكر، من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل الدولية، وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية و طبيعة نشاطها، وذلك من أجل مواجهة المنافسة العالمية للبنوك التقليدية، وقد تولى مجلس الخدمات المالية والإسلامية (IFSB) بالتنسيق مع لجنة بازل سنة 2005،⁽⁵⁾ مهمة إيجاد معيار لكفاية رأس المال يتناسب مع طبيعة البنوك الإسلامية والتي تتميز باختلاف الوظيفة الحماة لرأس المال عنها في البنوك التقليدية، حيث تناول التعديل طرح الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المشترك من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة، على اعتبار أن مخاطر هذه الأصول لا تؤثر على رأسمال البنك، على الرغم من دعوة البعض لضرورة إشراك نسبة من هذه الأصول في معيار كفاية رأس المال،⁽⁶⁾ لأنها عرضة لبعض المخاطر التي قد يتحملها رأسمال البنك مثل المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر الاستثمارية.

ثالثا: المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الربحية و المخاطرة

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الربحية والمخاطر

فيما يلي:

- 1- يعتمد البنك التقليدي في تحقيق الربح أساسا على الفوائد على القروض الممنوحة، وهو يعتبر إيراد ثابت ومحدد مسبقا، بينما تتحقق أرباح البنك الإسلامي أساسا من الاستثمارات التي يقوم بها، وهي غالبا ما تكون عبارة عن حصته في أرباح المشاريع الممولة، وقد تكون هذه الأرباح محددة كما في المرابحة والسلم، وقد تكون غير محددة كما في المضاربة والمشاركة.
- 2- يختلف جانب المصاريف في هذين النوعين من البنوك من حيث طبيعة الأموال المدفوعة للمودعين، حيث تعتبر هذه الأموال بالنسبة للبنك التقليدي مصروفا محدد مسبقا يتحمله البنك، في حين أن هذه الأموال في البنوك الإسلامية لا تعتبر تكلفة، وهي غير ثابتة أو محددة مسبقا لأنها ترتبط بأرباح المشاريع المستثمر فيها، وقد يجعل ذلك تكلفة الحصول على الأموال في البنك الإسلامي أقل منها في البنك التقليدي، لأنه وفي حالة الخسارة لا يكون البنك الإسلامي ملزما بدفع الأموال للمودعين، أما البنك التقليدي فهو ملزم بتحمل عبء الفوائد مهما كانت نتيجة استثماراته.

(1) طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 05 البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة 2003، ص 135.

(2) أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 134.

(3) نفس المرجع، ص ص 134-135؛

مجلس الخدمات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

(4) مجلس الخدمات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

(5) موسى عمر، مرجع سابق، ص 60.

(6) نفس المرجع، ص 97.

3- تتشابه المخاطر الائتمانية إلى حد كبير بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، لأنها تتعلق عموماً بمشاكل العملاء و عجزهم عن سداد التزاماتهم، مع توسع مفهوم الالتزامات في البنك الإسلامي ليشمل النقود والأصول العينية (السلع مثلاً)، كما أن درجة المخاطر الائتمانية قد تكون أكبر في البنوك الإسلامية، خاصة في التمويلات بصيغة المضاربة حيث لا يكون للبنك القدرة على التدخل في سير المشروع الممول وإدارته، مما قد يعرضه للخسارة بسبب نقص الخبرة لدى العميل، في حين يعد البنك التقليدي دائماً في كل أنواع التمويلات التي يقدمها؛

من جهة أخرى، تملك البنوك التقليدية بعض الآليات لمواجهة التأخر في التسديد من طرف العميل، مثل فرض فوائد إضافية على فترة التأخير، في حين لا يجوز للبنك الإسلامي تطبيق مثل هذه العقوبات، وعموماً تعتبر الجدية والدراسة الجيدة لطلبات التمويل أحسن طريقة لتفادي هذه المخاطر في كلا النوعين من البنوك، إضافة إلى تخصيص احتياطات لمواجهة الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر.

4- بالنسبة لمخاطر السيولة، نلاحظ أن البنك التقليدي يتوفر على فرص أكبر لمواجهة هذه المخاطر من خلال الاقتراض أو بيع الديون أو تسهيل الأصول، أما البنك الإسلامي فلا يتوفر على طرق كثيرة لطلب السيولة عند الحاجة إليها، بسبب عدم جواز الاقتراض وبيع الديون، وغياب أسواق للأوراق المالية الإسلامية، وهذا ما يجبر البنوك الإسلامية على الاحتفاظ بمعدلات عالية من السيولة مما يؤثر سلباً على إيراداتها، وقد ينتج عن ذلك الوقوع في مخاطر سحب الودائع ما يهدد استمرارية البنك وقدرته على المنافسة.

5- بالنسبة لمخاطر السوق، يكمن الاختلاف في تميز البنوك التقليدية بتحملها لمخاطر التقلبات في أسعار الفائدة، بينما تتميز البنوك الإسلامية بتحمل مخاطر تقلبات أسعار السلع وذلك بحكم قيامها بتملك السلع والتجارة فيها أحياناً، في حين لا تختلف مخاطر السوق الأخرى (مثل مخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف) بين النوعين.

6- تتميز البنوك الإسلامية بتحملها لمخاطر معدل العائد، وترتبط هذه المخاطر بمخاطر سحب الودائع كما ذكرنا سابقاً، وقد أثبتت دراسة ميدانية أجريت على عدد من البنوك الإسلامية، أن مخاطر سحب الودائع تشكل كابوساً لإدارات البنوك الإسلامية، وهي تعد أكثر خطورة في هذه البنوك عنها في البنوك التقليدية، لأن ودائع الاستثمار غير مضمونة من حيث قيمتها الأصلية أو العائد عليها، وهذا ما قد يسبب مشكلة ثقة محتملة بالمقارنة مع الوديعة لأجل في البنوك التقليدية.⁽¹⁾

7- تسعى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى مواجهة وإدارة مختلف المخاطر المصرفية بالاعتماد على توصيات لجنة بازل الدولية، وخاصة من خلال تطبيق معيار كفاية رأس المال، إلا أن هذا المعيار يأخذ حسابه طريقة مختلفة في البنوك الإسلامية بسبب اعتمادها على حسابات الاستثمار التي لا تعتبر ودائع بالمفهوم التقليدي، كما أن مبدأ المشاركة الذي تقوم عليه هذه

(1) طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص 136.

البنوك يجعلها بحاجة إلى تكوين رأسمال أكبر بالمقارنة مع البنوك التقليدية، إضافة إلى ضرورة فصل مخصصات رأس المال الخاص بالودائع الجارية، عن المخصصات الخاصة بودائع الاستثمار من أجل منع انتقال المخاطر.⁽¹⁾

تجدر الإشارة إلى أن التقيد بمعايير كفاية رأس المال، أصبح يشكل في الوقت المعاصر ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة المحلية و الدولية بالنسبة للبنوك التقليدية و البنوك الإسلامية على حد سواء.

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.

تخضع البنوك التجارية في إطار قيامها بنشاطاتها الائتمانية، وسعيها لتحقيق أقصى الأرباح، إلى شروط وقوانين يفرضها عليها البنك المركزي باعتباره المشرف والقائم على الجهاز المصرفي، فبالإضافة إلى الرقابة الذاتية التي يتولى مجلس الإدارة في البنك القيام بها، يخضع البنك لرقابة مصرفية خارجية يشرف عليها البنك المركزي، والهدف من هذه الرقابة هو حماية أموال المودعين، ضبط التوسع النقدي و الائتماني، توجيه النشاط التمويلي إلى القطاعات الاقتصادية المناسبة، المحافظة على سلامة المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي وجذب وتعبئة المدخرات.⁽²⁾

أولاً: الرقابة المصرفية على البنوك التقليدية

يستخدم البنك المركزي للقيام بدوره الرقابي، مجموعة من أدوات الرقابة المصرفية غير المباشرة منها الكمية ومنها النوعية، إضافة إلى أدوات أخرى مباشرة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأدوات فيما يلي:⁽³⁾

1- الأدوات الكمية: والهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان الكلي بغض النظر عن أوجه استخدامه، وتشمل نسبة الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، عمليات السوق المفتوحة التي يدخل من خلالها البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية و الأوراق التجارية.

تعتمد طريقة استخدام هذه الأدوات على السياسة التي ينتهجها البنك المركزي، فإذا كانت السياسة انكماشية حيث يسعى البنك المركزي إلى الحد من الائتمان، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، أو رفع معدل إعادة الخصم أو بيع الأوراق المالية والأوراق التجارية، ويحدث العكس في حالة تطبيق السياسة التوسعية، وتتوقف فعالية هذه الأدوات عموماً على مدى تطور الأسواق المالية والنقدية.

(1) نفس المرجع، ص 133.

(2) محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 26.

(3) للمزيد عن أدوات الرقابة المصرفية، أنظر:

محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 324-331؛

محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 165-176.

2-الأدوات الكيفية: والهدف منها هو توجيه الائتمان إلى صور معينة من الاستخدامات المطلوبة، و تشمل الإقناع الأدبي، هامش الضمان(الاقتراض)، الرقابة على القروض الاستهلاكية، الرقابة على القروض العقارية.

3- أدوات التدخل المباشر: وهي الأدوات التي يتدخل بواسطتها البنك المركزي في عمليات البنوك بشكل مباشر، مثل: الرقابة والتفتيش الدوري لسجلات البنك، إصدار التعليمات والأوامر المباشرة، تحديد السقوف الائتمانية.

ثانيا: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية

تخضع البنوك الإسلامية -على غرار البنوك التقليدية- لرقابة البنك المركزي، باعتبارها أحد عناصر الجهاز المصرفي، كما أنها تخضع لنوع آخر من الرقابة وهو رقابة الهيئات الشرعية.

1- رقابة البنك المركزي: تتميز العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية بنوع من التعقيد، بين ما هو مفروض وما هو واقع، فالاختلاف والتميز في طبيعة نشاط البنوك الإسلامية يستدعي ضرورة العامل معها بطريقة خاصة، دون أن يعني ذلك خروجه عن دائرة رقابة البنك المركزي،⁽¹⁾ إلا أن الواقع يثبت أن البنوك الإسلامية تعاني من عدة مشاكل في علاقتها مع البنك المركزي بشكله التقليدي^(*) خاصة فيما يتعلق بتطبيق أدوات الرقابة السابقة الذكر، والتي لا يتماشى أغلبها مع نظام المشاركة التي تقوم عليه البنوك الإسلامية، ويمكن اختصار أهم هذه المشاكل فيما يلي:

تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني التي لا تتلاءم مع طبيعة الودائع الاستثمارية، حيث لا يكون البنك الإسلامي ملزم بإعادتها لأصحابها في الحالة العادية،^() كما أن قدرة البنوك الإسلامية على إنشاء النقود محدودة مقارنة بالبنوك التقليدية، إضافة إلى أن فرض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تجميد جزء من حسابات الاستثمار لدى البنك الإسلامي وهذا يؤثر سلبا على إيراداته، لذلك يرى البعض أن هذه النسبة يجب أن تطبق حسب قدرة البنك الإسلامي على توليد النقود،⁽²⁾ أو يتم تطبيقها على الودائع الجارية فقط.⁽³⁾

*فرض نسبة السيولة اللازمة لمواجهة المسحوبات دون مراعاة الاختلاف في طبيعة الأصول في البنوك الإسلامية.

*تعارض أدوات سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة مع نشاط البنوك الإسلامية، لأنها تعتمد على أدوات التعامل بالفائدة.

*منع تملك الأصول الثابتة أو المنقولة على البنوك التجارية، والذي يتنافى ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي، لذلك فالمفروض على البنوك المركزية، السماح للبنوك الإسلامية بتملك العقار والمنقول في إطار عملياتها المالية.⁽⁴⁾

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 197.

(*) حيث يمكن أن يكون هناك بنك مركزي إسلامي، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا في ظل نظام مصرفي إسلامي كامل.

(*) أي في حالة عدم وجود تعدد أو تقصير من طرف البنك.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 197.

(3) محمد أحمد علي أبو يوسف، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الأزهر، مصر، 2013، ص 91.

(4) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 197.

تزايد حدة هذه المشاكل وتنخفض حسب طبيعة البيئة المصرفية، وخصائص النظام المصرفي الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية، حيث نميز هنا بين ثلاثة أنواع من الأنظمة:

- أنظمة مصرفية تقليدية تخضع فيها البنوك الإسلامية للقوانين نفسها المفروضة على البنوك التقليدية، وتتميز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في أغلب هذه الأنظمة بأنها علاقة استثنائية، حيث يسمح فيها للبنوك الإسلامية بالنشاط ولكن دون سن قوانين خاصة لتنظيم نشاطها والرقابة عليها، لذلك تزداد حدة المشاكل السابقة الذكر في هذا النوع من الأنظمة (كالنظام المصرفي الجزائري مثلا)، مما يجد من نشاط البنوك الإسلامية ويؤثر سلبا على قدرتها على منافسة نظيرتها التقليدية.
- الأنظمة مزدوجة القوانين، وهي الأنظمة التي تسودها قوانين مصرفية تقليدية، ولكنها تضع قوانين خاصة بتنظيم أعمال البنوك الإسلامية، مثل الأنظمة المصرفية في: ماليزيا، تركيا، الإمارات، الكويت، لبنان... إلخ، حيث تضع هذه الدول قوانين خاصة بعلاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، إلا أن أغلب هذه الدول لا تطبق هذه الخصوصية في مجال الرقابة، إذ تخضع البنوك الإسلامية فيها لأدوات الرقابة نفسها المطبقة على البنوك التقليدية.⁽¹⁾
- الأنظمة المصرفية الإسلامية، وتسود هذه الأنظمة في الدول التي قامت بأسلمة أنظمتها المصرفية بشكل كامل، وتمثل السودان، باكستان وإيران نموذجا لها، وتتميز هذه الأنظمة بعدم وجود بنوك تقليدية، وبالتالي فكل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما فيها البنك المركزي، وفي هذا الإطار يستعمل البنك المركزي الإسلامي في هذه الدول أدوات خاصة للرقابة المباشرة وغير المباشرة على البنوك، منها التقليدية ومنها ما تم استحداثه تماشيا مع خصوصية الصيرفة الإسلامية.⁽²⁾

2- الرقابة الشرعية: ويقصد بها "التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهات الفتوى"⁽³⁾ وذلك من خلال فحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على معايير رقابية⁽⁴⁾ تكون مستمدة من القرآن والسنة، والهدف الأساسي من ذلك هو تحقيق التزام البنوك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي

(1) انظر:

سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 232-240؛

محمد أحمد علي أبو يوسف، مرجع سابق، ص 94-99.

(2) نفسه.

(3) جمال الدين عطية، مرجع سابق، ص 69.

(4) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 106.

طمأنة جمهور المتعاملين بمشروعية معاملاتها،⁽¹⁾ كما تهدف الرقابة الشرعية إلى بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها، ثم تقديمها للجهات المعنية (البنوك)،⁽²⁾ مع إرشادات ونصائح لمساعدة البنوك على تطوير خدماتها واستحداث منتجات مصرفية جديدة.⁽³⁾

يتولى مهمة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك الإسلامية، هيئة خاصة تسمى بهيئة الرقابة الشرعية، وهي هيئة تابعة للهيكل الإداري للبنك ولكنها مستقلة عن الأجهزة التنفيذية له، وتشكل هذه الهيئة من علماء الشريعة المتخصصين في فقه المعاملات، إضافة إلى عناصر أخرى متخصصة في الاقتصاد و الصيرفة و القانون.⁽⁴⁾

تمثل الوظيفة الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية في إصدار الفتاوى والتدقيق الشرعي في مختلف نشاطات البنك، حيث تقوم في إطار ذلك بمجموعة من المهام مثل: مراجعة و اعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك، تقديم التوجيه والتدريب للموظفين لمساعدتهم على تحقيق الالتزام بالأحكام الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي،⁽⁵⁾ المساهمة في إيجاد البديل الإسلامي للمعاملات المخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية.⁽⁶⁾

يرى بعض المفكرين أن تبعية هذه الهيئة للمجلس الإداري للبنك الإسلامي، لا توفر لها الاستقلالية الإدارية والمالية التامة، وقد يؤثر ذلك على حسن سير الفتاوى واستقامتها، وهذا يستدعي ضرورة إيجاد هيئة خارجية مستقلة تماما عن البنوك الإسلامية (ماليا وإداريا) تتولى القيام بمهمة الرقابة الشرعية،⁽⁷⁾ ويرى كل من الباحثان محمد عمر شابرا⁽⁸⁾ ومحمد أنس الزرقا،⁽⁹⁾ أنه لا يوجد أفضل من البنك المركزي للقيام بهذه المهمة، إلا أن الواقع يشير إلى أن معظم الأنظمة المصرفية التي تضم بنوكا إسلامية لا تطبق هذا النوع من الرقابة الشرعية المركزية، ماعدا دولة السودان.⁽¹⁰⁾

ثالثا: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الرقابة المصرفية

يبدو واضحا مما سبق، أن أهم ما تختلف فيه البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية في جانب الرقابة المصرفية، هو تميز البنوك الإسلامية بوجود الرقابة الشرعية، كما نلاحظ أن طريقة تطبيق الرقابة من طرف البنك المركزي تختلف في بعض الجوانب بين كلا النوعين من البنوك، نظرا لاختلاف طبيعة علاقة كل منهما مع البنك المركزي، إضافة إلى الاختلاف في طبيعة النشاط، ويمكن اختصار هذه الاختلافات فيما يلي:

(1) محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 37.

(2) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 106.

(3) محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 37.

(4) جمال الدين عطية، مرجع سابق، ص 69.

(5) محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 38-39.

(6) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 113.

(7) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 201-202.

(8) نفس المرجع، ص 202.

(9) محمد أنس الزرقا، الهيكل الشرعي للصناعة المالية الإسلامية : جوانب الخلل وطريق الإصلاح، بحث مقدم إلى ندوة القيم و الأخلاق لعمل المؤسسات الاقتصادية، الكويت، 2008، ص 9.

(10) محمد إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 42.

1- يمكن للبنوك التقليدية التقييد بنسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من البنك المركزي، دون أن يشكل ذلك عائقاً لنشاطها، بل يساعدها على ضمان أموال مودعيها، بينما يؤثر هذا الأمر سلباً على البنوك الإسلامية، لأنه يعيق قدرتها على استعمال حسابات الاستثمار التي هي في الأصل أموال مودعة لغرض استثمارها على أساس المضاربة، ولذلك يجب أن لا تطبق هذه النسبة بنفس الطريقة في كلا النوعين من البنوك.

2- البنوك التقليدية أكثر قدرة على تطبيق نسبة السيولة المفروضة من طرف البنك المركزي، حيث يمكن أن تضم هذه النسبة الأصول ذات السيولة من الدرجة الثانية (مثل الأوراق التجارية وسندات الخزينة)، والتي يمكن أن يحقق البنك عوائد من خلالها، في حين أن البنوك الإسلامية، وبسبب عدم قدرتها على استعمال هذا النوع من الأصول، تكون مجبرة على الاحتفاظ بنسبة سيولة نقدية أكبر وهي عبارة عن أصول عديمة الربحية، كما يمكن للبنوك التقليدية اللجوء للبنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، في حين أن هذا الخيار غير وارد لدى البنوك الإسلامية لن القروض تكون بفائدة.

3- لا يمكن للبنك المركزي التقليدي استعمال عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم كأدوات للرقابة على نشاط البنوك الإسلامية، لأنها بعيدة عن مبادئ العمل المصرفي في هذه البنوك.

4- يستعمل البنك المركزي عملية الرقابة والتفتيش الدوري لسجلات البنوك كأداة من أدوات التدخل المباشر، وقد تقل فعالية هذه الأداة بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، بسبب عدم ملاءمة النماذج والتقارير الموحدة المطلوبة من البنك المركزي لطبيعة نشاط البنوك الإسلامية، التي تحتاج لنماذج خاصة يتم فيها عرض البيانات المالية والمعلومات الخاصة بعملياتها وفق خصوصية تلك العمليات ومسمياتها.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة أهم أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، من عدة جوانب تمثلت في المبادئ المصرفية التي يقوم عليها نشاط كلا النوعين، الموارد المالية التي تعتمد عليها هذه البنوك واستخداماتها، الربحية والمخاطرة، إضافة إلى طرق الرقابة المصرفية المفروضة على هذه البنوك، ويمكن تلخيص مجمل هذه الاختلافات فيما يلي:

- يقوم نشاط البنك الإسلامي على أسس دينية مبنية على عدم التعامل بالفائدة، أما البنك التقليدي فهو يقوم على أسس مادية بحتة تعتمد أساساً على نظام الفائدة.
- يخضع اختيار مجالات توظيف الأموال في البنك الإسلامي لقاعدة الحلال والحرام، بينما تتمتع البنوك التقليدية بالحرية الكاملة في تمويل مختلف المشاريع دون حدود (ما عدا القانونية منها).
- يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق العائد الاقتصادي والربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في آن واحد، و ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية والاهتمام بتحقيق العائد الاجتماعي، بينما تركز البنوك التقليدية على تحقيق العائد الاقتصادي بالدرجة الأولى وهو الربح، ولا يشكل تحقيق العائد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية أولوية بالنسبة لها.
- يهدف البنك الإسلامي إلى إحياء القيم والأخلاق الفاضلة في تعاملاته مع عملائه، في حين نجد أن البنوك التقليدية لا تهتم بالأخلاقيات في معاملاتها إذا تعارض ذلك مع أهدافها الأساسية.
- تعتمد العلاقة بين البنوك التقليدية و عملائها المودعين على مبدأ الدائنية والمديونية، أما في البنوك الإسلامية فتقوم هذه العلاقة على أساس المشاركة أو الإجارة أو الوكالة.
- من حيث توظيف الموارد، يركز البنك التقليدي بالدرجة الأولى على تقديم القروض بمختلف أنواعها مقابل فائدة، أما البنك الإسلامي فيركز على الاستثمار المباشر وتقديم التمويل بصيغ مختلفة مبنية على المشاركة والمضاربة والمتاجرة والمراجحة.
- تتميز أرباح البنوك التقليدية بأنها ثابتة ومحددة مسبقاً لأنها تعتمد على معدلات الفائدة على القروض التي عادة ما تكون ثابتة، أما أرباح البنوك الإسلامية فهي غالباً ما تكون عبارة عن حصته في أرباح المشاريع الممولة، وقد تكون هذه الأرباح محددة كما في المراجحة والسلم، وقد تكون غير محددة كما في المضاربة والمشاركة.
- تعتبر الأموال المدفوعة للمودعين بالنسبة للبنك التقليدي مصروفاً محدد مسبقاً يتحمله البنك، في حين أن هذه الأموال في البنوك الإسلامية لا تعتبر تكلفتة، وهي غير ثابتة أو محددة مسبقاً لأنها ترتبط بأرباح المشاريع المستثمر فيها.

- تتشابه طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكل عام، إلا أن الاختلاف فيما بينها يكمن في طرق مواجهة هذه المخاطر، حيث تتمتع البنوك التقليدية بقدرة أكبر على تحمل هذه المخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية، بسبب اعتماد هذه الأخيرة على مبدأ المشاركة وعدم قدرتها على الاقتراض أو بيع الديون.
- تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بوجود الرقابة الشرعية إضافة إلى رقابة البنك المركزي، كما تختلف آليات تطبيق هذه الأخيرة بشكل كبير بين النوعين.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة في المنافسة المصرفية

تمهيد:

تعتبر المنافسة إحدى أهم العوامل التي تساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق النمو السريع والفعال لمختلف القطاعات الاقتصادية، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين الأوائل منهم والمعاصرين بدراسة موضوع المنافسة، فقد أشار آدم سميث لهذا الموضوع في كتابه "ثروة الأمم" من خلال تركيزه على المنافسة الحرة التي تتحقق في نظره بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أنه لم يعط تعريفاً دقيقاً للمنافسة، ولكن في أواخر القرن التاسع عشر ومع بداية ظهور مؤسسات كبيرة في مجال صناعة السكك الحديدية والصلب، بدأ الاقتصاديون يولون اهتماماً أكثر بمصطلح المنافسة، حيث حاول العديد منهم أمثال knight، walrass، cournot... إلخ إيجاد تعريفات واضحة للمنافسة وأنواعها وشروط تحققها، ومنذ بدايات القرن العشرين برزت الكثير من الدراسات التي حاولت من خلالها الاقتصاديون وضع نظريات وإيجاد طرق ونماذج لتحليل المنافسة وقياسها في مختلف المجالات الاقتصادية، وقد شكلت هذه النظريات والنماذج المرجع والأساس الذي ينطلق منه مختلف الباحثين في هذا المجال.

بشكل عام يمكن تقسيم الدراسات الأصلية في موضوع المنافسة إلى قسمين، الدراسات التي تدخل في إطار نظرية التنظيم الصناعي (industrial organization) حيث اقترحت هذه الدراسات الطرق الهيكلية لقياس المنافسة، ومن أهم هذه الدراسات: دراسة (Mason, 1939)⁽¹⁾ ودراسة (Bain, 1956)⁽²⁾ والتي تم فيها اقتراح وتطوير فرضية SCP التي تفترض أن هيكل السوق يؤثر على أداء المؤسسات ومن ثم على سلوكها التنافسي، ثم جاءت بعدها دراسة Demsetz (1973)⁽³⁾ والتي تناولت فرضية الكفاءة التقليدية حيث تعتبر أن كفاءة المؤسسات (وليس عددها) هي التي تحدد حصتها السوقية وبالتالي فهي تؤثر على أرباحها ومستوى أدائها، وتعتمد الفرضيتين السابقتين على هيكل السوق في تحليل مستوى المنافسة لذلك سميت بالطرق الهيكلية، وفي سنة 1982 اقترح كل من Panza، Baumol و Willig تحليلاً جديداً لهياكل الأسواق في دراسة⁽⁴⁾ انتقدوا فيها الفرضيات السابقة، و جاءوا بنظرية جديدة وهي نظرية الأسواق القابلة للتنافس التي تركز على حواجز الدخول والخروج من السوق على أنها العامل الأساسي الذي يؤثر على المنافسة بين المؤسسات.

أما القسم الثاني من الدراسات فهي الدراسات التي قدمت الطرق التجريبية الحديثة للتنظيم الصناعي، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من المؤشرات والأساليب التي تهدف إلى تغطية النقص التي عرفتتها الطرق الهيكلية من خلال تقسيم مقاييس مباشرة للمنافسة، وسميت هذه الأساليب بالطرق غير الهيكلية لأنها لا تعتمد على هيكل السوق في قياس المنافسة، وتعتبر دراسة (Lerner, 1937)⁽⁵⁾ أولى هذه الدراسات حيث قدم فيها "Abba Lerner" مؤشراً مباشراً لقياس القوة السوقية للمؤسسات

(1) Mason, E., *Price and production policies of long scale enterprise*, the American economic review 29(1), pp61-74

(2) Bain, J., *Barriers to new competition*, Cambridge: Harvard press, 1956.

(3) Demsetz, H., *Industry structure, market rivalry and public policy*, Journal of Law and Economics, 1973, p1-10.

(4) Baumol, W. J., Panzar, J. C., and Willig, P., *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure*, . Harcourt Brace Jovanovich, 1982.

(5) Lerner, A., *The concept of monopoly and the measurement of monopoly power*, the review of economic studies, 1(3), 1934, pp157-175.

يعتمد على الفجوة بين السعر والتكلفة الحدية، إلا أن هذا المؤشر تم تعديله في دراسة (Iwata,1974)⁽¹⁾ و دراسة (Bresnahan,1982)⁽²⁾ ودراسة (Lau,1982)⁽³⁾ حيث اقترح هؤلاء الاقتصاديين مؤشرا جديدا لقياس المنافسة على أساس أن مؤشر Lerner لا يحدد ما إذا كان سبب ارتفاع القوة السوقية يعود لانعدام مرونة الطلب أو لقلّة المنافسة، وفي سنة 1987 نشر كل من Panzar و Rosse دراسة⁽⁴⁾ قدما فيها طريقة أخرى لقياس المنافسة تعتمد على قياس مدى تأثير التغير في أسعار المدخلات على التغير في إيرادات المؤسسة، أما أحدث الدراسات التي جاءت بالجديد في موضوع قياس المنافسة فهي دراسة (Boone,2008)⁽⁵⁾ التي وجدت أن مستوى المنافسة يمكن قياسه من خلال الاختلاف النسبي في الأرباح بين المؤسسات التي تختلف مستويات كفاءتها.

بدأ موضوع المنافسة يثير اهتمام الباحثين في مجال الأسواق المصرفية خاصة مع نهاية الثمانينيات و بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تميزت هذه الفترة بالتطور السريع الذي عرفه النشاط المصرفي على المستوى العالمي مع بروز ظواهر اقتصادية عديدة كالعملة وتحرير الخدمات المالية ، الاندماج المصرفي والابتكار في الخدمات المصرفية ، والتي كان لها دور كبير في اشتداد حدة المنافسة في المجال المصرفي على المستوى العالمي والمحلي للدول ، والملاحظ أن أغلب الدراسات الأولى في المنافسة المصرفية كانت على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت عمليات اندماج واسعة، ما أدى إلى بروز العديد من الدراسات التي حاولت اختبار صحة الفرضيات والطرق السابقة الذكر في معالجة إشكالية التركيز والسوقي والمنافسة في الأسواق المصرفية، ومن أبرز هذه الدراسات :دراسة (Berger &Hanan,1989)⁽⁶⁾ التي تناولت علاقة التركيز بالمنافسة في الأسواق المصرفية اعتمادا على فرضية SCP ، وتوصلت إلى أن الأسواق الأكثر تركزا تميزت بمعدلات عوائد مرتفعة من القروض، وعوائد منخفضة على الودائع وهذا ما يؤيد فرضية scp، ودراسة (shaffer,1989)⁽⁷⁾ التي طبق فيها هذا الأخير نموذج Lau و Bresnahan على القطاع المصرفي في الو.م.أ، أما على المستوى الأوروبي فإن أغلب الدراسات الأولى التي تناولت الموضوع كانت هدفها هو اختبار أثر التغيرات التي شهدتها القطاع المصرفي في دول الاتحاد الأوروبي خاصة (مثل التحرير المالي واندماج الأسواق المالية الأوروبية) على المنافسة في الأسواق المصرفية المحلية للدول الأوروبية.

يتضمن هذا الفصل عرضا لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المنافسة المصرفية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمناقشة هذه الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية.

(1) Iwata. G, **Measurement of conjectural variations i n oligopoly** .Econometrica, Journal of the Econometric Society 42(5),1974, pp947-966.

(2) Bresnahan. T, **The oligopoly solution concept is identified**,Economics letters 10(1-2),1982,pp 87-92.

(3) Lau. L, **On identifying the degree of competitiveness from industry price and output data**,Economic letters10(1-2),1982,pp93-99.

(4) Panzar.J.C, Rosse. J.N, **Testing for monopoly equilibrium**, journal of Industrial economics,25,1987,pp443-456.

(5) Boon.j, **A new way to measure competition**, The Economic Journal,118(531),2008.

(6) Berger Allen.N, Timothy H. Hannan , **The Price-Concentration Relationship in Banking**,review of economics and statistics vol 71, issue 2, 1989,pp291-299.

(7) Shaffer.S ., **Competition in the us anking industry**,Economics Letters, vol29, issue4,pp321-323.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية.

نظرا لأن دراستنا تركز على جانب المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، فقد ارتأينا تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى ندرجها في المطلب الأول وهي تتضمن الدراسات التي تناولت المنافسة المصرفية بشكل عام، أما المجموعة الثانية فتدرج في المطلب الثاني وهي تتضمن الدراسات التي اهتمت بموضوع المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية عموما

تطرق العديد من الدراسات في دول مختلفة لموضوع المنافسة على مستوى القطاع المصرفي وكيفية قياسها، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات حسب طبيعة النظام المصرفي لكل دولة، وحسب الأداة المستعملة في القياس أو التحليل، ونظرا لأن المجال لا يتسع لذكر جميع هذه الدراسات سنقوم بتلخيص أهمها في مطلبين ، المطلب الأول يضم الدراسات التي تمت في مختلف دول العالم، والمطلب الثاني يضم الدراسات التي تمت على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

أولا: الدراسات الأجنبية

يتضمن هذا الفرع مجموعة من الدراسات السابقة التي تمكنا من الاطلاع عليها، والتي تناولت موضوع المنافسة المصرفية على مستوى دول عربية وأجنبية، وقد تنوعت هذه الدراسات واختلفت من حيث الحدود الزمانية والمكانية والهدف من الدراسة والأدوات المستعملة.

1-دراسة (Molyneux et all,1994)⁽¹⁾ بعنوان: " Competitive conditions in European banking "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ظروف المنافسة على مستوى أهم الأسواق المصرفية الأوروبية في الفترة ما بين 1986 - 1989 من أجل اختبار أثر قرار التكامل بين الأسواق المالية الأوروبية على المنافسة المصرفية في كل دولة، وذلك باستخدام نموذج Panzer &Rosse الذي يعتمد على حساب إحصائية H من خلال تقدير دالة الإيرادات بدلالة أسعار المدخلات. أشارت النتائج المتوصل إليها إلى عدم وجود أي تغيير في سلوك البنوك خلال الفترة المدروسة، كما أشارت إلى أن البنوك في ألمانيا،إسبانيا، فرنسا والمملكة المتحدة تعمل تحت ظروف المنافسة الاحتكارية، أما في إيطاليا فتسود على السوق المصرفي حالة احتكار القلة، وقد توصلت الدراسة من خلال هذه النتائج إلى عدم تجسد التكامل الأوروبي بعد في الفترة التي شملتها الدراسة.

(1)Molyneux. P, Lloyd-Williams, D.M. and Thornton, J , **Competitive conditions in European banking**, Journal of Banking and Finance,18,pp 445-459 .

2-دراسة (Jukka Vesala,1995)⁽¹⁾ بعنوان:

"Testing for competition in banking behavioral evidence from Finland"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية في فنلندا منذ منتصف الثمانينات (مثل رفع القيود التنظيمية، النمو السريع للنشاط المصرفي، ارتفاع معدل القروض المتعثرة...إلخ) على المنافسة المصرفية، وذلك باستعمال نموذج Panzer & Rosse، كما تطرقت الدراسة في جزء منها إلى دراسة الاستقرار في السلوك التنافسي للبنوك في سوق القروض .

توصلت الدراسة إلى تطور مستوى المنافسة السعرية في مجال القروض بعد رفع القيود التنظيمية ، كما أن ارتفاع رساميل البنوك كان له أثر إيجابي على السلوك التنافسي للبنوك الكبيرة، وأظهرت الدراسة سيادة المنافسة الاحتكارية على سوق القروض المصرفية وهو نفس ما توصلت إليه الدراسات على الأسواق الأوروبية الأخرى في الفترة نفسها، كما أشارت نتائج دراسة الاستقرار إلى أن 10% من حركات الارتفاع في الأسعار حدثت عند التحول من ظروف تنافسية إلى ظروف أكثر احتكارية نتيجة التواطؤ.

3- دراسة (D. Aromi ,M.Dabos,2001)⁽²⁾ بعنوان:

" Measuring the level of competition in the Argentine banking"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المنافسة على مستوى الصناعة البنكية في الأرجنتين، وقد تم فيها استعمال نسب التركيز و كذا نموذج Bresnahan – Shaffer لتحليل المنافسة في مجال القروض بالعملة الصعبة من جهة ،والقروض بالعملة المحلية من جهة أخرى .

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنافسة التامة في مجال القروض بالعملة الصعبة (الدولار) لا يمكن أن تتحقق في الأرجنتين، أما بالنسبة للقروض بالعملة المحلية (Pesos) فقد توصلت الدراسة إلى وجود منافسة تامة في هذا المجال.

(1) Jukka Vesala, **Testing for competition in banking behavioral evidence from Finland**, Suonem Pankki, Bank of Finland, 1995.

(2) Marcelo Dabos, Daniel Aromi, **Measuring the level of competition in the Argentine banking**, D. T N° 34, Economics Department, University de San Andrés, Buenos Aires, Argentine, 2001.

4- دراسة (Bikker & Haaf,2002)⁽¹⁾ بعنوان:

"competition,concentration and their relationship:an empirical analysis of the"

banking industry

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق مقاييس المنافسة المعروفة في المجال المصرفي، بالاعتماد على عينة من 23 بنك أوروبي لمدة 10 سنوات، وقد استعملت الدراسة نموذج Panzer &Rosse على عينة من البنوك مختلفة الحجم لاختبار أثر الحجم على درجة المنافسة، كما تم تطبيق نموذج Bresnahan &Lau لقياس المنافسة في سوق القروض و سوق الودائع لاختبار مدى الاختلاف في درجات المنافسة والتركيز بين هذين المنتجين.

توصلت الدراسة بالنظر إلى نتائج إحصائية H إلى أن أغلب الدول الموجودة في العينة تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية ، كما أشارت إلى أن البنوك صغيرة الحجم تعمل في ظروف أقل تنافسا من البنوك الكبيرة ،وإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة المنافسة المصرفية على مستوى الدول الأوروبية هي أقوى منها في أمريكا ،كندا واليابان.

5- دراسة (Paolo Coccorese,2005)⁽²⁾ بعنوان:

"competition among dominant firms in concentrated markets:evidence from the "

Italian banking industry

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المنافسة على مستوى الصناعة المصرفية في إيطاليا، من خلال تطبيق نموذج Panzer &Rosse على عينة من البنوك خلال الفترة 1988-1996، وذلك من أجل اختبار أثر الاندماج بين الأسواق المالية الأوروبية على القطاع المصرفي في إيطاليا الذي تميز بتغيرات ملحوظة في التشريعات المصرفية وعلى مستوى النظام الداخلي للمؤسسات المصرفية.

أظهرت النتائج التجريبية للدراسة أن المنافسة الاحتكارية هي السائدة على مستوى القطاع المصرفي الإيطالي خلال الفترة المدروسة، وهذا يتناقض مع خصائص السوق المصرفي المحلي الذي يسوده احتكار القلة، وقد فسرت الدراسة هذا التناقض بالمنافسة المحتملة من البنوك العالمية التي تتميز بتواجد ضعيف على المستوى المحلي.

⁽¹⁾ J.A.Bikker & K.Haaf, **competition,concentration and their relationship:an empirical analysis of the banking industry**, journal of banking and finance26,2002,pp2191-2214..

⁽²⁾ Paolo Coccorese, **competition among dominant firms in concentrated markets:evidence from the italian banking industry**, journal of banking and finance 29,2005,pp 1083-1093.

6- دراسة (J.Maudos,A.Nagore ,2005)⁽¹⁾ بعنوان:

" Explaining market power differences in banking: a cross-country study"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مجموعة من العوامل (حجم الأصول، الحصة السوقية، التشريعات المصرفية، هيكل السوق، متغيرات الاقتصاد الكلي) على المنافسة المصرفية، وذلك من خلال استعمال مؤشر Lerner لقياس القوة السوقية على مستوى 58 قطاع مصرفي عبر العالم خلال الفترة 1995-1999.

أظهرت النتائج أن خصائص البنك (الحجم، الكفاءة والحصة السوقية) يمكن أن تفسر بشكل كبير قوة السوق خاصة من حيث الحجم والكفاءة، إلا أن متغيرات هيكل السوق ومستوى التطور المالي تساهم أيضا في تفسير الفروقات المسجلة في مستويات المنافسة المصرفية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى نقص تأثير التشريعات على المنافسة.

7- دراسة (Armenuhi MKrtchyan,2005)⁽²⁾ بعنوان:

" The evolution of competition in banking in a transition economy: an application of "

The Panzar-Rosse model to Armenia

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التطور في الوضع التنافسي للقطاع البنكي الأرميني بعد التحول إلى اقتصاد السوق، حيث تم الاعتماد على نموذج Panzar-Rosse من أجل اختبار فرضيات الكفاءة والقوة السوقية على مستوى هذا القطاع في الفترة ما بين 1998 و2002.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع البنكي في دولة أرمينيا يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية، كما أظهرت بأن الانخفاض في عدد البنوك والارتفاع في درجة التركيز خلال الفترة المدروسة، تزامن مع الانخفاض في مستوى المنافسة وهذا ما يؤيد فرضية القوة السوقية.

8- دراسة (K. Matthews, Y. Khabar ,S. Al-Muharrami,2006)⁽³⁾ بعنوان:

" Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد هيكل السوق للصناعة البنكية على مستوى دول التعاون الخليجي في الفترة الممتدة ما بين 1993 و 2002، وذلك باستعمال أهم مؤشرات قياس نسبة التركيز السوقي (CR_k، HHI) ، بالإضافة إلى اختبار القوة الاحتكارية للبنوك خلال نفس الفترة بالاعتماد على إحصائية H من نموذج Panzar&Rosse .

⁽¹⁾Joaquin.Maudos,Amparo.Nagore, **Explaining market power differences in banking: a cross-country study, Working Papers Serie EC n° 10**, Instituto Valenciano de Investigaciones Económicas, (Ivie), 2005.
⁽²⁾ Armenuhi MKrtchyan, **The evolution of competition in banking in a transition economy: an application of the panzer &rosse model to Armenia**, The European journal of comparative economics, vol 12, n°1,2005.
⁽³⁾ Kent Matthews et all, **Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system**, Cardiff Economics Working Papaers ,n°e 2006/8,UK ,2006.

أظهرت النتائج بأن دول: الكويت، السعودية والإمارات تتميز بأسواق بنكية مركزة ولكنها في طريقها إلى تحقيق وضع أقل تركزا، أما دول قطر والبحرين وعمان فأسواقها تميزت بدرجة عالية من التركيز، وبالنظر إلى نتائج تطبيق إحصائية H، توصلت الدراسة إلى أن البنوك في السعودية والكويت والإمارات تعمل تحت ظروف المنافسة التامة، والبنوك في قطر والبحرين تعمل تحت ظروف المنافسة الاحتكارية، أما البنوك في عمان فهي تعمل في ظل حالة الاحتكار.

9- دراسة (Claudia G, Barbara Casu,2006) ⁽¹⁾ بعنوان:

”Bank competition ,concentration and efficiency in the single european market”

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر زيادة توحيد شروط المنافسة البنكية في أسواق الاتحاد الأوروبي على وضعية المنافسة والكفاءة على مستوى هذه الأسواق، وقد تم استخدام الطرق الهيكلية وغير الهيكلية لقياس المنافسة (مؤشر HHI و نموذج Panzar-Ross)، وذلك بالاعتماد على بيانات ميزانيات البنوك في معظم الأسواق البنكية للاتحاد الأوروبي خلال فترة إنشاء الرخصة البنكية الموحدة (1997-2003).

أظهرت النتائج بأن درجة التركيز ليست بالضرورة مرتبطة بدرجة المنافسة، حيث بينت الدراسة بأن الأنظمة الأكثر كفاءة هي أيضا أكثر تنافسية، كما أظهرت النتائج بأن العلاقة بين الكفاءة والمنافسة ليست علاقة واضحة، فزيادة المنافسة ترغم البنوك على أن تكون أكثر كفاءة، ولكن ارتفاع الكفاءة في الأنظمة البنكية للاتحاد الأوروبي لم يكن ناتجا عن زيادة المنافسة.

10- دراسة (Astrid A. Dick,2007) ⁽²⁾ بعنوان:

“Market size, service quality and competition in banking”.

تناولت هذه الدراسة تحليلا للعلاقة بين حجم السوق، جودة الخدمة والمنافسة في القطاع البنكي، بحيث شملت العينة المدروسة عددا من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت الدراسة في التحليل على بعض مؤشرات التركيز (HHI, C1) وبيانات ميزانيات البنوك و بعض المتغيرات الديمغرافية.

توصلت الدراسة إلى أن طبيعة المنافسة البنكية متماثلة جدا عبر مختلف الأسواق التي شملتها العينة، بحيث تبقى درجة التركيز متماثلة بين الأسواق بغض النظر عن أحجامها، كما أظهرت النتائج بأن جودة الخدمة المصرفية تزداد في الأسواق الكبيرة وتكون مرتفعة أكثر لدى البنوك المهيمنة، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك تستخدم استثمارات جيدة ذات تكلفة ثابتة لاستقطاب الطلب المتزايد عندما ينمو حجم السوق، وبذلك تزداد حواجز الدخول.

⁽¹⁾ Barbara Casu-Claudia G, **Bank competition ,concentration and efficiency in the single european market**, Manchester School ,vol74, issue4, UK, july2006.

⁽²⁾ Astrid A. Dick, **Market size, service quality and competition in banking**, Journal of money ,Credit and Banking;vol39,issue1, 2007.

11- دراسة (احمد سالم خالد الخزعلي، 2008) ⁽¹⁾ بعنوان:

"تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية(دراسة تحليلية 1996-2006) "

هدفت هذه الدراسة لاختبار درجة التنافسية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن في الفترة ما بين 1996 و 2006 من خلال عينة مكونة من 17 بنكا منها أربعة بنوك أجنبية ، وذلك بالاعتماد على نموذج (Panzar –Rosse).

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق بين تنافسية المصارف المحلية وبين تنافسية المصارف الأجنبية وبين العوامل المؤثرة على كل منهما، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد تركيز في السوق المصرفي الأردني وبأن القطاع المصرفي الأردني ينشط في ظروف منافسة احتكارية.

12- (دراسة عز الدين مصطفى الكور، 2011) ⁽²⁾ بعنوان: " اثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تركيز السوق من الأصول على أداء البنوك التجارية الأردنية ، باستعمال نسبة التركيز لأكبر ثلاث بنوك (CR_3)، مؤشر (HHI) للتركز وفقا لفرضية SCP (الهيكل-السلوك-الأداء) و الحصة السوقية للودائع وفقا لفرضية الكفاءة (MS)، وذلك من خلال تطبيق نموذج انحدار متعدد يضم معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، ونسبة التركيز والحصة السوقية كمتغيرات مستقلة، حيث اشتملت عينة الدراسة على 14 بنكا تجاريا خلال الفترة من 1993 إلى 2006.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من التركيز والحصة السوقية على أداء البنوك، وبالتالي رفض فرضيتي SCP و MS التقليديتين ، لتفسير حالة التركيز في سوق البنوك التجارية الأردنية، حيث يعود هذا التركيز أساسا - حسب الدراسة- إلى عوامل اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر للسوق، والتي ساهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة.

13-دراسة (Nitish Datta,2013) ⁽³⁾ بعنوان:

"Compétition in Indian commercial banking sector in the liberalized régime "

An empirical évaluation

غرض هذه الدراسة هو تحليل وتقدير درجة المنافسة على مستوى القطاع البنكي في الهند خلال الفترة ما بين 1997-2005، بتطبيق نموذج Bresnahan & Lau الذي يعتمد على مؤشر الذي يقيس درجة المنافسة بشكل مباشر من خلال

⁽¹⁾ احمد سالم خالد الخزعلي، تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية(دراسة تحليلية 1996-2006)، أطروحة دكتوراة تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

⁽²⁾ عز الدين مصطفى الكور، اثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن ، المجلد38، العدد2، 2011.

⁽³⁾ Nitish Datta, **Compétition in Indian commercial banking sector in the liberalized régime : An empirical évaluation**, International journal of banking, risk and insurance, vol 1, issue1, New Delhi ,India,2013.

قياس مدى انحراف الإيراد الحدي للمؤسسة المتوسطة عن منحى طلبها ، ويتم حسابه انطلاقاً من تقدير نموذج معادلات آنية يضم دالة الطلب ودالة العرض.

خلصت الدراسة إلى تحسن البيئة التنافسية على مستوى القطاع البنكي الهندي منذ بداية تطبيق نظام التحرير المالي الذي شهده القطاع، كما أظهرت النتائج أن المنافسة أصبحت أكثر حدة خلال السنتين الأخيرتين لفترة الدراسة.

14- دراسة (سامي أحمد الصمادي وآخرون، 2013)⁽¹⁾ بعنوان:

"تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2009-2000"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في التنافسية، وقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على نموذج Panzar-Ross ، إضافة إلى استخدام أسلوب Pooled and Panel data analysis لاختبار بيانات الدراسة والتأكد من مدى ملاءمتها لنموذج القياس، وقد شملت العينة المدروسة 19 مصرفاً تجارياً منها ستة 6 مصارف أجنبية خلال فترة القياس ما بين 2009-2000.

توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية حيث دلت النتائج على أن ربحيتها كانت أعلى نسبياً ، وأن العوامل المؤثرة في تنافسيتها كانت مختلفة عن تلك العوامل في المصارف المحلية.

15- دراسة (Sara G.Castellanos ,Jesus G.Garza-Garcia,2013)⁽²⁾ بعنوان:

"Competition and Efficiency in the Mexican Banking Sector"

تناولت هذه الدراسة تطور كفاءة القطاع البنكي المكسيكي خلال الفترة من 2002 إلى 2012 وتحليل علاقتها بدرجة المنافسة المصرفية ، بحيث تم الاعتماد في قياس الكفاءة على أسلوب DEA كما تم تطبيق مؤشر Boone لقياس درجة المنافسة، ودراسة المحددات الأخرى الممكنة للكفاءة المصرفية.

أظهرت النتائج ارتفاعاً في اتجاهات الكفاءة على مستوى القطاع البنكي المكسيكي خلال فترة الدراسة، كما أثبتت أن هناك علاقة مباشرة بين المنافسة المصرفية ومستوى الكفاءة، وفيما يتعلق بمحددات الكفاءة فقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر رأس المال والحصة السوقية وكثافة الإقراض تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الكفاءة بينما تؤدي زيادة المصاريف بخلاف الفوائد والقروض المتعثرة إلى الانخفاض في مستوى الكفاءة للبنك.

(1) سامي أحمد الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2009-2000، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1، الأردن، 2013.

(2) Sara G.Castellanos ,Jesus G.Garza-Garcia, **Competition and Efficiency in the Mexican banking sector**, BBVA search, working Paper n° 13/29, Madrid, 2013.

ثانيا: الدراسات المحلية

تعتبر الدراسات حول المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري نادرة جدا، حيث تحصلنا على دراستين فقط في هذا المجال ندرجهما فيما يلي:

1-دراسة (حميدوش فوزية،2002) (1) بعنوان :

« Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothécaire »

احتوت هذه الدراسة على تحليل المنافسة على مستوى بعض البنوك العمومية في مجال قروض الرهن العقاري، وذلك بالاعتماد على نظرية الأسواق القابلة للتنافس، من خلال تحليل مختلف حواجز الدخول إلى سوق القروض العقارية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنافسة في مجال قرض الرهن العقاري بدأت تظهر فيما بين البنوك العمومية خلال السنوات القليلة الماضية (بدءا من 1998)، حيث لم يعد هذا النوع من القروض حكرا على الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير، كما أشارت هذه الدراسة إلى أن احتمالات قيام منافسة قوية في هذا المجال تبقى كبيرة خلال السنوات المقبلة، خاصة مع زيادة دخول البنوك الخاصة والأجنبية.

2-دراسة (Taoufik Rajhi, Hatem Salah,2011)(2) بعنوان:

**« Concurrence et compétitivité bancaire en Algérie: économétrie de panels »
sur la période 2000–2007**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تنافسية الخدمات المالية في الجزائر، من خلال اختبار ظروف المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد التصحيح الهيكلي، بحيث تلخصت الإشكالية في اختبار مدى تأثير تحرير السوق البنكي في الجزائر على مستوى المنافسة في هذا السوق.

استعملت الدراسة أربعة مقاييس لقياس المنافسة : إحصائية H من نموذج Panzar&Rosse، مؤشر Lerner، نموذج Bresnahan-shaffer بالإضافة إلى معكوس مرونة الطلب على الصناعة البنكية، بحيث تم تطبيقها على عينة من البنوك الوطنية والأجنبية في الفترة ما بين 2000-2007، ومقارنة النتائج بفترة ما قبل 1990.

(1) Hamidouche Fouzia, **Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothécaire**, these de magister en science de gestion, spécialité finance, école supérieure de commerce, Algérie, 2001/2002.

(2) Hatem Salah, Taoufik Rajhi, **Concurrence et compétitivité bancaire en Algérie: économétrie de panels sur la période 2000–2007**, African Development Review, vol23, issue1, 2011.

خلصت هذه الدراسة إلى أن كل النتائج المتوصل إليها تشير إلى أن السوق البنكي في الجزائر تسوده المنافسة الاحتكارية ، كما وجدت الدراسة بأن دخول البنوك الأجنبية لم يكن له تأثير واضح في الزيادة من درجة المنافسة وتحسين أداء القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تعتبر المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من أحدث المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية الدولية خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، إلا أن الملاحظ من خلال البحث الببليوغرافي الذي قمنا به ، بأن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر كانت قليلة جداً إن لم نقل نادرة، فأغلب الدراسات التي تحصلنا عليها ركزت على المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من جوانب متعددة ومختلفة (الربحية، التكلفة، المخاطر، الإدارة، الكفاءة، الاستقرار المالي، الأداء...)، لكنها لم تشر بشكل مباشر إلى طبيعة وخصائص المنافسة بين هذين النوعين من البنوك.

يضم هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة التي وجدنا بأنها الأقرب إلى موضوع دراستنا، وهي دراسات تناولت في مجملها مقارنات نظرية وتطبيقية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مجال الأداء، الكفاءة والربحية، ولقد اعتمدنا نفس التقسيم المطبق في المطلب الأول (دراسات أجنبية ودراسات محلية).

أولاً: الدراسات الأجنبية

1-دراسة (منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، 2005)⁽¹⁾ بعنوان:

" مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء المصارف الإسلامية (مثلة بالبنك الإسلامي الأردني) مع أداء المصارف التقليدية (مثلة بمعدل المصارف التقليدية) في الأردن، ومقارنتها، ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها، وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمثلت فيما إذا كانت المصارف الإسلامية قادرة في أداؤها على التنافس مع المصارف التقليدية وهل يختلف أداؤها فعلاً عن أداء المصارف التقليدية ؟

استعملت الدراسة مجموعة من النسب المالية التي تم تحليلها بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي ، وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار t، في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطة وأنها تتمتع بمعنى ذات دلالة إحصائية (نسبة السيولة ونسبة توظيف الموارد)، كما توقعت الدراسة أن تحقق المصارف الإسلامية في الأردن نمواً في أرباحها مما يشير إلى إمكانية استمرارها ونجاحها في المستقبل.

(1) منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية ، مجلة المنارة للأبحاث والدراسات، جامعة آل البيت ، الأردن، المجلد 13 العدد2، 2005.

2-دراسة (Laurent Weill ,2009) ⁽¹⁾ بعنوان:

“Do Islamic Banks Have Greater Market Power ? “

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في بحث ما إذا كانت المصارف الإسلامية تمتلك قوة سوقية أكبر من المصارف التقليدية، من خلال قياس ومقارنة القوة السوقية للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، واعتمدت الدراسة في عملية القياس على تطبيق مؤشرات LERNER على عينة واسعة من البنوك من 17 دولة خلال الفترة ما بين 2000-2007 .

أوضحت المقارنة باستعمال مؤشرات LERNER بأنه لا توجد فروقات مهمة بين المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية ، كما أظهرت أن المصارف الإسلامية تملك قوة سوقية أقل من المصارف التقليدية، ولكن هذا لا يعني بأنها أقل تنافسية إذ فسرت الدراسة الانخفاض في القوة السوقية باختلاف المعايير والحوافز الاقتصادية التي تتبعها هذه المصارف.

3- دراسة (Jill Johnes et all,2009) ⁽²⁾ بعنوان:

efficiency in Islamic and conventional banks: Acomparison based on financial ratios and data enveloppement analysis

هدفت هذه الدراسة إل اختبار مستوى الكفاءة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى منطقة الخليج العربي خلال الفترة ما بين 2004-2007، وذلك باستعمال طريقة النسب المالية(FRA) وأسلوب تغليف البيانات(DEA).

أظهرت النتائج بالاعتماد على تحليل النسب المالية بأن البنوك الإسلامية أقل كفاءة من حيث التكلفة ، وأكثر كفاءة في الربح و الدخل مقارنة بالبنوك التقليدية، أما باستعمال أسلوب تغليف البيانات فقد أبرزت النتائج أن البنوك التقليدية تتمتع- في المتوسط- بكفاءة تقنية عالية بالمقارنة مع البنوك الإسلامية.

⁽¹⁾ Laurent Weill , **Do Islamic Banks Have Greater Market Power**,working paper n°02/2009, laboratoire de recherché en gestion et economie, université de Strasbourg,2009.

⁽²⁾ Jill Johnes et all, **efficiency in Islamic and conventional banks: Acomparison based on financial ratios and data enveloppement analysis**, working paper 2009/023, Lancaster University Management school,UK,2009.

4-دراسة (Rima Turk Ariss ,2010) (1) عنوان :

"Competitive conditions in Islamic and conventional banking: "

a global perspective

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظروف المنافسة السائدة في الأسواق المصرفية العالمية الإسلامية والتقليدية، و البحث عن الاختلافات الممكنة في مستويات الربحية بين هذه الأسواق، بحيث تلخصت إشكالية الدراسة فيما إذا كانت الاختلافات في ظروف الربحية بين الأسواق المصرفية الإسلامية والتقليدية ذات دلالة، وهل تعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية حديثة النشأة أكثر ربحية من الصناعة المصرفية التقليدية التي تتميز بنضج أكبر؟

استعملت الدراسة مختلف مؤشرات قياس القوة السوقية (مؤشر IHH، H-Statistic، Lerner index) تم تطبيقها على عينة من البنوك من 13 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006، كما قامت الدراسة - كمرحلة ثانية- باستعمال نموذج تحليل متعدد المتغيرات لاختبار الاختلافات في الربحية.

أبرزت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تخصص حصة أكبر من أصولها للنشاطات التمويلية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، كما أنها مرشحة بشكل أحسن، كما أشارت مختلف مؤشرات قياس المنافسة المحسوبة إلى أن أسواق البنوك الإسلامية أقل تنافسية مقارنة بنظيرتها التقليدية، وأظهر تحليل المرحلة الثانية بأنه لا توجد هناك اختلافات هامة في الربحية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وأن الربحية تزداد بشكل واضح بازدياد القوة السوقية إلا أن هذا لا يضمن للبنوك الإسلامية مستويات عالية من الربحية.

5- دراسة (J.M. Sahut et all ,2011) (2) بعنوان:

"Factors of competitiveness of Islamic banks in the new financial order"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على تنافسية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وأثر هذه التنافسية على الربحية في كلا النوعين من البنوك، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من مجموعة من البنوك العاملة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) تضم 67 بنك إسلامي و 111 بنك تقليدي خلال الفترة ما بين 2000-2007.

استعملت الدراسة كل من إحصائية H من نموذج Panzar&Rosse و مؤشر Lerner لقياس درجة المنافسة والقوة السوقية، كما اعتمدت على نماذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مجموعة من العوامل (مثل: الربحية، الكفاءة، الرسملة، نسبة التركيز...) على المنافسة، وكذلك الأمر في قياس أثر المنافسة على ربحية البنوك مقاسة مرة بالعملة على الأصول ومرة أخرى بالعملة على حقوق الملكية.

(1) Rima Turk Ariss, **Competitive conditions in Islamic and conventional banking: a global perspective**, reviw of financial economics ,vol19,issue3, 2010.

(2) Jean Mickel Sahut et all , **Factors of competitiveness of Islamic banks in the new financial order**, 8th international conference on islamic economics and finance "sustainable growth and inclusive economic development from an Islamic perspective , Qatar National Convention Center , Doha,19-21 december 2011.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في منطقة MENA تنشط تحت ظروف المنافسة الاحتكارية، كما أبرزت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية هي أكثر تنافسية من البنوك التقليدية، وأنها تتمتع بقوة سوقية أكبر، وفيما يتعلق بالربحية أظهرت النتائج أن هذه الأخيرة تزداد بازدياد القوة السوقية، إلا أن ذلك لا يبرر معدلات الربحية العالية في البنوك الإسلامية.

6- دراسة (Rosnia Masruki et all,2011) ⁽¹⁾ بعنوان:

"Financial Performance of Malaysian Islamic Banks Versus Conventional banks"

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأداء الحالي للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، بحيث كان السؤال المطروح هو: هل المصارف الإسلامية ما تزال بعيدة عن المصارف التقليدية ذات الخبرة الطويلة؟، وللإجابة على هذا السؤال قامت الدراسة بتحليل وقياس أداء مصرفين إسلاميين هما (بنك إسلام وبنك معاملات) -باعتبارهما الأهم على مستوى النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، و الأكثر منافسة للبنوك التقليدية خلال فترة الدراسة (2004-2008) ومقارنتها بأداء البنوك التقليدية في ماليزيا، وذلك عن طريق اختبار نسب الربحية والسيولة لهذه البنوك.

أظهرت النتائج بأن المصارف الإسلامية أقل ربحية من المصارف التقليدية، لكنها أحسن من جانب السيولة، بحيث تعود نسبة الربحية العالية في البنوك التقليدية إلى ارتفاع نسبة التمويل الصافي وكذا جودة أصولها؛ وفيما تعلق بالكفاءة فالمصارف الإسلامية تتمتع بكفاءة ربح أعلى من نظيرتها التقليدية.

7- دراسة (Sundas Ayub et all,2012) ⁽²⁾ بعنوان :

"Performance Evaluation of Islamic and Conventional Banks in Pakistan"

تناولت هذه الدراسة تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في باكستان خلال الفترة ما بين 2001 و2007، وذلك عن طريق تقدير العلاقة بين الربح و مجموعة من المتغيرات (صافي الاستثمارات، صافي التسبيقات، قروض من المؤسسات المالية، الودائع، المصاريف الإدارية، عدد العمال) باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، خلصت هذه الدراسة إلى أن البنك الإسلامي الموجود في العينة يتميز بمرد ودية أقل من البنوك التقليدية الأخرى.

⁽¹⁾ Rosnia Masruki et all, **Financial Performance of Malaysian Islamic Banks Versus Conventional banks**, Journal of business and policy research, vol 6, n°2, 2011.

⁽²⁾ Sundas Ayub, Nadeem Sohail and Raheel Mumtaz, **Performance Evaluation of Islamic and Conventional Banks in Pakistan**, World Applied Sciences Journal 20 (2) , p 213-220, UAE , 2012.

ثانيا: الدراسات المحلية

لم نتحصل في هذا الجانب إلا على الدراسة التالية:

-دراسة (بوحضر رقية، 2012)⁽¹⁾ بعنوان "إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المنافسة في قطاع البنوك الإسلامية ، وتحديد أهم الاستراتيجيات التي تطبقها هذه البنوك لمواجهة المنافسة، بحيث شملت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية في عدد من الدول: البحرين، السودان، ماليزيا، السعودية، قطر، بريطانيا والجزائر.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لاستخراج أهم خصائص ومميزات البنوك الإسلامية في مجال مواجهة المنافسة، إضافة إلى المقارنة ما بين هذه البنوك المدروسة لتقييم مدى نجاحها في تحقيق أهداف استراتيجياتها التنافسية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم استراتيجية تنافسية تستعملها البنوك الإسلامية هي استراتيجية التميز القائم على الالتزام بالشريعة الإسلامية وخدمة المجتمع، إضافة لعوامل أخرى كالتركيز على حاجات العملاء والجودة واستخدام التقنيات الحديثة والابتكار.

المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.

نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بعض الملاحظات عن الدراسات السابقة الذكر في المبحث الأول، ثم توضيح أهم ما يميز الدراسة الحالية عنها.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

أولاً: مناقشة الدراسات حول المنافسة المصرفية بشكل عام

اشتركت هذه المجموعة من الدراسات إجمالاً في الوصول إلى هدف واحد وهو تحليل وضعية المنافسة المصرفية وقياس درجتها على مستوى القطاع المصرفي، لكنها اختلفت من حيث العينة المدروسة حيث شملت هذه الدراسات دول مختلفة من العالم، وكذا من حيث الطرق المستعملة للقياس أو التحليل.

1-الدراسات التي اعتمدت على الطرق الهيكلية:

اعتمدت بعض الدراسات على الطرق الهيكلية في قياس المنافسة كدراسة (حميدوش، 2002) ودراسة(الكور،2011)، إلا أنها اختلفت بدورها في طريقة المعالجة والنماذج المستخدمة، فقد اعتمدت دراسة الكور على

(1) بوحضر رقية، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011 .

نماذج قياسية لاختبار صحة فرضية scp و فرضية الكفاءة التقليدية في تفسير حالة التركز على مستوى السوق المصرفي الأردن؛ أما دراسة حميدوش فقد استخدمت نظرية الأسواق القابلة للتنافس والتي تعتمد على دراسة تكاليف وحواجز الدخول إلى السوق البنكي، من أجل دراسة المنافسة في مجال قروض الرهن العقاري في الجزائر.

2-الدراسات التي اعتمدت على الطرق القياسية:

استعملت أغل World Applied Sciences Journal ب الدراسات التي تم عرضها نماذج قياسية الهدف منها تحديد درجة المنافسة بشكل مباشر، وتميز الدراسات الأولى كدراسة (Molyneux et all,1994) و دراسة (Vesala,1995) بأنها من المحاولات لتطبيق مقاييس المنافسة على الأسواق المصرفية،وقد شملت أغلب الدراسات الأخرى على أكثر من نموذج كدراسة (Dabos, Aromi,2001) و دراسة(Mathews et all ,2006) ودراسة (Claudia,casu,2006) التي جمعت بين النموذج الهيكلي (SCP) والذي يعتمد على هيكل السوق لتحديد درجة المنافسة بالاعتماد على مؤشر التركيز (HHI) الذي يحسب انطلاقاً من متغير الحصة السوقية، والنموذج غير الهيكلي (Panzar & Rosse) الذي يعتمد على تقدير العلاقة بين الربحية كمتغير تابع وأسعار المدخلات كمتغيرات مستقلة ثم حساب إحصائية (H) التي تقيس درجة المنافسة؛ كما استعملت بعض الدراسات نماذج أخرى كنموذج (Bresnahan & Lau) كما في دراسة (Data,2013)، ومؤشر (Boone) في دراسة (Garza-Garcia وCastellanos,2013)، ومؤشر Lerner في دراسة (Maudos, Nagore ,2005)، كما انفردت دراسة (Rajhi , Salah,2011) التي طبقت على القطاع المصرفي الجزائري باستعمال أربعة نماذج قياسية.

كما نلاحظ أيضاً أن الهدف من قياس المنافسة في هذه الدراسات يختلف حسب درجة تقدم البلد، حيث نجد أن الدراسات في الدول المتقدمة تهدف إلى اختبار مدى تأثير مستويات التركيز الناتجة عن حركات الاندماج بين الأسواق أو المصارف على المنافسة، كما هو الحال مثلاً في دراسة كل من (Molyneux et all,1994) و(Vesala,1995) و(Cocoresse,2005)، أما الدراسات حول المنافسة المصرفية في الدول النامية فأغلبها الهدف منه هو اختبار أثر الإصلاحات المرتبطة بانفتاح السوق والتحرير المالي على المنافسة مثل دراسة (MKRtchyan,2005) ودراسة(Data,2013)، ودراسة (Rajhi , Salah,2011).

أظهرت النتائج في معظم الدراسات سيادة حالة المنافسة الاحتكارية في مختلف الأسواق المصرفية عبر العالم، مع اختلاف العوامل المؤثرة على المنافسة من دراسة إلى أخرى، فمثلاً اتفقت كل من دراسة (Bikker,Haaf ,2001) و (Maudos, Nagore ,2005) على تأثير حجم البنك على درجة المنافسة، في حين اختلفت كل من دراسة (MKRtchyan,2005) ودراسة (الكور،2011) في مدى تأثير مستوى التركيز على درجة المنافسة بين المصارف، حيث أيدت الدراسة الأولى فرضية scp بينما جاءت نتائج الدراسة الثانية رافضة لها.

ثانياً: مناقشة الدراسات حول المنافسة بين البنوك تقليدية والبنوك الإسلامية

تناولت هذه الدراسات في مجملها المقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، واختلف وجه المقارنة فيها بين الأداء والربحية والكفاءة، كما اختلفت من حيث الأساليب المستعملة للمقارنة فمنها ما اعتمد على أساليب تحليلية ومنها ما اعتمد على أساليب قياسية.

تمثلت الأساليب التحليلية في استعمال النسب المالية (نسب الربحية ونسب السيولة) للمقارنة بين أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهذا ما نجده في دراسة (المومني والسروجي، 2004) ودراسة (Ibrahim, Masruki, 2011)، في حين جمعت دراسة (Johnes et all, 2009) بين النسب المالية والمقارنة على أساس الكفاءة باستعمال أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، وانفردت دراسة (بوحيزر، 2012) بتحليل الاستراتيجيات التنافسية للبنوك الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.

أما الدراسات الأخرى فقد استعمل بعضها الطرق القياسية كدراسة (Weill, 2009) التي اعتمد فيها على مؤشر Lerner لحساب القوة السوقية للبنوك وذلك بتقدير دالة التكاليف الترونسلوغارتمية، وبالاعتماد كذلك على متغير إجمالي الأصول، وكل من دراسة (Ariss, 2010) ودراسة (Sahut et all, 2011) التي استعملت نفس المؤشر بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كإحصائية H و مؤشر التركيز HHI، بينما استخدمت دراسة (Ayub et all, 2012) نموذج الانحدار المتعدد لتقدير الربح باعتباره أساسا للمقارنة في الأداء بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

أظهرت النتائج المتوصل إليها في دراسة Weill أن البنوك الإسلامية تتمتع بقوة سوقية أكبر من البنوك الإسلامية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Ariss، إلا أن Weill اعتبر أن انخفاض القوة السوقية للبنوك الإسلامية لا يعني أنها أقل تنافسية حيث أرجع سبب هذا الانخفاض إلى اختلاف المعايير والقوانين التي تحكم نشاط البنوك الإسلامية، بينما اعتبرت Ariss أن الانخفاض في القوة السوقية هو دليل على انخفاض درجة المنافسة على مستوى البنوك الإسلامية، في حين اختلفت النتائج المتوصل إليها في دراسة (Sahut et all) حيث أشارت إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بقوة سوقية أكبر من نظيرتها التقليدية.

الملاحظ في كل من دراسة Weill و Ariss أنها شملت عدد كبير من البنوك التي تنشط في دول قد تختلف من حيث طبيعة القطاع المصرفي، التشريعات المصرفية، مستوى التركيز، الحواجز الاقتصادية والتنظيمية.. الخ، وهذا ما حاولت دراسة (Sahut et all) تجنبه من خلال التركيز على قياس المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تنشط في منطقة واحدة (منطقة MENA)، إلا أن الدول التي تنتمي إلى هذه المنطقة تختلف بشكل كبير من حيث درجة تواجد البنوك الإسلامية وتطور نشاط الصيرفة الإسلامية، فلا مجال للمقارنة مثلا بين دول الخليج (كالسعودية وقطر) التي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال، وبين الجزائر التي تتميز بضعف نشاط الصيرفة الإسلامية فيها، وبالتالي فإن هذا الاختلاف في ظروف وطبيعة الأسواق المصرفية من دولة إلى أخرى قد يؤثر على صحة النتائج المتوصل إليها، كما أن نتائج الدراسة لم تبين مستويات المنافسة لكل بلد على حدة.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر دراسة كل من (Weill, 2009)، (Ariss, 2010) و (Sahut, 2011) الأقرب إلى الإشكالية التي تعالجها الدراسة الحالية، إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى في مجموعة من النقاط يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- 1- هدفت المجموعة الأولى من الدراسات في مجملها إلى قياس وتحليل المنافسة بين البنوك بشكل عام دون التمييز بين طبيعة هذه البنوك، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى التركيز على تحليل وضعية المنافسة بين البنوك التقليدية والإسلامية بشكل خاص؛
- 2- ركزت معظم الدراسات السابقة على المقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من جانب معين، بينما تمس الدراسة الحالية عدة جوانب عند المقارنة بين هذين النوعين من البنوك؛
- 3- جمعت العينات التي شملتها الدراسات السابقة بنوكا إسلامية وتقليدية من دول مختلفة، بينما نركز في دراستنا على عينات تضم بنوكا تعمل في نفس البلد، وهذا تفاديا لمشكلة اختلاف البيئة المصرفية من بلد إلى آخر؛
- 4- تناولت دراسة كل من Weill، Ariss و Sahut et all قياس درجة التنافسية في سوق البنوك الإسلامية من جهة وسوق البنوك التقليدية من جهة باعتبارهما سوقين منفصلين ، لكن هدفنا في هذه الدراسة هو تحديد وضعية المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك لتقليدية باعتبارها تنشط في سوق واحدة؛
- 5- جمعت هذه الدراسة بين مؤشرات قياس المنافسة ومؤشرات قياس الكفاءة، حيث نركز في هذه الدراسة على استعمال مؤشر Lerner لقياس مدى منافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وهو يعتبر المقياس الأفضل للمقارنة، إضافة إلى إجراء مقارنة اعتمادا على مستويات الكفاءة الفنية باستعمال طريقة DEA؛ في حين استعملت الدراسات السابقة مؤشرات قياس المنافسة فقط، أو مؤشرات الكفاءة فقط.
- 6- تهدف هذه الدراسة إلى قياس المنافسة بشكل مباشر، وهذا يختلف عن الدراسات الأخرى، كما أن الدراسات التي تناولت المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ركزت على موضوع الكفاءة أو الأداء ، ثم الحكم ضمنا على وضع المنافسة بين النوعين، بينما تدور الإشكالية الرئيسية في دراستنا حول قياس وتحليل وضعية المنافسة بين هذين النوعين من البنوك بالاعتماد على مقاييس القوة السوقية و الكفاءة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع المنافسة المصرفية، حيث تم تقسيمه إلى قسمين أساسيين ، تضمن القسم الأول الدراسات التي تناولت موضوع المنافسة المصرفية بشكل عام ، وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث عينة ومجتمع الدراسة بحيث شملت دول مختلفة من العالم، كما تنوعت من حيث الأدوات المستخدمة بحيث اعتمد أغلبها على نماذج قياسية لتحديد درجة المنافسة بشكل مباشر، وأبرز هذه النماذج: نموذج Lerner ونموذج P&R ، و اعتمدت دراسات أخرى على أدوات غير قياسية لتحليل وضعية المنافسة بين البنوك العاملة في قطاع مصرفي واحد مثل نموذج ونظرية الأسواق القابلة للتنافس، وتتفق مجمل هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في الموضوع الأساسي وهو المنافسة المصرفية وطرق قياسها كما تختلف عنها أساسا في عدم التمييز بين أنواع معينة من البنوك، كما أن أظهرت النتائج في معظم الدراسات سيادة حالة المنافسة الاحتكارية في مختلف الأسواق المصرفية عبر العالم، بما فيها الدراسات الخاصة بالجزائر، ويتوافق ذلك إلى حد كبير مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

تضمن القسم الثاني من هذا الفصل الدراسات التي تناولت موضوع المنافسة بالتمييز بين نوعين من البنوك وهي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ولو أن الملاحظ أن أغلب هذه الدراسات لم تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر، حيث ركز أغلبها على المقارنة بين النوعين من حيث الكفاءة أو الأداء، كما استعملت بعض هذه الدراسات نماذج مختلفة لقياس المنافسة بين عينة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تنشط في أسواق مختلفة، وما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات هو أنها تناولت موضوع المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكل مباشر، كما أنها استعملت نماذج قياسية لتحليل هذه المنافسة بالاعتماد على عينة من البنوك التي تنشط في سوق واحدة (الجزائر)، إضافة إلى أن هذه الدراسة جمعت بين مؤشرات المنافسة (القوة السوقية) ومؤشرات الكفاءة.

الفصل الرابع

واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك
التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

تمهيد:

بدأ موضوع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية يظهر للعلن، مع بروز البنوك الإسلامية كنوع جديد من البنوك التجارية و الانتشار السريع الذي عرفه هذا النوع على المستوى العالمي عبر العديد من الدول الإسلامية و غير الإسلامية، وذلك رغم حداثة نشأته بالمقارنة مع البنوك التجارية التقليدية التي نشأت منذ قرون عديدة، حيث يعود تاريخ تأسيس أولى البنوك التجارية إلى منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، في حين كانت الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية ابتداء من سنة 1975، و خلال ثلاثة عقود استطاعت البنوك الإسلامية أن تبرز بشكل ملحوظ باعتبارها تقدم نشاطات و منتجات مصرفية ذات طبيعة خاصة، و تطرح أشكال جديدة من طرق التمويل، كما تزايد الاهتمام بهذه البنوك بعد الأزمة العالمية الأخيرة (2008) و التي أثبتت دراسات عديدة أن أثرها على البنوك الإسلامية كان أقل بكثير من ذلك الأثر الذي خلفته على البنوك التقليدية، و يعود ذلك للاختلاف الجوهرى بين النوعين من حيث أساسيات و مبادئ العمل المصرفي؛ بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم المظاهر التي تجعل من المنافسة بين هذين النوعين من البنوك أمرا فعليا، هو إقبال العديد من البنوك التقليدية العالمية على فتح نوافذ إسلامية في دول إسلامية و غير إسلامية، إضافة إلى انتشار البنوك الإسلامية في الدول الغربية.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بخصائص تجعله مختلفا عن غيره من القطاعات المصرفية الأخرى من حيث مميزات البيئة المصرفية، كما أن البنوك الإسلامية في الجزائر تنشط في ظروف مختلفة، و لذلك ارتأينا التركيز على تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحليل المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، و دراسة مدى تأثير هذه المنافسة بالخصائص المميزة لهذا القطاع، و ذلك بعد أن نعرج على عرض و تحليل أهم ملامح المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية على المستوى العالمي.

المبحث الأول: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى الدولي

تعتبر البنوك الإسلامية الوافد الجديد على السوق المصرفية العالمية باعتبار حداثة نشأتها مقارنة بالبنوك التقليدية و المؤسسات المالية الأخرى، و قد عرفت هذه البنوك، منذ ظهورها في منتصف سبعينيات القرن الماضي، تطورا كبيرا و انتشارا و اسعا فاق التوقعات، حيث ارتفع عددها من بنكين سنة 1975 إلى 450 بنك سنة 2010،⁽¹⁾ و وصل هذا العدد في سنة 2014 إلى 700 بنك و مؤسسة مالية إسلامية منتشرة عبر 50 دولة حول العالم، كما أن معدلات النمو في قطاع التمويل الإسلامي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، و قد أشارت دراسة حديثة لاتحاد المصارف العربية أن صناعة التمويل الإسلامي في العقد الأخير، حققت نموا هو الأسرع في النظام المالي العالمي و قد فاقت نسبته نسبة نمو المصارف التقليدية، إضافة إلى ذلك، قدر صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مؤسسات مالية أخرى أن أصول البنوك الإسلامية عبر العالم تضاعفت بتسع مرات ما

(1) شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 10.

بين 2003 و 2013،⁽¹⁾ ليصل حجمها مع نهاية 2014 1.35 تريليون دولار، كما وصل عدد عملاء البنوك الإسلامية إلى ما يقارب 38 مليون شخص على مستوى العالم حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية.⁽²⁾

مكن هذا النمو والانتشار الواسع البنوك الإسلامية من أن تشكل منافسا قويا للبنوك التقليدية في الأسواق المحلية والعالمية، و رغم أن البعض قد يرى أنه لا يوجد مجال للمنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية بحكم الاختلاف بينهما في مبادئ العمل المصرفي، إلا أن معطيات القطاع المالي العالمي تثبت عكس ذلك، إذ تعمل هذه البنوك في أسواق مشتركة محليا أو عالميا، وتستهدف نفس العملاء، كما أن هناك الكثير من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية التي يمكن أن تكون مجالا للتنافس بين هذين النوعين من البنوك، كما أن المنتجات المالية الإسلامية أيضا أصبحت محل تنافس من خلال اقتحام البنوك التقليدية لمجال الصيرفة الإسلامية بفتح ما يسمى بالنوافذ والفروع الإسلامية.

المطلب الأول: مظاهر ومجالات التنافس بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص التي تميز المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من حيث الأسواق و المنتجات، كما نتناول أبرز مظاهر التنافس بين النوعين على الصعيد الدولي.

أولا: خصائص المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

1- مجالات التنافس بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

1-1- جذب الودائع: تعتبر عملية استقطاب ودائع العملاء من أهم المجالات التي يكون فيها التنافس شديدا بين البنوك التجارية، نظرا للأهمية البالغة لهذه الودائع كمورد أساسي، وفي هذا الإطار تعتمد البنوك الإسلامية بشكل كبير على العامل الديني، إذ حققت هذه البنوك نموا كبيرا لإجمالي الودائع (خاصة في البلاد الإسلامية) بسبب رغبة الأشخاص في الابتعاد عن شبهة الربا، وكان ذلك خاصة في المرحلة الأولى لانتشار البنوك الإسلامية حيث فاق معدل نمو الودائع في أهم البنوك الإسلامية على مستوى العالم العربي 42% ما بين 1996 و 2002، ووصل في بعض هذه البنوك إلى أكثر من 100% (مثل مصرف أبو ظبي الإسلامي الذي بلغ فيه معدل النمو في الودائع 125%)، وبنك الاستثمار الإسلامي الأول الذي وصل فيه معدل النمو إلى 105% خلال الفترة 1996-2002)⁽³⁾

إلا أن الاعتماد على العامل الديني كميزة خاصة لجذب الودائع في البنوك الإسلامية، لم يدم لفترة طويلة خاصة مع إقبال عدد من البنوك الغربية على فتح نوافذ إسلامية (مثل HSBC و City Bank)، حيث وجدت هذه البنوك في النوافذ الإسلامية فرصة مهمة لجذب رؤوس الأموال، كما أن الخبرات التقنية التي تتمتع بها هذه البنوك مكنتها من هيكلة بعض أصولها

⁽¹⁾ الجزيرة.نت، حجم البنوك الإسلامية تضاعف في أربع سنوات، 2014/11/23، www.aljazeera.net/news/ebusiness

⁽²⁾ Ernst & Young(EY), World Islamic Banking Competitiveness Report, 2013-2014, p 9.

⁽³⁾ أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 223.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

وتكليفها لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽¹⁾ لذلك كان لزاما على البنوك الإسلامية تحقيق معدلات عائد على حسابات الاستثمار منافسة لأسعار الفائدة على الودائع في البنوك التقليدية، وقد رأينا-فيما سبق- كيف أن البنوك الإسلامية قد تعرض نفسها لمخاطر تعديل معدل العائد⁽²⁾، في سبيل المحافظة على عملائها المودعين والحفاظ على مركزها التنافسي خاصة من ناحية جذب الودائع، وتستعمل البنوك -بشكل عام- أدوات عديدة في عملية تجميع الودائع لعل من أهمها شهادات الإيداع في البنوك التقليدية، والصكوك في البنوك الإسلامية التي تعتبر من أحدث أدوات الدين التي انتشر استعمالها في الآونة الأخيرة.

1-2-المنتجات المصرفية التقليدية: تقدم البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية عدة خدمات مشتركة، تشكل مجالا للتنافس فيما بينها على جلي أكبر عدد من العملاء الراغبين في مثل هذا النوع من الخدمات، وقد تكون المنافسة هنا سعرية من خلال عرض معدلات تنافسية للعمولات على هذه الخدمات، وقد تكون المنافسة غير سعرية من خلال التركيز على طريقة تقديم الخدمة (الجودة، السرعة في الأداء...إلخ)، وتشمل هذه الخدمات أساسا:

*التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والمتمثلة في إصدار خطابات الضمان، البطاقات الائتمانية وفتح الاعتماد المستندي؛

*الخدمات المصرفية الثانوية مثل تحصيل الشيكات والأوراق التجارية، فتح الحسابات الجارية، تأجير الخزائن الحديدية، عمليات الصرف الأجنبي...إلخ.

*التمويل بقروض الإيجار، حيث تتنافس البنوك على تخفيض أقساط الإيجار أو التنوع في القطاعات المستفيدة من هذا النوع من التمويل.

1-3-المنتجات المصرفية الإسلامية: وهي تشمل كل المنتجات التي تتميز بها البنوك الإسلامية من مختلف صيغ التمويل، وتدخل هذه المنتجات في إطار التنافس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تملك فروع أو نوافذ لتقديم خدمات التمويل الإسلامي، ولو أن حجم هذه المنتجات المقدمة في الفروع الإسلامية يكون أقل مما هو متوفر لدى البنوك الإسلامية الكاملة.

2-خصائص أسواق التنافس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تعاني البنوك الإسلامية منذ نشأتها من الكثير من الصعوبات والحواجز التي تعيقها عن ممارسة نشاطها بالشكل المطلوب وتحد من قدرتها على المنافسة، وتزداد هذه الحواجز أو تنخفض حسب طبيعة البيئة المصرفية التي تنشط فيها هذه البنوك، إذ تختلف خصائص هذه البيئة من بلد إلى آخر، ويتحكم في ذلك عدة عوامل منها الأسس القانونية وتطور نشاط البنوك التقليدية، ويمكن أن نلخص أهم حواجز دخول البنوك الإسلامية إلى أسواق البنوك التقليدية فيما يلي:

2-1-الحواجز التنظيمية: وهي ترتبط بالتنظيم القانوني والتشريعات التي تحكم نشاط البنوك الإسلامية، ومدى اعتراف السلطات النقدية بخصوصية هذه البنوك، إذ يؤثر ذلك بشكل مهم في قدرتها على التوسع في نشاطها و منافسة البنوك التقليدية، ويمكن أن نفرق هنا بين نوعين أساسيين من الأنظمة أو الأسواق التي تنشط فيها البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية:

(1) Lachemi Siagh *L'islam et le monde des affaires*, Edition Alpha, 2007, p 222.

(*) يمكن العودة هنا إلى المخاطر في البنوك الإسلامية ضمن البحث الأول من هذا الفصل.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

* الأنظمة التي وضعت قوانين خاصة منظمة لنشاط البنوك الإسلامية، وتعتمد هذه الأنظمة على الفصل في الرقابة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مراعاة لخصائص هذه الأخيرة، وتعتبر ماليزيا من أولى الدول التي طبقت هذا النظام سنة 1983 تزامنا مع إنشاء أول بنك إسلامي فيها، حيث تم إصدار قانون خاص بهذا البنك ينص على استثنائه من القانون العام الذي يحكم المصارف والمؤسسات المالية،⁽¹⁾ ثم تلتها دول أخرى كتركيا، الإمارات و البحرين، والتي أصبحت تدرج ضمن قوانينها النقدية فصلا كاملا خاصا بالبنوك الإسلامية، كما تجدر الإشارة إلى قيام بعض هذه الدول بإصدار مراسيم خاصة للبنوك الإسلامية التي تنشأ فيها.

* الأنظمة التي تخضع فيها البنوك الإسلامية لقوانين البنوك التقليدية، حيث لا تعترف السلطات النقدية في هذه الأنظمة بخصوصية البنوك الإسلامية، وتطبق عليها القوانين نفسها المطبقة على البنوك التقليدية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تطبق هذا النظام.

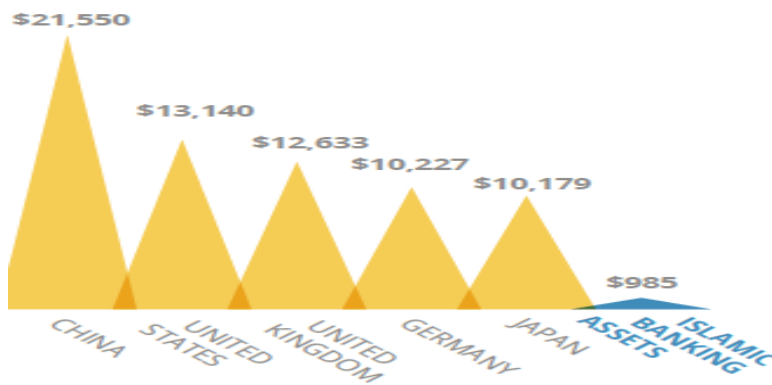
تنخفض الحواجز التنظيمية بالنسبة للبنوك الإسلامية كلما كان هناك اهتمام أكثر بوضع قوانين تتماشى وطبيعة عمل هذه البنوك، إذ يؤثر ذلك بشكل إيجابي في قدرتها على المنافسة، في حين أن ارتفاع هذه الحواجز يحد من نشاط البنوك الإسلامية، وقد رأينا فيما سبق كيف تؤثر نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة في قدرة هذه البنوك على التوسع في توظيف مواردها.

2-2- الحواجز الاقتصادية: وتمثل أبرز هذه الحواجز في:

* ضعف حجم البنوك الإسلامية - بشكل عام - مقارنة بالبنوك التقليدية من حيث رأس المال وإجمالي الأصول، حيث أن الكثير من البنوك الإسلامية هي أقل حجما من البنوك التقليدية المنافسة لها في الأسواق المحلية، كما أن أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم هي أقل حجما بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية العالمية،⁽²⁾ وقد بلغت نسبة أصول البنوك الإسلامية 1.27% فقط من الأصول المالية العالمية سنة 2014،⁽³⁾ ويوضح الشكل التالي ضعف حجم أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي مقارنة بالأسواق المصرفية العالمية في سنة 2013.

شكل رقم 1.4: حجم الأصول البنكية الإسلامية مقارنة بالأصول المصرفية العالمية.

الوحدة: مليار ولار



المصدر: Thomson Reuters, State Of The Global Islamic Economy, 2013 Report, P59:

(1) قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، ص 159.

(2) Cyril Garbois et all, The Future Of Islamic Banking, A.T Kearney ,Korea,2012,p3.

(3) Thomson Reuters, State Of The Global Islamic Economy, 2015-2016 Report, P6.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

كما يوضح الشكل رقم (1.4) كذلك، الفارق الكبير في حجم الأصول بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في بعض الدول التي تملك أسواق مصرفية إسلامية كبيرة.

*نقص الخبرات والكفاءات البشرية المؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية، مما يشكل عائقاً أمام قدرة البنوك الإسلامية على التوسع والتحسين في أدائها.

2-3- الحواجز التكنولوجية: يجمع الكثير من المتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية على الضعف الكبير الذي تعاني منه أكبر البنوك الإسلامية على المستوى العالمي من حيث تطبيق واستعمال التكنولوجيات الحديثة، مقارنة بالبنوك التقليدية العالمية التي تخصص ميزانيات ضخمة للإنفاق على عمليات البحث والتطوير.

من جهة أخرى، يمكن القول أن حواجز دخول البنوك التقليدية إلى أسواق البنوك الإسلامية تبدو جد منخفضة، بالنظر إلى ارتفاع عدد النوافذ الإسلامية لدى أكبر البنوك التقليدية عالمياً، إضافة إلى ارتفاع حجم رؤوس الأموال الإسلامية التي تديرها هذه البنوك⁽¹⁾ ويعود ذلك لتفوق البنوك التقليدية من حيث الحجم، الخبرة والعامل التاريخي، كما أن معظم الدول تسمح لهذه البنوك بفتح نوافذ وفروع إسلامية دون أية قيود⁽²⁾، ما يسمح لها باختراق أسواق المنتجات الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن التنافس القائم بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، سواء كان على المستوى المحلي للدول أو على المستوى العالمي، لا يمنع إمكانية التعايش والتعاون بين هذين النوعين من البنوك، وخاصة في مجال تبادل الخبرات والمعلومات والخدمات أيضاً، فمثلاً تلجأ بعض البنوك الإسلامية، بسبب قلة خبرتها في توظيف واستغلال الفائض في السيولة لديها، إلى استثمار أموالها في النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك الغربية العالمية.⁽²⁾

ثانياً: مظاهر المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

عرفت البنوك الإسلامية انتشاراً ملحوظاً وسريعاً خاصة خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد رافق هذا الانتشار بروز العديد من المظاهر التي كان لها تأثير واضح على المشهد التنافسي بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، على المستوى العالمي وكذا على المستوى المحلي للدول الإسلامية، فقد شهدت أسواق الصيرفة الإسلامية في السنوات الأولى لإنشائها، نوعاً من الاحتكار من قبل أولى البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها مثل بنك الراجحي في السعودية وبيت التمويل الكويتي بالكويت وبنك دبي الإسلامي بالإمارات⁽³⁾، إلا أن هذا الوضع تغير بتزايد عدد البنوك الإسلامية وكذلك عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث أقبلت العديد من البنوك العالمية على فتح نوافذ وفروع إسلامية على غرار المجموعة المصرفية العالمية HSBC التي قامت بفتح فرع إسلامي لها منذ 1998⁽⁴⁾، وقد أدت هذه التغيرات إلى تلاشي التمايز بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ما نتج عنه اشتداد حدة المنافسة فيما بينها، ومن أهم مظاهر هذه المنافسة ما يلي:

1- النمو والتطور السريع في حجم البنوك الإسلامية: شهدت العشر سنوات الماضية نمواً كبيراً وسريعاً في قطاع التمويل الإسلامي، وهذا ما جعله من أسرع القطاعات المالية نمواً في صناعة الخدمات المالية العالمية، حيث بينت العديد من الدراسات

(1) Lachemi Siagh, *opcit*, p 232.

(*) ما عدا البعض مثل دولة البحرين التي تمنع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

(2) Lachemi Siagh, *opcit*, p 223.

(3) Peter Vayanos et al, *competing successfully in Islamic banking*, Booz & company, 2008; p 5.

(4) Lachemi Siagh, *opcit*, p 230.

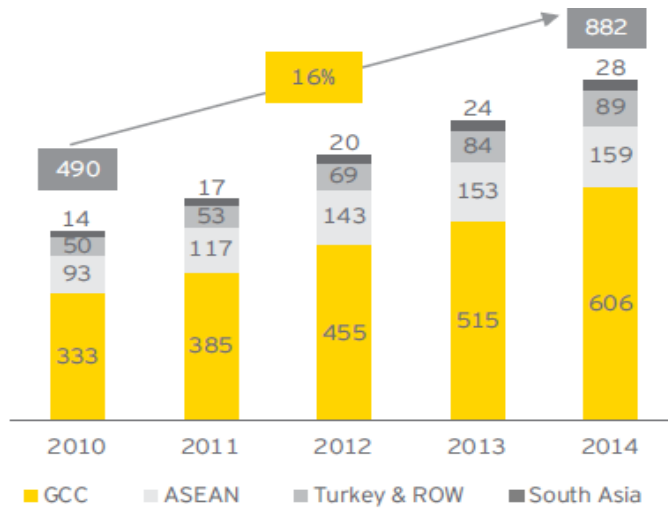
الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

النمو الكبير في إجمالي الأصول المالية الإسلامية التي تضاعف حجمها في العقد الماضي بشكل واضح، وتراوح معدل نمو هذه الأصول ما بين 15% و20% سنويا خلال الفترة 2004-2008، إلا أنه انخفض ما بين 2013 و2014 إلى 9.4%.

تمثل البنوك الإسلامية الجزء الأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث تحتل أصولها نسبة 80% من إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي الذي يضم أيضا السندات الإسلامية (الصكوك)، الصناديق الإسلامية الاستثمارية والتأمين التكافلي،⁽¹⁾ وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية نهاية 2014 263 بنكا إسلاميا كاملا،⁽²⁾ وهي تشهد بدورها نموا ملحوظا في حجم أصولها، ويوضح الشكل الموالي تطور حجم الأصول البنكية الإسلامية في خمسة مناطق تضم أبرز الأسواق المصرفية الإسلامية عبر العالم، وهي: منطقة الخليج (GCC)، دول شرق آسيا، تركيا ومنطقة ROW التي تضم كل من: الأردن، مصر، السودان وجنوب إفريقيا، حيث نلاحظ أن إجمالي أصول البنوك الإسلامية ارتفع بنسبة 16% ما بين 2010 و2014، كما نلاحظ من خلال هذا الشكل أن النسبة الأكبر من الأصول البنكية الإسلامية تتمركز في منطقة الخليج.

شكل رقم 2.4: تطور حجم الأصول البنكية الإسلامية خلال الفترة 2010-2014.

الوحدة: مليار دولار



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 10.

إضافة إلى ما سبق، فقد فاقت نسبة النمو في البنوك الإسلامية (في السنوات القليلة الماضية) النسبة المحققة لدى البنوك التقليدية، حيث بلغ معدل النمو السنوي المضاعف خلال الفترة 2009-2013 17% في البنوك الإسلامية حسب تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2014-2015، مقابل 15% في البنوك التقليدية،⁽³⁾ ويوضح الشكل رقم (3.4) معدل النمو السنوي لأصول البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2009 و2013، وذلك في أبرز الدول المتفوقة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث نلاحظ أن أصول البنوك الإسلامية نمت بنسبة أكبر مقارنة بأصول البنوك التقليدية بالنسبة لكل الدول.

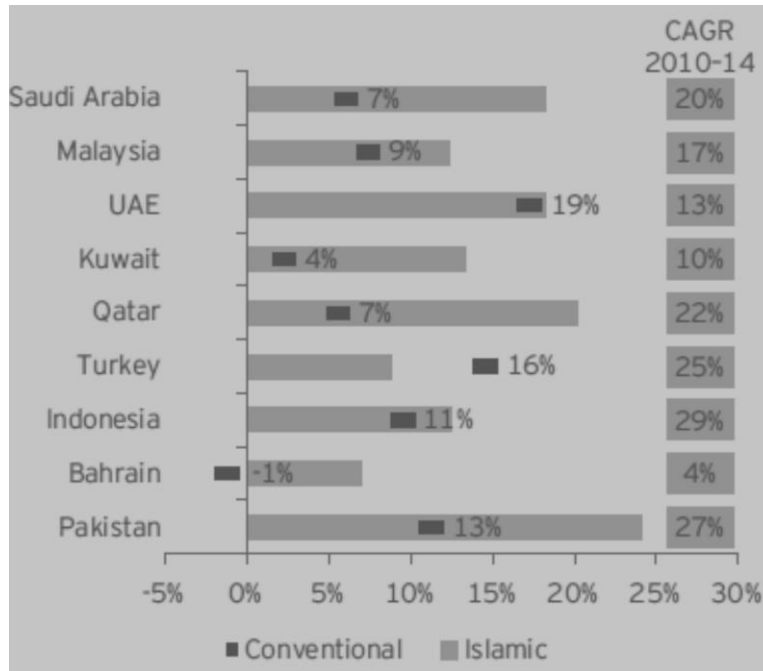
(1) اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، 2016/03/21،

www.uabonline.org/magazine/15831158515751587115751578/1578159116081585157515781575160415781605/6100/11

(2) ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2015, p39.

(3) اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص 2.

شكل رقم 3.4: معدل النمو السنوي للأصول البنكية لسنة 2014 (بالعملات المحلية).



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 15.

حيث: CAGR يعبر عن معدل النمو السنوي المضاعف للفترة 2010-2014 بالنسبة للبنوك الإسلامية.

و تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذا النمو الملحوظ في حجم البنوك الإسلامية، إلا أن حصتها من القطاع المصرفي العالمي من لا تزال ضعيفة، فهي لم تتجاوز 2% إلى غاية نهاية 2014.

2- انتشار النواذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية:

تعتبر ظاهرة تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية في شكل نواذ أو فروع إسلامية، من أهم أسباب الانتشار والنمو السريع الذي عرفته الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها.

تعرف الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية على أنها "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم يقوم بجذب المدخرات وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله"⁽¹⁾، أما النواذ الإسلامية فيقصد بها قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز من فرعه من أجل تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين والباحثين أن انتشار النواذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي، ما هو إلا دليل على اعتراف هذه الأخيرة بنجاح البنوك الإسلامية وقدرتها على المنافسة، لذلك لجأت العديد من البنوك التقليدية لدخول غمار هذه المنافسة، محاولة منها لجلب شريحة خاصة من العملاء وهم المسلمين الذين يرغبون في الحصول على

(1) لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وآفاق المستقبل، يومي 20 و 21 مارس 2010، نادي رجال الأعمال، اليمن، ص 1.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا السبب كان وراء إقبال العديد من البنوك العالمية على فتح نوافذ وفروع إسلامية سواء في بلدانها الأصلية أو في البلدان الإسلامية، وخاصة الخليجية منها والتي تتميز أسواقها بضخامة رؤوس الأموال المتاحة فيها وانخفاض تكلفتها؛⁽¹⁾

ومن أهم المؤسسات المصرفية العالمية التي بادرت بفتح نوافذ أو فروع للمعاملات الإسلامية، مجموعة Citybank و بنك Dresnder الألماني (بداية من 1980)، بنك HSBC (بداية من 1998)، وفي فرنسا يعتبر كل من بنك Société Generale وبنك BNP من أكثر البنوك تقدما في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث قامت هذه البنوك بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها خاصة في دول الخليج، وكذلك في فرنسا وإن كان ذلك على نطاق ضيق.⁽²⁾

بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 173 نهاية 2014، مقابل 160 سنة 2013 و 114 سنة 2012 حسب تقرير وكالة رويترز 2015 الخاص بتطور المالية الإسلامية، كما أشار هذا التقرير إلى أن معدل النمو السنوي المركب للنوافذ الإسلامية بلغ 14% خلال الفترة 2012-2014، وتعتبر هذه الأرقام عن تزايد عدد النوافذ الإسلامية عبر العالم بشكل سريع، حيث ارتفع هذا العدد بأكثر من 50% في ظرف سنتين.

إضافة إلى ذلك، أشار تقرير رويترز 2015 إلى أن عدد النوافذ الإسلامية سيعرف انخفاضا في السنوات القادمة، بسبب تحول عدد من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات إسلامية إلى بنوك إسلامية بالكامل، وتعتبر ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من بين الآثار الناتجة عن المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، كما أنها تساهم بشكل كبير في زيادة عدد البنوك الإسلامية وتوسع حصصها السوقية، مما قد يكون له تأثير واضح على ظروف المنافسة.

3- التطوير والابتكار في المنتجات المصرفية الإسلامية:

تشير العديد من الدراسات والبحوث إلى أن أهم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية لمنافسة البنوك التقليدية، تتمثل في ضرورة مسايرة الابتكار والتحديث في المنتجات المصرفية التقليدية التي تعرف تطورا سريعا ومستمرًا، ومن أمثلتها: التوريق، أدوات الهندسة المالية المختلفة.

وفي هذا الإطار، برزت بعض المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية المبتكرة، مثل الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية، وهي تعرف تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، حيث شهدت إصدارات الصكوك الإسلامية نموا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية، فقد بلغ حجم هذه الإصدارات 85 مليار دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 90% عن سنة 2010، و138 مليار دولار في نهاية 2012 بزيادة قدرها 64.3% عن سنة 2011،⁽³⁾ وفي سنة 2014 بلغ حجم الصكوك الإسلامية نسبة

(1) سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.

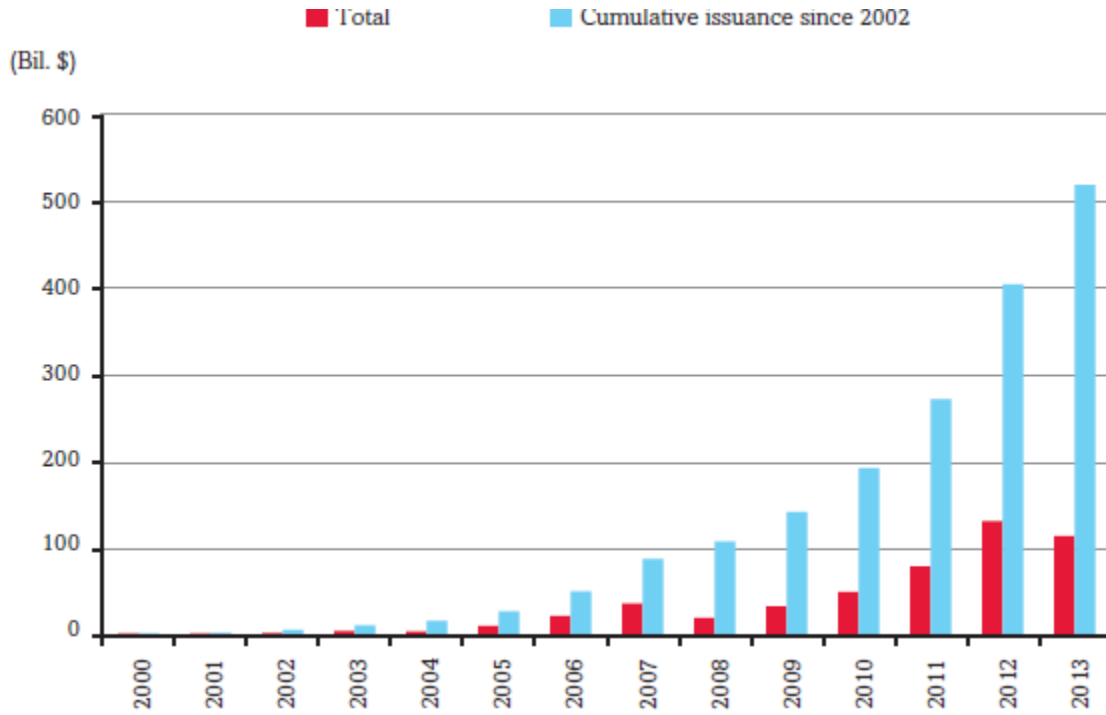
(2) Mondher Bellalah, Omar Masood, **Islamic banking and finance**, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2013, p6.

(3) اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص3.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

16% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية،⁽¹⁾ ويوضح الشكل التالي تطور حجم إصدارات الصكوك ما بين سنتي 2000 و2013.

شكل رقم 4.4: تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة 2000-2013.



المصدر: Standard & Poors, **Islamic Finance Outlook 2015**, september 2014, p7

كما تعرف صناديق الاستثمار الإسلامي تطورا ملحوظا، حيث ارتفع عددها من 285 سنة 2004، إلى 1069 سنة 2014،⁽²⁾ وحققت هذه الصناديق معدل نمو سنوي مضاعف قدر بـ 6.4% ما بين 2012 و 2014، إلا أن أصول صناديق الاستثمار الإسلامية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الأصول المالية الإسلامية إذ بلغت هذه النسبة 3% سنة 2014.⁽³⁾

4- انتشار البنوك الإسلامية في الدول الغربية:

انتشرت الصيرفة الإسلامية بشكل ملحوظ في الدول الغربية وخاصة الأوروبية منها، فيما بعد الأزمة المالية العالمية 2008، فبعد أن دخلت أكبر البنوك العالمية هذا المجال من خلال فتح نوافذ وفرع لها في الدول العربية والإسلامية، اتجهت إلى تأسيس بنوك إسلامية أو نوافذ في بلدانها، ورغم أن البعض يرى أن هذه

(1) ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2015.

(2) اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص4.

(3) ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2015.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

التجربة ما تزال في المرحلة الجنينية (إذ لا تتجاوز نسبة روبا من الأصول المالية الإسلامية العالمية 0.28%)، إلا أن عوامل كثيرة تدل على تطورها في المستقبل القريب، من بينها:⁽¹⁾

* الحوافز الحكومية والتدابير المتخذة لخلق بنية مناسبة وازدهار الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية، ومن أمثلة ذلك قيام البنك المركزي في فرنسا سنة 2009، بإصدار تراخيص لإنشاء بنوك إسلامية، كما قامت الحكومة الفرنسية بوضع تعديلات قانونية وضريبية خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية (الصكوك، المراجعة، الإجارة وغيرها).⁽²⁾

* ارتفاع عدد السكان المسلمين في الدول الأوروبية، حيث بلغت نسبة المسلمين في بريطانيا مثلا 4.8 % من إجمالي السكان، وفي سويسرا 4.9 % سنة 2015.⁽³⁾

* التركيز على الصيرفة الإسلامية كحل بديل في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أشارت دراسات كثيرة إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثرا بكثير من هذه الأزمة مقارنة بالبنوك التقليدية، مما زاد من حدة التنافس بين أكبر الدول الأوروبية على تولى الريادة الأوروبية في مجال الصيرفة الإسلامية، كما زاد إقبال البنوك التقليدية الأوروبية على استخدام أدوات وتقنيات التمويل الإسلامي.⁽⁴⁾

تستحوذ بريطانيا على 64 % من السوق المالي الإسلامي في أوروبا، حيث كانت السبابة لدخول مجال الصيرفة الإسلامية من خلال السماح لبعض المؤسسات الاستثمارية الإسلامية بتقديم خدمات مالية إسلامية منذ 1978، كما شهدت بريطانيا تأسيس أول بنك إسلامي أوروبي وهو البنك البريطاني الإسلامي سنة 2004، وتضم بريطانيا اليوم 22 بنك إسلامي منها خمس بنوك إسلامية كاملة أبرزها البنك البريطاني الإسلامي وبنك لندن و الشرق الأوسط، إضافة إلى 17 بنكا تقليديا له نوافذ إسلامية، وقد احتلت بريطانيا المرتبة 16 حسب ترتيب مجلة (The Banker) لأكبر 20 دولة من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية.

تأتي سويسرا في المركز الثاني أوروبا، من حيث عدد البنوك الإسلامية الناشطة فيها إذ تضم أربع بنوك إسلامية بحصة نسبتها 12%، وتليها فرنسا بحصة بثلاثة بنوك إسلامية وألمانيا ببنكين، كما تضم دول أخرى كروسيا، لوكسمبورغ، أيرلندا، بنكا إسلاميا واحدا.⁽⁵⁾

كما تجدر الإشارة إلى أن دولاً أخرى غير أوروبية في أمريكا وآسيا، كالصين واليابان، تعرف اهتماما متزايدا بالصيرفة الإسلامية وخاصة في مجال إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية.

(1) Filippodi Mauro et all, **Islamic Finance in Europe**, occasional paper series n °146, European central bank (ECB), June 2013, pp 19-20.

(2) Price Water-house Coopers (PWC), **Islamic Finance Creating Value**, PWC, p7.

(3) The Banker, **Top Islamic Financial Institutions**, special report, November 2015, p10.

(4) محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا : المسارات، التحديات والآفاق، بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2009.

(5) نفسه.

المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في أهم الأسواق المصرفية الإسلامية

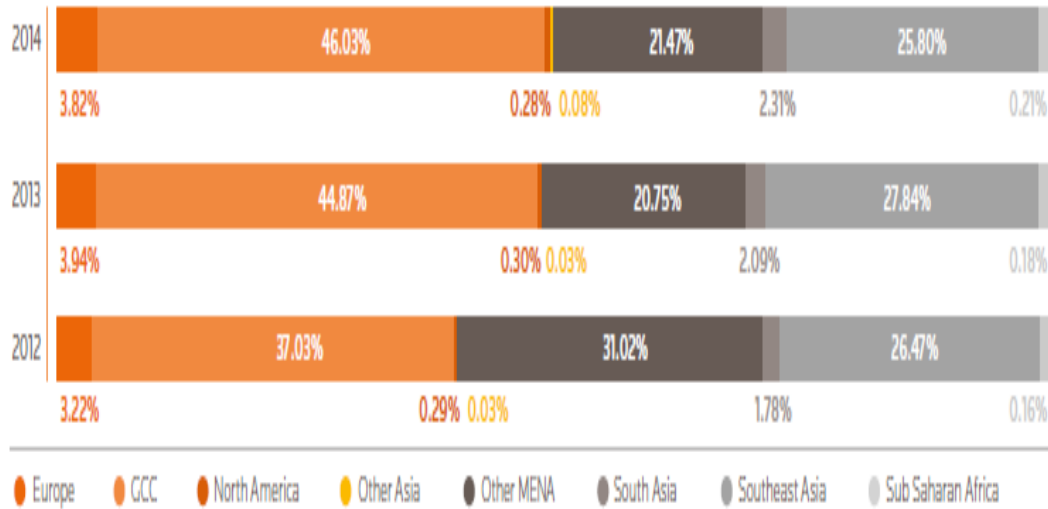
تشير المعطيات على المستوى العالمي، إلى وجود فارق كبير في حجم الأصول بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، إذ لم تتجاوز الحصة السوقية للبنوك الإسلامية 2% من إجمالي الأصول البنكية العالمية، إلا أن هذه الحصة السوقية تختلف وتتفاوت نسبتها من بلد إلى آخر ومن سوق إلى أخرى، كما أن مؤشر الحجم قد لا يكون كافياً لمعرفة مدى التنافس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، لأنه مرتبط بشكل كبير بالعامل التاريخي وحادثة نشأة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية؛

لذلك ، يمكن أن تساهم مؤشرات الأداء في رسم صورة أكثر وضوحاً عن المركز التنافسي الذي تحتله البنوك الإسلامية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب مع التركيز على بعض الدول التي تعتبر رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

أولاً: التوزيع الجغرافي لنشاط الصيرفة الإسلامية

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وتستحوذ دول الخليج على النسبة الأكبر من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في هذه المنطقة، حيث قدرت هذه النسبة بـ 46.03% سنة 2014، في حين بلغت حصة باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 25.29% في السنة نفسها ، أما دول جنوب شرق آسيا فقد بلغت حصتها 25.8% في هذه السنة، ويوضح لنا الشكل التالي تطور الأصول المالية الإسلامية حسب المناطق الجغرافية ما بين 2012 و 2014.

شكل رقم 5.4: توزيع الأصول المالية عالمياً الإسلامية حسب المناطق.



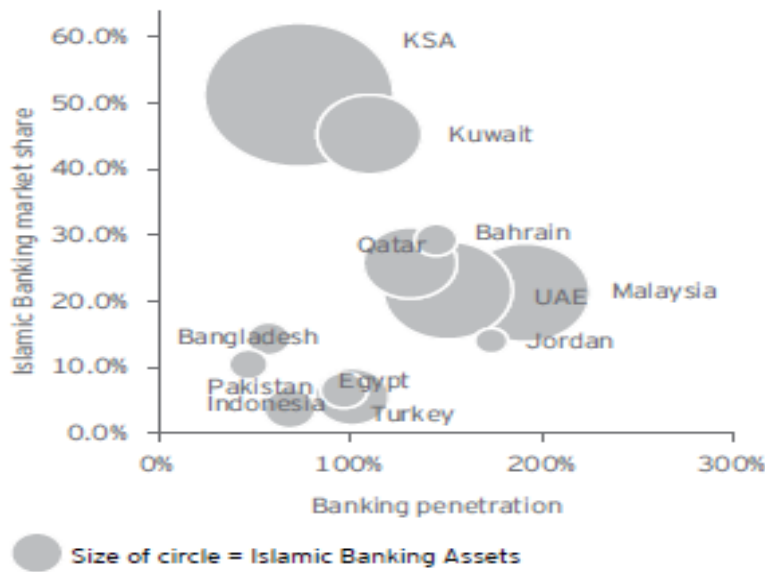
المصدر:

ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2015,p28.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

نلاحظ من خلال هذا الشكل تركز الأصول المالية الإسلامية بشكل عام في منطقة الخليج، كما يبين الشكل التطور المستمر الذي عرفه حجم هذه الأصول خلال الفترة 2012-2014، وتأخذ المعطيات الخاصة بقطاع الصيرفة الإسلامية نفس الاتجاه، حيث يتركز عدد كبير من المصارف والنوافذ الإسلامية في منطقة الخليج، إضافة إلى كبر حجم الأصول الإسلامية المتداولة في هذه المنطقة، وخاصة في الفترة ما بين 2012 و 2013 التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط مما أدى إلى إقبال العديد من البنوك المحلية والعالمية على ممارسة نشاطات الصيرفة الإسلامية بهدف جذب الموارد المالية الضخمة المتاحة في المنطقة، ويوضح الشكل البياني التالي توزيع أصول البنوك الإسلامية عبر أهم الأسواق الإسلامية العالمية في سنة 2014.

شكل رقم 6.4: توزيع الحصص السوقية من الأصول البنكية الإسلامية حسب الدول سنة 2014.



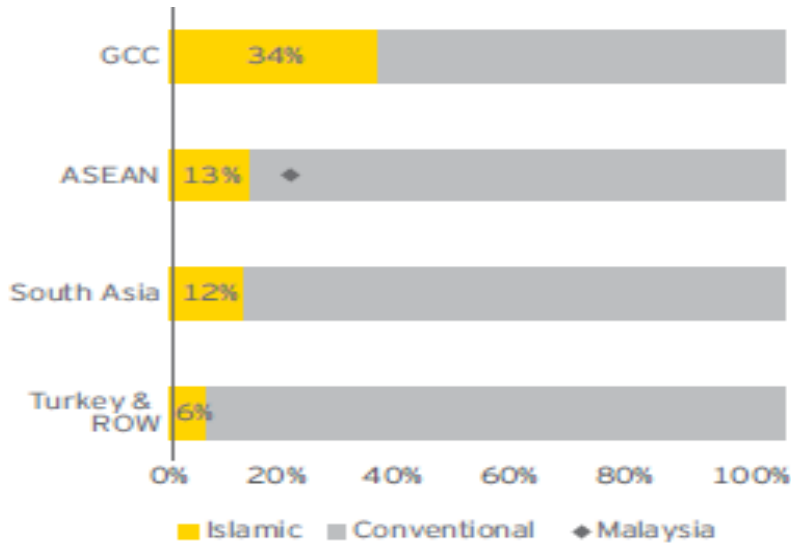
المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 11.

تعد كل من ماليزيا والسعودية الأسواق الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، فقد احتلت السعودية المرتبة الثانية بعد إيران من حيث إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، وجاءت ماليزيا في المركز الثالث، وهذا حسب ترتيب وكالة رويترز لأفضل عشر بلدان من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية في سنة 2014.

ثانيا: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في أهم الأسواق المصرفية الإسلامية

رغم ضعف حصة البنوك الإسلامية من الأصول البنكية على المستوى العالمي، إلا أن هذه الحصة تختلف وتتفاوت على المستوى المحلي للدول، ويبين لنا الشكل التالي التفاوت في الحصص السوقية للبنوك الإسلامية من دولة إلى أخرى.

شكل رقم 7.4: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية عبر الدول.



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 10.

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في منطقة الخليج بلغت 34 % سنة 2014 مقابل 33% سنة 2013، وتأتي منطقة آسيا في المرتبة الثانية بحصة سوقية تقدر بـ 14% مقابل 13% سنة 2013 بحيث تمثل ماليزيا الجزء الأكبر من هذه المنطقة، أما في باقي المناطق فتستحوذ البنوك التقليدية على أكثر من 80% من النشاط المصرفي.

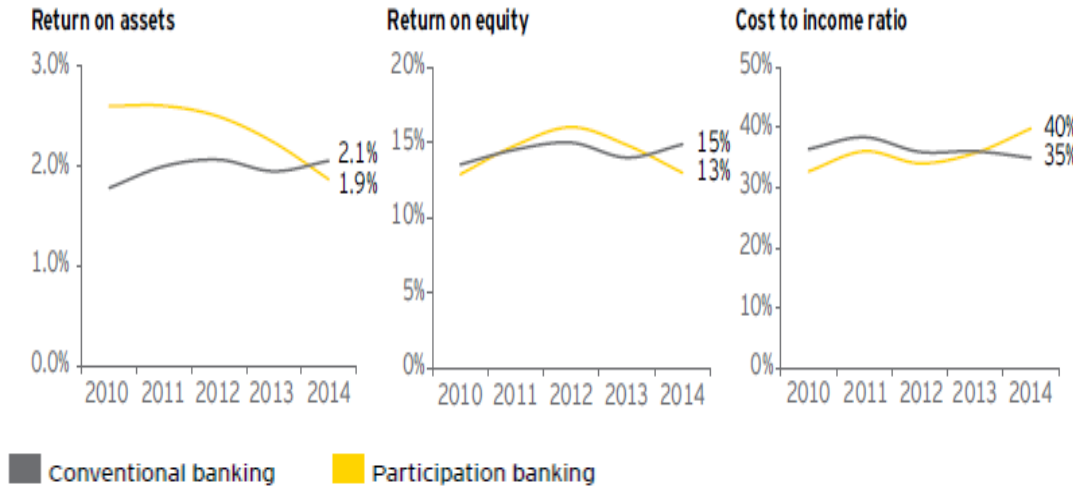
على المستوى المحلي للدول، بلغت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في السعودية 51.3 % سنة 2014، مقابل 48.9% سنة 2013، وفي الكويت بلغت هذه النسبة 45% سنة 2014 مقابل 44.6% سنة 2013، أما في ماليزيا فقد استحوذت البنوك الإسلامية على حصة سوقية قدرها 21.3% سنة 2014 مقابل 20.7% سنة 2013،^(*) وتشير هذه الأرقام إلى أن المركز التنافسي للبنوك الإسلامية في هذه الدول يعرف تحسنا ملحوظا من خلال الارتفاع المحسوس في الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من سنة إلى أخرى، ويعود هذا التحسن إلى نمو نشاط البنوك الإسلامية بنسب أكبر من معدلات النمو في البنوك التقليدية (أنظر الشكل رقم 3.4)، توسع دائرة العملاء و الارتفاع المستمر في عدد البنوك والنوافذ والفروع الإسلامية المحلية والأجنبية.

من حيث مؤشرات الأداء، يتفاوت الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من دولة إلى أخرى، ولأنخذ فكرة أوضح سنأخذ كل من السعودية، ماليزيا، الإمارات والكويت كأمثلة باعتبارها الأكبر من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية، كما أنها تعتبر أكثر الدول تقدما في مجال الصيرفة الإسلامية، وتوضح لنا المنحنيات التالية تطور نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة التكلفة إلى الدخل في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالنسبة لكل دولة من الدول السابقة الذكر.

(*) هذه المعطيات مأخوذة من تقارير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية 2013/2014، 2014/2015.

1- السعودية:

شكل رقم 8.4: تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في السعودية خلال الفترة 2010-2014.



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 49.

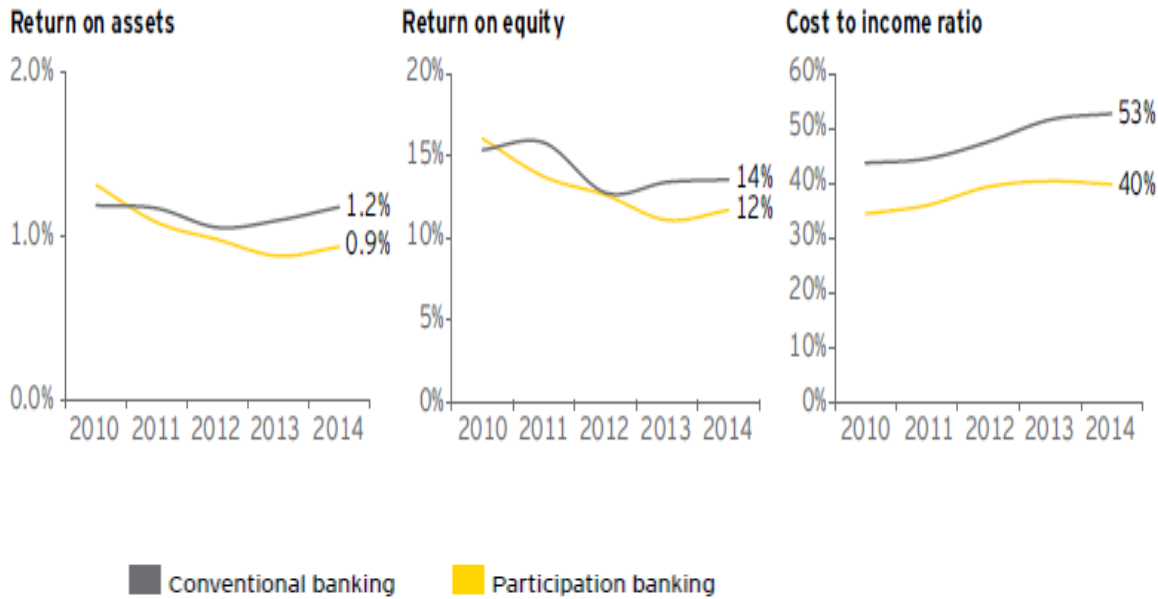
نلاحظ من خلال هذه المنحنيات تفوق البنوك الإسلامية في السعودية من حيث العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) في السنوات ما بين 2010 و 2013، مع تسجيل انخفاض هذه المؤشرات سنة 2014 لصالح البنوك التقليدية، أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى إجمالي الإيرادات (cost to income ratio)، فنلاحظ أنها أكبر في البنوك التقليدية (معددا سنة 2014) مما يعني أن البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة أحسن في إدارة التكاليف، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنسبة السعودية من خلال كون البنوك الإسلامية الناشطة فيها تعد من أكبر البنوك على المستوى المحلي، وتحتل مكانة هامة في القطاع المصرفي السعودي و أبرزها هذه البنوك هو بنك الراجحي، كما أن حجم الأصول في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية في السعودية متقارب إلى حد كبير، وقد سجلت البنوك الإسلامية تفوقا سنة 2014 بـ 291 مليار دولار مقابل 277 مليار دولار للبنوك التقليدية.⁽¹⁾

2- ماليزيا:

يتضح من خلال المنحنيات الموضحة في الشكل الموالي أن البنوك التقليدية أفضل أداء من البنوك الإسلامية في ماليزيا بالنظر إلى مؤشرات الأداء ROA و ROE مع تسجيل تقارب في النسب، حيث بلغ العائد على الأصول للبنوك التقليدية نسبة 1.2% سنة 2014، مقابل 0.9% للبنوك الإسلامية، وبلغ العائد على حقوق الملكية نسبة 14% بالنسبة للبنوك التقليدية في نفس السنة، مقابل 12% بالنسبة للبنوك الإسلامية، كما نلاحظ أن البنوك الإسلامية تحقق هوامش أرباح أعلى من البنوك التقليدية بحكم الفارق المعترف في نسبة التكلفة إلى الدخل الذي بلغ 13% سنة 2014.

⁽¹⁾ تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 16.

شكل رقم 9.4: تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2014.

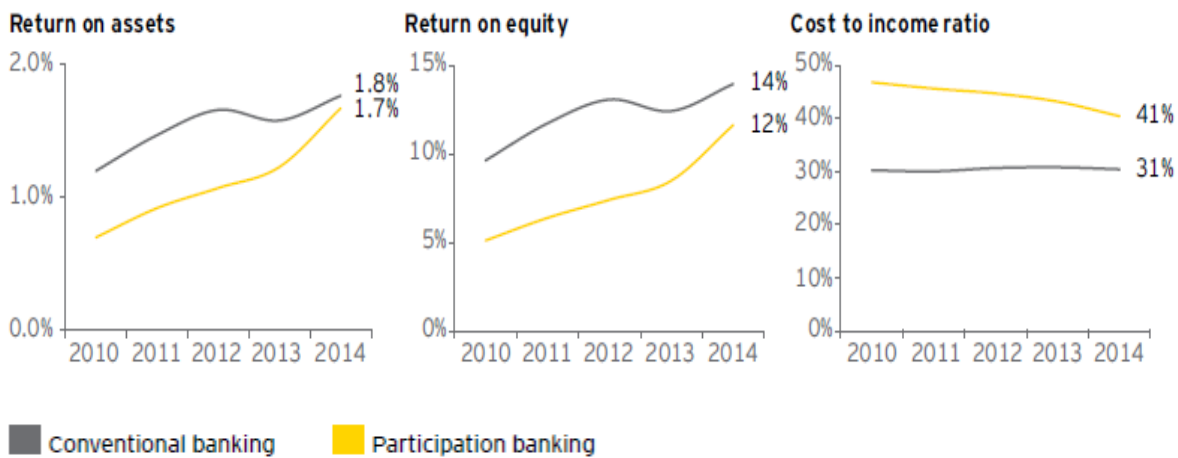


المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 51.

3-الإمارات:

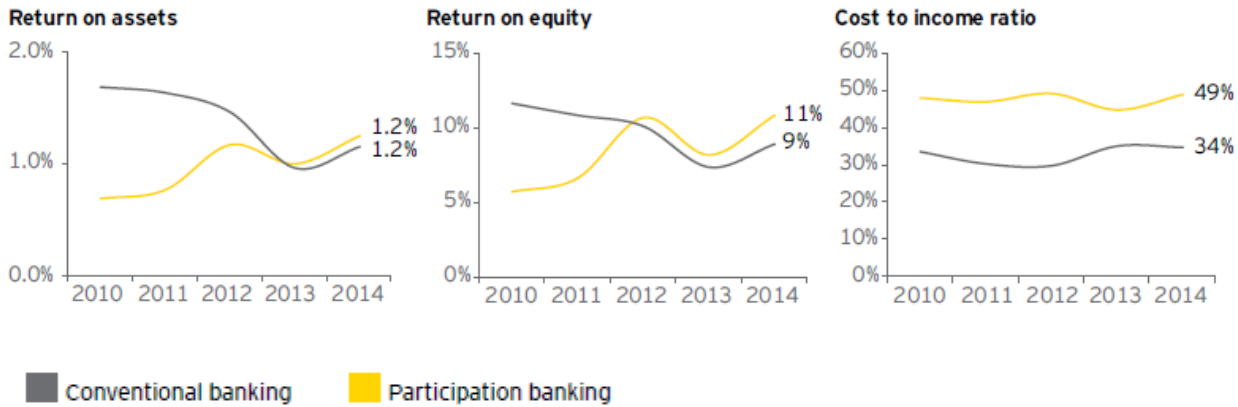
نلاحظ من خلال المنحنيات الموضحة في الشكل الموالي (شكل 10.4) تفوق البنوك التقليدية عموما في جميع المؤشرات وبفارق كبير، ما يشير إلى سيطرة البنوك التقليدية التي تبلغ حصتها السوقية 80% من إجمالي النشاط المصرفي في الإمارات حسب تقرير تنافسية البنوك الإسلامية 2016، كما تشير المعطيات إلى وجود فارق كبير من جانب الأصول بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية العاملة في الإمارات، حيث بلغ حجم أصول البنوك التقليدية سنة 2016 مثلا، 492 مليار دولار وهو يمثل ثلاثة أضعاف حجم البنوك الإسلامية الذي بلغ 136 مليار دولار في هذه السنة.

شكل رقم 10.4: تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في الإمارات خلال الفترة 2010-2014.



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 53.

شكل رقم 11.4: تطور مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في الإمارات خلال الفترة 2010-2014.



المصدر: تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 55.

تشهد الكويت ارتفاعا ملحوظا في مستوى المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في السنوات الأخيرة (2012-2014)، و التي نلاحظ فيها تحسن مستويات أداء البنوك الإسلامية و تفوقها على نظيرتها التقليدية فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية مثلا والذي بلغ نسبة 11% في آخر الفترة بالنسبة للبنوك الإسلامية مقابل 9% بالنسبة للبنوك التقليدية، كما أن الحصة السوقية للبنوك الإسلامية الكويتية تواصل الارتفاع خاصة مع اتجاه البنوك التقليدية للتحويل إلى بنوك إسلامية، وقد وصلت نسبتها إلى 45% سنة 2014⁽¹⁾، أما من حيث التكاليف فنلاحظ أن البنوك الإسلامية لا تزال تعاني من عدم الكفاءة في إدارة التكاليف فالفرق يبدو واضحا بينها وبين البنوك التقليدية، إذ وصل إلى 15% سنة 2014.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه اللوحة السريعة عن أهم الأسواق المصرفية التي تجمع بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، أن مستوى المنافسة بين هذين النوعين من البنوك متفاوت بين الدول، و بشكل عام تظهر البنوك التقليدية أكثر قدرة على المنافسة استنادا إلى مؤشرات الأداء و الحصة السوقية من الأصول، و يمكن إرجاع هذا للتفوق لعدة عوامل منها: النشأة، الخبرة، التوسع الجغرافي، الإمام بمعطيات الأسواق... إلخ، إلا أن النمو المتواصل و الكبير للبنوك الإسلامية يعتبر مؤشرا لارتفاع قدرتها التنافسية في المستقبل، خاصة وأن الدراسات تشير إلى توقع استمرار نمو الأصول المصرفية الإسلامية ما بين 2015 و 2020 بنسبة 11% إلى 12% سنويا.⁽²⁾

⁽¹⁾ تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمي 2016، ص 54.

⁽²⁾ ICD-Thomson Reuters, *op cit*, p35.

المبحث الثاني: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري تحولات و تغييرات عديدة تماشيا مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني ككل، كان أبرزها التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، وقد أثرت هذه التغييرات بشكل واضح على ظروف المنافسة في هذا القطاع، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم التطورات التي حدثت على مستوى القطاع المصرفي وكيف كان أثرها على المنافسة بين البنوك، مع الإشارة إلى آليات حماية المنافسة في الجزائر ودورها في تعزيز قواعد المنافسة المصرفية، كما سنتطرق في هذا المبحث إلى ظروف نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر والمشاكل التي تواجهها في منافسة البنوك التقليدية، هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسننتطرق إلى التعريف بالبنوك المكونة للجنة محل الدراسة، والمقارنة فيما بينها من حيث مؤشرات الأداء والحصة السوقية.

المطلب الأول: ظروف المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري

شهد القطاع البنكي الجزائري منذ الاستقلال عدة إصلاحات و تغييرات، هدفت من خلالها السلطات الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع وتكييفه مع التغييرات العالمية التي طرأت على المستوى الدولي في مجال الصناعة البنكية، وقد مر هذا القطاع بعدة مراحل منذ الاستقلال، ابتداء بمرحلة تأميم المؤسسات المصرفية التي خلفها النظام الاستعماري، وصولا إلى الإصلاحات التي تمت سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض 90/10 و التي نتج عنها تغير هيكل القطاع المصرفي بدخول البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفي، و تلت هذه الإصلاحات عدة تعديلات و تغييرات سنة 1994 ثم في سنة 2003؛

عموما، يمكن تقسيم التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري إلى مرحلتين أساسيتين، تضم المرحلة الأولى الإصلاحات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال إلى غاية 1990، أما المرحلة الثانية فتتمثل في الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض رقم 90/10 وما بعدها.

أولاً: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثرها على المنافسة المصرفية

1- الإصلاحات المصرفية ما قبل 1990

جاءت هذه الإصلاحات على مرحلتين، المرحلة الأولى تبدأ من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية إصلاحات سنة 1970، وتميزت بتأميم المنشآت البنكية التي كانت تابعة للنظام الفرنسي الاستعماري، وبتكريس الإدارة المركزية لهذه المنشآت في إطار النظام الاشتراكي الذي ساد الجزائر في تلك الفترة، أما المرحلة الثانية فهي تتضمن إصلاحات سنة 1986 و إصلاحات سنة 1988 ،وقد شكلت هذه المرحلة الخطوة التمهيدية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

1-1- مرحلة تأسيس القطاع المصرفي الجزائري(من 1962 إلى إصلاحات 1971)

باشرت السلطات الجزائرية في بداية هذه المرحلة، بالقيام بمجموعة من الإجراءات و التغييرات الطارئة التي سمحت بتمويل النشاط الزراعي من طرف البنك المركزي و الخزينة العمومية، و بمراقبة البنوك الموجودة في الجزائر و إنشاء بنك مركزي وطني ليحل محل بنك الجزائر، ووضع حد لهروب رؤوس الأموال عن طريق إحداث عملة وطنية (الدينار الجزائري)، إضافة إلى تأميم المنشآت البنكية⁽¹⁾، كما تميزت هذه المرحلة بإصدار قانون المالية لسنة 1971، و الذي تضمن إصلاحات لإعادة النظر في عمليات التمويل المصرفي و دور الخزينة العمومية، وقد كرست هذه الإصلاحات خضوع النظام المصرفي لمبدأ التخطيط المركزي في كل القرارات المرتبطة بتمويل الاستثمارات، حيث ارتبط هذا النظام (في هذه المرحلة) مباشرة بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة، فكانت مهمة البنوك تقتصر على تمويل المشاريع المخططة مركزياً؛ كما كرست هذه الإصلاحات مبدأ التخصص الذي يقضي بأن يتكفل كل بنك بتمويل قطاع معين دون غيره.

وبالنظر إلى هذه الظروف التي كانت تنشط فيها البنوك الجزائرية، فإنه لا يمكن الحديث عن وجود أية منافسة فيما بينها، حيث لم تكن تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها، كما أن نشاطها لم يكن يخضع للمبادئ الاقتصادية والتجارية.

1-2- مرحلة الإصلاحات المصرفية من 1986 إلى ما قبل 1990

بعد أن أظهرت الإصلاحات المالية لفترة السبعينيات محدوديتها، كان لزاماً على الدولة الجزائرية أن تتبنى استراتيجية مالية جديدة تتماشى مع سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت فيها مع بداية الثمانينيات⁽²⁾، وفي هذا الإطار تم إصدار قوانين بنكية جديدة من أجل إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتحديثه، وتمثلت هذه القوانين

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 177-179.

(2) مليكة زغيب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع و آفاق، جامعة 8 ماي 45، يومي 06/05 نوفمبر 2001، ص 50.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

في: القانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986⁽¹⁾ والذي نتج عن هذا القانون، إعطاء البنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض ، وكذا حق متابعتها، القانون 88-06 المعدّل و المتّم لقانون 86/12⁽²⁾، و تم إصدار هذا القانون بهدف تكييف إصلاحات سنة 1986 مع المستحقات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري سنة 1988 ، و التي تمثلت أساسا في إصدار القانون رقم 01/88 في 12/01/1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية⁽³⁾، ومن أهم ما جاء به القانون 06/88، منح الاستقلالية للبنوك و المؤسسات المالية، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ لقواعد التجارة، و بالتالي فيجب أن ينشط بمبدأ الربحية و المردودية، إضافة إلى السماح للمؤسسات المالية غير البنكية بالقيام بعمليات التوظيف المالي.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الإصلاحات المصرفية التي أجرتها الدولة الجزائرية طوال فترة الثمانينيات ، كانت تهدف إلى وضع المبادئ الأساسية لنظام مصرفي فعال ، وتهيئة هذا النظام للانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق، إلا أن ذلك لم يتجسد في الواقع بحيث بقي هذا النظام خاضعا للسلطة المركزية عن طريق المخطط الوطني للقرض ، كما كان هناك تردد من قبل الدولة في إرادتها الحقيقية في التغيير الجذّي، وبالتالي فإن ظروف المنافسة على مستوى السوق المصرفي لم تتغير عما كانت عليه في فترة السبعينيات، و بقيت البنوك التجارية في الجزائر تنشط في ظل غياب تام لمفهوم المنافسة.

2- الإصلاحات المصرفية ما بعد 1990

رغم كل الإصلاحات و التعديلات التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الثمانينيات، إلا أن هذا الأخير لم يرق إلى المستوى الذي يجعله مساهرا للتغيرات الاقتصادية الجديدة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات، فقد ظل البنك المركزي الجزائري ضعيفا من حيث إشرافه على تمويل الاقتصاد الوطني و تسيير السياسة النقدية ، كما استمرت البنوك التجارية في العمل بوتيرة جد ضعيفة ، و بطابع سلمي بسبب خضوعها للقرارات السياسية المركزية .

لتحسين هذه الأوضاع، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برامج تصحيحية شاملة تهدف إلى إصلاح النظام المصرفي والمالي من خلال الاعتماد على قوى السوق و المنافسة ، و بالتالي تحويل النظام من مجرد ناقل لأموال الخزينة العامة إلى المؤسسات العمومية ، إلى نظام أكثر نشاطا في تعبئة الموارد و ترشيد استخدامها، و يعتبر إصدار قانون النقد و القرض رقم 90/10⁽⁴⁾ سنة 1990 نقطة تحول أساسية بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري، حيث جاء هذا القانون بتغييرات جذرية من أجل تنظيم النشاط المصرفي على أسس اقتصادية بحتة قائمة أساسا على معادلة السوق ، تميزت هذه التغييرات بإعادة تنشيط الوساطة المالية، وإبراز دور النقد و السياسة النقدية في تنمية الاقتصاد، تحرير السوق المصرفية، كما أن هذا القانون جعل القطاع المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في الدول المتطورة.

(1) أنظر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القروض المؤرخ في 19 أوت 1986، العدد 34، ص 1425.

(2) أنظر: القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدّل و المتّم لقانون 12/86 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية العدد 02، 1988، ص 55.

(3) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 195.

(4) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية العدد 16، 1990، ص 520؛

الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 196-199.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

تبع صدور هذا القانون إصلاحات وتعديلات أخرى، أبرزها الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، والتي تضمنت تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض، التوجه لعوامل السوق في تمويل الخزينة، إضافة إلى إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية و إعادة تأهيل البنوك العمومية وتحسين قدرتها التنافسية.⁽¹⁾

كما تم إصدار الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض، للتأكيد على أهمية دور هيئات المراقبة في تشديد الرقابة على البنوك⁽²⁾ خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي)، وقد تبع هذا الأمر صدور أمر آخر معدل ومتمم له سنة 2010،⁽³⁾ وأكد هذا الأخير على أن بنك الجزائر هو المسئول عن ضمان سلامة ومثانة النظام المصرفي، وتحقيق الاستقرار المالي.

بشكل عام، وفي إطار تقييم نتائج الإصلاحات المصرفية منذ 1990، يمكن القول أن قانون النقد والقرض مكن الجهاز المصرفي الجزائري من الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، كما سمح بتأسيس محيط بنكي و مالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد و قواعد و معايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة، و سمح للبنوك بالمقابل بممارسة النشاط و العمل المصرفي وفق معايير اقتصاد السوق؛⁽⁴⁾

كما نتج عن إصلاحات برنامج التعديل الهيكلي و التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03 الصادر في 2003، تحقيق بعض الإنجازات على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، والتي تمثلت -أساسا في تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، وإلغاء الضوابط التي تحكم البنوك فيما يتعلق بتخصيص القروض، إضافة إلى استعمال آليات السوق في تمويل الخزينة، كما تم أيضا تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المفروضة من قبل البنك المركزي، على البنوك الخاصة والأجنبية التي تريد الانضمام إلى السوق المصرفي، مما أدى إلى ارتفاع عدد هذه البنوك بشكل ملحوظ.

شكلت هذه الإنجازات المحققة، مؤشرات إيجابية لإرساء أسس المنافسة في السوق المصرفي و تطور وضعيتها المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، إلا أن هذه النتائج الإيجابية لم تخفي وجود العديد من الصعوبات والعوائق التي ما زالت تقف حاجزا أمام تطور النظام المالي والمصرفي في الجزائر في ظل محيط تنافسي حاد تفرضه التطورات العالمية السريعة في مجال الصناعة المصرفية، ومن أبرز ما أكد على بقاء هذه الصعوبات -حتى بعد الإصلاحات- هو حدوث أزمة البنوك الخاصة الوطنية والتي بدأت بفضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، وانتهت بإعلان فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال وطني، بعد أن قرر مجلس النقد و القرض بتاريخ 28 ديسمبر 2005 سحب الاعتماد من البنكين الخاصين " منى بنك" و " أركو بنك" بطلب منهما حسب بيان المجلس، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك و المقدر بـ 2.5 مليار دينار، وجاء هذا القرار بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27 ديسمبر 2005 و القاضي بسحب الاعتماد من بنك " الشركة الجزائرية للبنك"، وبذلك أصبحت الساحة المصرفية في الجزائر خالية من البنوك الخاصة الوطنية.

(1) بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المصرفي في الجزائر الإنجازات و التحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق جامعة 08 ماي 1945 قالة، 05، و 06 نوفمبر 2001، ص ص 208-209.

(2) أنظر: الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، متوفر على الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm

(3) لأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، متوفر على الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm

(4) مبارك حسني بعلي، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص ص 81-82.

يعتبر البعض⁽¹⁾ أن فشل تجربة البنوك الخاصة الوطنية في أول تجربة لها و خروجها من السوق بهذا الشكل، من شأنه أن يعطي الانطباع للمتعاملين الأجانب بأن القطاع الخاص الجزائري غير قادر على الاستثمار في المجال المالي و المصرفي، كما يقلل من ثقة الأجانب للدخول و الاستثمار في القطاع المالي و المصرفي، مما يبقى على هيمنة البنوك العمومية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطور المنافسة على مستوى السوق المصرفية الجزائرية.

ثانيا: ظروف وخصائص المنافسة المصرفية في الجزائر

أدت الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري منذ 1990 إلى تغيير هيكل هذا القطاع، وإعادة هيكلة المؤسسات العاملة فيه بما يتماشى مع نظام اقتصاد السوق، إلا أن هذا القطاع لم يستطع التخلص بعد من مظاهر النظام السابق(الاقتصاد الموجه) كالتركز السوقي و سيطرة القطاع العام، والتي تشكل عائقا يحول دون قدرة القطاع المصرفي في الجزائر على تحسين ظروف المنافسة من أجل التطور و مواكبة قطار العولمة.

1- الخصائص المميزة للسوق المصرفية في الجزائر في ظل التحول إلى اقتصاد السوق

أهم ما يميز القطاع المصرفي الجزائري هو تخلفه الكبير عن التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، حيث يعاني هذا القطاع من الكثير من المشاكل والصعوبات التي تجعله غير قادر على السير وفق مبادئ السوق الحرة، ومن جهة أخرى يتمتع هذا القطاع ببعض المميزات التي تجعله سوقا قابلا للتنافس في المستقبل، ويمكن تلخيص أهم الخصائص المميزة للقطاع المصرفي الجزائري فيما يلي:

1 - 1- التركيز السوقي: فمن أهم ملامح القطاع المصرفي في الجزائر، ارتفاع درجة التركيز السوقي، خاصة في مجال القروض والودائع المصرفية التي تسيطر عليها البنوك العمومية، حيث تشير دراسة أجريت على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2003-2013، إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يعرف مستويات تركيز مرتفعة في مجال الودائع، حيث تسيطر البنوك العمومية على أكثر من 80% من إجمالي الموارد المجمعة لدى القطاع المصرفي بينما لا تتعدى حصة البنوك الخاصة نسبة 10%، أما في مجال القروض فتسيطر البنوك العمومية الستة على القسم الأكبر من إجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد بنسبة تراوحت ما بين 86% إلى 90%، بينما لم تتعد حصة البنوك الخاصة مجتمعة نسبة 14%؛

يحد ارتفاع مستويات التركيز السوقي بشكل عام من إمكانية المنافسة، إلا أن ذلك لم يمنع البنوك الخاصة في الجزائر من المنافسة وإثبات مكانتها في السوق المصرفية، وبدل على ذلك التطور المستمر في نشاطها خاصة في مجال النشاطات خارج الوساطة وتمويل التجارة الخارجية والذي يزيد من احتمالات ارتفاع درجة المنافسة في المستقبل، بالنظر إلى حداثة دخول هذه البنوك إلى السوق مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك العمومية.

1-2- ضعف تنافسية البنوك: تعاني البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها من ضعف قدرتها التنافسية، وذلك بسبب غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك القائمة، وهذا ما يجعل القطاع المصرفي الجزائري عرضة لمنافسة حادة من قبل المؤسسات المصرفية العريقة المحتمل دخولها إلى السوق خاصة في ظل تحرير الخدمات المالية.

(1) نفس المرجع، ص 86.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

1-3- الملكية العامة للمؤسسات المصرفية الوطنية : بالرغم من الجهود المبذولة لتقليص الملكية العامة للمؤسسات المصرفية في الجزائر، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب فشل التجارب السابقة للبنوك الخاصة الوطنية ، و يسيطر القطاع العام- بشكل كامل- حاليا على كل البنوك الوطنية، مما أثر على استراتيجياتها وقدرتها على اتخاذ قراراتها، حيث ما تزال أغلب البنوك العمومية تتصرف بشكل احتكاري، و لا تهتم بالبحث عن العملاء وكسب وفائهم، و هذا ما يضعف من درجة المنافسة.

كما تتميز هذه البنوك ببطء إجراء العمليات المصرفية، وضعف جودة الخدمات المقدمة، وعدم توفر وسائل الراحة وحسن الاستقبال في أغلب الوكالات التابعة لها، وذلك مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية.

1-4-انخفاض حواجز الدخول إلى السوق المصرفية: تتمتع السوق المصرفية في الجزائر بمميزات تجعلها قابلة لاستيعاب عدد أكبر من البنوك، خاصة في ظل انخفاض حواجز الدخول إلى السوق المصرفية التي تعتبر جد مفتوحة للمنافسة، حيث تكاد تخلو هذه السوق من الحواجز الاقتصادية مثل تطبيق اقتصاديات الحجم أو تمايز المنتجات، لأن مستوى البنوك الناشطة فيها مازال ضعيفا بالمقارنة مع المستوى العالمي، وهذا ما يسهل على البنوك الأجنبية ذات الأداء العالي الدخول إلى السوق الجزائرية ومنافسة البنوك الموجودة و فرض وجودها من خلال إمكانياتها الكبيرة في تقديم المنتجات المصرفية ذات الجودة العالية، وسرعتها في التنفيذ و انخفاض تكاليفها؛

كما يتميز القطاع المصرفي الجزائري بضعف حواجز التكنولوجيا أيضا، فالبنوك في الجزائر مازالت بعيدة عن استعمال أحدث التكنولوجيات في المجال المصرفي رغم التقدم الملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يتطلب السعي إلى الرفع من مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة ، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وهذا من أجل مواجهة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، فاستعمال التكنولوجيا يزيد من سرعة تسوية العمليات البنكية، وزيادة الشفافية من خلال نشر كافة المعلومات بشكل فوري، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين في البنوك.

أما فيما يتعلق بالحواجز التنظيمية (القانونية) فهي تعتبر هذه أكثر أنواع الحواجز وجودا على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر، وخاصة في الفترة التي سبقت إصلاحات 1990، حيث تميزت هذه الفترة بحرص السلطات العمومية على منع دخول أو انضمام أي بنك جديد إلى البنوك التي كانت قائمة آنذاك، و بالتالي فإن الحواجز القانونية كانت موجودة بشكل قوي في تلك الفترة وهذا ما أدى إلى انعدام المنافسة المصرفية، أما بعد الإصلاحات فقد انخفضت هذه الحواجز نوعا ما، حيث أصبح ممكنا دخول بنوك جديدة إلى السوق المصرفية تحت شروط معينة تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال والاحتياطات الإلزامية، ومن الملاحظ بأن هذه الحواجز قد لا تشكل عوائق خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الكبيرة ذات الإمكانيات المالية الضخمة، في حين أنها قد تكون عائقا أمام البنوك الخاصة الوطنية نظرا لضعف إمكانياتها المالية؛

كما يدخل في إطار الحواجز التنظيمية، تأخر هيئات الرقابة مثل مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية عن القيام بدورها على أكمل وجه، و السهر على القواعد القانونية و التنظيمية للنشاط المصرفي، حيث يرى بعض الملاحظين بأن هناك رقابة مشددة على البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، ويضاف إلى ذلك عدم استقرار السياسات الحكومية و قراراتها المتعلقة بفتح السوق المصرفية بشكل جدي.

2- هيكل القطاع المصرفي الجزائري و تطور حجم نشاطه

تتنافس البنوك فيما بينها أساسا على جلب أكبر عدد من العملاء المودعين و المقترضين وبالتالي الزيادة في حجم الودائع المجمعة والقروض الممنوحة، كما تتنافس أيضا على زيادة الانتشار الجغرافي لوحداها وفروعها من أجل إيصال منتجاتها إلى أكبر عدد من العملاء، وسنعرض فيما يلي بعض المعطيات والمؤشرات عن تطور عدد قنوات التوزيع المصرفية بين البنوك، و حجم النشاط المصرفي وكيفية توزيعه بين البنوك العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

2-1- الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري:

يضم القطاع المصرفي الجزائري 29 بنكا ومؤسسة مالية إلى غاية نهاية سنة 2014، منها 21 بنكا تجاريا تقليديا وبنكين إسلاميين، وهي موزعة كما يلي:⁽¹⁾

2-1-1- البنوك العمومية: يضم القطاع المصرفي الجزائري ستة بنوك تجارية عمومية و جميعها عبارة عن بنوك تقليدية، وهي كالتالي:

- البنك الوطني الجزائري **B.N.A.**

- البنك الخارجي الجزائري **B.E.A.**

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **B.A.D.R.**

- بنك التنمية المحلية **B.D.L.**

- القرض الشعبي الجزائري **C.P.A.**

- الصندوق الوطني للاحتياط و التوفير **C.N.E.P -BANQUE**

2-1-2- البنوك الخاصة: يضم القطاع المصرفي الجزائري 15 بنكا خاصا حتى بداية 2016 ، تمثل معظمها فروعا لأكبر البنوك العالمية، منها بنكين إسلاميين هما بنك البركة و بنك السلام، وتمثل هذه البنوك فيما يلي:

- بنك البركة الجزائري.

- المجموعة العربية المصرفية **A.B.C.**

- الشركة الجزائرية للبنوك **C.A.B.**

- بنك **Natexis Algérie**

- الشركة العامة الجزائر **(SG) Société Générale.**

⁽¹⁾ Banque d'Algérie. (15 / 09 / 2016). **Banques et établissements financiers**, [on line] .bank – of – Algeria . dz/html/banque.htm

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

- Citibank

- البنك العربي Arab bank PLC Algeria

- BNP Paribas El-DJazair-

- Trust Bank-

-بنك الخليج الجزائر(AGB).

-The Housing Bank For Trade &Finance-Algeria -

-Fransabank El-DJazair-

-Crédit Agricole-Corporate &Investissement Bank Algérie(CA-CIB Algérie) -

- بنك السلام الجزائر(ASBA).

-HSBC Algeria-

تنتشر فروع هذه البنوك عبر كامل التراب الوطني، إلا أن نسبة الانتشار الجغرافي تختلف من بنك إلى آخر، ويوضح الجدول التالي تطور عدد فروع البنوك العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2007 و2012.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

جدول رقم 1.4: بنية القطاع المصرفي الجزائري من 2007 إلى 2012.

عدد الوكالات والفروع						البنوك
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
293	293	290	290	290	291	BADR
150	149	149	148	148	146	BDL
91	91	91	91	86	84	BEA
203	202	199	197	189	184	BNA
140	140	139	137	136	133	CPA
211	211	209	209	209	206	CNEP
25	25	21	20	20	17	ALBARAKA
47	4	4	4	4	4	CITIBANK (1999)
23	21	18	13	10	7	ABC(1999)
83	76	63	54	53	42	SGA(2000)
26	21	17	12	12	9	NATEXIS (2000)
5	5	5	4	4	2	ARAB BANK (2001)
66	55	55	49	46	30	BNP Paribas2002
16	13	11	7	6	3	TRUSTBA NK 2003
5	5	4	4	4	4	HOUSING BANK2003
						AGB

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

33	29	21	13	13	1	FRANSAB ANK(2007) CALYON (2007) AISALAM (2008) HSBC
3	2	2	1	1	1	
1	1	1	1	1	1	
3	2	2	1	1	0	
3	2	2	1	1	0	
1446	1409	1365	1318	1296	1227	المجموع

المصدر: (ONS), **Annuaire statistique de l'Algérie** (résultats 2010-2012), Vol : المصدر
N°30,2014,p441.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد الفروع و الوكالات المصرفية فيما بين 2007 و 2012 ، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، وهذا ما يعكس اهتمام البنوك بهذه القنوات كأداة للتنافس على تسويق منتجاتها وخدماتها المصرفية، كما يبين لنا هذا الجدول أيضا تفوق البنوك العمومية الستة من حيث عدد قنوات توزيع الخدمات المصرفية، حيث تراوحت نسبة استحواذ هذه البنوك على الفروع المصرفية، خلال هذه الفترة ، ما بين 81 % سنة 2007 و 72% سنة 2012، مع ملاحظة انخفاض هذه النسبة في هذه الفترة بـ 11 % تقريبا، كما أنها انخفضت عن الفترات السابقة بشكل واضح، حيث تراوحت خلال الفترة 1997-2001 ما بين 95% و 99%^(*)، وتدل هذه المؤشرات على تطور عدد الفروع البنوك الخاصة والتوسع الملحوظ لنشاطها على المستوى الوطني.

2-2- حجم النشاط المصرفي:

ارتفع حجم الأصول المصرفية نهاية سنة 2014 بنسبة 16.3 % مقابل 6.8 % سنة 2013،⁽¹⁾ في حين ارتفعت هذه الأصول بنسبة أقل سنة 2015، حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه السنة 4.4 % فقط⁽²⁾، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد الوطني والتي نتج عنها انخفاض حجم الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 12.4 % سنة 2015 بسبب

(*) حسب إحصائية الديوان الوطني للإحصاء للفترة 1997-2001.

(1) Banque d'Algérie, **Rapport 2014 (Evolution économique et monétaire en Algérie)**, Juillet 2015, p75.

(2) استنادا إلى النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 9.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

انخفاض ودائع قطاع المحروقات بنسبة 41.09% في السنة نفسها⁽¹⁾، ويوضح الجدول التالي تطور حجم الأصول المصرفية لدى البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

جدول رقم 2.4: تطور حجم أصول البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2010 و 2015.

الوحدة: مليار دج.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الأصول المصرفية	7988.7	9002.4	9654.4	10320	11976.4	12508.7

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016، ص 9.

تسيطر البنوك العمومية على ما نسبته 86.8% من إجمالي الأصول المصرفية حتى نهاية 2014، مقابل 13.2% للبنوك الخاصة⁽²⁾، إلا أن الملاحظ أن حصة البنوك الخاصة من الأصول عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2003، بحيث انتقلت هذه الحصة من 7.2% سنة 2003 إلى 14.1% سنة 2013 أي بنسبة زيادة 96% في ظرف 10 سنوات.⁽³⁾

يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك التجارية في تجميع الموارد وتوظيفها في شكل قروض، وفيما يلي نعرض بعض الإحصائيات التي توضح لنا كيفية توزيع هذين النشاطين ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

2-2-1- حجم الموارد المجمعة: من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية عملية تعبئة المدخرات والموارد، انخفض حجم الموارد المجمعة لدى القطاع المصرفي الجزائري سنة 2015 بنسبة 4%⁽⁴⁾، في حين كان حجم هذه الموارد قد ارتفع بنسبة 17.2% سنة 2014، مقابل 7.6% سنة 2013، ويوضح الجدول التالي تطور حجم وهيكل الودائع المصرفية ما بين سنة 2011 و 2015.

(1) Banque d'Algérie, Tendances monétaire et financière au 4^{ème} trimestre de 2015, sous l'effet du choc externe, juin 2015, p7.

(2) Banque d'Algérie, Rapport 2014, opcit, p 75.

(3) حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر.

(4) استنادا إلى النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 14.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

جدول رقم 3.4: هيكل ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2011 و 2015.

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	2011	2012	2013	2014
طبيعة الودائع				
-الودائع تحت الطلب:	3495.8	3356.4	3537.5	4434.8
*البنوك العمومية.	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1
*البنوك الخاصة.	400	533.1	595.3	722.7
-الودائع لأجل:	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7
*البنوك العمومية.	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6
*البنوك الخاصة.	235.2	280	311.3	290.1
-ودائع الضمانات المرتبطة بالتعهدات (الاعتماد المستندي، خطابات الضمان...):	449.7	548	558.2	599
*البنوك العمومية.	351.7	426.2	419.4	494.4
*البنوك الخاصة.	98	121.8	138.8	104.6
مجموع الموارد الجمعة	6733	7238	7787.4	9117.5
* حصة البنوك العمومية.	%89.1	%87.1	%86.6	%87.7
* حصة البنوك الخاصة.	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3

المصدر: Banque d'Algerie, Rapport d'activité 2014, p76.

يبدو جليا من خلال الجدول أعلاه بأن حصة البنوك الخاصة أضعف بكثير من تلك الخاصة بالبنوك العمومية التي ما تزال تحتكر جزء كبير من الموارد المصرفية، إلا أن نسبة الزيادة في الموارد المجمع لدى البنوك الخاصة تعرف نموا ملحوظا، فمثلا بلغت هذه النسبة 29.1% سنة 2011 مقابل 19.7% سنة 2010، مقارنة بنسبة نمو أقل لدى البنوك العمومية قدرت بـ 15.2%

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

سنة 2011 و 13.5% سنة 2011⁽¹⁾ ، كما يوضح الجدول رقم(3.4) أن نسبة الزيادة في الموارد المجمعة بلغت لدى البنوك الخاصة 30% سنة 2012 مقابل 5% لدى البنوك العمومية ، 9% سنة 2013 مقابل انخفاض بنسبة 7% لدى البنوك العمومية، و 6% سنة 2014 مقابل 18.6% لدى البنوك العمومية.

2-2-2- حجم القروض الموزعة: ارتفع حجم القروض الموزعة بنسبة 11.8 % سنة 2015⁽²⁾، مقابل 26.3% سنة 2014 ، 20.3% سنة 2013 و 16.8% سنة 2012⁽³⁾، ويوضح الجدول التالي حصص كل من البنوك العمومية و الخاصة، في عمليات تمويل الاقتصاد الوطني من سنة 2011 إلى سنة 2014.

جدول رقم 4.4: تطور حجم القروض على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2011 و 2014.

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنة	2011	2012	2013	2014
طبيعة القروض				
-قروض للقطاع العام:				
*البنوك العمومية.	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9
*البنوك الخاصة.	00	00	00	9.5
-قروض للقطاع الخاص:				
*البنوك العمومية.	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7
*البنوك الخاصة.	530.7	569.5	697	781.3
-مجموع القروض الموزعة:				
*البنوك العمومية.	85.5%	86.7%	86.5%	87.8%
*البنوك الخاصة.	14.2%	13.3%	13.5%	12.2%

المصدر.: Banque d'Algerie, Rapport d'activité 2014, p79.

يتضح من خلال هذا الجدول ، الاحتكار الكامل للبنوك العمومية في مجال تمويل مؤسسات القطاع العام، فيما عدا سنة 2014 التي نسجل فيها مساهمة البنوك الخاصة في هذا المجال، ولكن بنسبة جد ضعيفة، أما فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص فقد بلغت حصة البنوك الخاصة في تمويل هذا القطاع 26.8% سنة 2010، 24.4% سنة 2011، 25.8% سنة 2012

⁽¹⁾ Banque d'Algerie, Rapport d'activité 2011, p77.

⁽²⁾ استنادا إلى النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 12.

⁽³⁾ Banque d'Algerie, Rapport d'activité 2014, p79.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

و25% سنة 2014، وبشكل عام تسيطر البنوك العمومية على أكثر من 85% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد حتى سنة 2014.

3- ظروف الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تقتصر تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر على بنكين هما بنك البركة وبنك السلام، تأسس بنك البركة سنة 1991 وهو يعتبر أول البنوك الخاصة في الجزائر، وقد احتكر هذا البنك العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر حتى سنة 2008 التي شهدت تأسيس بنك إسلامي آخر وهو بنك السلام.

تعرض نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة مشاكل وعراقيل، حالت دون تطوره ونموه بالشكل المطلوب، ويمكن تلخيص أهم ما يميز ظروف العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، فيما يلي:⁽¹⁾

3-1- غياب القوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي: حيث لم يراع القانون المصرفي الجزائري خصوصية البنوك الإسلامية واختلاف طبيعة نشاطها عن نظيرتها التقليدية، إذ يخلو قانون النقد والقرض والأمران المعدلان له (سنتي 2003 و 2010) من أي نص يشير إلى تحديد المعالم الأساسية لإنشاء وتنظيم البنوك الإسلامية وعلاقتها بالمؤسسات المالية الأخرى، بل يتم التعامل معها في هذا الإطار بنفس الأسس والقوانين المعمول بها مع البنوك التقليدية.

3-2- توحيد طرق وشروط الرقابة المصرفية: حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر لنفس القوانين واللوائح التي يطبقها البنك المركزي على البنوك التقليدية، والمرتبطة بعملية الرقابة على البنوك، مما يجعلها عرضة لمشاكل عديدة في علاقتها مع البنك المركزي، تتعلق بنسب الاحتياطي القانوني، نسب السيولة، إمكانية الحصول على سيولة من البنك المركزي وغيرها.^(*)

3-3- ضعف نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر: رغم تأكيد مسيري البنوك الإسلامية في الجزائر على نمو نشاط هذه الأخيرة وتحسن أدائها، إلا أن مستوى الصيرفة الإسلامية في الجزائر يبقى ضعيفا مقارنة بالكثير من الدول الإسلامية الأخرى، فقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر 1 مليار دولار، أي ما نسبته 0.077% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية⁽²⁾، وهي نسبة جد ضئيلة لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

⁽¹⁾ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشمرة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص 310-313؛

ساعد ابتسام، المتطلبات القانونية للعمل المصرفي في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة التجارب العالمية)، المنتدى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08 و 09 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 14-17.

^(*) وقد تم التطرق لمختلف هذه المشاكل بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

⁽²⁾ African Development Bank, Islamic banking & finance in North Africa, Past development & futur potential, 2011, p4.

4- قواعد وآليات حماية المنافسة المصرفية في الجزائر

يهدف المشرع الجزائري من خلال وضع قواعد و آليات لحماية المنافسة، إلى المحافظة على مبادئ المنافسة و حمايتها من الممارسات المقيدة لها، و تجسد ذلك من خلال سن قوانين تنظم المنافسة في جميع القطاعات، وإنشاء هيئات تسهر على تطبيق هذه القوانين.

4-1- مبادئ المنافسة المصرفية حسب القانون الجزائري

على غرار النشاطات التجارية الأخرى، يخضع النشاط المصرفي في الجزائر لقواعد المنافسة التي حددها القانون الجزائري في الأمر رقم 03/03 الصادر في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالمنافسة، حيث تنص المادة الأولى من هذا الأمر على أن الهدف من هذا الأخير هو تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق، و تفادي كل الممارسات المقيدة للمنافسة و مراقبة التجميعات الاقتصادية، كما تنص المادة الثانية منه على أن الأمر يطبق على نشاطات الإنتاج و التوزيع و الخدمات.⁽¹⁾

تشمل مبادئ المنافسة حسب القانون الجزائري ما يلي:⁽²⁾

4-1-1- حرية الأسعار: حيث تنص المادة 04 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة على أن أسعار السلع و الخدمات تحدد بصفة حرة اعتمادا على قواعد المنافسة، كما تشير المادة 05 من هذا الأمر إلى إمكانية تقنين أسعار السلع و الخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي، و فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فإن البنوك لا تتمتع بالحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة و العمولات، حيث يتدخل البنك المركزي في ذلك.

4-1-2- حظر الممارسات المقيدة للمنافسة: حيث تشير المادة 06 من الأمر 03/03 إلى حظر الممارسات التي تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في السوق، ولا تختلف هذه الممارسات التي أشار إليها القانون الجزائري عما تم التطرق إليه سابقا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

4-1-3- مراقبة التجميعات الاقتصادية: والتي من شأنها المساس بالمنافسة، من خلال تعزيز و ضعيفة هيمنة مؤسسة أو سوق ما.

إضافة إلى ما سبق، يعتبر مبدأ حرية المنافسة -بشكل عام- أساس قانون المنافسة، و يتضمن هذا المبدأ في المجال المصرفي نقطتين أساسيتين هما:⁽³⁾

* حرية البنك في إقامة فروع ووكالات عبر كامل التراب الجزائري، و لا يفرق القانون الجزائري هنا بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية من حيث شروط التأسيس أو الإقامة أو التمثيل.

(1) أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المادة 01 و المادة 02، ص 26.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المواد: 05، 06، 15، 16، 17، ص ص 26-28.

(3) بوسته زهر الدين، الرقابة على البنوك الخاصة، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2008، ص ص 109-110.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

* حرية تقديم الخدمات والقيام لكل العمليات المصرفية، إلا أن القانون الجزائري يضع حدودا على مكاتب التمثيل في هذا الإطار، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة القيام بكافة العمليات المصرفية و بكل حرية، بخلاف الفروع التي يمكنها الحصول على ترخيص للقيام بذلك من طرف مجلس النقد والقرض.

4-2- هيئات حماية المنافسة في الجزائر

قام المشرع الجزائري بإحداث هيئة خاصة تسهر على ضبط السوق وتطبيق قواعد المنافسة التي وضعها القانون، وتمثل هذه الهيئة في مجلس المنافسة، وهو عبارة عن هيئة حكومية مكلفة بضمان احترام قواعد المنافسة في الجزائر، وقد تزامن ظهور هذا المجلس مع مرحلة تحرير النشاط الاقتصادي وإعادة النظر في وظائف الدولة محاولة للتأقلم مع التحولات العالمية الجديدة، ويعد الأمر 95/06 المتعلق بالمنافسة، اللبنة الأولى لظهور مجلس المنافسة، إلا أنه لم يعط تعريفا دقيقا للطبيعة القانونية لهذه الهيئة، مما استدعى اصدار قانون جديد تمثل في الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة⁽¹⁾، وقد خصص الباب الثالث من هذا الأمر للتعريف بمجلس المنافسة وتشكيلته وصلاحياته⁽²⁾، حيث يتولى هذا الأخير تنفيذ قانون المنافسة، وهو يملك سلطة ملاحقة المخالفين لقواعده ومحاکمتهم، بالإضافة إلى القيام بدراسات للسوق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح السياسات المضادة للمنافسة.

المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية في الجزائر مقارنة بالبنوك التقليدية

تعمل البنوك الإسلامية في الجزائر في ظل ظروف صعبة- كما سبق ذكره-، مما قد يؤثر سلبا في قدرتها على النمو والاستمرار ومنافسة البنوك التقليدية، ومن أجل التعرف على المركز التنافسي لهذه البنوك ومستوى أدائها مقارنة بالبنوك التقليدية، سنقوم في هذا المبحث بعرض بعض المؤشرات عن حجم النشاط المصرفي للبنوك الإسلامية ومكانتها على مستوى القطاع المصرفي الجزائري مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك بالاعتماد على عينة من البنوك الجزائرية، ومن خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، نقوم في المطلب الأول بالتعريف بالعينة محل الدراسة، أما في المطلب الثاني فنتناول فيه تطور مؤشرات الأداء والحصص السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيرتها التقليدية.

أولا: عرض العينة محل الدراسة

تضم العينة المعتمدة في هذه الدراسة، عشرة بنوك تعمل على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، تسعة منها هي عبارة عن بنوك تقليدية خاصة وعمومية، حيث تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في المقارنة على التفرقة بين البنوك التقليدية الخاصة والبنوك التقليدية العمومية، نظرا لتفوق هذه الأخيرة بشكل كبير من حيث الحجم و الأقدمية في النشاط، أما البنوك الإسلامية فهي ممثلة في العينة ببنك البركة الجزائري، وقد تم اختيار البنوك هذه على أساس أهميتها على مستوى القطاع المصرفي، كما تدخل عامل توفر المعطيات لكامل فترة الدراسة التي تمتد ما بين 2004 و 2014، بشكل هام في عملية الاختيار.

(1) كحال سلمي، مجلس المنافسة وضبط النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 8.

(2) أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الباب الثالث، ص 28-33.

1- البنوك التقليدية العمومية:

تضم العينة كل البنوك العمومية الجزائرية في ماعدا بنك-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-BANQUE)، ورغم أن هذا الأخير يحتل مكانة هامة على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر خاصة في مجال تجميع وتعبئة الودائع، إلا أن عدم توفر المعطيات الخاصة به لكامل فترة الدراسة، حال دون إدخاله ضمن العينة المدروسة.

تتمثل البنوك العمومية محل الدراسة فيما يلي:

1-1- البنك الوطني الجزائري (BNA): وهو بنك تجاري عمومي، أنشئ سنة 1966، يبلغ رأسماله 41.6 مليار دينار جزائري، ويتوفر على 211، كما بلغ عدد عملائه أكثر من 2.5 مليون عميل حتى سنة 2015. (1)

1-2- القرض الشعبي الجزائري (CPA): هو بنك تجاري عمومي، أنشئ سنة 1966، يبلغ رأسماله 48 مليار دينار جزائري، ويتوفر على 140 وكالة حتى سنة 2012.

1-3- بنك التنمية المحلية (BDL): هو بنك تجاري عمومي أنشئ سنة 1966، يبلغ رأسماله 36.8 مليار دينار جزائري، بلغ عدد وكالاته 152 سنة 2015. (2)

1-4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تأسس سنة 1982، يبلغ رأسماله 33 مليار دينار جزائري، ويتوفر على 300 وكالة و 39 مديرية جهوية. (3)

1-5- البنك الخارجي الجزائري (BEA): تأسس سنة 1967، وصل رأسماله إلى 100 مليار دينار جزائري، كما يتوفر على 100 وكالة تجارية. (4)

2- البنوك التقليدية الخاصة:

تضم العينة أربع بنوك تقليدية خاصة، وهي كلها بنوك أجنبية و تعتبر من أكبر البنوك الخاصة وأكثرها نشاطا في الجزائر، وهي تتمثل في:

1-2- بنك الشركة العامة (Société Générale SG): هو بنك خاص أجنبي تابع لمجموعة الشركة العامة الفرنسية، بدأ نشاطه في الجزائر سنة 2000، يبلغ رأسماله 10 مليار دينار جزائري، يتوفر على 86 وكالة وبلغ عدد عملائه نهاية 2014 340000 عميل. (5)

(1) <http://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna> (22/09/2016)

(2) <http://www.bdl.dz/parcour.html> (22/09/2016)

(3) <http://www.badr-bank.dz/index.php> (22/09/2016)

(4) <http://www.bea.dz/presentationbea/historique.html> (22/09/2016)

(5) التقرير السنوي للبنك 2014.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

2-2- بنك BNP Paribas الجزائر: هو بنك خاص أجنبي، فرع لمجموعة BNP Paribas ، بدأ نشاطه في الجزائر سنة 2002، يبلغ رأسماله 10 مليار دينار جزائري، يتوفر على 71 وكالة وبلغ عدد عملائه نهاية 2014 185000 عميل⁽¹⁾.

2-3- المجموعة العربية المصرفية (ABC): هو بنك خاص أجنبي تابع لشركة المجموعة العربية المصرفية التي يقع مقرها في البحرين، بدأ نشاطه في الجزائر سنة 1999، وبلغ عدد الوكالات التابعة له 23 وكالة حتى سنة 2012.⁽²⁾

2-4- بنك الخليج الجزائر (AGB): هو بنك خاص أجنبي وأحد فروع مجموعة Burgan Bank، بدأ نشاطه في الجزائر سنة 2004، يبلغ رأسماله 10 مليار دينار، ووصل عدد وكالاته إلى 55 وكالة حتى سنة 2015.⁽³⁾

3- البنوك الإسلامية.

يوجد على مستوى القطاع المصرفي الجزائري بنكين يعملان وفق الشريعة الإسلامية، وهما بنك البركة الجزائري وبنك السلام، هذا الأخير الذي تأسس سنة 2008 برأسمال قدره 72 مليار دينار حيث اعتبر حينها أكبر البنوك الخاصة في الجزائر، إلا أن عدم توفر المعطيات المالية الكافية عن هذا البنك، جعلنا نركز فقط على بنك البركة.

تأسس بنك البركة سنة 1991، وهو بنك مختلط، حيث يساهم في رأسماله كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري بنسبة 44%، ومجموعة دله البركة السعودية بنسبة 56%، يبلغ رأسماله 10 مليار دينار جزائري، وبلغ عدد وكالاته 25 وكالة حتى سنة 2012.⁽⁴⁾

ثانيا: تطور مؤشرات الأداء والحصة السوقية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية

تناول في هذا المطلب مقارنة بين نشاط بنك البركة الإسلامي، وبين نشاط البنوك الأخرى التقليدية (العمومية و الخاصة)، خلال الفترة ما بين 2004 و 2014، وذلك من خلال بعض المؤشرات التي تتمثل في الحصة السوقية للبنوك من الأصول، القروض والودائع المصرفية، إضافة إلى مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على الأصول وهامش الربح؛ ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المحسوبة تتعلق بالبنوك التي تضمها العينة فقط.

1- تطور حصة بنك البركة من النشاط المصرفي مقارنة بالبنوك التقليدية

يعتبر إجمالي الأصول المصرفية التي يمتلكها أي بنك من أهم المؤشرات التي تعبر عن حجم هذا الأخير، كما أن تطور نشاط أي بنك ومكانته في السوق تتضح أساسا من خلال حجم الودائع المجمعة لديه، حجم القروض التي يمنحها للعملاء، إضافة إلى مستوى انتشار قنوات التوزيع التي توصل منتجاته للعملاء.

(1) التقرير السنوي للبنك 2014

(2) ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, **opcit**,p441.

(3) (22/09/2016) <https://www.agb.dz/article-view-1.htm>

(4) (22/09/2016) http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28

ONS, A nuair statistique de l'Algérie, **opcit**,p441.

1-1- تطور عدد وكالات بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية

يبين الجدول الموالي نصيب كل من البنوك العمومية، البنوك الخاصة وبنك البركة من إجمالي عدد الوكالات المصرفية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وتوضح الأرقام في هذا الجدول أن أكثر من 75 % من الوكالات المصرفية هي تابعة للبنوك العمومية، إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل واضح من 89.6 % سنة 2007، إلى 77.3 % سنة 2014، وهذا لصالح البنوك الخاصة التي نلاحظ بأن نسبة استحواذها على الوكالات المصرفية ارتفعت بأكثر من الضعف ما بين 2007 و 2014، في حين نلاحظ أن عدد الوكالات التابعة لبنك البركة تمثل 9 % من إجمالي عدد وكالات البنوك الخاصة، بعدما كانت هذه النسبة تقدر بـ 14 % سنة 2007، ويرجع ذلك إلى الانتشار السريع لبعض البنوك الخاصة التي انضمت إلى القطاع المصرفي بعد بنك البركة، مثل بنك **Société Générale** الذي وصل عدد وكالاته إلى 86 وكالة نهاية 2014، في حين بلغ عدد وكالات بنك البركة حتى هذه السنة 30 وكالة فقط.

الجدول رقم 5.4: تطور نسب توزع الوكالات المصرفية بين البنوك محل الدراسة ما بين 2007 و 2014.

السنة	البيان	نسبة استحواذ البنوك العمومية على الوكالات المصرفية %	نسبة استحواذ البنوك الخاصة على الوكالات المصرفية %	نسبة عدد وكالات بنك البركة إلى إجمالي الوكالات المصرفية الخاصة %
2007		89.6	10.2	14
2008		85.7	14.3	11.4
2009		85.5	14.6	11
2010		82.6	17.3	9.3
2011		80.6	19.3	9.6
2012		78.6	21.4	8.4
2013		77.6	22.5	9.5
2014		77.3	22.6	9.2

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (1.4)؛

التقارير السنوية لبنك الجزائر، وبنك البركة، 2013-2014.

1-2- حصة بنك البركة من الأصول مقارنة بالبنوك التقليدية

شهدت معدلات النمو في الأصول المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري ارتفاعا كبيرا ما بين سنة 2004 و 2007، إلا أنها تراجعت بعد ذلك كما يبينه الجدول رقم (6.4)، والذي يوضح أن معدلات النمو في إجمالي الأصول المصرفية للبنوك عرفت تذبذبا واضحا ما بين 2008 و 2014، حيث تراوحت بين 0.5 % و 16 %، وذلك بسبب عدم استقرار أسعار النفط خلال هذه الفترة، كما يوضح الجدول أن أصول البنوك الخاصة تنمو بوتيرة أفضل -عموما- من البنوك العمومية، وهذا ما يدل على تطور نشاطها، في حين نلاحظ أن معدلات الزيادة في الأصول بالنسبة لبنك البركة هي أقل مقارنة بالبنوك التقليدية.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

جدول رقم 6.4: تطور معدلات النمو في الأصول المصرفية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنة	إجمالي الأصول المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري	معدل النمو في إجمالي الأصول %	معدل النمو في أصول البنوك العمومية %	معدل النمو في أصول البنوك الخاصة %	معدل النمو في أصول البنوك الإسلامية (بنك البركة) %
2004	3892985	10	13.2	33.8	18.8
2005	4209808	8	4.3	35.7	7
2006	5228902	24	21	37.3	11
2007	6510766	24.5	28.9	37	22.3
2008	7287195	11.9	19.6	29.5	28.5
2009	7327045	0.5	19.9	28.3	36.8
2010	7988709	9	7	13.9	22
2011	9002408	12.7	14	8.4	10.3
2012	9654400	7	5.3	20.7	13.4
2013	10320000	6.9	7.4	12.7	4.2
2014	11976400	16	6.9	11	3.6

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الملحق رقم (02).

وللتعرف على نصيب البنوك من إجمالي الأصول المصرفية، يبين لنا الجدول رقم (7.4) الحصة السوقية لكل من بنك البركة، البنوك العمومية والبنوك الخاصة، من إجمالي الأصول المصرفية المتداولة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

جدول رقم 7.4: تطور الحصة السوقية من الأصول لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

السنة	الحصة السوقية للبنوك العمومية من إجمالي الأصول المصرفية %	الحصة السوقية للبنوك الخاصة من إجمالي الأصول المصرفية %	الحصة السوقية لبنك البركة من إجمالي الأصول المصرفية %	الحصة السوقية لبنك البركة من أصول البنوك الخاصة %
2004	70	3	1	34
2005	67	4	1	27
2006	66	4	1	21.9
2007	68	4.4	1	19.5
2008	73	5	1	19.4
2009	74	6.5	1.3	20.6
2010	72.4	6.8	1.5	22.1
2011	73	6.6	1.5	22.5
2012	72	7	1.6	21
2013	72	7.8	1.5	19.5
2014	67	7.4	1.3	18

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الملحق رقم (02).

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

نلاحظ من خلال هذا الجدول، سيطرة البنوك العمومية - بشكل عام- على أكثر من 70% من أصول القطاع المصرفي الجزائري، في حين نجد أن حصة البنوك الخاصة لم تتعد 7% لكنها في ارتفاع مستمر، فقد ارتفعت هذه الحصة من 3% سنة 2004 إلى 7.8% سنة 2014، ويعتبر هذا مؤشرا على تطور نشاط البنوك الخاصة رغم مواصلة هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، أما فيما يتعلق ببنك البركة، فنلاحظ أن حصته من الأصول ضعيفة جدا فهي لم تبلغ 2% طيلة العشر سنوات، أما حصته من أصول البنوك الخاصة، فنلاحظ أنها شهدت انخفاضا محسوسا من 34% سنة 2004 إلى 18% سنة 2014، وهذا يدل على تراجع مكانة هذا البنك الإسلامي أمام البنوك التقليدية الخاصة بعدما كان يعتبر من أهم البنوك الخاصة في الجزائر، وهذا بسبب ارتفاع عدد هذه الأخيرة وتوسع نشاطها.

1-3- حصة بنك البركة من الودائع المجمعة مقارنة بالبنوك التقليدية

يبين الجدول التالي نصيب البنوك من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، ونلاحظ من خلاله سيطرة البنوك العمومية على الجزء الأكبر من هذه الودائع، إذ تراوحت حصتها بين 75% و 91% خلال الفترة المدروسة، ورغم أن هذه النسب جد مرتفعة، إلا أنها شهدت انخفاضا محسوسا في الأربع سنوات الأخيرة للدراسة، إذ انخفضت حصة البنوك العمومية من الودائع من 91% في سنة 2010 إلى 75% سنة 2014 وبالمقابل، عرفت حصة البنوك الخاصة من الودائع نموا مستمرا طيلة العشر سنوات، حيث تضاعفت هذه الحصة بأكثر من خمس مرات خلال الفترة نفسها، أما فيما يتعلق ببنك البركة، فيبين الجدول أن حصته من إجمالي ثابتة تقريبا، كما أنها جد ضعيفة حيث لم تبلغ 2% إلى غاية سنة 2014، ولكن عند مقارنتها بمتوسط الحصة السوقية للبنوك الخاصة، نلاحظ تفوق بنك البركة عموما، ما يعني استحواذ هذا الأخير على جزء هام من الأموال المودعة لدى القطاع الخاص.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

جدول رقم 8.4: تطور الحصة السوقية من الودائع لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

السنة	البيان	متوسط الحصة		الحصة السوقية من الودائع للبنك البركة من الودائع للبنوك	
		السوقية من الودائع في البنوك الخاصة %	العمومية %	الخاصة %	العمومية %
2004		0.4	75	15	0.7
2005		0.7	80	15.8	1
2006		0.75	83	16.6	1
2007		0.85	84	16.8	0.98
2008		0.98	87	17.4	0.57
2009		1.4	91	18	1.6
2010		1.4	88	17.7	1.7
2011		1.4	83	16.6	1.6
2012		1.6	83	16.5	1.7
2013		1.7	76	15.2	1.7
2014		1.7	75	14.9	1.5

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى ما يلي:

-القوائم المالية للبنوك محل الدراسة (2004-2014)؛

-Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'Algérie** (séries rétrospectives), Hors série, Juin 2012, p 67-69 ;

-Banque d'Algérie, **Situation des banques de dépôts**, (21/09/2016) http://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm

1-4- حصة بنك البركة من التمويلات الممنوحة للاقتصاد مقارنة بالبنوك التقليدية

يبين الجدول الموالي حصص البنوك من إجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد، ونلاحظ من خلاله أن البنوك العمومية تأخذ حصة الأسد في هذا المجال، حيث لم تنخفض حصتها من القروض عن 85% إلى غاية سنة 2014، في حين نلاحظ أن حصة البنوك الخاصة لم تتجاوز 10%، ويعود ذلك أساسا إلى عدم السماح للبنوك الخاصة بتمويل المؤسسات التابعة للقطاع العمومي، إذ تحتكر البنوك العمومية هذا المجال بشكل كامل، كما أن حصة هذه الأخيرة في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة؛

من جهة أخرى، يوضح الجدول رقم (9.4)، أن حصة بنك البركة من التمويلات تبقى أقل من 2%، كما نلاحظ أنها عرفت انخفاضا متواليا منذ سنة 2008 حتى سنة 2014، وقد شهدت هذه الفترة انضمام ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك السلام، وبمقارنة الحصة السوقية لبنك البركة مع متوسط الحصة السوقية للبنوك التقليدية الخاصة، نلاحظ أنها كانت أكبر قبل 2007 ثم انخفضت مقابل ارتفاع ملحوظ بالنسبة للبنوك التقليدية الخاصة، ويؤكد ذلك على تراجع مكانة بنك البركة مع تزايد عدد البنوك الخاصة وتوسع نشاطها، خاصة تلك التابعة لأكبر البنوك العالمية.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

جدول رقم 9.4: تطور الحصة السوقية من القروض (التمويلات) لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

السنة	الحصة السوقية لبنك البركة من القروض %	متوسط الحصة السوقية من القروض في البنوك العمومية %	متوسط الحصة السوقية من القروض في البنوك الخاصة %	الحصة السوقية من القروض للبنوك العمومية %	الحصة السوقية من القروض للبنوك الخاصة %
2004	1.4	20.5	0.5	95	2.2
2005	1.5	17.8	0.8	89	3.4
2006	1.5	21.8	1.2	90	5
2007	1.6	25.5	1.6	89	6
2008	1.9	30.7	2	87	8
2009	1.9	25.3	2	88	8.9
2010	1.7	24.9	2.3	87	9.3
2011	1.5	25.1	2.3	86	9
2012	1.3	22.4	2.2	86	9
2013	1.2	17.9	2.2	85	8.6
2014	1.2	17	1.9	85	7.6

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى ما يلي:

-القوائم المالية للبنوك محل الدراسة (2004-2014)؛

-Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'Algérie** (séries étrosppectives), Hors série, Juin 2012, pp67-69 ;(21/09/2016 http://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm)

2- تطور مؤشرات الأداء في بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية.

يعتبر كل من العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح (PM) من أهم مؤشرات تقييم الأداء في البنوك، ويعبر هذان المؤشران عن قدرة البنك على التوظيف الجيد لأصوله والتحكم في تكاليف العمليات المصرفية ، ويلعب ذلك دورا هاما في تحسين أداء البنك وقدرته على المنافسة والاستمرار في نشاطه.

2-1- معدل العائد على الأصول في بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية

يبين الجدول التالي تطور مؤشر العائد على الأصول (*) بالنسبة لبنك البركة، مقارنة بمتوسط العائد على الأصول في البنوك العمومية والبنوك الخاصة، و نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البنوك الخاصة تحقق عائدا على الأصول أعلى من ذلك المحقق في البنوك العمومية، إذ نلاحظ أن متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية تراوح ما بين 0.2% و 1.9% خلال الفترة 2004-2014، في حين تراوح متوسط العائد على الأصول في البنوك الخاصة داخل العينة ما بين 0.9% و 2.8% خلال نفس الفترة، وقد يعود ذلك لانخفاض حجم المتونات على حسائر القروض في البنوك الخاصة إضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات

(*) تم احتساب العائد على الأصول بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

الفصل الرابع واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على المستوى المحلي و العالمي

من العمليات المرتبطة بالعمولات بالمقارنة مع البنوك العمومية، كما نلاحظ تفوق بنك البركة عن البنوك التقليدية الخاصة من حيث العائد على الأصول، ويدل ذلك على توظيف هذا البنك لأمواله في أصول مربحة، خاصة وأنه يركز على التمويل بصيغة المراجعة والتي تعتبر من أحسن صيغ التمويل ربحية وضمانا.

جدول رقم 10.4: تطور معدل العائد على الأصول لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

البيان السنة	العائد على الأصول في بنك البركة %	متوسط العائد على الأصول في البنوك العمومية %	متوسط العائد على الأصول في البنوك الخاصة %
2004	0.8	0.2	1.2
2005	1.5	0.4	1.5
2006	2.2	0.9	0.9
2007	2.3	0.6	2.2
2008	3.7	1.9	2
2009	2.9	1.4	2
2010	2.7	1.6	2.6
2011	2.8	1.6	2.8
2012	2.8	1.5	2.8
2013	2.6	1.5	2.4
2014	2.6	1.5	2.2

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى القوائم المالية للبنوك محل الدراسة (2004-2014).

2-2- معدل هامش الربح في بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية

يبين الجدول أدناه تطور معدل هامش الربح^(*) في بنك البركة و البنوك التقليدية.

جدول رقم 11.4: تطور معدل هامش الربح في بنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية ما بين 2004 و 2014.

البيان السنة	هامش الربح لدى بنك البركة %	متوسط هامش الربح في البنوك العمومية %	متوسط هامش الربح في البنوك الخاصة %
2004	5.7	1.45	10
2005	19	1.95	22
2006	18	7.2	8.5
2007	16.4	7.9	26
2008	24.5	17.5	23.5
2009	22.6	23.5	24
2010	23.8	22.9	28.7
2011	24	25.6	27.8
2012	25	22.6	27.8
2013	39	26.7	27.7
2014	39.6	30	27.4

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى القوائم المالية للبنوك محل الدراسة (2004-2014).

توضح معطيات هذا الجدول تحسن معدل هامش الربح في البنوك العمومية بشكل ملحوظ منذ سنة 2008، إلا أنه يبقى أضعف من المعدل المحقق لدى البنوك الخاصة، كما نلاحظ أن بنك البركة يحقق هامش ربح أفضل من البنوك التقليدية، ويدل هذا على قدرة البنك على التحكم في التكاليف، أو انخفاض حجم تكاليفه الذي قد يعود إلى انخفاض عدد فروع مقارنة ببعض البنوك التقليدية الخاصة.

^(*) تم احتساب هامش الربح بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي الإيرادات.

تشير معطيات القطاع المالي العالمي إلى وجود منافسة فعلية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، حيث برزت العديد من الظواهر المصرفية التي تثبت ذلك، مثل النمو والتطور السريع في حجم البنوك الإسلامية، انتشار النواذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، الابتكار المستمر في المنتجات المصرفية الإسلامية، انتشار البنوك الإسلامية في الدول الغربية... وغيرها، حيث تنشط هذه البنوك في أسواق مشتركة، وتستقطب نفس العملاء من خلال التنافس على جذب رؤوس أموالهم ومدخراتهم، و تقدم أفضل المنتجات المصرفية التي تشترك فيها هذه البنوك مثل التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الثانوية، كما أن المنتجات المالية الإسلامية أيضا أصبحت محل تنافس من خلال اقتحام البنوك التقليدية لمجال الصيرفة الإسلامية؛

تواجه البنوك التقليدية والإسلامية مجموعة من حواجز الدخول إلى الأسواق المصرفية منها التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن أغلب هذه الحواجز تصب في مصلحة البنوك التقليدية، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بالبنوك الإسلامية، وهذا ما لاحظناه من خلال مؤشرات الأداء والحصة السوقية من الأصول للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية الناشطة في أكبر الأسواق المصرفية الإسلامية، والتي تم التطرق إليها في هذا الفصل، ويمكن إرجاع هذا التفوق لعدة عوامل منها: النشأة، الخبرة، التوسع الجغرافي، الإمام بمعطيات الأسواق... إلخ، إلا أن النمو المتواصل و الكبير للبنوك الإسلامية يعتبر مؤشرا لارتفاع قدرتها التنافسية في المستقبل.

في الجزائر، تتميز السوق المصرفية عموما بمجموعة من الخصائص منها: ارتفاع مستويات التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، حيث تسيطر البنوك العمومية على حصص كبيرة من السوق، إضافة إلى ضعف تنافسية البنوك، الملكية العامة للمؤسسات المصرفية الوطنية، قلة الموارد البشرية المؤهلة، كما تتميز السوق المصرفية في الجزائر بانخفاض حواجز الدخول بشكل عام مما يجعل منها سوقا قابلة للتنافس.

تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من ضعف نشاطها بسبب تعرضها لمشاكل عديدة في علاقتها بالبنك المركزي و البنوك الأخرى العاملة معها، وللوقوف على ظروف المنافسة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في الجزائر، قمنا في هذا الفصل بتحليل المركز التنافسي لبنك البركة الإسلامي الجزائري مقارنة بالبنوك التقليدية العمومية والخاصة، حيث توصلنا من خلال ذلك إلى تراجع المركز التنافسي لهذا البنك خلال الفترة المدروسة (2004-2014) خاصة من حيث حجم النشاط المصرفي، حيث كان هذا البنك يعتبر من أهم البنوك الخاصة في الجزائر حتى بداية الألفيات، إلا أن توالي دخول البنوك الخاصة الأجنبية منذ 2002 إلى السوق المصرفية في الجزائر، إضافة إلى دخول بنك السلام كبنك إسلامي ثاني، كان له أثر واضح في تدني الحصة السوقية لهذا البنك من الودائع و من القروض، إلا أن مؤشرات العائد التي تمت دراستها أشارت إلى ارتفاع ربحية هذا البنك مقارنة بالبنوك التقليدية، وقد يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الأصول في بنك البركة عنها في البنوك التقليدية، كما أن هذا الأمر يعطي البنك أفضلية لتحسين مركزه التنافسي خاصة في ظل تغير ظروف السوق المصرفية في الجزائر عما كانت عليه في السابق.

رغم أن مؤشرات الأداء والحصة السوقية تمكننا من رسم صورة عن الوضع التنافسي للبنوك، إلا أنها لا تعطي تقديرا دقيقا لدرجة المنافسة السائدة والسلوك التنافسي للبنوك الذي يفيدنا في التأكد مما إذا كانت البنوك الإسلامية تنافس فعلا البنوك التقليدية أم أنها تتصرف بشكل احتكاري، وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في الجزء الثاني من هذه الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال مقارنة مؤشرات الكفاءة والقوة السوقية لعينة من البنوك العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الخامس

تحليل وقياس المنافسة بين البنوك الإسلامية
والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، والذي سنحاول من خلاله معرفة درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وذلك عن طريق قياس وتحليل و مقارنة مؤشرات القوة السوقية و الكفاءة الفنية لعينة من البنوك التجارية العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، حيث اعتمدنا في قياس القوة السوقية على مؤشر lerner الذي يعتبر من أشهر الأدوات المستعملة في قياس المنافسة، كما اعتمدنا في قياس الكفاءة الفنية للبنوك على أسلوب DEA وهو من أحدث الأساليب المستعملة في هذا المجال، وقد كان اختيارنا لهذه الأدوات كان بسبب ملاءمتها لتحقيق الهدف من الدراسة وهو المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

وعليه سنتناول الدراسة التطبيقية في مبحثين، يضم المبحث الأول تطبيق نموذج lerner لقياس مؤشرات القوة السوقية للبنوك، ويضم المبحث الثاني قياس مستويات الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة.

المبحث الأول : حساب مؤشرات القوة السوقية

ترتبط القوة السوقية بهيكل السوق وطبيعة المنافسة السائدة فيه بشكل كبير، ويعبر عليها أيضا بالقوة الاحتكارية، لذلك فهي تقيس السلوك التنافسي للمؤسسات التي تنشط في سوق معين، و لقياس القوة السوقية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية محل الدراسة والمقارنة فيما بينها، اعتمدنا نموذج lerner الذي يعتبر من أشهر وأكثر الطرق استعمالا في قياس المنافسة والقوة السوقية في المجال المصرفي، كما أن اختيارنا لهذا النموذج جاء بسبب أنه يمكننا من حساب القوة السوقية لكل بنك على حدة وبالتالي فهو يوفر لنا إمكانية المقارنة بين البنوك.

يتكون هذا المبحث من مطلبين، يتضمن المطلب الأول التعريف بالنموذج القياسي الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة، إضافة إلى عرض المتغيرات التي تم استخدامها لتقدير هذا النموذج والدراسة الإحصائية الوصفية لها، ويتضمن المطلب الثاني مراحل عملية التقدير، أما المطلب الثالث فيتضمن عرض وتحليل نتائج قياس القوة السوقية للبنوك محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض النموذج ومتغيرات الدراسة القياسية

يتطلب تطبيق نموذج lerner دراسة قياسية من خلال تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، والهدف من تقدير هذه الدالة هو اشتقاق التكلفة الحدية والتي نعتمد عليها في حساب مؤشر القوة السوقية، حيث يعتبر lerner أن القوة السوقية تعتمد على قياس الانحراف بين السعر والتكلفة الحدية، وقبل المرور إلى عملية التقدير سنقوم أولا بالتعريف بالنموذج والمتغيرات المستعملة في تقديره.

أولاً: التعريف بنموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية (FunctionTraslog Cost)

تستعمل دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية لأغراض كثيرة في الدراسات المصرفية كقياس الكفاءة، حساب وفورات الحجم و وفورات النطاق، تحديد سلوك المنتج من خلال دالة العرض... إلخ، وذلك نظراً لما تتميز به من خصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي فهي دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيوداً على مرونة الإحلال و وفورات الحجم و وفورات النطاق⁽¹⁾، وتعتبر هذه الدالة امتداداً لسلسلة تايلور اللوغارتمية وهي بذلك تأخذ الصيغة العامة التالية:⁽²⁾

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ & + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j B_{ij} \ln P_i \ln P_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \end{aligned} \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

TC : تعبر عن التكلفة الكلية؛

Y_i : تعبر عن المخرجات؛

P_i : تعبر عن أسعار المدخلات؛

G, B, A : هي عبارة عن معاملات المتغيرات المستقلة في دالة التكاليف.

يتطلب الاعتماد على دالة التكاليف في بناء استنتاجات منطقية، أن تتمتع هذه الدالة بمجموعة الخصائص الرياضية أهمها أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات، وأن تكون دالة متزايدة في المخرجات وأسعار المدخلات، وأن تكون دالة مقعرة بمعنى أن المصفوفة الجاكوبية يجب أن تكون شبه مؤكدة السلبية، وبفرض هذه القيود نحصل على دالة تكاليف دنيا لكل مستوى من الإنتاج.⁽³⁾

يتطلب تطبيق شرط التجانس من الدرجة الأولى لدالة التكلفة الكلية بالنسبة لأسعار المدخلات، وضع القيود التالية:⁽⁴⁾

$$\sum_i B_i = 1 ; \sum_i B_{ij} = 0 ; \sum_{ij} G_{ij} = 0.$$

يمكن اشتقاق دوال مشاركة عناصر الإنتاج (المدخلات) في التكلفة الكلية، من خلال اشتقاق الدالة رقم (1) بالنسبة لسعر كل عنصر من المدخلات، بحيث تأخذ دوال المشاركة الشكل التالي:

⁽¹⁾ محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 131.

⁽²⁾ شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، السنة الجامعية 2010/2011، ص 171.

⁽³⁾ نفسه.

⁽⁴⁾ محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 132.

$$Si \partial = Ln TC \partial / Ln Pi = Bi + \sum j Bij ln Pj + \sum Gij Yi \dots\dots\dots (2)$$

حيث Si : تعبر عن حصة عنصر المدخلات i في التكلفة الكلية.

كما يمكن كذلك اشتقاق التكلفة الحدية، من خلال اشتقاق الدالة رقم (1) بالنسبة للمخرجات على النحو التالي:

$$MCi \partial = Ln TC / \partial Ln Yi * (TC/Y) \dots\dots\dots (3)$$

حيث MC_i : تعبر عن التكلفة الحدية للمخرج Y_i .

ثانيا: التعريف بالمتغيرات المستعملة في تقدير دالة التكاليف.

يتطلب تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية بالنسبة للبنوك تحديد المدخلات والمخرجات ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تحديد وقياس المدخلات والمخرجات في البنك واجهتها صعوبات عديدة نظرا لتداخل وتنوع المنتجات المصرفية، بحيث يصعب التمييز بين المدخلات والمخرجات(خاصة فيما يتعلق بالودائع)، إلا ان الملاحظ أن أغلب الدراسات تتجه إلى استعمال منهج الوساطة^٥ في تحديد و قياس المدخلات والمخرجات في البنك، وهذا ما سوف نعتمد عليه في هذه الدراسة كذلك.

تم الاعتماد في تجميع البيانات على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة(الميزانية وجدول حسابات النتائج) المستمدة من التقارير السنوية لهذه البنوك، كما تم الاعتماد على مصادر أخرى مثل قاعدة البيانات Bankscope، إضافة إلى الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS في تقدير بعض القيم المفقودة.

1- عرض المتغيرات: يتكون النموذج من خمس متغيرات أساسية تضم متغير تابع وأربع متغيرات مستقلة كما يلي:

1-1- المتغير التابع: يرمز له بالرمز (TC)، و يتمثل في التكلفة الكلية و هي عبارة عن إجمالي التكاليف التي يتحملها البنك عند القيام بالعملية الإنتاجية، وقد تم حساب التكلفة الكلية من خلال جمع بنود جدول حسابات النتائج التالية لكل بنك:

*مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة؛ (Intérêts et charges assimilées)

*مصاريف المستخدمين؛ (Frais de personnel)

* مخصصات الاهتلاك و المئونات للأصول الثابتة. (Dot aux amort et prov sur immo incor et corp)

2-1- المتغيرات المستقلة:

1-2-1- المخرجات: يرمز لها بالرمز (Y) وتتمثل المخرجات هنا في إجمالي الأصول (Total de l'actif) الذي يتم استخراجها من الميزانية، وهذا تماشيا مع ما تم اعتماده في أغلب الدراسات التي طبقت نموذج lerner كدراسة (Weill, 2009) ودراسة (Ariss, 2010)، وذلك من أجل التمكن من حساب مؤشر lerner.

^٥ أنظر: الجزء الخاص بمؤشر lerner في المبحث الثالث من الفصل الأول.

1-2-2-أسعار المدخلات: تتمثل عناصر الإنتاج في البنك عموماً (حسب منهج الوساطة) في ثلاث مدخلات وهي: العمل ويعبر عنه بمصاريف المستخدمين، رأس المال العيني ويعبر عنه بمخصصات الإهلاك والمثونات للأصول الثابتة، رأس المال النقدي و يعبر عنه بمصاريف الفوائد.

***سعر العمل:** يرمز له بالرمز (p_1) ، ويتم تحديد سعر العمل عموماً بقسمة مصاريف المستخدمين على عدد العمال، إلا أنه نظراً لعدم توفر المعلومات الكافية الخاصة بعدد العمال، فقد تم حساب سعر العمل من خلال قسمة مصاريف المستخدمين على إجمالي الأصول، وهذا ما تم الاعتماد عليه في دراسات كثيرة مثل دراسة (Molyneux et al, 1994) دراسة (Bikker & Haaf, 2002)، دراسة (Weill, 2009) ودراسة (Ariss, 2010).

***سعر رأس المال العيني:** يرمز له بالرمز (p_2) ، ويتم تحديده من خلال قسمة مخصصات الإهلاك والمثونات للأصول الثابتة على الأصول الثابتة المادية و المعنوية (Immobilisations corporelles & incorporelles).

***سعر رأس المال النقدي:** يرمز له بالرمز (p_3) ، ويتم تحديده من خلال قسمة مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة على إجمالي الودائع الذي نحصل عليه بجمع بنود الميزانية التالية (جانب الخصوم):

– ديون اتجاه المؤسسات المالية؛ (Dettes envers institutions financières)

– حسابات دائنة للزبائن؛ (Comptes créditeurs de la clientèle)

– ديون ممثلة بسند . (Dettes représentées par un titre)

2- الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات:

قبل المرور لعملية التقدير، سنحاول في هذا الجزء حساب مختلف المؤشرات الإحصائية لمتغيرات النموذج، وتحليل مدى الاختلاف فيها بين بنك البركة الإسلامي والبنوك التقليدية الأخرى العمومية منها والخاصة، وبالاعتماد على برنامج SPSS تم استخراج مؤشرات الدراسة الإحصائية الوصفية لكل متغير، وذلك بالاعتماد على بيانات متوسطات المتغيرات بالنسبة لكل بنك خلال فترة الدراسة (2002-2014)، وقد لخصت هذه البيانات و المؤشرات في الجدول الموضح في الملحق رقم 03، ويمكن تفصيل محتوى هذا الجدول فيما يلي:

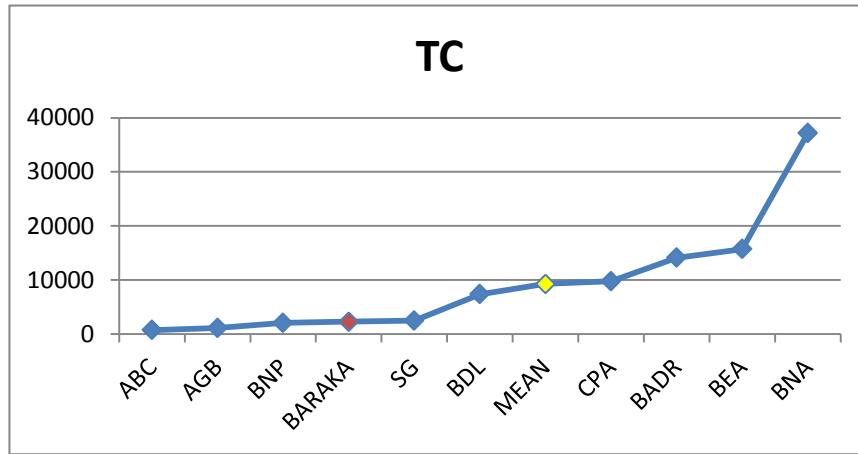
1-2-1- **التكلفة الكلية (TC):** تراوحت قيمتها ما بين 708 مليون دج كقيمة دنيا سجلت لدى بنك ABC، و 37145 مليون دج كقيمة قصوى سجلت لدى بنك BNA، وبلغ المتوسط العام للتكاليف الكلية للبنوك محل الدراسة 9264.6 مليون دج بانحراف معياري قدره 11219.77.

لتوضيح هذه النتائج بشكل أفضل، قمنا باستخراج منحني متوسطات التكاليف الكلية لكل بنك خلال فترة الدراسة الموضح في الشكل (1.5)، حيث يوضح هذا المنحنى أن التكلفة الكلية لكل البنوك العمومية (ماعدا بنك BDL) كانت فوق المتوسط، في حين نجد أن كل البنوك الخاصة بما فيها بنك البركة الإسلامي جاءت تحت المتوسط، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن

البنوك العمومية هي الأكبر من حيث عدد الموظفين، حجم الودائع وحجم الأصول (بسبب خاصة الأقدمية التاريخية) مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، كما نلاحظ أيضا أن بنك البركة الإسلامي جاء في ثانيا في جانب البنوك الخاصة وهذا ما قد يعكس كبر حجم هذا البنك مقارنة بالبنوك التقليدية الخاصة الأخرى، ويمكن أن يعود سبب ذلك إلى أسبقية بنك البركة في الدخول إلى السوق المصرفي الجزائري، رغم ملاحظة أن بنك SG هو أحدث نشأة من بنك البركة إلا أنه أكبر من حيث حجم التكاليف الكلية وقد يرجع ذلك إلى الانتشار الجغرافي لهذا الأخير وارتفاع عدد فروع عبر التراب الوطني مقارنة ببنك البركة، حيث وصل عدد وكالات بنك SG إلى 86 وكالة مع نهاية سنة 2014⁽¹⁾، في حين بلغ عدد فروع بنك البركة 30 فرع في نهاية 2014.⁽²⁾

شكل رقم 1.5: منحنى متوسطات التكلفة الكلية للبنوك.

الوحدة: مليون دينار جزائري.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة.

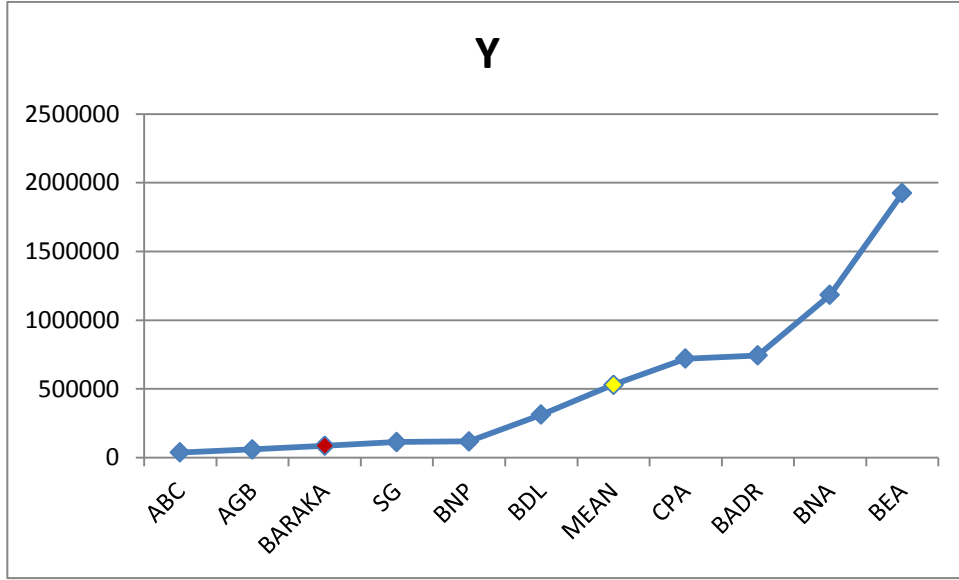
2-2- إجمالي الأصول (Y): بلغ المتوسط العام لإجمالي أصول البنوك محل الدراسة 530322 مليون دج بانحراف معياري قدره 623787.2، حيث يبين الجدول الموضح في الملحق رقم 03 أن أقل قيمة كانت لبنك ABC بمبلغ 37643 مليون دج، أما أكبر قيمة فكانت لبنك BEA بمبلغ 1924351 مليون دج، ومن خلال الشكل أدناه الذي يوضح متوسطات إجمالي الأصول في البنوك مقارنة بالمتوسط العام، نلاحظ أن النتائج تشير إلى تفوق البنوك العمومية من حيث حجم الأصول، في حين نلاحظ أن قيم البنوك الخاصة كانت كلها دون المتوسط، وفيما يتعلق ببنك البركة فنلاحظ بأنه يتوسط البنوك الخاصة التقليدية، وتناسب هذه النتائج إلى حد كبير مع النتائج المتعلقة بالتكاليف الكلية.

(1) التقرير السنوي لبنك SG 2014.

(2) التقرير السنوي لبنك البركة 2014.

شكل رقم 2.5: منحنى متوسطات إجمالي الأصول للبنوك.

الوحدة: مليون دينار جزائري.



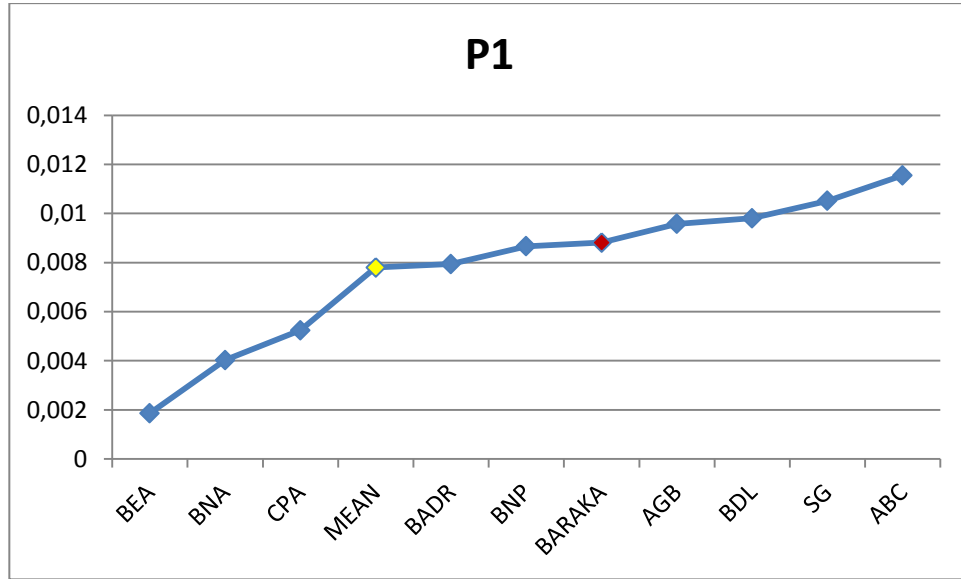
المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة.

2-3- سعر العمل (P1): يوضح الجدول الموضح في الملحق رقم 03 أن متوسط تكلفة العمل في العينة بلغ 0.0078 مليون دج بانحراف معياري قدر بـ 0.0031، حيث سجلت القيمة الدنيا لدى بنك BEA بـ 0.0019 مليون دج، وأعلى قيمة لدى بنك ABC بـ 0.011 مليون دج، وأول ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الملحق رقم 03 والشكل رقم 3.5 الموضح أدناه أن متوسط نسبة مصاريف المستخدمين إلى إجمالي الأصول في كل البنوك كان أقل من 1%، بحيث جاءت هذه النسبة أقل من المتوسط في أغلب البنوك العمومية، وبالمقابل كانت أكبر من المتوسط في كل البنوك الخاصة التي كانت قيمها متقاربة بما فيها بنك البركة، وبالنظر إلى توحيد سياسة الأجور في القطاع المصرفي الجزائري⁽¹⁾، يمكن تفسير هذه النتائج باهتمام البنوك الخاصة بشكل أكبر بتنمية الموارد البشرية من خلال الإنفاق أكثر على عمليات تكوين وتدريب الموظفين إضافة إلى تقديم التحفيزات و المكافآت، في حين نسجل غياب هذه الثقافة لدى البنوك العمومية بشكل عام.

⁽¹⁾ محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 146.

شكل رقم 3.5: منحى متوسطات تكلفة العمل للبنوك.

الوحدة: مليون دينار جزائري.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة.

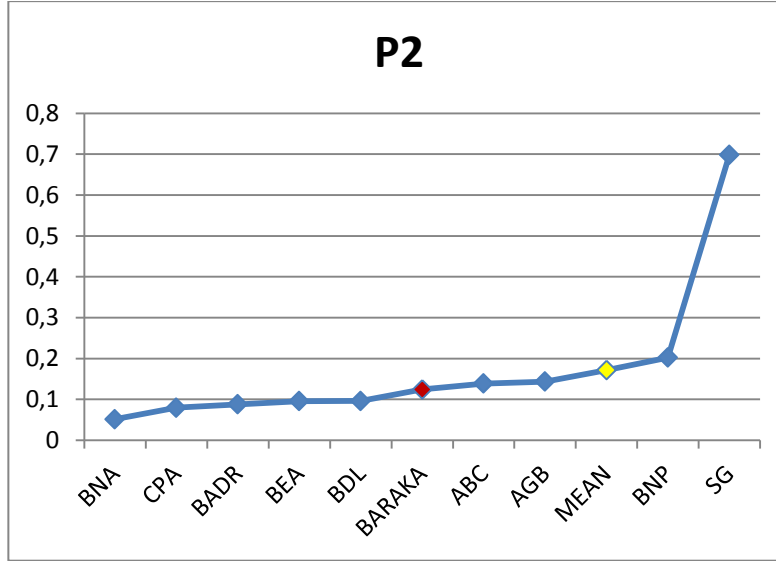
4-2- سعر رأس المال العيني (P2): بلغ المتوسط العام لتكلفة الأصول الثابتة 0.172 مليون دج بانحراف معياري يقدر بـ 0.19، حيث سجلت أقل قيمة لدى بنك BNA بـ 0.007 مليون دج، وأعلى قيمة لدى بنك SG بـ 0.7 مليون دج، ويبين لنا منحى متوسطات تكلفة رأس المال العيني في الشكل رقم 4.5 أن أغلب البنوك كانت أقل من المتوسط، كما نلاحظ ارتفاع تكلفة الأصول الثابتة في كل من بنك SG وبنك BNP، ويمكن أن نفسر ذلك بارتفاع قيمة مخصصات الاهتلاك في كلا البنكين بالمقارنة مع حجم الأصول المادية والمعنوية، في حين نجد أن البنوك العمومية تخصص نسبة ضئيلة من مؤونات الاهتلاك مقارنة بما تمتلكه من أصول ثابتة، كما يمكن أن يعود هذا الارتفاع في المخصصات إلى إقبال هذه البنوك على التمويل بصيغة الائتمان الإيجاري، بحيث نجد مثلا أن بنك SG يطبق هذه الصيغة منذ 2010⁽¹⁾، في حين لم يجد هذا النوع من التمويل طريقه بعد إلى البنوك العمومية.

فيما يتعلق ببنك البركة الإسلامي، نلاحظ أن تكلفة الأصول الثابتة كانت من أقل النسب وهي أقل أيضا من المتوسط، وهذا لا يتوافق مع خصائص البنوك الإسلامية، التي تتطلب طبيعة نشاطها تملك وحيازة أصول مادية بشكل أكبر من البنوك التقليدية، وبالتالي فمن المفترض أنها تتحمل تكلفة أكبر، ويمكن أن يعود ذلك لضعف نشاط هذا البنك في مجالات السلم والإجارة.

(1) التقرير السنوي لبنك SG 2014.

شكل رقم 4.5: منحني متوسطات تكلفة رأس المال العيني للبنوك.

الوحدة: مليون دينار جزائري.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة.

2-5- سعر رأس المال النقدي (p₃): تراوحت تكلفة رأس المال النقدي ما بين 0.007 مليون دج كقيمة دنيا سجلت في كل من بنك ABC و بنك BNP ، و 0.031 مليون دج كقيمة قصوى في بنك BNA ، وقد بلغ المتوسط 0.014 مليون دج بانحراف معياري قدره 0.009.

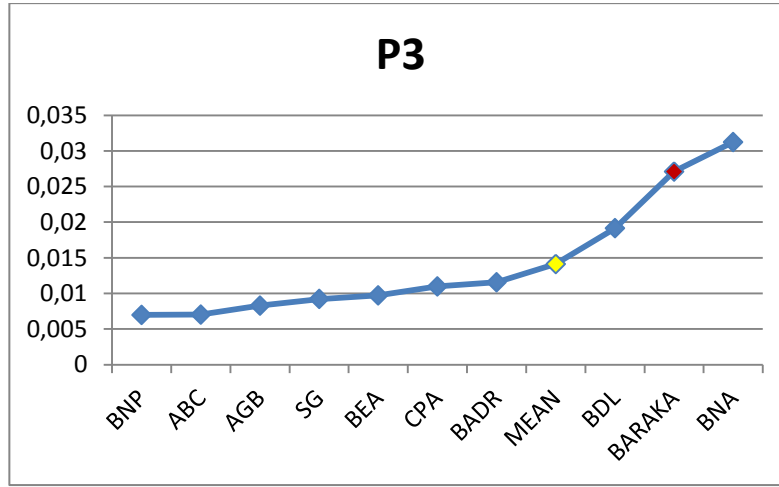
نلاحظ من خلال منحني متوسطات تكلفة الودائع الموضح في الشكل أدناه، أن أغلب البنوك في العينة كانت فيها التكلفة أقل من المتوسط فيما عدا بنك BNA وبنك BDL وبنك البركة، هذا الأخير الذي نلاحظ أن تكلفة الودائع فيه مرتفعة مقارنة بأغلب البنوك التقليدية، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى طبيعة هذا البنك كبنك إسلامي، حيث تعتمد البنوك الإسلامية على الودائع لأجل بشكل أكبر وتمثل تكلفتها في الأرباح الموزعة على المودعين وهي تكلفة غير ثابتة، في حين نجد أن البنوك التقليدية تعتمد أكثر على الودائع الجارية، بنسبة أقل الودائع لأجل التي تتميز تكلفتها بالثبات.

من جهة أخرى، يمكن أن نفسر ارتفاع تكلفة الودائع لدى كل من بنكي BNA و BDL (وبالنظر إلى تقارب معدلات الفائدة على الودائع في كل البنوك)⁽¹⁾ بارتفاع حجم الودائع لأجل والودائع الممثلة بسند بشكل ملحوظ مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

⁽¹⁾ قرشي محمد الجموعي، مرجع سابق، ص 146.

شكل رقم 5.5: منحني متوسطات تكلفة رأس المال النقدي للبنوك.

الوحدة: مليون دينار جزائري.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة.

3-تحليل التباين:

يهدف تحليل التباين بشكل عام إلى اختبار مدى أهمية المتغيرات المختلفة في تأثيرها على الظواهر الاقتصادية، وهو يقوم على تقسيم العينة الأساسية إلى مجموعات فرعية، ثم قياس الفروق بين هذه المجموعات و المقارنة فيما بينها من خلال اختبار الفروض الإحصائية التالية:⁽¹⁾

- فرضية العدم (H_0): كل متوسطات المجموعات الفرعية متساوية $Y_1=Y_2=Y_3=Y$ ؛
- الفرضية البديلة (H_1): المتوسطات غير متساوية.

يتم اختبار هذه الفرضيات من خلال حساب إحصائية فيشر (F) التي تساوي إلى النسبة بين متوسط مربعات انحرافات المتوسطات الفرعية عن المتوسط العام (التباين بين المجموعات (Between groups))، ومتوسط مربعات انحرافات المتغير التابع داخل المجموعات عن المتوسط الفرعي لها (التباين داخل المجموعات (Within groups))، فإذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد فروق جوهرية بين متوسطات المجموعات، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من الجدولية فهذا يعني قبول فرضية العدم بمعنى أن الفروق بين المتوسطات هي غير جوهرية.⁽²⁾

نحاول في هذا الجزء من الدراسة، اختبار مدى تأثير كون البنك إسلامي أو غير إسلامي على كل متغير من متغيرات النموذج، أي اختبار ما إذا كان هناك فروق في المتغيرات بين بنك البركة الإسلامي من جهة، والبنوك الأخرى التقليدية من الجهة الثانية، ونظرا للاختلاف الكبير في الحجم بين البنوك التقليدية الخاصة والعمومية، قمنا بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات: تضم المجموعة الأولى البنوك العمومية، والمجموعة الثانية البنوك الخاصة أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بنك البركة باعتباره بنك

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص 400-408.

(2) نفس المرجع.

إسلامي، ومن خلال حساب متوسطات كل متغير بالنسبة لكل مجموعة خلال سنوات الدراسة^(*)، قمنا باستخراج جدول تحليل التباين لكل متغير بالاعتماد على برنامج SPSS، وجاءت نتائج تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم 1.5: جدول تحليل التباين لمتغيرات الدراسة (ANOVA).

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
TC	Between Groups	1926643807	2	963321903.3	44.655	.000
	Within Groups	776619168.0	36	21572754.67		
	Total	2703262975	38			
Y	Between Groups	6.911E+12	2	3.455E+12	60.549	.000
	Within Groups	2.054E+12	36	5.707E+10		
	Total	8.965E+12	38			
P1	Between Groups	.000	2	.000	36.747	.000
	Within Groups	.000	36	.000		
	Total	.000	38			
P2	Between Groups	0.366	2	0.183	26.102	.000
	Within Groups	0.252	36	0.007		
	Total	0.618	38			
P3	Between Groups	.002	2	.001	17.485	.000
	Within Groups	.002	36	.000		
	Total	.005	38			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مستوى المعنوية لقيمة F هو أقل من 0.05 بالنسبة لكل المتغيرات، أي أن F المحسوبة هي أكبر من F الجدولة وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن هناك فروق جوهرية بينك البركة والبنوك العمومية والخاصة، ويمكن إرجاع سبب هذا التباين إلى عامل الحجم أولاً، حيث نلاحظ وجود فرق كبير بين حجم البنوك العمومية من جهة وحجم البنوك الخاصة بما فيها بنك البركة من جهة أخرى، إلا أن نتائج جدول تحليل التباين لا تمكننا من الحكم على مدى الاختلاف بين البركة والبنوك الأخرى لأنها نتائج إجمالية، لذلك سنستعين بجدول المقارنات المتعددة لكل متغير والموضحة في الملحق رقم 05، حيث تعطينا هذه الجداول نتائج أكثر تفصيلاً تمكننا من التعرف على مدى الاختلاف بين بنك البركة وكل مجموعة من البنوك التقليدية، ويمكن تلخيص نتائج هذه الجداول فيما يلي:

3-1- بالنسبة للمتغير (TC) والمتغير (Y): يوضح كل من الجدول 1 والجدول 2 المدرجين في الملحق رقم 05، أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بنك البركة والبنوك العمومية فيما يتعلق بالتكلفة الكلية وإجمالي الأصول، في حين لا توجد هناك

(*) أنظر الملحق رقم 04.

فروق جوهرية بينه وبين البنوك الخاصة، وتتوافق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في الدراسة الوصفية، إذ وجدنا أن حجم الأصول والتكاليف الكلية في بنك البركة والبنوك الخاصة الأخرى متقارب، في حين أن هناك فارق كبير بينها وبين البنوك العمومية، ويعود السبب الرئيسي إلى التاريخ الطويل للبنوك العمومية التي تأسس معظمها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، في حين نجد أن أول بنك خاص وهو بنك البركة بدأ نشاطه في منتصف التسعينيات، كما أن ظروف الاقتصاد الوطني في الفترة السابقة كإقتصاد موجه، مكنت البنوك العمومية من السيطرة على حصة كبيرة من السوق المصرفي، كما أن استمرار دعم الدولة لهذه البنوك (حتى بعد التحول إلى إقتصاد السوق)، جعل من الصعب على البنوك الخاصة الوصول إلى حجم هذه البنوك على الأقل في الوقت الحالي، إذ يتطلب ذلك المزيد من الوقت والمزيد من الإجراءات والتشريعات التي تدعم وتشجع المنافسة الحرة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

من جهة أخرى، نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أنه لا توجد هناك أية فروق جوهرية بين بنك البركة كبنك إسلامي والبنوك التقليدية الخاصة من حيث إجمالي الأصول والتكلفة الكلية، نظرا للتشابه في كونها مؤسسات مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية.

3-2- بالنسبة للمتغير P1: نلاحظ من خلال معطيات الجدول 3 في الملحق رقم 05 أنه توجد هناك فروق بين بنك البركة والبنوك العمومية، وهذا بسبب الاختلاف في الحجم، كما أن هناك فروق جوهرية بين بنك البركة و البنوك الخاصة تعود ربما إلى ارتفاع عدد المستخدمين في بعض هذه البنوك نظرا لتفوقها من حيث عدد الفروع والانتشار الجغرافي عبر التراب الوطني.

3-3- بالنسبة للمتغير P2: تشير المعطيات الموضحة في الجدول 4 من الملحق 05 إلى عدم وجود فروق بين بنك البركة والبنوك العمومية في تكلفة الأصول الثابتة، في حين أن الفروق بينه وبين البنوك الخاصة تحمل دلالة إحصائية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلنا إليه في الدراسة الوصفية، حيث وجدنا أن هناك تقارب في تكلفة رأس المال العيني بين بنك البركة والبنوك التقليدية العمومية، وهي أقل من مثيلتها في البنوك التقليدية الخاصة، في حين من المفترض أن تكون أكبر بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية والتي يتطلب بعضها امتلاك البنك لأصول مادية.

3-4- بالنسبة للمتغير P3: تشير النتائج في الجدول 5 من الملحق 05، إلى وجود فروق جوهرية بين بنك البركة وكلا النوعين من البنوك التقليدية، وهذه نتيجة منطقية بالنظر إلى الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يتعلق بتكلفة الودائع التي تقوم على نظام الفائدة الثابتة في البنوك التقليدية، في حين تعتمد البنوك الإسلامية على نظام المشاركة وتقاسم العوائد.

المطلب الثاني: تقدير نموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية.

نقوم في هذا المطلب بعرض الطريقة المستعملة في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية ، والنتائج المتوصل إليها من خلال عملية التقدير التي تمت بالاعتماد على معطيات العينة محل الدراسة والمكونة من عشرة بنوك خلال الفترة ما بين 2002-2014، حيث بلغ العدد الفعلي للمشاهدات 128 مشاهدة بسبب غياب معطيات بنك الخليج لسنتي 2002 و2003، ويعود ذلك إلى أن النشاط الفعلي لهذا البنك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري كان بداية من 2004.

أولاً: تقدير النموذج باستعمال نماذج بانل (Panel Models).

تتميز دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية بتعدد المتغيرات المستقلة مما يخلق بعض المشاكل القياسية عند تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية مثل مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation) ومشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، إلا أن معطيات الدراسة تأخذ شكل البيانات المقطعية - الزمنية (cross-sectional time-series data)، أي أنها تشمل بيانات مجموعة من المقاطع (البنوك) لفترة زمنية معينة، وهذا يمكننا من تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية ولكن بالاعتماد على نماذج البيانات الطولية أو ما يسمى بـ Panel data.

1- أساسيات تطبيق نماذج بانل:

تعتبر نماذج البيانات الطولية من أحدث الأساليب الإحصائية في التقدير، وهي عبارة عن مشاهدات مقطعية (دول، مؤسسات، سلع... إلخ)، مقاسة في فترات زمنية معينة، فهي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، ويحقق استعمال هذه الطريقة في التقدير عدة إيجابيات منها: (1) الحصول على نتائج أكثر دقة بالمقارنة مع طريقة التحليل بالبيانات المقطعية فقط أو بالسلاسل الزمنية فقط نظراً لارتفاع عدد المشاهدات، التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، تتميز هذه الطريقة بعدد أكبر من درجات الحرية مما يؤدي إلى تقديرات أفضل إضافة إلى أنها تساهم في منع ظهور مشكلة عدم ثبات التباين.

يقوم تحليل بانل على تقدير ثلاث نماذج رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) (2)، ويتطلب الاختيار بين هذه النماذج الثلاث، إجراء مجموعة من الاختبارات تسمى باختبارات التحديد، أهمها: اختبارات تجانس المعامل و التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان النموذج التجميعي هو النموذج الملائم، ومدى صلاحية البيانات للتقدير بنماذج بانل (3)، اختبار Hausman ويستعمل للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، (4) اختبار Wald والذي يستعمل للتأكد من أن النموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

2- عملية تقدير النموذج:

قمنا في المرحلة الأولى من العملية بتقدير الأشكال الثلاث لنماذج بانل وذلك بالاعتماد على بيانات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن النموذج المراد تقديره يتمثل في دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية المكونة من متغير تابع (TC) وأربع متغيرات مستقلة (Y, P₁, P₂, P)، وبعد تطبيق قيود التجانس على المعادلة رقم (1) المشار إليها في المطلب الأول تأخذ الدالة الشكل التالي:

(1) Hsiao C, **Analysis of panel Data**, (2ed) Cambridge University Press, Cambridge, 2003, pp1-12.

(2) زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012، ص ص 266-285.

(3) للإطلاع على مراحل اختبارات التجانس أنظر:

Hsiao .C ,**Analysis of panel data** ,Cambridge University Press, 1986.

(4) Bourbonnais. R , **Econometrie**, 8 ed, Donod ,Paris ,2009 ,p 356.

$$\ln(tc) = A_0 + A_1(\ln y) + 1/2 A_2(\ln y)^2 + \beta_1(\ln p_1 - \ln p_3) + \beta_2(\ln p_2 - \ln p_3) + \ln(p_3) + 1/2 \beta_{11}(\ln p_1 - \ln p_3)^2 + 1/2 \beta_{22}(\ln p_2 - \ln p_3)^2 + \beta_{12}(\ln p_1 - \ln p_3)(\ln p_2 - \ln p_3) + \theta_1 \ln(y)(\ln p_1 - \ln p_3) + \theta_2 \ln(y)(\ln p_2 - \ln p_3) \dots (5)$$

بالاعتماد على برنامج 9 eviews، قمنا بتقدير نماذج بانل الثلاث وجاءت النتائج كما هي موضحة في الملحق رقم 06، وقد تم تلخيص نتائج تقدير المعلمات في كل نموذج في الجدول الموالي:

جدول رقم 2.5: مقدرات النماذج قبل إجراء الاختبارات.

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	المعلمت المقدره	المتغيرات
-22.25895	-2.989631	-1.334803	A ₀	C
3.790264	1.424886	1.206840	A ₁	Lny
-0.107002	-0.021158	-0.006947	A ₂	(lny) ²
-2.255315	0.061178	0.383617	β ₁	(lnp ₁ -lnp ₃)
1.711981	0.681423	0.415399	β ₂	(lnp ₂ -lnp ₃)
0.084254	0.187681	0.217030	β ₁₁	(lnp ₁ -lnp ₃) ²
-0.035524	0.010306	0.035579	β ₂₂	(lnp ₂ -lnp ₃) ²
0.076762	-0.025915	-0.056534	β ₁₂	(lnp ₁ -lnp ₃)(lnp ₂ -lnp ₃)
0.153780	0.044968	0.025094	θ ₁	ln(y)(lnp ₁ -lnp ₃)
-0.126079	-0.052878	-0.036050	θ ₂	ln(y)(lnp ₂ -lnp ₃)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 eviews.

1-2- إجراء اختبار التجانس الكلي للمعالم β_i والثوابت α_i: لإجراء هذا الاختبار نحتاج إلى حساب إحصائية فيشر التالية: $F_1 = \frac{(scr_{c,1} - sscr)/(N-1)(K+1)}{sscr/(N*T-N(K+1))}$ ، وبالتالي نحتاج إلى استخراج مجموع مربعات الأخطاء لكل بنك على حد (scr_i) من أجل حساب sscr حيث: $sscr = \sum_{i=1}^N scr_i$ ، وقد اعتمدنا في ذلك على تقدير نفس النموذج بالنسبة لكل بنك و من ثم أمكننا الحصول على مجموع مربعات الأخطاء بالنسبة لكل بنك، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 3.5: مجموع مربعات الأخطاء لكل بنك.

البنك	Scr _i
BNA	0.001638
CPA	0.010243
BDL	0.003861
BEA	0.002075
BADR	0.000709
BARAKA	0.007543
SG	0.034164
BNP	0.002065
AGB	0.000736
ABC	8.05E-05
	0,0631145
	$sscr = \sum_{i=1}^N scr_i$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التقدير باستعمال برنامج 9 eviews.

إذن من خلال الجدول أعلاه نلاحظ لدينا $sscr = 0.0631145$ ، ومن الملحق رقم 06 لدينا مجموع مربعات الأخطاء للنموذج التجميعي $scr_{c,1} = 1,679969$ ، وبالتالي نطبق علاقة F_1 كما يلي:

$$F_1 = \frac{(1.679969 - 0.0631145) / (10 - 1)(9 + 1)}{0.0631145 / (13 * 10 - 10(9 + 1))} = 8,53926594$$

نلاحظ ان $F_{tab} < F_1 (1,70265432)$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي أن النموذج ليس تجميعي، ونتنقل إلى الاختبار الثاني.

2-2- اختبار تساوي المعالم β_i . لجميع المفردات: لإجراء هذا الاختبار نحتاج إلى حساب إحصائية فيشر التالية:

وبتطبيق هذه العلاقة بنفس المعطيات السابقة مع مجموع مربعات الأخطاء للنموذج $F_2 = \frac{(scr_{c,2} - sscr) / (N - 1) K}{sscr / (N * T - N(K + 1))}$ ، الثابت = 1.568807^(*)، نحصل على:

$$F_2 = \frac{(1.568807 - 0.0631145) / (10 - 1) * 9}{0.0631145 / (13 * 10 - 10(9 + 1))} = 8.83574914$$

(*) أنظر الملحق رقم (06).

نلاحظ ان $F_{tab} < F_2 (=1,71102258)$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي عدم تساوي المعالم β_i مما يعني رفض بنية نموذج بانل أي أن النموذج غير صالح للتقدير باستعمال نماذج بانل، ويجب في هذه الحالة البحث عن طريقة أخرى لتقدير هذا النموذج.

ثانيا: تقدير النموذج باستعمال طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (sure).

نظر العدم تمكننا من الاعتماد على نماذج بانل في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، قمنا بتقدير هذه الدالة بطريقة الانحدارات غير المرتبطة ظاهريا (Seemingly Unrelated Regressions)، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في تقدير دالة التكاليف حسب معظم الدراسات المطع عليها.

1-التعريف بنموذج المعادلات غير المرتبطة ظاهريا:

اقترحت هذه الطريقة من طرف Arnold Zellner (1962) لذلك تسمى أيضا بطريقة زلنر، ويتكون نموذج المعادلات غير المرتبطة ظاهريا، من مجموعة من المعادلات التي لا تعتمد متغيراتها الداخلية على بعضها البعض، بما يوحي أنها غير مرتبطة ظاهريا إلا أنها تكون مرتبطة فعليا لأسباب أخرى خفية.⁽¹⁾

يلجأ لاستعمال هذه الطريقة خاصة عندما تكون الحدود العشوائية مرتبطة، ففي هذه الحالة لا يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير لأنها تؤدي إلى الحصول على نتائج غير كفاءة، لذلك يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) أو ما يطلق عليها بمدخل زلنر-أتكن (Zellner-Atkin Approach) في تقدير نماذج (SURE)، لأنها تعطي نتائج تتصف بعدم التحيز والاتساق والكفاءة، كما أن من إيجابيات طريقة زلنر أنها تأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات التجانس عن طريق إدماج الاستقلالية بين المفردات⁽²⁾، ونظرا لخصائص دالة التكاليف التي تتميز باحتوائها على عدد كبير من المتغيرات المستقلة مما قد يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي، فإن تقدير هذه الدالة (إلى جانب دوال مشاركة عناصر الإنتاج) في شكل مجموعة معادلات تعتبر الطريقة الأحسن لأنها تؤدي إلى الزيادة من درجات الحرية دون زيادة المعاملات المقدرة.⁽³⁾

2- نتائج عملية التقدير:

يأخذ الشكل العام لدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية صيغة المعادلة رقم (1) الموضحة في المطلب الأول من هذا المسبحث، وبعد تطبيق قيود التجانس المشار إليها سابقا على هذه الدالة، وتحديد عدد المتغيرات المستقلة، فإن نموذج دالة التكاليف المراد تقديره في هذه الدراسة يأخذ الشكل التالي:

$$\ln(tc) = A0 + A1(\ln y) + 1/2A2(\ln y)^2 + \beta1(\ln p1 - \ln p3) + \beta2 (\ln p2 - \ln p3) + \ln(p3) + 1/2\beta11(\ln p1 - \ln p3)^2 + 1/2$$

$$\beta22(\ln p2 - \ln p3)^2 + \beta12(\ln p1 - \ln p3)(\ln p2 - \ln p3) + \theta1 \ln(y)(\ln p1 - \ln p3) + \theta2 \ln(y)(\ln p2 - \ln p3) \dots \dots \dots (5)$$

وباشتقاق دوال المشاركة حسب المعادلة رقم (2) المشار إليها في المطلب الأول، نحصل على ما يلي:

$$S1 = \beta1 + \beta11 * (\ln p1 - \ln p3) + \beta12 (\ln p2 - \ln p3) + \theta1 * \ln(y) \dots \dots \dots (6)$$

$$S2 = \beta2 + \beta12 (\ln p1 - \ln p3) + \beta22 (\ln p2 - \ln p3) + \theta2 \ln(y) \dots \dots \dots (7)$$

(1) عبدالقادر عطية، مرجع سابق، ص ص 578-579.

(2) نفس المرجع؛

(3) شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص 188.

$$S3 = (1 - \beta_1 - \beta_2) - (\beta_{11} + \beta_{12}) (lnp1 - lnp3) - (\beta_{12} + \beta_{22}) (lnp2 - lnp3) - (\theta_1 + \theta_2)ln(y) \dots \dots \dots (8)$$

وانطلاقا مما سبق، قمنا بتقدير النموذج بالاعتماد على ثلاث معادلات وهي: المعادلة رقم(5) (دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية)، المعادلة رقم(6)(دالة مشاركة العمل) والمعادلة رقم (7)(دالة مشاركة رأس المال العيني)، بحيث تم إسقاط المعادلة رقم(8) من النموذج،^(*) وقد تم التقدير باستعمال برنامج 9views، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 4.5: المعالم المقدرة والمؤشرات الإحصائية للنموذج.

	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية	الاحتمالية
	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
C(1)	-2.197716	0.689151	-3.189021	0.0015
C(2)	1.402512	0.111594	12.56798	0.0000
C(3)	-0.028142	0.009072	-3.102049	0.0021
C(4)	0.533010	0.059454	8.965112	0.0000
C(5)	0.151467	0.056370	2.687017	0.0075
C(6)	0.166367	0.009662	17.21836	0.0000
C(7)	0.065100	0.006634	9.813837	0.0000
C(8)	-0.038566	0.006664	-5.787287	0.0000
C(9)	0.002592	0.004541	0.570890	0.5684
C(10)	-0.016173	0.003959	-4.085328	0.0001
المؤشرات الإحصائية لدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية				
R-squared	0.992636	Mean dependent var	8.268917	
Adjusted R-squared	0.992075	S.D. dependent var	1.490615	
S.E. of regression	0.132701	Sum squared resid	2.077912	
Durbin-Watson stat	1.738744			
المؤشرات الإحصائية لدالة مشاركة العمل				
R-squared	0.792395	Mean dependent var	0.404222	
Adjusted R-squared	0.787373	S.D. dependent var	0.168286	
S.E. of regression	0.077599	Sum squared resid	0.746683	
Durbin-Watson stat	0.769430			
المؤشرات الإحصائية لدالة مشاركة رأس المال العيني				
R-squared	0.616048	Mean dependent var	0.130351	
Adjusted R-squared	0.606759	S.D. dependent var	0.104902	
S.E. of regression	0.065783	Sum squared resid	0.536595	
Durbin-Watson stat	0.622699			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات عملية التقدير باستعمال برنامج 9views.

^(*)النموذج لأن مجموع نسبة مشاركة المدخلات في التكاليف يساوي الواحد الصحيح.

يهيمن في هذا الجدول النتائج المتعلقة بدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، ونلاحظ هنا بأن معامل التحديد (R^2) الخاص بهذه الدالة قيمته جد مرتفعة حيث قدرت بـ 0.99 وهذا ما يعني أن التغير في التكاليف الكلية تفسرها المتغيرات المستقلة بنسبة 99%، و 1% فقط يفسرها الخطأ العشوائي، ويعزز هذه النتائج قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت 99% أيضاً، وفيما يتعلق بالمعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة والتي يتم اختبارها من خلال قيمة إحصائية t، فنلاحظ أنه فيما عدا المعامل (9) فإن كل المعاملات الأخرى ذات دلالة إحصائية حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية t أقل من 5%، وفيما يتعلق بإحصائية دورين واتسون (Durbin-Watson stat)، فنلاحظ أن قيمتها بلغت 1.73 وبمقارنتها بالقيمة المجدولة وجدنا أنها تقع في المنطقة غير المحددة، لذلك استعنا بإحصائية (Q-Statistic) لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وقد أظهرت نتائج الاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)، ولكن من أجل الحصول على نتائج إحصائية أفضل قمنا بإعادة تقدير النموذج مع حذف المتغير غير المعنوي، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5.5: نموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية المقدر بعد التعديل.

المعاملات	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية	الاحتمالية
	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
C(1)	-2.223295	0.689175	-3.226022	0.0014
C(2)	1.410692	0.110801	12.73179	0.0000
C(3)	-0.029092	0.008922	-3.260749	0.0012
C(4)	0.565636	0.019664	28.76508	0.0000
C(5)	0.137987	0.052180	2.644419	0.0085
C(6)	0.165106	0.009227	17.89302	0.0000
C(7)	0.065837	0.006551	10.04941	0.0000
C(8)	-0.039212	0.006597	-5.943673	0.0000
C(9)	-0.015235	0.003654	-4.169225	0.0000
المؤشرات الإحصائية لدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية				
R-squared	0.992596	Mean dependent var	8.268917	
Adjusted R-squared	0.992099	S.D. dependent var	1.490615	
S.E. of regression	0.132500	Sum squared resid	2.089181	
Durbin-Watson stat	1.731869			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات عملية التقدير باستعمال برنامج 9views.

نلاحظ من خلال المقارنة بين الجدول أعلاه والجدول السابق، أن أغلب المؤشرات الإحصائية للنموذج لم تتغير، مع ملاحظة تغير طفيف في قيمة بعض المعاملات، كما نلاحظ أن كل المعاملات ذات معنوية إحصائية، واستنادا إلى هذه النتائج يمكن القول بأن النموذج المقدر صالح للاستعمال في بناء استنتاجات اقتصادية مقبولة.

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج قياس القوة السوقية.

تعتمد في هذه الدراسة على نموذج lerner من أجل التوصل إلى معرفة مستوى المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك من خلال المقارنة بين مستويات القوة السوقية في كلا النوعين من البنوك، وكما أشرنا في بداية هذا الفصل فإن حساب مؤشر lerner للقوة السوقية يتطلب أولاً تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، وبالاعتماد على المعالم المقدرة في هذه الدالة يتم حساب التكلفة الحدية لكل بنك خلال الفترة محل الدراسة، ثم حساب مؤشر lerner.

أولاً: حساب مؤشر القوة السوقية.

1- حساب التكلفة الحدية: تعبر التكلفة الحدية عن نسبة التغير في التكلفة الكلية الناتج عن التغير في المخرجات، ويتم استخراجها باشتقاق دالة التكاليف بالنسبة للمخرجات، وانطلاقاً من هذا قمنا بحساب قيمة التكلفة الحدية لكل بنك في كل سنة^(*)، من خلال تطبيق المعادلة رقم (3) في المطلب الأول من هذا المبحث وبالاعتماد على المعاملات المقدرة في دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، ويبين الجدول الموالي متوسط التكلفة الحدية في كل بنك خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 6.5 : متوسط التكلفة الحدية في البنوك محل الدراسة.

البنك	متوسط التكلفة الحدية (MC)
BNA	0.02697413
CPA	0.01550108
BDL	0,02636139
SG	0.02636752
ABC	0.02012091
AGB	0.02001395
BARAKA	0.03097415
BEA	0.00997079
BNP	0.01683892

المصدر: محسوبة انطلاقاً من معطيات الملحق رقم 07 وبالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6.5 وجود تقارب كبير بين كل البنوك من حيث التكلفة الحدية، مع ملاحظة تميز بنك البركة بأكبر قيمة بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

2- حساب مؤشر lerner (LI): يتم حساب هذا المؤشر انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$L = P - MC/P \dots \dots \dots (9)$$

^(*) أنظر الملحق رقم 07.

حيث P يعبر عن السعر ويتم قياسه بالنسبة للبنوك بنسبة إجمالي الإيرادات البنكية^(١) إلى إجمالي الأصول، وقد تم حساب P لكل بنك في كل سنة والنتائج موضحة في الملحق رقم(08)، أما الجدول التالي فيوضح متوسط هذه النسبة في كل بنك خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 7.5: متوسط نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنوك محل الدراسة.

البنك	متوسط السعر (P)
BNA	0.06583932
CPA	0.06520989
BDL	0.1393354
SG	0.12723511
ABC	0.06668483
AGB	0.08847358
BARAKA	0.2847115
BEA	0.11786006
BNP	0.14786413

المصدر: محسوبة باستعمال بيانات الملحق رقم 08 وبالاعتماد على برنامج Excel.

يتبين من خلال نتائج هذا الجدول أن متوسط السعر بالنسبة لبنك البركة هو الأكبر بالمقارنة مع كل البنوك التقليدية الخاصة والعمومية، وسيوضح تفسير هذه النتائج من خلال حساب مؤشر القوة السوقية. بالاعتماد على نتائج حساب كل من التكلفة الحدية والسعر، تم استخراج قيم مؤشر lerner حسب العلاقة الموضحة في المعادلة رقم 09، ويوضح الجدول التالي نتائج العملية:

^(١) تتمثل الإيرادات البنكية هنا في إيرادات الاستغلال البنكي والتي تضم إيرادات الفوائد والإيرادات بخلاف الفوائد.

جدول رقم 8.5 : قيم مؤشر lerner لكل البنوك خلال الفترة (2002-2014).

البنك السنة	BNA	CPA	BDL	SG	ABC	AGB	BARAKA	BEA	BNP
2002	0,76	0,44	0,74	0,59	0,37	/	0,97	0,84	0,93
2003	0,79	0,48	0,82	0,65	0,59	/	0,97	0,88	0,94
2004	0,82	0,82	0,83	0,62	0,72	0,5	0,88	0,91	0,96
2005	0,87	0,86	0,83	0,45	0,74	0,64	0,54	0,97	0,94
2006	0,75	0,89	0,84	0,68	0,77	0,83	0,63	0,95	0,94
2007	0,78	0,88	0,79	0,66	0,79	0,82	0,75	0,94	0,89
2008	0,74	0,7	0,84	0,69	0,72	0,82	0,76	0,93	0,77
2009	0,33	0,66	0,84	0,91	0,73	0,81	0,72	0,92	0,62
2010	0,44	0,65	0,79	0,88	0,73	0,82	0,82	0,92	0,76
2011	0,12	0,66	0,8	0,89	0,66	0,79	0,8	0,90	0,79
2012	0,025	0,69	0,8	0,9	0,69	0,82	0,81	0,91	0,76
2013	0,12	0,73	0,81	0,9	0,71	0,78	0,66	0,92	0,8
2014	0,078	0,72	0,81	0,89	0,73	0,72	0,65	0,92	0,82
moyenne	0.7	0.71	0.81	0.75	0.69	0.76	0.77	0.92	0.84

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8.5 أن قيم مؤشر lerner لكل البنوك كانت معقولة^(*)، ويمكن تفسيرها بالنظر إلى وضعية وظروف القطاع المصرفي الجزائري، حيث يبين لنا الجدول أن أغلب قيم المؤشر كانت كبيرة (أقرب إلى الواحد) بالنسبة لكل البنوك الخاصة منها والعمومية حيث تراوحت ما بين 0.33 كأقل قيمة و0.97 كأكبر قيمة، ما يعني تمتع هذه البنوك بقوة سوقية كبيرة ويعكس هذا حالة السوق المصرفي الجزائري من حيث طبيعة المنافسة السائدة فيه، وللتوضيح أكثر يبين لنا الجدول الموالي متوسط القوة السوقية للبنوك محل الدراسة في كل سنة :

جدول رقم 9.5: متوسط قيم مؤشر (LI) لكل سنة.

السنة	قيمة (LI)
2002	0,70
2003	0,76
2004	0,78
2005	0,76
2006	0,81
2007	0,81
2008	0,77
2009	0,73
2010	0,76
2011	0,71
2012	0,71
2013	0,71
2014	0,70

المصدر: محسوبة اعتمادا على نتائج

الجدول رقم (8.5).

(*) ماعدا القيم الخاصة ببنك BNA للسنوات من 2011 إلى 2014.

يعبر متوسط قيم (LI) لمجموعة من البنوك التي تنشط في سوق معينة عن حالة المنافسة السائدة في ذلك السوق، وباعتبار البنوك محل الدراسة عينة من أهم البنوك العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، فإن نتائج الجدول أعلاه تعكس إلى حد كبير مستوى المنافسة السائدة في هذا القطاع والذي يبدو من خلال قيم (LI) انه ضعيف جدا، نظرا للمستويات العالية من القوة السوقية التي لاحظناها عبر كامل فترة الدراسة، حيث بلغت أقل قيمة ل (LI) 0.7 في كل من سنة 2002 و2014، وأكبر قيمة له 0.81 في كل من سنة 2006 و2007، مع الإشارة إلى وجود انخفاض طفيف خلال السنوات الأخيرة (من 2011 إلى 2014)؛

و من أجل مقارنة القوة السوقية لبنك البركة بالبنوك التقليدية الأخرى، يوضح الجدول الموالي متوسط القوة السوقية لكل من البنوك التقليدية العمومية ومجموعة البنوك التقليدية الخاصة بمجموعة و ذلك في كل سنة من سنوات الدراسة:

جدول رقم 10.5: تطور القوة السوقية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية.

البنوك التقليدية الخاصة	البنوك التقليدية العمومية	بنك البركة	
0,63	0,70	0,97	2002
0,73	0,74	0,97	2003
0,7	0,84	0,88	2004
0,69	0,88	0,54	2005
0,80	0,86	0,63	2006
0,79	0,85	0,75	2007
0,75	0,80	0,76	2008
0,77	0,69	0,72	2009
0,8	0,7	0,82	2010
0,78	0,62	0,8	2011
0,79	0,61	0,81	2012
0,8	0,64	0,66	2013
0,79	0,63	0,65	2014

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الجدول رقم 8.5.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10.5 أن القوة السوقية لبنك البركة شهدت نوع من التذبذب خلال سنوات الدراسة، حيث كانت أكبر من البنوك التقليدية في بعض الفترات وأقل منها في فترات أخرى، وعموما يمكن القول بأن بنك البركة يملك قوة سوقية كبيرة بلغت أكبر قيمة لها 0.97 وأقل قيمة لها 0.54، كما يمكن ملاحظة أن هذه القوة السوقية هي متقاربة إلى حد كبير مع القوة السوقية لمجموع البنوك التقليدية، مع تسجيل تفوق طفيف لبنك البركة خاصة بالمقارنة مع البنوك التقليدية الخاصة حيث بلغ متوسط القوة السوقية لبنك البركة 0.77 خلال الفترة من 2002 إلى 2014، في حين تراوح ما بين 0.69 و0.84 بالنسبة للبنوك الخاصة خلال نفس الفترة.

ثانيا: تحليل وتفسير النتائج.

1- تحليل المنافسة بين البنوك بشكل عام:

تشير نتائج حساب مؤشر (LI) للبنوك الجزائرية محل الدراسة، إلى أن هذه الأخيرة تعمل في ظروف أقرب إلى الاحتكار منها إلى المنافسة، حيث تراوحت قيمة متوسط مؤشر (LI) خلال فترة الدراسة ما بين 0.7 و 0.8 وهذا يعني حسب نموذج lerner أن مستوى المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري (من خلال العينة المدروسة) ضعيف جدا، ويؤكد على ذلك السلوك الاحتكاري لكل البنوك في العينة والذي يتضح من خلال المستويات العالية من القوة السوقية، ويتوافق ذلك مع خصائص القطاع المصرفي الجزائري وتطوره التاريخي حيث ظل هذا القطاع لسنوات طويلة تحت سيطرة البنوك العمومية التي كان نشاطها يخضع لقرارات حكومية بعيدة عن القواعد التجارية والاقتصادية، الأمر الذي يعيق تطور المنافسة وتحسين أداء البنوك، وحتى الإصلاحات التي شهدتها القطاع كقانون استقلالية المؤسسات وقانون النقد والقرض، لم يكن لها تأثير واضح على هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي في الجزائر، ويتوافق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Rajhi, Salah, 2011) التي أكدت على أن إصلاحات قانون النقد والقرض و دخول البنوك الأجنبية لم يكن له تأثير واضح في الزيادة من درجة المنافسة وتحسين أداء القطاع البنكي الجزائري الذي تسوده حالة المنافسة الاحتكارية؛

على المستوى الجزئي للبنوك، لاحظنا أن كل البنوك الخاصة منها والعمومية تمتلك قوة سوقية كبيرة ومتقاربة في مجملها، وهذا ما يمكن أن يفسر بغياب الدور الرقابي، وخاصة دور مجلس المنافسة الذي من المفروض أن يحرص على منع التصرفات والسلوكيات التي تعيق المنافسة، إلا أنه من جهة أخرى، يمكن أن يكون هذا الأمر نتيجة حتمية لطريقة تحديد أسعار الفائدة والعمولات على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، والتي تخضع بشكل غير مباشر للبنك المركزي وبالتالي لا يوجد هناك هامش حرية كبير للبنوك من أجل التصرف في هذه الأسعار، مما يجعل تحديد أسعار الخدمات والمنتجات المصرفية في الجزائر لا يتماشى مع قوانين المنافسة الحرة، حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين السعر و التكلفة الحدية التي يتحملها البنك، وهذا ما يتضح من معطيات الجداول رقم 6.5 و رقم 7.5 الواردة سابقا، حيث نجد مثلا أن متوسط مستوى السعر لدى كل من BEA، BNP، والبركة بلغ على التوالي 0.12، 0.15، 0.28، في حين بلغ متوسط التكلفة الحدية في هذه البنوك 0.001، 0.017، 0.031 على التوالي.

إضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع القوة السوقية للبنوك العمومية هو أمر طبيعي بالنظر إلى تاريخها الطويل في القطاع المصرفي الجزائري وسيطرتها شبه الكاملة على أهم النشاطات المصرفية، حتى وإن عرفت هذه السيطرة نوعا من الانخفاض في السنوات الأخيرة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فإن ارتفاع حجم قوتها السوقية قد يعود إلى تأثيرها ومسايرتها للوضع السائد على مستوى السوق المصرفي الجزائري، إضافة إلى استفادتها من غياب السلطات الرقابية عن أداء دورها في حماية المنافسة.

عموما، يمكن القول أنه ورغم ارتفاع درجات القوة السوقية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، إلا أن تراجعها من سنة إلى أخرى هو مؤشر على بداية التحسن في وضع المنافسة على مستوى القطاع، فالسوق المصرفية في الجزائر تتمتع بمميزات تجعلها قابلة لاستيعاب عدد أكبر من البنوك، خاصة في ظل انخفاض حواجز الدخول إلى السوق المصرفي الذي يعتبر حاد مفتوح للمنافسة بحيث تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والتكنولوجية إضافة إلى انخفاض الحواجز التنظيمية.

2- تحليل المنافسة بين بنك البركة والبنوك التقليدية:

فيما يتعلق ببنك البركة، أظهرت النتائج بأنه يملك قوة سوقية كبيرة بلغ متوسطها 0.77 وهي أكبر من المتوسط المسجل لدى البنوك التقليدية الخاصة، ويعود تمتع هذا البنك الإسلامي بهذا الحجم من القوة السوقية إلى الوضعية الاحتكارية التي يتواجد فيها البنك، حيث ظل هذا الأخير منذ تأسيسه سنة 1991 وإلى غاية سنة 2010، البنك الوحيد الذي يقدم منتجات مصرفية إسلامية وخلال هذه الفترة لم يكن هناك أي بنك منافس له في هذا المجال، الأمر الذي قد مكّنه من التمتع بحرية أكبر في تحديد الأسعار التي تحقق له هوامش ربح مرتفعة، إضافة إلى ذلك، فإن عدم السماح للبنوك التقليدية في الجزائر بتقلّم منتجات مصرفية إسلامية ومنعها من فتح نوافذ إسلامية، كرس السلوك الاحتكاري لبنك البركة؛

وتجد الإشارة إلى أنه منذ 2010 وجد بنك إسلامي آخر على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وهو بنك السلام الذي قد يشكل منافسا حقيقيا لبنك البركة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهذا ما يمكن أن يفسر انخفاض حجم القوة السوقية لهذا الأخير بشكل محسوس خلال سنتي 2013 و 2014 والتي بلغت على التوالي 0.66 و 0.65.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن السلوك الاحتكاري لبنك البركة والذي أظهرته النتائج المتوصل إليها، ليس سلوكا منفردا بل هو السلوك السائد لدى أغلب البنوك التقليدية محل الدراسة، ويعود هذا كما أشرنا إلى خصائص وظروف القطاع المصرفي الجزائري والذي يتميز بانخفاض المنافسة وعدم اهتمام السلطات وهيئات الرقابة بتوفير ظروف ملائمة لتحقيق الجو التنافسي بين البنوك، والذي سيكون له الدور الكبير في تحسين أداء القطاع المصرفي والزيادة من قدرته التنافسية؛

كما يمكن أن نستنتج بأنه لا توجد هناك منافسة حقيقية بين بنك البركة والبنوك التقليدية، فالمنافسة في أي مجال تتطلب وجود عدد كبير من المعارضين أو المنتجين لمنتجات متجانسة، بينما نجد في الواقع أن بنك البركة الجزائري يركز على المنتجات الإسلامية غير المتوفرة لدى البنوك التقليدية وخاصة التمويل بصيغتي المراجعة و السلم، حيث بلغت نسبة التمويل بالمراجعة سنة 2008 مثلا 95% من إجمالي التمويلات متوسطة الأجل، ومثل التمويل بصيغة السلم نسبة 86% من إجمالي التمويلات قصيرة الأجل في نفس السنة، كما يعتمد البنك على صيغة الإجارة في مجال التمويل طويل الأجل والتي بلغت نسبتها 98% سنة 2008⁽¹⁾، و قد يواجه بنك البركة في مجال الإجارة منافسة من طرف بعض البنوك الخاصة التي تقدم خدمات التمويل الإيجاري، إلا أنه وبشكل عام فإن بنك البركة لا يركز على المنافسة في مجال الخدمات المصرفية الأخرى التي شكل مجالا هاما للمنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية كخطابات الضمان، الاعتماد المستندي والبطاقات الائتمانية وغيرها، وهذا ما يؤكد عدم اهتمام المسؤولين في هذا البنك -إلى وقت قريب- بموضوع المنافسة على اعتبار أن بنك البركة هو البنك الوحيد في سوق المصرفية الإسلامية، كما يعتبرون أن البنوك التقليدية لا تعد منافسا مباشرا لهم.⁽²⁾

(1) مقرر التسيير لبنك البركة لسنة 2008.

(2) رقية بوحيزر، مرجع سابق، ص 345.

المبحث الثاني: قياس مستويات الكفاءة الفنية للبنوك

أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة^(*) إلى وجود علاقة وطيدة بين المنافسة المصرفية و مستويات الكفاءة بالنسبة للبنوك، حيث وجدت الفرضيات المفسرة لطبيعة هذه العلاقة أن هناك علاقة تأثير متبادل بين المنافسة و الكفاءة، ومن بين هذه الفرضيات، فرضية الكفاءة التقليدية التي تعتبر أن مستويات الكفاءة العالية تؤثر بشكل إيجابي في قدرة البنك على المنافسة من خلال الزيادة في حصصه السوقية، ما يعني أن درجة كفاءة البنك تعطي صورة عن قدرته التنافسية بالمقارنة مع البنوك الأخرى المنافسة له؛

ومن أجل تدعيم النتائج المتوصل إليها من خلال حساب مؤشر القوة السوقية، ارتأينا في هذا المبحث إضافة مؤشر الكفاءة الفنية لتحليل المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، بحيث تم الاعتماد في قياس الكفاءة على أسلوب تحليل مغلف البيانات نظرا لملاءمته لأهداف الدراسة حيث أنه يمكن من تسهيل المقارنة بين البنوك من حيث مستوى الكفاءة.

المطلب الأول: عرض النموذج والمتغيرات المستعملة في قياس الكفاءة

يتم قياس كفاءة المؤسسات بأساليب وطرق عديدة، تختلف حسب نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها، وفي المجال المصرفي يتم قياس الكفاءة باستعمال الطرق التقليدية التي تعتمد على تحليل كفاءة البنوك باستعمال النسب المالية كنسب توظيف الأموال ونسب الربحية⁽¹⁾، كما يمكن قياس الكفاءة باستعمال الطرق القياسية والتي تنقسم إلى طرق معلمية (parametric) وأخرى غير معلمية (non-parametric)، فالطرق المعلمية هي التي تعتمد على التحليل الإحصائي لنماذج معلمية تبني كدوال خطية لمتغير تابع، عادة ما تكون هذه الدالة في شكل كوب دوغلاس (Cobb-Douglas) في حالة الإنتاج أو في شكل دالة لوغاريتمية في حالة التكاليف⁽²⁾، وتعتبر طريقة حد التكلفة العشوائي (SFA) من أكثر هذه الطرق استعمالا في قياس الكفاءة المصرفية، أما الطرق غير المعلمية فهي التي تعتمد على البرمجة الخطية و تتمثل أساسا في أسلوب تحليل مغلف البيانات (التحليل التطويقي للبيانات DEA) والذي يعتبر أحدث الطرق المستعملة لقياس الكفاءة في مختلف المجالات، وسوف نركز في هذا المطلب على هذا الأسلوب باعتباره الطريقة المعتمدة في هذه الدراسة، وذلك من خلال التطرق لتعريف أسلوب DEA وكيفية تطبيقه من أجل قياس الكفاءة في المجال المصرفي، كما سنتطرق لتعريف المتغيرات المستعملة في هذه العملية.

(*) أنظر الفصل الأول، المبحث الثاني.

(1) عبد الكريم منصوري، محاولة لقياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص88.

(2) فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص15.

أولاً: ماهية أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis)

قدم DEA لأول مرة من طرف الباحثين (Rhodes, Cooper و Charnes) سنة 1978، حيث استعمله هؤلاء في دراسة لتقييم أداء الطلاب المتعثرين دراسياً، ومنذ ذلك الحين شهد أسلوب DEA انتشاراً كبيراً وتم تطبيقه بشكل واسع كأداة لتقييم أداء مختلف الوحدات والمؤسسات التي تنشط في مختلف القطاعات كالتعليم، الصحة، البنوك، الصناعة، العدالة، كما استعمل أيضاً في تقييم أداء المدن والدول، وقد عرف استخدام هذا الأسلوب في تقييم كفاءة وأداء الوحدات في مختلف المجالات نجاحاً كبيراً نظراً لقلّة الافتراضات التي يتطلبها تطبيقه بالمقارنة مع الطرق التقليدية.⁽¹⁾

1-التعريف بأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)

1-1- مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)

تتفق أغلب المراجع على تعريف أسلوب DEA على أنه "طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية (وحدات اتخاذ قرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلاته ومجموعة مخرجاته وذلك بناء على الأداء الفعلي لها".⁽²⁾

اعتمد كل من Rhodes و Cooper، Charnes في وضع أسلوب DEA على ما توصل إليه Farell و Paretto فيما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة، حيث يعتمد أسلوب تحليل مغلف البيانات على دراسة (Farell، 1951) التي أوضحت إمكانية تحديد الكفاءة بين مدخل واحد ومخرج واحد، بدون وضع أي فرضيات متعلقة بصيغة دالة الإنتاج، وقد قام هؤلاء الباحثين بتعميم هذه النظرية لتشمل قياس الكفاءة في حالة وجود مدخلات ومخرجات متعددة و متباينة، واستندوا في هذا التعميم على أمثلية باريتو (Pareto Optimality) (*)، ويقوم هذا الأسلوب على وجود عدد من الوحدات الإدارية أو ما يسمى بوحدة اتخاذ القرار (DMUs) التي تستخدم نفس المجموعة من المدخلات والمخرجات، حيث يهدف أسلوب DEA إلى قياس الكفاءة النسبية لهذه الوحدات ومقارنتها، من أجل الوصول إلى كيفية تعظيم كمية (أو عدد) مخرجاتها، أو تقليل كمية (أو عدد) مدخلاتها.⁽³⁾

يستخدم في تطبيق أسلوب DEA نوعان من النماذج هما: نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة والذي يعتبر النموذج الأساسي ويرمز له بـ (CRS) أو (CCR)، وهو يستند هذا النموذج إلى فرضية ثبات غلصة الحجم عند الحدود الكفاءة، و يمكن حساب مؤشرات الكفاءة في هذا النموذج إما باستخدام التوجه المخرجي (Output-Oriented) أو التوجه المدخلي (Input-Oriented)، حيث يوضح نموذج CCR ذو التوجه المدخلي والذي يرمز له بـ (CCR-I) أن هدف وحدات اتخاذ القرار هو تقليص أو تخفيض عدد وحدات المدخلات إلى أقصى ما يمكن مع الإبقاء على الأقل - على مستويات

(1) William. W Cooper, Lawrence. M Seiford, Joe Zhu, **Handbook on Data envelopment analysis**, (2ed) Springer science +Business Media, N.Y, 2011, p.2.

(2) محمد شامل بماء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول - العدد الأول، السعودية، جانفي 2009، ص 257.

(*) تنص أمثلية باريتو على أن أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفاءة، إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد آخر، وتكون الوحدة الإدارية لها كفاءة باريتو إذا تحقّق العكس.

(3) محمد شامل بماء الدين مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 257.

المخرجات الحالية لديها⁽¹⁾، أما نموذج CCR ذو التوجه المخرجي والذي يرمز له بـ (CCR-O)، فهو يوضح أن هدف وحدات اتخاذ القرار هو تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية.⁽²⁾

النموذج الثاني هو نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة والذي يرمز له بـ (VRS) أو (BCC)، وهو يستند إلى فرضية غلة الحجم المتغيرة، ويتميز بأنه يعطي نوعين من درجات الكفاءة هما الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية لوحدة اتخاذ القرار، وعلى غرار نموذج CCR، فإن نموذج BCC أيضا يمكن تطبيقه وفق التوجه المخرجي ويرمز له بـ (BCC-O) أو التوجه المدخلي ويرمز له بـ (BCC-I).

1-2- تطبيق أسلوب DEA في الدراسات المصرفية

يتطلب تطبيق أسلوب DEA تعدد المدخلات والمخرجات، وهذا يتماشى مع طبيعة المؤسسات المصرفية التي تتميز بتعدد وتنوع منتجاتها وتداخلها الأمر الذي يشكل صعوبة في تحديد وتمييز المخرجات والمدخلات في البنك، وللتغلب على هذا الإشكال تتبع أغلب الدراسات طريقة الوساطة التي أشرنا إليها سابقا، وهي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة. استعمل أسلوب DEA في الكثير من الدراسات المصرفية بهدف تقييم أداء البنوك والبحث في صور تحسين أدائها وكفاءتها، كما تم استعمال هذا الأسلوب في بعض الدراسات التي تناولت المقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، نذكر منها على سبيل المثال: دراسة (Jill Johnes et all, 2009) التي تم فيها اختبار مستوى الكفاءة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى منطقة الخليج العربي باستعمال أسلوب DEA، دراسة لمعهد الدراسات المصرفية تم فيها قياس درجات الكفاءة الفنية للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك بهدف التعرف على القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية في مواجهة البنوك التقليدية، إضافة إلى دراسات أخرى مثل دراسة (Sufian Saeed et all, 2013)⁽³⁾ ودراسة (Farhana Ismail all, 2013)⁽⁴⁾.

ثانيا: عرض المتغيرات المستعملة في قياس الكفاءة الفنية للبنوك

انطلاقا مما اتفقت عليه أغلب الدراسات السابقة وعلى أساس ما توفر لدينا من معلومات، قمنا بتحديد المدخلات والمخرجات على النحو التالي:

1- المدخلات: تمثلت المدخلات المستعملة في هذه الدراسة في أسعار عوامل الإنتاج، وهي نفسها التي تم استعمالها في تقدير دالة التكاليف في المبحث الأول من هذا الفصل، وتضم ما يلي:

1-1- سعر العمل: نرسم له بالرمز (X_1)، وتم حسابه من خلال قسمة مصاريف المستخدمين على إجمالي الأصول.

1-2- سعر رأس المال العيني: نرسم له بالرمز (X_2)، وتم قياسه من خلال قسمة مخصصات الإهلاك والمثونات للأصول الثابتة على الأصول الثابتة المادية و المعنوية (Immobilisations corporelles & incorporelles).

(1) فريد بن ختو، مرجع سابق، ص 20.

(2) نفس المرجع، ص 18.

(3) Sufian Saeed et all, **Examining efficiency of Islamic and conventional banks in Pakistan: Using Data Envelopment Analysis**, Global Journal Of Management and Business Research Finance; Vol 13 Issue 10, USA, 2013, pp25-34.

(4) Farhana Ismail all, **efficiency of Islamic and conventional banks in Malaysia**, Journal of Financial Reporting and Accounting, vol 11N° 1, 2013, pp92-107.

1-3- سعر رأس المال النقدي: نرسم له بالرمز (X_3) ، وتم حسابه من خلال قسمة مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة على إجمالي الودائع الذي نحصل عليه بجمع بنود الميزانية التالية (جانبا الخصوم):

* ديون اتجاه المؤسسات المالية؛ (Dettes envers institutions financières)

* حسابات دائنة للزبائن؛ (Comptes créditeurs de la clientèle)

* ديون ممثلة بسند . (Dettes représentées par un titre)

2- المخرجات: اعتمادا على طريقة الوساطة، تتمثل مخرجات البنك فيما يلي:

2-1- إجمالي القروض: نرسم له بالرمز (Y_1) ، وهو يمثل حجم القروض أو القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من البنك لعملائه، وبمختلف أنواعها، ويتم استخراج هذه القيمة من ميزانية البنك (جانبا الأصول)، وذلك بجمع البنود التالية:

* قروض وديون على المؤسسات المالية (Prêts et créances sur les institutions financières)؛

* قروض وديون على العملاء (Prêts et créances sur la clientèle).

2-2- الفوائد على القروض: نرسمه بالرمز (Y_2) ، وهي تتمثل في العائد المتأتي من القروض الممنوحة من طرف البنك، ويتم استخراجها من جدول حسابات النتائج للبنك (جانبا الإيرادات)، وذلك من خلال البند التالي:

* إيرادات الفوائد والإيرادات المماثلة (Intérêts et produits assimilées).

تجدر الإشارة أن مصاريف الفوائد التي يحسب بها سعر رأس المال النقدي، يقابلها في بنك البركة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع الاستثمارية، وإجمالي القروض بالنسبة لهذا البنك يعبر عن إجمالي الأموال الممنوحة في إطار صيغ التمويل الإسلامي التي يتعامل بها البنك، أما الفوائد على القروض فهي تتمثل في هوامش الربح المتأتية من عمليات المراجعة، السلم والاستصناع والإجارة؛

وبالنظر إلى أن بنك البركة يخضع لنفس القوانين المطبقة على البنوك التقليدية في الجزائر، فهو مجبر على التقيد بنماذج القوائم المالية التي يضعها البنك المركزي، وتكييف عملياته مع بنود هذه النماذج.

المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج قياس الكفاءة الفنية

تهدف في هذا الجزء من الدراسة إلى قياس مستويات الكفاءة للبنوك محل الدراسة والمقارنة في ما بينها، وذلك بالاعتماد على أسلوب DEA وبالتركيز على نموذج BCC-O (نموذج BCC ذو التوجه المخرجي)، وقد تم استعمال البرنامج المعلوماتي OSDEA (Open Source for Data Envelopment Analysis) من أجل تطبيق أسلوب DEA وتقدير النموذج.

أولا: الكفاءة الفنية للبنوك حسب نموذج BCC-O

باستعمال المتغيرات السابقة الذكر في المطلب الأول من هذا المبحث، وبالإستعانة ببرنامج OSDEA، تم حساب درجات الكفاءة الفنية للعمليات بالنسبة للبنوك محل الدراسة في كل سنة والنتائج موضحة في الجدول رقم (11.5)، كما تجدر الإشارة إلى أن نتائج قياس الكفاءة اعتمدت على نموذج BCC-O الذي يقوم على افتراض تغير غلة الحجم، و يهدف إلى تعظيم المخرجات باستعمال نفس القدر أو أقل من المدخلات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11.5)، أن متوسط الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة لم يتجاوز 50% خلال الفترة ما بين 2002 و2008، ليشهد بعض الارتفاع بعد ذلك حيث وصل إلى 81% سنة 2014، وتدل هذه المؤشرات على ضعف البنوك الجزائرية بصفة عامة من حيث كفاءة عملياتها، حيث كانت قيم المتوسط بعيدة عن مستوى الكفاءة التامة طيلة فترة الدراسة، وبالتفصيل في نتائج البنوك بشكل منفرد نلاحظ أن هناك فرق كبير بين درجات الكفاءة في البنوك العمومية ودرجات الكفاءة في البنوك الخاصة، حيث كانت البنوك العمومية أكثر كفاءة من البنوك الخاصة في معظم السنوات، وشكل بعضها الحدود الكفاء طيلة فترة الدراسة مثل بنك BNA و بنك BEA ما يعني أن هذان البنكان وصلا إلى تحقيق الحجم الأمثل من القروض الممنوحة والعوائد عليها باستعمال المدخلات المتوفرة لديهم؛ من جهة أخرى نلاحظ تذبذب مستويات الكفاءة وتباينها فيما يتعلق بالبنوك الخاصة، فنجد مثلا أن نتائج كل من بنك AGB وبنك ABC جاءت متباينة من سنة إلى أخرى، حيث حقق البنكان في بعض السنوات مستويات الكفاءة التامة وفي سنوات أخرى كانا من أضعف البنوك كفاءة، في حين نلاحظ تطور درجات الكفاءة لبنك البركة بشكل متزايد وبمستويات متقاربة، وكذلك الأمر بالنسبة لبنك SG ، كما تشير النتائج إلى أن بنك BNP كان أفضل البنوك الخاصة من حيث الكفاءة في معظم سنوات الدراسة ، وبلغ متوسط الكفاءة لديه خلال كامل الفترة 66% كما هو موضح في السطر الأخير من الجدول رقم(11.5) والذي يوضح متوسط درجات الكفاءة لكل بنك خلال كامل فترة الدراسة، وتبين النتائج أن متوسط الكفاءة لدى البنوك العمومية(فيما عدا بنك BDL) يتراوح ما بين 69% و100%، في حين يتراوح متوسط درجات الكفاءة لدى البنوك الخاصة ما بين 12% و66%، ما يعني أن البنوك الخاصة تحتاج للزيادة في مخرجاتها بأكثر من 50% حتى يمكنها مواكبة البنوك العمومية والوصول إلى الكفاءة التامة.

جدول رقم 11.5 : مؤشرات الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة في كل بنك حسب نموذج BCC-O .

متوسط درجات الكفاءة لكل البنوك	BNP	BEA	BARAKA	AGB	ABC	SG	BADR	BDL	CPA	BNA	البنك السنة
0.63	1	1	0.04	1	0.05	0.03	1	0.19	1	1	2002
0.50	0.01	1	0.07	1	0.07	0.02	1	0.24	0.59	1	2003
0.70	1	1	0.09	1	1	0.04	1	0.22	0.54	1	2004
0.50	1	1	0.09	0.01	0.07	0.06	1	0.16	0.50	1	2005
0.48	1	1	0.11	0.01	0.03	0.11	0.83	0.19	0.52	1	2006
0.44	0.07	1	0.08	0.01	1	0.14	0.51	0.15	0.40	1	2007
0.36	0.10	1	0.10	0.02	0.01	0.20	0.55	0.18	0.44	1	2008
0.51	0.19	1	0.16	0.04	1	0.33	0.49	0.25	0.68	1	2009
0.61	0.20	1	0.19	1	1	0.25	0.52	0.33	0.63	1	2010
0.73	1	1	0.20	0.08	1	0.29	0.73	1	1	1	2011
0.57	1	1	0.16	0.10	0.13	0.27	0.78	0.29	1	1	2012
0.59	1	1	0.16	0.14	0.10	0.33	1	0.33	0.81	1	2013
0.81	1	1	0.13	1	0.13	1	1	1	0.85	1	2014
	0.66	1	0.12	0.42	0.43	0.24	0.80	0.35	0.69	1	متوسط درجة الكفاءة لكل بنك

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات OSDE.

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (11.5)، يبين لنا الجدول المسالي ترتيب البنوك من حيث درجة الكفاءة في كل سنة، ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن البنوك العمومية احتلت المراتب الأولى في كل السنوات وهذا ما يبين تفوقها، أما من جهة البنوك الخاصة فنلاحظ تحسن مستوى بعض البنوك مثل بنك SG الذي تحسنت رتبته في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، كما نلاحظ أن بنك BNP كان الأفضل حيث تصدر البنوك الخاصة في معظم السنوات.

جدول رقم 12.5: ترتيب البنوك من حيث درجة الكفاءة في كل سنة.

البنك السنة	BNP	BEA	BARAKA	AGB	ABC	SG	BADR	BDL	CPA	BNA
2002	1	1	4	1	3	5	1	2	1	1
2003	6	1	4	1	4	5	1	3	2	1
2004	1	1	4	1	1	5	1	3	2	1
2005	1	1	4	7	5	6	1	3	2	1
2006	1	1	5	7	6	5	2	4	3	1
2007	7	1	6	8	1	5	2	4	3	1
2008	6	1	6	7	8	5	2	4	3	1
2009	6	1	7	8	1	4	3	5	2	1
2010	6	1	7	1	1	5	3	4	2	1
2011	1	1	4	5	1	3	2	1	1	1
2012	1	1	5	7	6	4	2	3	1	1
2013	1	1	4	5	6	3	1	3	2	1
2014	1	1	3	1	3	1	1	1	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمكن أن يعود تفوق البنوك العمومية على البنوك الخاصة من حيث كفاءتها في تعظيم المخرجات باستعمال مستوى معين من المدخلات، إلى استفادتها من عدة خصائص مكنتها من كسب ميزة تنافسية مقارنة بالبنوك الخاصة، من أهمها سيطرتها على النشاط المصرفي لفترة طويلة مما ساعدها على احتلال حصة سوقية كبيرة في السوق المصرفي إضافة إلى الانتشار الواسع لفروعها عبر كامل التراب الوطني، كما ساعدها ذلك أيضا على كسب خبرة في جلب عملاء أوفياء، إضافة إلى سيطرتها على تمويل القطاع العمومي، إلا أن هذه المؤشرات لا تنفي وجود منافسة من قبل البنوك الخاصة حيث لاحظنا التطور السريع لبعض هذه البنوك من خلال تحسن مستويات الكفاءة لديها مثل بنك SG وبنك BNP، وذلك من خلال تركيزها على ميزات أخرى كحسن التسيير واستعمال التكنولوجيا والاهتمام بتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: الكفاءة الفنية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية

من أجل مقارنة مستوى الكفاءة لبنك البركة كبنك إسلامي بالبنوك التقليدية العمومية والخاصة، قمنا بحساب متوسط درجات الكفاءة للبنوك العمومية مجتمعة والبنوك الخاصة مجتمعة، و النتائج موضحة في الجدول رقم(13.5).

جدول رقم 13.5: تطور الكفاءة الفنية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية.

البنك السنة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	بنك البركة
2002	0.83	0.52	0.04
2003	0.77	0.27	0.07
2004	0.75	0.76	0.09
2005	0.73	0.28	0.09
2006	0.71	0.29	0.11
2007	0.61	0.30	0.08
2008	0.63	0.09	0.10
2009	0.68	0.39	0.16
2010	0.7	0.61	0.19
2011	0.95	0.59	0.20
2012	0.81	0.37	0.16
2013	0.83	0.39	0.16
2014	0.97	0.78	0.13

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11.5).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(13.5) أن درجات الكفاءة لدى بنك البركة ضعيفة مقارنة بالبنوك التقليدية، فهي لم تتعد 20% في حين نجد أن درجات الكفاءة في البنوك التقليدية الخاصة تراوحت عموما ما بين 27% و78%، وتراوحت في البنوك التقليدية العمومية ما بين 61% و97%، وهذا يدل على تأخر بنك البركة بشكل كبير عن البنوك التقليدية، رغم أن هناك تحسن ملحوظ في درجة الكفاءة الفنية لهذا البنك حيث انتقلت من 4% في بداية الفترة إلى أكثر من 15% في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وبالعودة إلى الجدول رقم(1) نلاحظ أن بنك البركة احتل المراتب الأخيرة في كل السنوات ولم يتمكن من تحقيق مستوى الكفاءة التامة خلال كل الفترة، مقابل ذلك نجد أن كل البنوك التقليدية العمومية منها والخاصة قد بلغت حد الكفاءة على الأقل مرة واحدة.

بلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية لبنك البركة خلال فترة الدراسة 12% (جدول رقم 11.5)، ما يعني أن هذا الأخير يجب عليه التحسين في مخرجاته بنسبة 88% أكثر مما ينتجه و دون الحاجة إلى الزيادة في المدخلات، وبدل هذا على أن بنك البركة يعاني من نقص كبير في حجم القروض الممنوحة والعوائد المتأتية منها بالمقارنة مع ما يستخدمه من مدخلات، وبالتالي فالبنك لديه مشكلة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديه.

ثالثا: مصادر عدم الكفاءة لدى بنك البركة

إضافة إلى تحديد الوحدات الكفاء والوحدات غير الكفاء، يوفر لنا أسلوب DEA إمكانية التعرف على مصادر عدم الكفاءة لدى الوحدات غير الكفاء وكيفية تحسينها، كما يوضح لنا الوحدات المرجعية لكل بنك وهي عبارة عن الوحدات التي تعمل في الظروف التنافسية نفسها (أو أسوأ) ومع ذلك استطاعت أن تحقق الكفاءة النسبية⁽¹⁾ مقارنة بالوحدة غير الكفاء.

جدول رقم 14.5: الوحدات المرجعية لبنك البركة .

الوحدات المرجعية	السنة
BNA, BEA	2002
BEA, BADR	2003
BNA, BADR	2004
BEA, BADR	2005
BEA	2006
BEA	2007
BEA	2008
BEA	2009
BNA, BEA	2010
BNA, CPA	2011
BNA, CPA	2012
BNA, BEA	2013
BNA, BNP	2014

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات OSDEA.

يوضح لنا الجدول رقم (14.5) البنوك المرجعية لبنك البركة في كل سنة، حيث نلاحظ أن أغلب البنوك المرجعية هي بنوك عمومية تستعمل نفس القدر -تقريبا- من المدخلات المستعملة لدى بنك البركة ولكنها تتمتع بمستوى كفاءة أحسن، أي أنها تمنح أكبر قدر من القروض وتستفيد من عوائد أكثر من خلال ذلك، وقد يرجع تفوق البنوك التقليدية على بنك البركة من حيث الكفاءة في استغلال الموارد إلى أن البنوك التقليدية لديها حرية أكبر في استغلال ودائعها، خاصة الجارية منها والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع في هذه البنوك، حيث يمكنها توظيف أموال ضخمة دون تحمل تكلفة (بسبب عدم منح فوائد على الودائع الجارية)، في حين رأينا بأن البنوك الإسلامية تعتمد أكثر على حسابات الاستثمار والتي يتم فيها اقتسام العوائد مع المودعين وبالتالي فهي أكثر تكلفة، كما يمكن أن يعود ضعف كفاءة بنك البركة من حيث تعظيم المخرجات، إلى انخفاض حجم التمويلات واقتصارها على بعض الصيغ دون أخرى، وقد يكون السبب في ذلك هو استغلال الوضع الاحتكاري الذي يتمتع به هذا البنك، و الذي ينتج عنه عدم الاهتمام بتحسين الكفاءة في استغلال الموارد نظرا لعدم وجود منافسة مباشرة وحقيقية في

(1) محمد شامل بماء الدين مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 288.

الفصل الخامس تحليل وقياس المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر

مجال الصيرفة الإسلامية، وقد تطرقنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي للمنافسة القوية في زيادة وتحسين مستويات الكفاءة لدى البنوك.^(٦)

وللتعرف على مصادر عدم الكفاءة في بنك البركة، يوضح لنا كل من الجدول رقم(15.5) والجدول رقم(16.5) الكميات الفعلية والمقترحة للمدخلات والمخرجات، إضافة إلى نسب التحسين الواجب تطبيقها لتحسين مستوى الكفاءة، ونظرا لطول فترة الدراسة فقد ارتأينا عرض نتائج السنتين الأخيرتين فقط(2013،2014).

جدول رقم 15.5: كميات ونسب التحسين لدى بنك البركة لسنة 2013.

البنك	Y1	Y2	X1	X2	X3
البركة	مقترح	1352998,5	47452,2	0.014	0.020
	فعلي	63519	7730	0.014	0.082
	تحسين	1289479,5	39722,2	-0.0071	0
	نسبة التحسين %	20	5	0.78	0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات OSDEA.

جدول رقم 16.5: كميات ونسب التحسين لدى بنك البركة لسنة 2014.

البنك	Y1	Y2	X1	X2	X3
البركة	مقترح	998221.1	51825	0.043	0.006
	فعلي	80628	6886	0.015	0.085
	تحسين	917593.1	44939	-0.008	0.028
	نسبة التحسين %	11	6	0.88	2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات OSDEA.

^(٦) أنظر: علاقة الكفاءة بالمنافسة، الفصل الأول، البحث الأول.

نلاحظ من خلال الجدولين رقم(15.5) ورقم(16.5) أن بنك البركة يعاني من نقص كبير في القروض الممنوحة وإيرادات الفوائد، فبالنظر إلى ما توفر لديه من موارد سنة 2013 يمكنه الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة بـ 20 مرة أكثر من الحجم الفعلي، ونلاحظ أن هذه النسبة قد تحسنت سنة 2014 حيث انخفضت نسبة التحسين إلى 11 مرة أكثر من الحجم الفعلي، أما فيما يتعلق بنسبة الهدر في الموارد فنلاحظ انها بلغت 78% بالنسبة لتكلفة التشغيل و 75% بالنسبة لتكلفة الودائع سنة 2013، وهذا يعني أن 75% من المصاريف التي يتحملها البنك من أجل تجميع الودائع، و 78% من المصاريف المتعلقة بالمستخدمين ، لا تؤدي إلى أي زيادة في حجم التمويلات أو العوائد منها، كما نلاحظ ارتفاع هذه النسب في سنة 2014 إلى 88% بالنسبة للمستخدمين و 93% بالنسبة للودائع.

الاستنتاجات العامة للدراسة التطبيقية:

تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، والذي تناولنا فيه قياس وتحليل المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وذلك بالاعتماد على مؤشر القوة السوقية والذي يمكننا من معرفة السلوك التنافسي للبنوك والمقارنة فيما بينها، وقد تم حساب هذا المؤشر باستعمال نموذج Lerner، كما تم الاعتماد في تحليل المنافسة على مؤشر الكفاءة الذي يساعد على التعرف على القدرة التنافسية للبنوك، وقد تم استعمال أسلوب DEA من أجل حساب درجات الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة.

- أسفرت عملية حساب كل من مؤشرات الكفاءة والقوة السوقية عن مجموعة من الاستنتاجات، يمكن تلخيصها فيما يلي:
 - تتمتع البنوك الجزائرية بشكل عام بقوة سوقية كبيرة، حيث تراوحت متوسطات القوة السوقية للبنوك محل الدراسة ما بين 69% و 92% خلال الفترة 2002-2014، وهذا ما يدل على أن هذه البنوك لديها سلوك احتكاري، مما أدى إلى ضعف درجة المنافسة السائدة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري (خلال الفترة محل الدراسة)، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مؤشر Lerner الذي تراوح ما بين 70% و 81% خلال الفترة 2002-2014؛
 - تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية، التي أشارت إلى ضعف درجة المنافسة على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر، و قد يعود ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع مستويات التركيز السوقي وسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية، كما يمكن أن يعود ذلك إلى غياب دور مجلس المنافسة في حماية المنافسة المصرفية من التصرفات المعيقة لها، ويتضح ذلك من خلال السلوك الاحتكاري الذي تنتهجه كل البنوك الجزائرية الداخلة في العينة العمومية منها والخاصة؛
 - لا توجد منافسة حقيقية بين بنك البركة والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر، ويعود هذا أساسا إلى انخفاض مستوى المنافسة المصرفية في الجزائر بشكل عام، إضافة إلى عدم وجود سوق حقيقية مشتركة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر، حيث نلاحظ أن بنك البركة الإسلامي يركز على تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية دون المنتجات المصرفية الأخرى التي تسمح بفتح مجال المنافسة بينه وبين البنوك التقليدية، كما نلاحظ من جهة أخرى ضعف إقبال البنوك التقليدية في الجزائر على تقديم منتجات مصرفية إسلامية، وتتوافق هذه النتيجة مع تضمته الفرضية الثالثة.
 - يتمتع بنك البركة الإسلامي بقوة سوقية كبيرة بلغ متوسطها 77% خلال فترة الدراسة، مما يدل على احتكاره لمجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة في ظل قلة المنافسين المباشرين من بنوك إسلامية كاملة أو نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
 - تعتبر البنوك العمومية أكثر كفاءة من البنوك الخاصة، حيث تراوحت درجات الكفاءة الفنية لديها ما بين 69% و 100%، أما لدى البنوك الخاصة فقد تراوحت ما بين 12% و 66% خلال فترة الدراسة؛ و يربط هذه النتيجة بنتائج القوة السوقية، نلاحظ أنه رغم ضعف مستوى المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، إلا أن مستويات الكفاءة عرفت ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة للدراسة (2011-2014) سواء على مستوى البنوك العمومية أو البنوك الخاصة، وقد يدل ذلك على أن الارتفاع الطفيف في درجة المنافسة مع التحسن المستمر في نشاط البنوك الخاصة، كان له أثر إيجابي في تحسن مستويات الكفاءة خاصة بالنسبة للبنوك العمومية، وهذا ما يعزز فرضية العلاقة الطردية بين الكفاءة والمنافسة.

- يعتبر بنك البركة الإسلامي من أقل البنوك كفاءة في العينة خلال أغلب سنوات الدراسة، ويظهر ذلك من خلال الفرق الكبير بين درجات الكفاءة لدى هذا البنك، وبين درجات الكفاءة لدى البنوك التقليدية العمومية والخاصة، وقد يعكس هذا الضعف في الكفاءة لدى بنك البركة انخفاض قدرته على منافسة البنوك التقليدية، والتي دل عليها تراجع المركز التنافسي لهذا البنك (بشكل عام) خلال فترة الدراسة، وخاصة بالمقارنة مع البنوك التقليدية الخاصة، مما يتفق مع ما أشارت إليه الفرضية الخامسة من خلال وجود اثر طردي لمستوى الكفاءة في البنوك الإسلامية على قدرتها على منافسة البنوك التقليدية.
- يعود الضعف في كفاءة بنك البركة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديه، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:
 - انخفاض حجم الودائع المستغلة في الاستثمار والتمويل بسبب الطبيعة الخاصة لودائع الاستثمار التي تشكل النسبة الأكبر في البنوك الإسلامية، في حين تملك البنوك التقليدية حرية أكبر في استغلال ودايعها لأنها تعتمد أكثر على الودائع الجارية؛
 - ضعف المنافسة، حيث أن تمتع بنك البركة بقوة سوقية كبيرة وسلوك احتكاري، بسبب عدم وجود منافسين مباشرين، أدى إلى انخفاض مستويات الكفاءة لديه، وتثبت هذه النتيجة صحة فرضية العلاقة الطردية بين الكفاءة والمنافسة.
 - عدم توسع البنك في تطبيق مختلف صيغ التمويل الإسلامي؛
- كما يمكن إرجاع ضعف استغلال الموارد البشرية لدى بنك البركة، إلى قلة الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية نظرا لحدثة التجربة، حيث تتطلب البنوك الإسلامية طريقة خاصة في الإدارة والتسيير تختلف عما هو معمول به في البنوك التقليدية.

خاتمة

تعتبر المنافسة ظاهرة صحية في أي قطاع اقتصادي، حيث تلعب دورا هاما في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفع من كفاءتها، كما تساهم في تحسين جودة المنتجات وتشجع على الابتكار فيها، و في المجال المصرفي، اشتدت حدة المنافسة المصرفية بشكل ملحوظ منذ تسعينيات القرن العشرين، وجاء ذلك نتيجة بروز تغيرات جديدة في مجال الصناعة المصرفية كتحريك تجارة الخدمات المالية، الاندماج المصرفي، الابتكار المتواصل في الخدمات المصرفية...، والتي كان لها الأثر البالغ على المنافسة سواء بالسلب أو بالإيجاب، وفي خضم هذه التطورات أصبحت المنافسة ضرورة حتمية يجب على كل الدول الاستعداد لمواجهةها من خلال تحسين القدرات التنافسية لمؤسساتها المصرفية.

ظلت المنافسة في المجال المصرفي-لوقت طويل- تقتصر على البنوك التجارية التقليدية، باعتبارها أكثر أنواع البنوك انتشارا عبر العالم، إلا أن ظهور البنوك الإسلامية كنوع جديد من البنوك التجارية، وانتشارها السريع، ونموها الملحوظ في ظرف ربع قرن، غير إلى حد ما من ظروف المنافسة على مستوى الأسواق المصرفية الدولية والمحلية في الكثير من البلدان، حيث عرفت المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تطورا ملحوظا، دل عليه بروز الكثير من الظواهر التي شهدتها المجال المصرفي مع بداية الانتشار الفعلي للبنوك الإسلامية والاعتراف الدولي بها، ومن أبرز هذه الظواهر تزايد إقبال البنوك التقليدية على فتح الفروع والنوافذ الإسلامية، نمو عدد البنوك الإسلامية في الدول الغربية، إضافة إلى توجه الكثير من الباحثين والمصرفيين في الدول الغربية إلى تشجيع المنتجات المالية الإسلامية كحل بديل للمنتجات المالية التقليدية، خاصة بعدما كانت هذه الأخيرة من أهم أسباب الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008.

في الجزائر، تتميز تجربة الصيرفة الإسلامية بمحدثتها ونموها البطيء، كما أن النظام المصرفي الجزائري يعد من الأنظمة التي لا تعترف بخصوصية البنوك الإسلامية، وهذا ما يعرض هذه الأخيرة لمشاكل عديدة قد تحد من قدرتها على بالنظر إلى ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، من خلال طرح الإشكالية التي تدور حول مدى وجود منافسة حقيقية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، وللإجابة على هذا الإشكال تناولت هذه الدراسة الموضوع باستعمال أساليب تحليلية وقياسية في الجانب التطبيقي إضافة إلى التحليل النظري ، وقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تتأثر المنافسة بالعديد من العوامل كالتركز السوقي، القوة السوقية، حواجز الدخول إلى السوق، حيث يمكن قياسها انطلاقا من هذه المؤشرات وباستعمال أدوات تحليلية و أدوات قياسية كمية؛
- تختلف المعاملات المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في جوانب كثيرة، إلا أن ذلك لا يمنع إمكانية المنافسة فيما بينها، بالنظر إلى أنها تعمل في أسواق مشتركة وتستهدف نفس العملاء، كما أن هناك الكثير من المنتجات المصرفية التي تشكل مجالا للتنافس في بينها، ويؤكد ذلك صحة الفرضية الأولى؛
- تعاني البنوك الإسلامية من ارتفاع حواجز الدخول للأسواق المصرفية للبنوك التقليدية، خاصة الحواجز التنظيمية والتكنولوجية؛

- تتمتع البنوك التقليدية بسهولة كبيرة في اختراق الأسواق المصرفية الإسلامية، وتظهر أكثر قدرة على المنافسة بسبب تفوقها في الحجم و الخبرة، إضافة إلى غياب الحواجز التنظيمية؛
- تعرف أصول البنوك الإسلامية نمو مستمر على الصعيد العالمي، مما يعتبر مؤشرا لارتفاع قدرتها على المنافسة في المستقبل؛
- تتميز البنوك الإسلامية في الجزائر بضعف نشاطها مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى، بسبب عدم الاعتراف البنك المركزي بخصوصية نشاطها، مما يصعب من ظروف عملها، كما أن انخفاض عدد البنوك الإسلامية في الجزائر، وعدم السماح للبنوك التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، أثر بشكل سلبي على ظروف المنافسة بين هذين النوعين من البنوك؛ من جهة أخرى، تختلف ظروف المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على المستوى العالمي، حيث تعرف هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا مع النمو المستمر لحجم البنوك الإسلامية والانتشار المتواصل لها عبر العالم، إضافة إلى اختراق البنوك التقليدية للأسواق المصرفية الإسلامية؛
- يبقى القطاع المصرفي الجزائري يتميز بضعف مستوى المنافسة، بسبب السلوك الاحتكاري للبنوك الناشطة فيه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Taoufik Rajhi, Hatem Salah, 2011) التي أشارت إلى أن السوق المصرفية في الجزائر تسودها المنافسة الاحتكارية وأن دخول البنوك الأجنبية لم يكن له تأثير واضح في الزيادة من درجة المنافسة، في حين تتعارض هذه النتائج مع دراسة التي توقعت زيادة احتمالات قيام منافسة قوية في مجال القروض العقارية مع زيادة دخول البنوك الخاصة والأجنبية؛
- عدم وجود منافسة حقيقية بين بنك البركة والبنوك التقليدية، بسبب عدم وجود سوق فعلية مشتركة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر، ويثبت ذلك صحة الفرضية الثالثة ؛
- يتمتع بنك البركة الإسلامي بقوة سوقية كبيرة، أدت إلى انخفاض سلوكه التنافسي، خاصة في ظل قلة المنافسين المباشرين من بنوك إسلامية كاملة أو نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، و هذا ما يتماشى مع الفرضية الرابعة؛
- يعتبر بنك البركة الإسلامي أقل كفاءة من البنوك التقليدية الخاصة والعمومية، و يعكس ذلك انخفاض قدرته التنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية من خلال تراجع مركزه التنافسي - بشكل عام - خاصة مع توسع نشاط البنوك الخاصة الأجنبية، وتؤيد هذه النتيجة الفرضية الخامسة التي تشير إلى العلاقة الطردية بين الكفاءة والمنافسة، كما أن هذه النتيجة تتوافق مع نتائج أغلب الدراسات السابقة التي أجمعت على أن البنوك الإسلامية هي أقل كفاءة من البنوك التقليدية، رغم اختلاف العينة المدروسة من دراسة إلى أخرى؛
- يعود الضعف في كفاءة بنك البركة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديه الذي يعتبر غياب المنافسة من أهم أسبابه.

التوصيات: في آخر هذا البحث، نتوجه للمشرفين على القطاع المصرفي و خاصة في الجزائر بالتوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالبنوك الإسلامية، لما لها من نفع كبير على الاقتصاد الجزائري من حيث المساهمة في كسب ثقة شريحة هامة من العملاء وجلب مدخراتهم، و امتصاص السيولة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي، وذلك من خلال طرح منتجات مصرفية إسلامية تساهم في التخلص من مشكلة الوازع الديني في التعاملات المصرفية، وتفتح للعملاء فرص أكبر للتعامل مع البنوك دون حرج.
- ضرورة تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، وتوفير الظروف المناسبة لها، من أجل تحسين أداء المؤسسات المصرفية التقليدية والإسلامية، وذلك لما للمنافسة من دور مهم في تحسين مستويات الكفاءة لدى البنوك، وحثها على تقديم أجود الخدمات لضمان بقائها في السوق المصرفية.
- يجب تفعيل دور مجلس المنافسة، للتمكن من تقليل الممارسات المنافية للمنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.
- يجب على البنوك الإسلامية، الاهتمام بالتحديث والابتكار في المنتجات المصرفية الإسلامية، للتخلص من الحواجز التكنولوجية، والتمكن من منافسة البنوك التقليدية بشكل أفضل.

آفاق الدراسة: يبقى موضوع المنافسة في النشاط المصرفي مجالاً واسعاً للدراسة، إن كان على المستوى الوطني أو الدولي، وهناك جوانب كثيرة أخرى لم تشملها هذه الدراسة، يمكن أن تكون مواضيع أبحاث أخرى في المستقبل، نقترح منها ما يلي:

- دراسة مقارنة لظروف المنافسة المصرفية بين الجزائر ودول الجوار (المغرب، تونس).
- تطبيق نماذج و طرق أخرى حديثة في قياس المنافسة، كمؤشر Boon مثلاً.
- دراسة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى الأسواق المصرفية الإسلامية العالمية.
- البحث في مستقبل المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وآليات تحسينها.
- البحث في إمكانيات تحسين القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع و المصادر.

1- المراجع باللغة العربية:

- 1-الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1978.
- 2-اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، 2016/03/21،
www.uabonline.org/magazine
[/15831158515751587115751578/1578159116081585157515781575160415781605/6100/11](http://15831158515751587115751578/1578159116081585157515781575160415781605/6100/11)
- 3-عصمت بكر أحمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي...دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد5 العدد14، 2009.
- 4-زويبر أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011.
- 5-مبارك حسني بعلي، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
- 6-المعز لله صالح أحمد البلاغ، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 7-حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 8-فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
- 9-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم33، مارس 2016.
- 10-محمد بوجلال، شوقي بورقية، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية "دراسة مقارنة"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21و22 نوفمبر. 2006
- 11-رقية بوحيدر، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2012.
- 12-شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، السنة الجامعية 2010/2011.
- 13-_____، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم الإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

- 14- زهر الدين بوسنة، الرقابة على البنوك الخاصة، رسالة ماجستير في الحقوق ، فرع قانون الأعمال، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2008.
- 15- عبد الحميد بوشمرمة، سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.
- 16- أحلام بوعبدلي، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08، المركز الجامعي: غرداية 2008.
- 17- عبد الحق بوعتروس ، الإصلاح المصرفي في الجزائر الإنجازات و التحديات ، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق جامعة 08 ماي 1945 قالة، 05 و 06 نوفمبر 2001.
- 18- الجريدة الرسمية ، العدد 34، القانون رقم 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القروض المؤرخ في 19 أوت 1986.
- 19- الجريدة الرسمية القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم لقانون 12/86 المتعلق بالنقد والقرض ، العدد 02، 1988.
- 20- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية العدد 16، 1990.
- 21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003.
- 22- الجزيرة نت، حجم البنوك الإسلامية تضاعف في أربع سنوات، 2014/11/23،
- www.aljazeera.net/news/ebusiness
- 23- مسعد جلال ، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، رسالة دكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.
- 24- زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012.
- 25- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006.
- 26- أمل أحمد محمود الحاج حسن ،المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع ،كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.
- 27- محمد الصديق حفيظ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى المغاربي الأول للمالية الإسلامية ،تونس، 14-15 جويلية 2011.
- 28- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، بدون سنة النشر.
- 29- _____، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
- 30- _____، تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 31- _____، التحليل الفني و الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 32- علام محمد موسى حمدان، علي عبد الله أحمد شاهين وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية المجلد الأول العدد الثالث، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013.
- 33- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف: الإسكندرية، 1997.

- 34-- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2008.
- 35-- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 05 البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة: ، 2003.
- 36- احمد سالم خالد الخزعلي، تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية(دراسة تحليلية 1996-2006)، أطروحة دكتوراة تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 37- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، - تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
- 38- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.
- 39- فريخ خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في باكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة الصناعية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008.
- 40- ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مطبوعات كلية التجارة، التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر ، 2009.
- 41- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، 1989.
- 42- محمد مبارك فضيل البصمان الرشيد، المنافسة غير المشروعة والاحتكار في القانون الكويتي، معهد الكويت للدراسات القانونية والقضائية، الدفعة التاسعة 2006/2008.
- 43- وهبة الزحيلي، الفقه المالكي الميسر، ط2، مجلد1، دار الكلم الطيب دمشق، 2002.
- 44- محمد أنس الزرقا، الهيكل الشرعي للصناعة المالية الإسلامية : جوانب الخلل وطريق الإصلاح، بحث مقدم إلى ندوة القيم و الأخلاق لعمل المؤسسات الاقتصادية، الكويت، 2008.
- 45- أحمد زغدار ، المنافسة-التنافسية والبدائل الإستراتيجية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 46- مليكة زغيب، حياة بنجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري : واقع و آفاق ، جامعة 8 ماي 45، يومي 06/05 نوفمبر 2001
- 47- رشيد ساسان، محاضرات في قانون المنافسة الجزائري، 2012/01/14،
<http://dr.sassane.over-blog.com/article-97075468.html>
- 48- ابتسام ساعد ، المتطلبات القانونية للعمل المصرفي في الجزائر(دراسة تحليلية مقارنة التجارب العالمية)، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08 و 09 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- 49- علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، ط7، مكتبة دار القرآن، مصر ؛ دار الثقافة بالدوحة، قطر ، بدون سنة النشر.
- 50- قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، بدون سنة.
- 51- لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وآفاق المستقبل، يومي 20 و 21 مارس 2010، نادي رجال الأعمال، اليمن.

- 52-رضاسعدالله، المضاربة والمشاركة (البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي)، ندوة 34، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2001.
- 53-عبد الله بن محمد السعيد، النظام الاقتصادي في الإسلام المصارف، ط2، السعودية، مكتبة الرشد، 2006.
- 54-آدم سميث ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
- 55-صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
- 56-حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006.
- 57-_____، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط2، دار النشر للجامعات، بدون بلد النشر، 2013.
- 58-علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية (البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي)، ندوة 34، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2001.
- 59-ناظم محمد نوري الشمري، محفوظ أحمد جودة، المنافسة بين المصارف الأردنية: مجالاتها، وسبيل تفعيلها في ظل الأزمة العالمية الراهنة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثالث حول "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2009.
- 60-محمد السنوسي شوالين، شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، 2002/2001.
- 61-مصطفى رشدي شحبة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 62-سامي أحمد الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000-2009، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد9، العدد1، 2013.
- 63-روقية ضيف، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري -قسنطينة، 2005/2004.
- 64-محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
- 65-عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
- 66-_____، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
- 67-ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1998 / 1999.
- 68-عبد المنعم إبراهيم عبد المنعم، أحمد يوسف أبو الخير، قياس المنافسة في النظام المصرفي في السعودي، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 13.
- 69-وليد عبد مولا، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد104، يونيو 2011، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 70-عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق-سوريا، 2009.
- 71-ناصر دادي عدون، الإدارة و التخطيط الاستراتيجي، OPN، الجزائر، 2001.

- 72-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 73-شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 74-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 75-جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق(قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، 1986.
- 76-جابر فهمي عمران، المنافسة في منظمة التجارة العالمية (تنظيمها - حمايتها) دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2011.
- 77-زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي، الإسكندرية، 2003.
- 78-محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول - العدد الأول، السعودية، جانفي 2009.
- 79-محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003-1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005./2006.
- 80-سلمى كحال، مجلس المنافسة وضبط النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- 81-عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الاسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.
- 82-يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة(ط2)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.
- 83-عز الدين مصطفى الكور، اثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، المجلد38، العدد2، 2011.
- 84-عزالدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية للأعمال المجلد 3 العدد3، الجامعة الأردنية، 2007.
- 85-عز الدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس-ليبيا، أيام 27-28 أفريل 2010.
- 86-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 87-محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 88-مجلس الخدمات المالية والإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.
- 89-بجمع اللغة العربية، 1980. المعجم الوجيز، ط1، القاهرة.

- 90- موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 91- عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط2، مكتبة الرشد، السعودية، 2006.
- 92- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.
- 93- محمد إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، 2012.
- 94- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
- 95- محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية: النشأة، التمويل، التطوير، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
- 96- إياد محمد أحمد ملكاوي، المنافسة في الأسواق بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.
- 97- عبد الكريم منصور، محاولة لقياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.
- 98- منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة للأبحاث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 13 العدد 2، 2005.
- 99- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
- 100- تقي الدين النهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، دار الأمة للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2004.
- 101- عبد الهادي علي النجار، الإسلام و الاقتصاد، عالم المعرفة: الكويت، 1983.
- 102- عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية: آلية تطوير عملياتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 103- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2009.
- 104- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- 105- محمد أحمد علي أبو يوسف، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الأزهر، مصر، 2013.
- 106- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

- 1-African Development Bank, **Islamic banking & finance in North Africa, Past development & futur potential**, 2011.
- 2-Voxi Heinrich Amavilah, **Baumol, Panzar, and Willig's Theory of Contestable Markets and Industry Structure: A Summary of Reactions**, MPRA Paper No. 41974, October 2012.
- 3-Rima Turk Arris, **Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective**, review of financial economics, vol19, issue3, august 2010.
- 4-Sundas Ayub, Nadeem Sohail and Raheel Mumtaz, **Performance Evaluation of Islamic and Conventional Banks in Pakistan**, World Applied Sciences Journal 20 (2).
- 5-The Banker, **Top Islamic Financial Institutions**, special report, November 2015.
- 6-Banque d'Algérie, **Rapport 2014 (Evolution économique et monétaire en Algérie)**, Juillet 2015.
- 7-Banque d'Algérie, **Tendances monétaire et financière au 4^{ème} trimestre de 2015, sous l'effet du choc externe**, juin 2015.
- 8-Banque d'Algerie, **Rapport d'activité 2011**.
- 9-Banque d'Algerie, **Rapport d'activité 2013**.
- 10-Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'Algérie** (séries rétrospectives), Hors série, Juin 2012.
- 11-Banque d'Algérie, **Situation des banques de dépôts**, (21/09/2016), http://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm
- 12-Baumol w.j, . **Contestable Markets :An uprising in the theory of industry structure**, the American economic review, vol72 n 1, Mars 1982.
- 13-Baumol, W. J., Panzar, J. C., and Willig, P, **Contestable Markets and the Theory of Industry Structure**, .Harcourt Brace Jovanovich, 1982.
- 14-W.J.Baumol, A.S.Blinder, W.M.Scarth, **L'économie : Principes et politiques**, Micro – économie((2^{ème} ed) ; etudes vivantes, 1986.
- 15-Mondher Bellalah, Omar Masood, **Islamic banking and finance**, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2013.
- 16-Berger Allen.N, Timothy H. Hannan , **The Price-Concentration Relationship in Banking**, review of economics and statistics vol 71, issue 2, 1989.
- 17-J.A.Bikker & K.Haaf, **competition, concentration and their relationship: an empirical analysis of the banking industry**, journal of banking and finance 26, 2002.
- 18-J.Bikker et all, **Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing competition in the banking industry**, De Nederlandshe Bank, DNB working paper, n° 114, September 2006.
- 19- J.Bikker et all, **Assessing competition with the Panzar-Rosse Model: the role of scale, costs and equilibrium**, De Nederlandshe Bank, DNB working paper, ,n° 225, October 2009.
- 20-Boon.j, **A new way to measure competition**, The Economic Journal, 118(531), 2008.
- 21-Bourbonnais. R , **Econometrie**, 8 ed, Donod ,Paris ,2009.
- 22-Bresnahan. T, **The oligopoly solution concept is identified**, Economics letters 10(1-2), 1982.
- 23-Hervé de Carmoy , **stratégie bancaire 3))^{ème} Ed**; (France : presse universitaire de France, 1997.
- 24-Sara G.Castellanos ,Jesus G.Garza-Garcia, **Competition and Efficiency in the Mexican banking sector**, BBVA search, working Paper n° 13/29, Madrid, 2013.
- 25-Barbara Casu-Claudia G, **Bank competition ,concentration and efficiency in the single european market**, Manchester School ,vol74, issue4, july 2006.

- 26-Barbara Casu, Claudia Giradone, **Testing the relationship between competition and efficiency in banking : Apanel data analysis**,Economic letters,Elsevier vol 105(1) , october2009.
- 27-Paolo Coccoresse, **competition among dominant firms in concentrated markets:evidence from the italian banking industry**, journal of banking and finance 29,2005.
- 28-William. W Cooper, Lawrence. M Seiford, Joe Zhu, **Handbook on Data envelopment analysis**,(2ed) Springer science +Business Media,N.Y,2011.
- 29-Sylvie de coussergues ,**La banque** ,2eme ed , dalloz ,paris , 1996.
- 30-Marcelo Dabos, Daniel Aromi, **Measuring the level of competition in the Argentine banking**, industry,Econpapers,D.T, n34, 2001.
- 31-Demsetz. H, **Industry structure, market rivalry and public policy**, Journal of Lawand Economics,1973.
- 32-Astrid A. Dick, **Market size, service quality and competition in banking**, Journal of money ,Credit and Banking;vol39,issue1, 2007.
- 33-Ernst &Young(EY), **World Islamic Banking Competitiveness Report 2013-2014**.
- 34-Ernst &Young(EY), **World Islamic Banking Competitiveness Report 2014-2015**.
- 35-Ernst &Young(EY), **World Islamic Banking Competitiveness Report 2016**.
- 36-Feinberg, Robert M, **The Lerner Index, Concentration, and the Measurement of Market Power: I. Introduction**, Southern Economic Journal , 46, 4 ,Apr 1980.
- 37-Cyril Garbois et all, **The Future Of Islamic Banking**, A.T Kearmey , Korea,2012.
- 38-Hamidouche Fouzia ,**analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire - compartiment du crédit hypothécaire** ,mémoire de magistère non publié ,école supérieur de commerce Alger,2002 /2001 .
- 39-Hsiao C, **Analysis of panel Data**,(2ed) Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
- 40-ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2015.
- 41-ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development (Global transformation)**, Report 2013.
- 42-Farhana Ismail et all, **efficiency of Islamic and conventional banks in Malaysia**, Journal of 43-Financial Reporting and Accounting, vol 11N° 1, 2013.
- 43-Iwata. G, **Measurement of conjectural variations i n oligopoly** .Econometrica, Journal of the Econometric Society 42(5),1974.
- 44-Jill Johnes et all, **efficiency in Islamic and conventional banks: Acomparison based on financial ratios and data enveloppement analysis**, working paper 2009/023, Lancaster University Management school, 2009.
- 45-Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, **Competiyion and concentration in the new European banking landscape**, European Financial Management, vol12,n°3,2006.
- 46-Florian L'éon, **Effet de la concurrence sur l'efficacité bancaire en afrique : le cas de l'UEMOA**, CERDI,études et documents 2012.2.
- 47-Lau. L,**On identifying the degree of competitiveness from industry price and output data**, .Economics letters 10(1-2),1982.
- 48-Lerner. A, **The concept of monopoly and the measurement of monopoly power**, the review of economic studies,1(3),1934.
- 49-Mason.E,**Price and productionpolicies of long scale entreprise**, the American economic review29(1).
- 50-Rosnia Masruki et all, **Financial Performance of Malaysian Islamic Banks Versus Conventional banks**, Journal of business and policy research,vol 6,n°2, 2011.

- 51-Kent Matthews et al, **Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system**, Cardiff Economics Working Papers ,n°e 2006/8.
- 52-Joaquin.Maudos,Amparo.Nagore, **Explaining market power differences in banking: a cross-country study**, Working Papers Serie EC n ° 10, Instituto Valenciano de Investigaciones Económicas, (Ivie) ,2005.
- 53-Filippodi Mauro et al, **Islamic Finance in Europe**, occasional paper series n °146,European central bank(ECB),June 2013.
- 54-Zuhayr Mikdashi, **les banques a l'ère de la ondialisation**, Economica, Paris.
- 55-Ali Mirzaei, Tomoe Moore, **What are the driving forces of bank competition across different . income groups of countries**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money 32,2014.
- 56-Armenuhi MKrtchyan, **The evolution of competition in banking in a transition. economy: an application of the panzer &rosse model to Armenia**, The European journal of comparative economics, vol 12, n°1,2005.
- 57-Molyneux. P, Lloyd-Williams, D.M. and Thornton, J , **Competitive conditions in European banking**, Journal of Banking and Finance,18,1994.
- 58-Nitish Datta, **Compétition in Indian commercial banking sector in the liberalized régime : An empirical évaluation**, International journal of banking, risk and insurance,vol 1,issue1,2013.
- 59-Emmanuelle Nys Lon Lapteacru, **L'impact de la concurrence sur l'efficience des : Le cas des peço**, Revue économique vol. 62, N° 2, mars 2011.
- 60-OECD, **Glossary of statistical terms /**
21.01.2016,stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=3256
- 61-Office National des Statistiques (ONS), **Annuaire statistique de l'Algérie** (résultats 2010-2012),Vol N°30,2014.
- 62-Panzar, J.C. and Rosse, J.N, **Testing for monopoly equilibrium**, journal of Industrial Economics, 25,1987.
- 63-Price Water-house Coopers(PWC),**Islamic Finance Creating Value**, PWC.
- 64-Murray N.Rothbard,**Competition and the economists**, Mises Daily articles, Mises Daily institute ,2012, (15/05/2016), <https://mises.org/library/competition-and-economists>
- 65-Sufian Saeed et al, **Examining efficiency of Islamic and conventional banks in akistan: Using Data Envelopment Analysis**,Global Journal Of Management and Business ResearchFinance;Vol 13 Issue 10,USA,2013.
- 66-Jean Mickel Sahut et al , **Factors of competitiveness of Islamic banks in the new financial order**, 8th international conference on islamic economics and finance "sustainable growth and inclusive economic development from an Islamic perspective , Qatar National Convention Center , Doha,19-21 december 2011.
- 67-Hatem Salah, Taoufik Rajhi, **Concurrence et compétitivité bancaire en Algérie: ´ économétrie de panels sur la période 2000–2007**, African Development Review , vol23, issue1, 2011.
- 68-Kalaus Schaeck , Martin Cihák, **How does competition affect efficiency and sondness in banking ? New empirical evidence**, working paper series n°932 ; european central bank ,september 2008.
- 69-Laurence Scialom , **économie bancaire** (paris: édition la découverte, 1999.
- 70-Shaffer.S ., **Competition in the us banking industry**,Economics Letters, vol29, issue4.
- 71-Lachemi Siagh **L'islam et le monde des affaires**, Edition Alpha, 2007.
- 72-Thomson Reuters, **State Of The Global Islamic Economy**, 2015-2016 Report.
- 73-Thomson Reuters, **State Of The Global Islamic Economy**, 2014-2015 Report.
- 74-Peter Vayanos et al,**competing successfully in Islamic banking**,Booz company,2008.

- 75-Jukka Vesala, **Testing for competition in banking behavioral evidence from Finland**, Suonem Pankki, Bank of Finland, 1995.
- 76-Laurent Weill, **Concurrence et efficacité dans la banque : modélisation théorique et vérification empirique**, Revue française d'économie vol13n°2, 1998.
- 77-AlBaraka bank, Rapports annuels 2008-2014.
- 78-BNP Paribas bank, Rapports annuels 2011-2014.
- 79-société Générale Algérie, Rapports annuels 2004-2014.
- 80-Bank ABC Algérie, Rapports annuels 2005-2014.
- 81-Gulf Bank Algeria, Rapports annuels 2005-2014.
- 82-(22/09/2016) <http://www.badr-bank.dz/index.php>
- 83-(22/09/2016) <http://www.bea.dz/presentationbea/historique.html>
- 84--(22/09/2016) <https://www.agb.dz/article-view-1.htm>
- 85-(22/09/2016) <http://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna>
- 86-http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
- 87-(15 / 09 / 2016) <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm>

الملاحق

الملحق رقم 01: قيم متغيرات الدراسة

BNA	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	13949	478466	0,00455623	0,0321021	0,0782666	0,1562836	0,03405262
2003	12554	539644	0,00461601	0,02339356	0,08418858	0,19842281	0,04181934
2004	10489	644077	0,00435041	0,01559233	0,10683367	0,267137	0,05529602
2005	7960	609067	0,00457093	0,00995823	0,09525358	0,35080645	0,07384073
2006	8283	716992	0,00387452	0,00868636	0,00826144	0,33640107	0,07386776
2007	9069	922923	0,00312594	0,00732305	0,03523035	0,31910187	0,08339785
2008	12487	1119288	0,0033968	0,00856361	0,03791801	0,30545513	0,06531694
2009	42866	1260738	0,00400797	0,03913538	0,03857983	0,11787897	0,01989922
2010	53496	1421685	0,00399385	0,0447099	0,0418231	0,10613878	0,01790788
2011	72858	1620663	0,00446669	0,0623356	0,04711883	0,09935765	0,01496061
2012	84757	2060080	0,00397218	0,05191055	0,05082418	0,0965466	0,01396935
2013	73431	1923272	0,003747	0,04944977	0,02597908	0,12260774	0,0211326
2014	80688	2071186	0,00369072	0,05308972	0,02084987	0,10738282	0,01716488
BDL	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	6028	142359	0,00970083	0,03842606	0,15100671	0,22909754	0,05225614
2003	5719	157427	0,01027143	0,03090531	0,14838167	0,28274174	0,06172408
2004	5256	181546	0,01066396	0,02174349	0,14575646	0,36834094	0,07515221
2005	5663	205118	0,01092542	0,02193375	0,17575758	0,39572665	0,07169345
2006	5552	224482	0,010522	0,01785073	0,18406149	0,42543228	0,08195245
2007	7800	258128	0,00899941	0,02809493	0,07188045	0,29782051	0,08448718
2008	6127	308074	0,00912768	0,01343912	0,07183619	0,45895218	0,10478211
2009	6915	350049	0,00875877	0,01381483	0,06149783	0,44338395	0,09428778
2010	8685	372080	0,00859761	0,01886866	0,06146228	0,36833621	0,07288428
2011	9122	433030	0,01010092	0,01426792	0,05506372	0,47950011	0,0620478
2012	9602	451529	0,01088745	0,01327634	0,06785786	0,51197667	0,070402
2013	9398	476347	0,00950456	0,00906163	0,03317965	0,51449622	0,08396479
2014	9806	509013	0,00944387	0,00704734	0,02061017	0,53568031	0,08535787
SG	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	470	13234	0,00695179	0,01885952	0,92537313	0,19574468	0,26382979
2003	508	16794	0,00774086	0,01885952	0,72093023	0,25590551	0,24409449
2004	711	21362	0,00856661	0,01848718	1,05909091	0,25738397	0,32770745
2005	1050	38134	0,00823412	0,00839817	0,97115385	0,29904762	0,48095238
2006	1795	64699	0,00930463	0,00591453	0,79737991	0,33537604	0,5086351
2007	2956	84994	0,0128362	0,00552932	0,9572327	0,36907984	0,51488498
2008	4323	109402	0,01376574	0,00696724	1,13319879	0,34836919	0,51954661
2009	1721	144037	0,01194832	0,00660862	1,10447154	0,33378588	0,52695888
2010	3591	158226	0,01292455	0,0077169	0,30843841	0,56947925	0,17710944
2011	3799	167057	0,0134086	0,00687103	0,34408034	0,58962885	0,17136088
2012	3995	202485	0,01275156	0,00573865	0,26568467	0,64630788	0,12190238
2013	3673	222605	0,01130702	0,00397967	0,24091671	0,6852709	0,11734277
2014	3282	243338	0,00697795	0,00576657	0,24957651	0,51736746	0,13467398

المصدر: القوائم المالية للبنوك؛ قاعدة المعطيات Bankscope

تابع للملحق رقم 01

CPA	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	10957	367800	0,00489396	0,02916527	0,08622642	0,16427854	0,0417085
2003	9907	388800	0,00513889	0,02256786	0,09425926	0,20167558	0,05137781
2004	8689	409500	0,00537241	0,01712818	0,10866667	0,25319369	0,05627805
2005	7861	428769	0,00625045	0,01253667	0,11789348	0,34092355	0,07518127
2006	7055	487859	0,00571477	0,00870294	0,13857034	0,39518072	0,102764
2007	7482	534415	0,00564543	0,00756584	0,05418931	0,40323443	0,15196472
2008	8938	724544	0,00505697	0,00701192	0,05465032	0,40993511	0,12720967
2009	9301	777374	0,00488697	0,0060118	0,08236726	0,4084507	0,16729384
2010	9941	814741	0,00505191	0,00666912	0,0678022	0,41404285	0,12413238
2011	11442	990361	0,00484268	0,00641223	0,07025437	0,41915749	0,10644992
2012	13076	1152002	0,00521527	0,00620629	0,05361096	0,45946773	0,06852248
2013	10891	1105663	0,005065	0,00632486	0,05513573	0,51422529	0,1393489
2014	11121	1182725	0,00502932	0,00640312	0,05025697	0,54130011	0,14631792
BADR	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	17448	497191	0,00652264	0,03374781	0,04925671	0,18586657	0,01272352
2003	5950	508357	0,00700885	0,00491262	0,04465902	0,59882353	0,03731092
2004	15162	549614	0,00736335	0,02315758	0,03419593	0,26691729	0,01464187
2005	12592	571638	0,00764645	0,01587957	0,03317536	0,34712516	0,03001906
2006	11517	581688	0,00781003	0,01253027	0,04628159	0,39446036	0,05565686
2007	10626	599088	0,0078703	0,00933207	0,08837398	0,44372294	0,10229625
2008	13393	768077	0,00728833	0,00901183	0,14976434	0,41797954	0,1376092
2009	14512	832649	0,00792531	0,0091292	0,08838926	0,45472712	0,09075248
2010	14926	811321	0,00897918	0,00854023	0,11301839	0,4880745	0,10498459
2011	16548	921343	0,0087329	0,00858323	0,11020934	0,4862219	0,08780517
2012	17676	984563	0,00817215	0,00929917	0,11011747	0,45519348	0,08220186
2013	16316	997721	0,00884871	0,00391494	0,13432466	0,51074237	0,12457194
2014	16757	1048469	0,00903078	0,00238374	0,14356905	0,52709167	0,13387936
ABC	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	665	21672	0,00669066	0,0308619	0,12851897	0,21804511	0,15789474
2003	565	26096	0,00831545	0,01419724	0,13944223	0,3840708	0,18584071
2004	502	27992	0,01161046	0,00429236	0,15239478	0,64741036	0,20916335
2005	426	31509	0,00847377	0,00289913	0,16611842	0,62676056	0,2370892
2006	514	29758	0,01051818	0,00635089	0,20351759	0,60894942	0,15758755
2007	491	36521	0,00895375	0,00300629	0,10175439	0,66598778	0,17718941
2008	593	34004	0,0116751	0,00455445	0,11452184	0,66947723	0,16357504
2009	692	45480	0,01068602	0,00354533	0,12456747	0,70231214	0,15606936
2010	685	41995	0,01076319	0,00433933	0,12668744	0,65985401	0,17810219
2011	881	42015	0,01523266	0,0048459	0,1167002	0,72644722	0,13166856
2012	1050	47313	0,01625346	0,00405055	0,17161716	0,73238095	0,14857143
2013	1039	50776	0,01569639	0,00391632	0,11373976	0,76708373	0,12030799
2014	1106	54228	0,01536107	0,00447189	0,14685315	0,75316456	0,11392405

تابع للملحق رقم 01

AGB	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002							
2003							
2004	84	2448	0,01838235	0,00010194	0,51315789	0,53507729	0,46373365
2005	99	5151	0,01009513	0,00318345	0,42857143	0,52525253	0,39393939
2006	128	10092	0,00693619	0,00701978	0,13888889	0,546875	0,1953125
2007	201	15545	0,00771952	0,00869565	0,05421687	0,59701493	0,13432836
2008	417	27500	0,00752727	0,00834961	0,10361446	0,49640288	0,20623501
2009	828	46214	0,00913143	0,01137732	0,08242159	0,50966184	0,13647343
2010	995	57309	0,00872463	0,01095506	0,02795864	0,50251256	0,07336683
2011	1529	75211	0,00986558	0,01214559	0,0617801	0,4852845	0,11576194
2012	2103	105239	0,01020534	0,01030303	0,05740181	0,510699	0,11745126
2013	2612	138962	0,0085419	0,01006988	0,05285532	0,45444104	0,14280245
2014	3214	176819	0,0082231	0,00883509	0,05615161	0,45239577	0,17423771
BEA	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	19970	681681	0,00328013	0,03243031	0,18603945	0,11196795	0,03069604
2003	16679	808474	0,0027657	0,02209452	0,19078393	0,1340608	0,04070987
2004	13395	935118	0,00239114	0,01449457	0,1962934	0,16692796	0,05614035
2005	7326	1022999	0,0023304	0,00466441	0,15666729	0,32541633	0,11370461
2006	11108	1427153	0,00233542	0,00528073	0,13468608	0,30005402	0,08246309
2007	11670	2115972	0,00153925	0,00382867	0,04391965	0,27909169	0,08637532
2008	14090	2379225	0,00134456	0,00452212	0,05457313	0,22704045	0,08651526
2009	17337	2183720	0,00173191	0,00708589	0,0581578	0,21814616	0,07261925
2010	17938	2367626	0,00188501	0,00602791	0,05050841	0,24880143	0,05925967
2011	19262	2636705	0,00129063	0,00656511	0,05930491	0,17666909	0,06094902
2012	19383	2307759	0,00147459	0,00775725	0,06323681	0,17556622	0,06309653
2013	17689	2970458	0,00101711	0,00571651	0,00741102	0,2392397	0,07791346
2014	18089	3179680	0,00084771	0,00584802	0,04331758	0,24329871	0,07949708
BARAKA	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	793	25724	0,0075416	0,03818022	0,14722753	0,24464061	0,09709962
2003	975	32526	0,00737871	0,03612804	0,14893617	0,24615385	0,07897436
2004	1196	38654	0,00698505	0,04044591	0,10131579	0,22575251	0,06438127
2005	1454	41393	0,00777909	0,03325977	0,10419486	0,22145805	0,05295736
2006	2004	45970	0,01102893	0,03429993	0,23426912	0,25299401	0,12075848
2007	1888	56246	0,00990293	0,02540245	0,19701493	0,29502119	0,10487288
2008	2461	72254	0,01028317	0,04795282	0,13869299	0,30190979	0,11986997
2009	3357	98845	0,011169	0,02488472	0,15661566	0,32886506	0,10366399
2010	2367	120509	0,0075679	0,01419252	0,07662505	0,38529785	0,07520068
2011	2896	132984	0,00848222	0,01531477	0,07545639	0,38950276	0,06422652
2012	3051	150788	0,00851527	0,01354169	0,06920542	0,42084562	0,0619469
2013	3427	157073	0,00914225	0,01391801	0,08213208	0,41902539	0,0714911
2014	3636	162773	0,00880981	0,0148562	0,08461538	0,39438944	0,06958196

تابع للملحق رقم 01

BNP	TC	Y	P1	p3	p2	s1	s2
2002	144	8722	0,00825499	0,00800763	0,23622047	0,5	0,20833333
2003	144	8722	0,00825499	0,00800763	0,23622047	0,5	0,20833333
2004	240	22159	0,00640823	0,00449495	0,27108434	0,59166667	0,1875
2005	403	36674	0,00719856	0,00206042	0,13333333	0,65508685	0,16873449
2006	602	59438	0,006797	0,00278592	0,61077844	0,67109635	0,16943522
2007	1116	94657,5	0,00637034	0,00470245	0,1443884	0,54032258	0,20519713
2008	2645	129877	0,00824626	0,01435068	0,11846922	0,40491493	0,13459357
2009	4665	143910	0,01024251	0,02508129	0,15258696	0,31596999	0,11189711
2010	3125	166825	0,00938708	0,00791718	0,16278425	0,50112	0,18784
2011	3247	173457	0,01120162	0,00468424	0,19929557	0,59839852	0,20911611
2012	3919	207165	0,013231	0,00348403	0,16001011	0,62291933	0,20262484
2013	3239	233869	0,00853897	0,00310746	#VALEUR!	0,61654832	0,1988268
2014	3204	254285	0,00847868	0,00215606	0,08237033	0,67290886	0,19132335

المصدر: القوائم المالية للبنوك؛ قاعدة المعطيات Bankscope

الملحق رقم 02: حجم الأصول المصرفية للبنوك محل الدراسة ما بين 2004-2014.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

إجمالي الأصول المصرفية لبنك البركة	إجمالي الأصول المصرفية للبنوك الخاصة.	إجمالي الأصول المصرفية للبنوك العمومية.	إجمالي الأصول المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري	البيان السنة
38654	112615	2719855	3892985	2004
41393	152861	2837591	4209808	2005
45970	209957	3438174	5228902	2006
56246	287963,5	4430526	6510766	2007
72254	373037	5299208	7287195	2008
98845	478486	5404530	7327045	2009
120509	544864	5787453	7988709	2010
132984	590724	6602102	9002408	2011
150788	712990	6955933	9654400	2012
157073	803285	7473461	10320000	2013
162773	891443	7991073	11976400	2014

المصدر: التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة من سنة 2004 إلى سنة 2014؛

- Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'Algérie** (séries retrospectives), Hors série, Juin 2012, p p67-69 ;
-[http://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm\(21/09/2016\)](http://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm(21/09/2016)))

الملحق رقم 03: المؤشرات الإحصائية الوصفية للمتغيرات.

الوحدة: مليون دينار جزائري

	TC	Y	P1	P2	P3
ABC	708	37643	0,01155617	0,13895642	0,00702551
AGB	1110	60044	0,0095775	0,14336533	0,00827604
BNP	2053	118443	0,00866233	0,20248088	0,00698769
BARAKA	2270	87364	0,0088143	0,12433088	0,02710593
SG	2452	114336	0,01051677	0,69827136	0,00920746
BDL	7359	313014	0,00980799	0,09602708	0,01913309
CPA	9743	720350	0,00524339	0,07952948	0,01097739
BADR	14109	743978	0,00793838	0,0881027	0,01157094
BEA	15687	1924351	0,00186412	0,0957615	0,00971662
BNA	37145	1183698	0,0040284	0,05162516	0,03125001
Moyenne	9264.6	530322	0.0078	0.172	0.014
Médiane	4905,5	215728,5	0.0087	0.110	0.01
Ecart type	11219,8	623787,2	0.0031	0.190	0.009
Minimum	708	37643	0.0019,	0.052	0.007
Maximum	37145	1924351	0.011	0.70	0.031

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة وبرنامج SPSS

الملحق 04: جداول متوسطات المتغيرات حسب المجموعات.

Tc	B,public	B,privé	BARAKA	Y	B,public	B,privé	BARAKA
2002	13670,4	426,333333	793	2002	433499,4	14542,6667	25724
2003	10161,8	405,666667	975	2003	480540,4	17204	32526
2004	10598,2	384,25	1196	2004	543971	18490,25	38654
2005	8280,4	494,5	1454	2005	567518,2	27867	41393
2006	8703	759,75	2004	2006	687634,8	40996,75	45970
2007	9329,4	1191	1888	2007	886105,2	57929,375	56246
2008	11007	1994,5	2461	2008	1059841,6	75195,75	72254
2009	18186,2	1976,5	3357	2009	1080906	94910,25	98845
2010	20997,2	2099	2367	2010	1157490,6	106088,75	120509
2011	25846,4	2364	2896	2011	1320420,4	114435	132984
2012	28898,8	2766,75	3051	2012	1391186,6	140550,5	150788
2013	25545	2640,75	3427	2013	1494692,2	161553	157073
2014	27292,2	2701,5	3636	2014	1598214,6	182167,5	162773
P1	B,public	B,privé	BARAKA	P2	B,public	B,privé	BARAKA
2002	0,00579076	0,00729915	0,0075416	2002	0,11015918	0,43003753	0,14722753
2003	0,00596018	0,00810377	0,00737871	2003	0,11245449	0,36553098	0,14893617
2004	0,00602825	0,01124191	0,00698505	2004	0,11834922	0,49893198	0,10131579
2005	0,00634473	0,00850039	0,00777909	2005	0,11574946	0,42479426	0,10419486
2006	0,00605135	0,008389	0,01102893	2006	0,10237219	0,43764121	0,23426912
2007	0,00543606	0,00896995	0,00990293	2007	0,05871875	0,31439809	0,19701493
2008	0,00524287	0,01030359	0,01028317	2008	0,0737484	0,36745108	0,13869299
2009	0,00546218	0,01050207	0,011169	2009	0,0657984	0,36601189	0,15661566
2010	0,00570151	0,01044986	0,0075679	2010	0,06692288	0,15646718	0,07662505
2011	0,00588676	0,01242711	0,00848222	2011	0,06839024	0,18046405	0,07545639
2012	0,00594433	0,01311034	0,00851527	2012	0,06912946	0,16367844	0,06920542
2013	0,00572218	0,01102107	0,00914225	2013	0,05120603	0,13305532	0,08213208
2014	0,00560848	0,0097602	0,00880981	2014	0,05681892	0,1337379	0,08461538
P3	B,public	B,PRIVE	BARAKA				
2002	0,03317431	0,01924302	0,03818022				
2003	0,02077477	0,01368813	0,03612804				
2004	0,01842323	0,00684411	0,04044591				
2005	0,01299453	0,00413529	0,03325977				
2006	0,01061021	0,00551778	0,03429993				
2007	0,01122891	0,00548343	0,02540245				
2008	0,00850972	0,00855549	0,04795282				
2009	0,01503542	0,01165314	0,02488472				
2010	0,01696316	0,00773212	0,01419252				
2011	0,01963282	0,00713669	0,01531477				
2012	0,01768992	0,00589407	0,01354169				
2013	0,01489347	0,00526833	0,01391801				
2014	0,01495438	0,0053074	0,0148562				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الدراسة.

الملحق رقم 05: جداول المقارنات المتعددة.

الجدول 1: متغير إجمالي الأصول (Y)				
(I)bank	(J) bank	Difference moyenne(I-J)	Erreur standard	Sig.
pub	prive	896160.785*	93698.05700	.000
	Baraka	889714.000*	93698.05700	.000
prive	pub	-896160.785*	93698.05700	.000
	baraka	-6446.78526*	93698.05700	.998
baraka	Pub	-889714.000*	93698.05700	.000
	Prive	6446.78526	93698.05700	.998
الجدول 2: متغير التكلفة الكلية (TC)				
(I)bank	(J) bank	Difference moyenne(I-J)	Erreur standard	Sig.
pub	prive	15254.73077*	1821.78081	.000
	Baraka	14539.30769*	1821.78081	.000
prive	pub	-15254.7308*	1821.78081	.000
	baraka	-715.42308*	1821.78081	.926
baraka	Pub	-14539.3077*	1821.78081	.000
	Prive	715.42308	1821.78081	.926

*. La difference moyenne est significative au niveau 0.05.

(تابع للملحق رقم 05)

*. La difference moyenne est significative au niveau 0.05.

الجدول 3: متغير سعر العمل (P1)				
(I)bank	(J) bank	Difference moyenne(I-J)	Erreur standard	Sig.
pub	prive	-0.00422*	0.00051	.000
		-0.00303*	0.00051	.000
Baraka	pub	0.00422*	0.00051	.000
		0.00119*	0.00051	.077
prive	pub	0.00422*	0.00051	.000
		0.00119*	0.00051	.077
baraka	Pub	0.00303*	0.00051	.000
		-0.00119	0.00051	.077
baraka	Prive	-0.00119	0.00051	.077
		0.00303*	0.00051	.000
الجدول 4: متغير سعر رأس المال العيني (P2)				
(I)bank	(J) bank	Difference moyenne(I-J)	Erreur standard	Sig.
pub	prive	-0.22326*	0.03284	.000
		-0.04204*	0.03284	.449
Baraka	pub	0.22326*	0.03284	.000
		0.18122*	0.03284	.000
prive	pub	0.22326*	0.03284	.000
		0.18122*	0.03284	.000
baraka	Pub	0.04204*	0.03284	.449
		-0.18122	0.03284	.000
baraka	Prive	-0.18122	0.03284	.000
		0.04204*	0.03284	.449
الجدول 5: متغير سعر رأس المال النقدي (P3)				
(I)bank	(J) bank	Difference moyenne(I-J)	Erreur standard	Sig.
pub	prive	*0.00834	0.00321	.045
		-0.01058*	0.00321	.009
Baraka	pub	-0.00834*	0.00321	.045
		-0.01892*	0.00321	.000
prive	pub	-0.00834*	0.00321	.045
		-0.01892*	0.00321	.000
baraka	Pub	0.01058*	0.00321	.009
		0.01892	0.00321	.000
baraka	Prive	0.01058*	0.00321	.009
		0.01892	0.00321	.000

المصدر: مخرجات spss

الملحق رقم 06: نماذج بانل المقدرة.

النموذج التجميعي

Dependent Variable: LTC

Method: Panel Least Squares

Date: 04/28/16 Time: 14:09

Sample: 2002 2014

Periods included: 13

Cross-sections included: 10

Total panel (unbalanced) observations: 128

$$\begin{aligned} LTC = & C(1) + C(2)*(LY) + 1/2*C(3)*(LY)*(LY) + C(4)*(LX1-LX3) + C(5)*(LX2-LX3) \\ & + LX3 + 1/2*C(6)*(LX1-LX3)*(LX1-LX3) + 1/2*C(7)*(LX2-LX3)*(LX2-LX3) \\ & + C(8)*(LX1-LX3)*(LX2-LX3) + C(9)*(LY)*(LX1-LX3) + C(10)*(LY)*(LX2-LX3) \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.334803	1.040935	-1.282311	0.2022
C(2)	1.206840	0.148738	8.113884	0.0000
C(3)	-0.006947	0.011352	-0.611954	0.5417
C(4)	0.383617	0.173824	2.206926	0.0293
C(5)	0.415399	0.187601	2.214267	0.0287
C(6)	0.217030	0.040439	5.366817	0.0000
C(7)	0.035579	0.025368	1.402518	0.1634
C(8)	-0.056534	0.026005	-2.173958	0.0317
C(9)	0.025094	0.012507	2.006426	0.0471
C(10)	-0.036050	0.011545	-3.122577	0.0023
R-squared	0.994047	Mean dependent var		8.268917
Adjusted R-squared	0.993593	S.D. dependent var		1.490615
S.E. of regression	0.119319	Akaike info criterion		-1.339128
Sum squared resid	1.679969	Schwarz criterion		-1.116313
Log likelihood	95.70417	Hannan-Quinn criter.		-1.248597
F-statistic	2189.170	Durbin-Watson stat		1.725282
Prob(F-statistic)	0.000000			

(تابع للملحق رقم 06)
 نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: LTC
 Method: Panel Least Squares
 Date: 04/28/16 Time: 14:16
 Sample: 2002 2014
 Periods included: 13
 Cross-sections included: 10
 Total panel (unbalanced) observations: 128

$$\begin{aligned} LTC = & C(1) + C(2) * (LY) + 1/2 * C(3) * (LY) * (LY) + C(4) * (LX1 - LX3) + C(5) * (LX2 - LX3) \\ & + LX3 + 1/2 * C(6) * (LX1 - LX3) * (LX1 - LX3) + 1/2 * C(7) * (LX2 - LX3) * (LX2 - LX3) \\ & + C(8) * (LX1 - LX3) * (LX2 - LX3) + C(9) * (LY) * (LX1 - LX3) + C(10) * (LY) * (LX2 \\ & - LX3) \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.989631	1.570902	-1.903130	0.0597
C(2)	1.424886	0.216266	6.588588	0.0000
C(3)	-0.021158	0.015926	-1.328531	0.1868
C(4)	0.061178	0.301750	0.202745	0.8397
C(5)	0.681423	0.272546	2.500216	0.0139
C(6)	0.187681	0.047969	3.912550	0.0002
C(7)	0.010306	0.032539	0.316718	0.7521
C(8)	-0.025915	0.035075	-0.738842	0.4616
C(9)	0.044968	0.020461	2.197703	0.0301
C(10)	-0.052878	0.017127	-3.087380	0.0026

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.994441	Mean dependent var	8.268917
Adjusted R-squared	0.993522	S.D. dependent var	1.490615
S.E. of regression	0.119970	Akaike info criterion	-1.266963
Sum squared resid	1.568807	Schwarz criterion	-0.843615
Log likelihood	100.0856	Hannan-Quinn criter.	-1.094954
F-statistic	1083.173	Durbin-Watson stat	1.808424
Prob(F-statistic)	0.000000		

(تابع للملحق رقم 06)

نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: LTC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/28/16 Time: 14:21
Sample: 2002 2014
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (unbalanced) observations: 128
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-22.25895	1.803850	-12.33969	0.0000
LY	3.790264	0.257749	14.70523	0.0000
LY*LY	-0.107002	0.009836	-10.87839	0.0000
LX1-LX3	-2.255315	0.301222	-7.487210	0.0000
LX2-LX3	1.711981	0.325097	5.266066	0.0000
(LX1-LX3)*(LX1-LX3)	0.084254	0.035039	2.404581	0.0177
(LX2-LX3)*(LX2-LX3)	-0.035524	0.021980	-1.616195	0.1087
(LX1-LX3)*(LX2-LX3)	0.076762	0.045065	1.703373	0.0911
LY*(LX1-LX3)	0.153780	0.021674	7.095276	0.0000
LY*(LX2-LX3)	-0.126079	0.020007	-6.301913	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		4.60E-07	0.0000
Idiosyncratic random		0.206769	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.972343	Mean dependent var	8.268917
Adjusted R-squared	0.970234	S.D. dependent var	1.490615
S.E. of regression	0.257173	Sum squared resid	7.804275
F-statistic	460.9579	Durbin-Watson stat	1.048435
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.972343	Mean dependent var	8.268917
Sum squared resid	7.804275	Durbin-Watson stat	1.048435

المصدر: مخرجات eviews9.

الملحق رقم 07: التكلفة الحدية (MC) لكل بنك على مدى فترة الدراسة.

البنك السنة	BNA	CPA	BDL	SG	ABC	AGB	BARAKA	BEA	BNP
2002	0,03	0,030	0,044	0,038	0,03	/	0,019	0,029	0,018
2003	0,023	0,026	0,0378	0,032	0,023	/	0,033	0,020	0,018
2004	0,016	0,021	0,03	0,035	0,02	0,036	0,032	0,014	0,011
2005	0,013	0,018	0,028	0,028	0,014	0,021	0,034	0,007	0,011
2006	0,012	0,014	0,025	0,028	0,02	0,012	0,038	0,007	0,010
2007	0,01	0,014	0,031	0,035	0,01	0,014	0,047	0,005	0,012
2008	0,011	0,012	0,020	0,039	0,02	0,016	0,036	0,005	0,021
2009	0,034	0,012	0,020	0,012	0,016	0,019	0,036	0,007	0,033
2010	0,038	0,012	0,028	0,023	0,017	0,012	0,035	0,007	0,019
2011	0,045	0,011	0,021	0,023	0,022	0,021	0,020	0,007	0,019
2012	0,041	0,011	0,021	0,02	0,023	0,021	0,023	0,008	0,019
2013	0,038	0,009	0,012	0,016	0,021	0,019	0,021	0,006	0,014
2014	0,039	0,009	0,019	0,013	0,021	0,019	0,022	0,005	0,012

المصدر: محسوبة بالاعتماد على نتائج التقدير.

الملحق رقم 08: نسبة إجمالي الإيرادات البنكية إلى إجمالي الأصول في كل بنك على مدى فترة الدراسة.

البنك السنة	BNA	CPA	BDL	SG	ABC	AGB	BARAKA	BEA	BNP
2002	0,12	0,054	0,17	0,092	0,054	/	1,019	0,18	0,293
2003	0,11	0,049	0,21	0,092	0,057	/	1,23	0,16	0,33
2004	0,088	0,12	0,17	0,092	0,069	0,072	0,29	0,15	0,19
2005	0,1	0,13	0,16	0,051	0,054	0,058	0,083	0,20	0,17
2006	0,048	0,13	0,16	0,088	0,079	0,083	0,12	0,14	0,11
2007	0,044	0,12	0,15	0,10	0,069	0,081	0,14	0,096	0,092
2008	0,041	0,040	0,13	0,13	0,067	0,094	0,15	0,085	0,089
2009	0,05	0,034	0,13	0,13	0,058	0,10	0,12	0,092	0,08
2010	0,068	0,033	0,11	0,12	0,064	0,10	0,11	0,087	0,088
2011	0,051	0,033	0,11	0,21	0,066	0,10	0,11	0,071	0,079
2012	0,042	0,036	0,11	0,19	0,075	0,12	0,11	0,087	0,069
2013	0,044	0,035	0,10	0,16	0,074	0,089	0,066	0,094	0,069
2014	0,042	0,033	0,10	0,12	0,078	0,068	0,066	0,071	0,29
moyenne	0,12	0,054	0,17	0,092	0,054	0,072	1,018	0,25	0,33

المصدر: محسوبة بالاعتماد على معطيات القوائم المالية للبنوك.

فهرس المحتويات	
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الإختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: المنافسة المصرفية وأدوات قياسها
2	تمهيد
2	- المبحث الأول: ماهية المنافسة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي.
3	-المطلب الأول: المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي.
3	أولاً: مفهوم المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي.
4	ثانياً: أهداف وأهمية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي.
5	ثالثاً: قواعد حماية المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي.
8	-المطلب الثاني: المنافسة في الاقتصاد الإسلامي.
8	أولاً: أهمية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي.
9	ثانياً: أهمية المنافسة في الاقتصاد الإسلامي.
10	ثالثاً: ضوابط المنافسة في الاقتصاد الإسلامي.
12	-المطلب الثالث: مقارنة بين المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي و المنافسة في الاقتصاد الإسلامي.
12	أولاً: المقارنة من حيث حقيقة المنافسة و الهدف منها .
13	ثانياً: المقارنة من حيث مبادئ المنافسة
13	ثالثاً: المقارنة من حيث الضوابط وقواعد الحماية.
14	- المبحث الثاني: ماهية المنافسة المصرفية وأنواعها.
14	-المطلب الأول: مفهوم المنافسة المصرفية وأثرها على القطاع المصرفي.
14	أولاً: مفهوم المنافسة المصرفية.

18	ثانيا: العوامل المؤثرة على المنافسة المصرفية على الصعيد العالمي.
19	ثالثا: أثر المنافسة المصرفية على القطاع المصرفي.
19	-المطلب الثاني: أنواع المنافسة المصرفية .
19	أولا: أنواع المنافسة المصرفية حسب طريقة المنافسة.
20	ثانيا: أنواع المنافسة المصرفية حسب تأثيرها على المؤسسة.
20	ثالثا: أنواع المنافسة المصرفية حسب النطاق الجغرافي.
21	رابعا: أنواع المنافسة المصرفية حسب هيكل (حالة) السوق.
22	-المبحث الثالث : طرق تحليل و قياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي
22	-المطلب الأول: نماذج تحليل المنافسة المصرفية .
22	أولا: نموذج Porter للقوى الخمس.
24	ثانيا: نموذج SCP (Structure- Comportement- Performance).
27	ثالثا: نظرية الأسواق القابلة للتنافس (The theory of contestability)
28	-المطلب الثاني: نماذج قياس المنافسة المصرفية .
29	أولا: مؤشر Lerner.
32	ثانيا: نموذج Panzar & Rosse
34	ثالثا: نموذج Bresnahan & Lau
37	رابعا: مؤشر Boon.
39	خلاصة الفصل
40	الفصل الثاني: أساسيات وطرق العمل المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
41	تمهيد
41	- المبحث الأول: مبادئ العمل المصرفي في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية
41	-المطلب الأول: مبادئ العمل المصرفي في البنوك التقليدية.
42	أولا: أسس وأهداف العمل المصرفي في البنوك التقليدية.
43	ثانيا: الوظائف والأعمال التي تؤديها البنوك التقليدية.
45	-المطلب الثاني: مبادئ العمل المصرفي في البنوك الإسلامية.
45	أولا: أسس وخصائص العمل المصرفي في البنوك الإسلامية.
47	ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية.
48	ثالثا: الوظائف والأعمال التي تؤديها البنوك الإسلامية.

49	-المطلب الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث مبادئ العمل المصرفي.
49	أولاً: المقارنة من جانب أسس العمل المصرفي.
50	ثانياً: المقارنة من حيث الأهداف.
51	ثالثاً: المقارنة من حيث الوظائف.
52	-المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
52	-المطلب الأول: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية.
52	أولاً: مصادر الأموال في البنوك التقليدية.
54	ثانياً: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية.
57	-المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.
57	أولاً: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.
59	ثانياً: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.
65	-المطلب الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث الموارد و الاستخدامات.
65	أولاً: المقارنة من حيث الموارد.
67	ثانياً: المقارنة من حيث الاستخدامات.
69	- المبحث الثالث: الربحية، المخاطرة والرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
69	-المطلب الأول: الربحية والمخاطرة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
69	أولاً: الربحية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
70	ثانياً: المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
74	ثالثاً: المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الربحية والمخاطرة.
76	-المطلب الثاني: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
76	أولاً: الرقابة المصرفية على البنوك التقليدية.
77	ثانياً: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية.
79	ثالثاً: المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الرقابة المصرفية.
81	خلاصة الفصل
83	الفصل الثالث: الدراسات السابقة في المنافسة المصرفية
84	تمهيد
86	- المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية

86	-المطلب الأول: الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية عموما.
86	أولا: الدراسات الأجنبية.
93	ثانيا: الدراسات المحلية.
94	-المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
94	أولا: الدراسات الأجنبية.
98	ثانيا: الدراسات المحلية.
98	- المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.
98	-المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة.
98	أولا: مناقشة الدراسات السابقة حول المنافسة المصرفية بشكل عام.
99	ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة حول المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
100	-المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.
102	خلاصة الفصل.
103	الفصل الرابع: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى المحلي والعالمى
104	تمهيد
104	-المبحث الأول: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على المستوى الدولي
105	-المطلب الأول: مظاهر ومجالات التنافس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
105	أولا: خصائص المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
108	ثانيا: مظاهر المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
114	-المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في أهم الأسواق المصرفية الإسلامية.
114	أولا: التوزيع الجغرافي لنشاط الصيرفة الإسلامية.
115	ثانيا: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في أهم الأسواق المصرفية الإسلامية.
120	-المبحث الثاني: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري

120	-المطلب الأول: ظروف المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.
121	أولاً: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري واثرها على المنافسة المصرفية.
124	ثانياً: ظروف و خصائص المنافسة المصرفية في الجزائر.
135	-المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية في الجزائر مقارنة بالبنوك التقليدية.
135	أولاً: عرض العينة محل الدراسة.
137	ثانياً: تطور مؤشرات الأداء والحصة السوقية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية.
145	خلاصة الفصل
147	الفصل الخامس: تحليل وقياس المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر
148	تمهيد
148	- المبحث الأول : حساب مؤشرات القوة السوقية
148	-المطلب الأول: عرض النموذج ومتغيرات الدراسة القياسية.
149	أولاً: التعريف بنموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية.
150	ثانياً: التعريف بالمتغيرات المستعملة في تقدير دالة التكاليف.
158	-المطلب الثاني: تقدير نموذج دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية.
159	أولاً: تقدير النموذج باستعمال نماذج بانل (Panel Models).
162	ثانياً: تقدير النموذج باستعمال طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً (sure).
165	-المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج قياس القوة السوقية.
165	أولاً: حساب مؤشر القوة السوقية.
169	ثانياً: تحليل وتفسير النتائج.
171	- المبحث الثاني: قياس مستويات الكفاءة الفنية للبنوك
171	-المطلب الأول: عرض النموذج والمتغيرات المستعملة في قياس الكفاءة الفنية.
172	أولاً: ماهية أسلوب تحليل مغلف البيانات (D E A).
173	ثانياً: عرض المتغيرات المستعملة في قياس الكفاءة الفنية للبنوك.

174	-المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج قياس الكفاءة الفنية.
175	أولاً: الكفاءة الفنية للبنوك حسب نموذج BCC-O.
177	ثانياً: الكفاءة الفنية لبنك البركة مقارنة بالبنوك التقليدية.
178	ثالثاً: مصادر عدم الكفاءة لدى بنك البركة.
181	الاستنتاجات العامة للدراسة التطبيقية
183	خاتمة
187	المراجع
198	الملاحق
211	الفهرس